ألبير عيّاش

الحركة النقابية بالمغرب

الجزء الثاني

مغربة الحركة 1943/1948

ترجمة: نور الدين سعودي









ألبير عياش

الحركة النقابية بالمغرب

الجزء الثاني

مغربة الحركة 1948/1943

ترجمة نور الدين سعودي

المؤلف : الحركة النقابية بالمغرب - الجزء الثاني -

: مغربة الحركة 1943/1948

الكاتب : ألبير عياش

المترجم : نور الدين سعودي

نشر : مجلة «أمل» للتاريخ والثقافة والمجتمع

الطبعة الأولى : الدار البيضاء - فبراير 1997

التصفيف : سبراتيكست - الهاتف : 70.32.93

المطبعة : النجاح الجديدة

الايداع القانوني : 1988/859

الفهرس

المؤلف والكتاب

ولد المؤرخ، الباحث، والنقابي، «ألبير عياش»، في 21 أكتوبر 1905، بمدينة تلمسان بالجزائر... التحق - بعد دراسات عليا في التاريخ والجغرافية - بالمغرب، حيث اشتغل أستاذا بين سنوات (1932 - 1952)، بمدينة وجدة، ثم بمدينة الدار البيضاء، كما انخرط في نقابة الأساتذة (S.P.E.S.) ، وأصبح عضوا فعالا في «الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب» (C.G.T.)، ناضل صحبة رفاقه النقابيين، في مرحلة عسيرة، سمتها الرئيسية كانت هي محاولة أرباب العمل، والإقامة العامة تحطيم الحركة النقابية، والحركة الوطنية. وقد أهله نضاله، لعضوية سكرتارية الكونفدرالية، واستمراره في هذه العضوية بين سنوات 1947 - 1952.

لم يكن ألبير عياش، مجرد مناضل حركي في الوسط النقابي، بل كان بالإضافة إلى ذلك باحثا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. وتعرض بسبب نضالاته النقابية إلى أوجه عديدة من تعسفات السلطة الاستعمارية، التي ضاقت به درعا، فطردته من المغرب سنة 1953، ودفعت به ليستقر بعد ذلك في باريس، حيث اشتغل مدرسا بين سنوات (1953 - 1970)، إلى جانب الاهتمام بالبحث التاريخي الاقتصادي الاجتماعي، الذي استمر هاجسه الأول إلى آخر أيام حياته. وقد كرس أهم أبحاثه، حول المغرب، وحول طبقته العاملة الصاعدة، وفي سياق هذا الاهتمام عمل عضوا باحثا ضمن «مجموعة البحث حول المغرب والشرق الأوسط» (جامعة باريس C.N.R.S. VII).

أهم مؤلفات «ألبير عياش» - إلى جانب مجموعة من المقالات - كتاب : «المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية»، وأصله أطروحة أعدها بجامعة باريس، صدر سنة 1956، ونال به مؤلفه جائزة وزارة التربية الوطنية المغربية، ويعتبر هذا الكتاب محاولة جريئة لإعادة كتابة تاريخ المغرب، ومرجعا أساسيا للباحثين في تاريخ الحماية، وكتاب «الحركة النقابية في المغرب» الذي صدر في ثلاثة أجزاء، تغطي الفترة ما بين 1919 - 1956، أي من جذور الحركة النقابية بالمغرب، إلى استقلالية النقابة المغربية بتأسيس «الاتحاد المغربي للشغل».

ويسعد «مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع،» أن تقدم لقراء اللغة العربية، ترجمة الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو جزء يجعل بداية مغربة الحركة النقابية موضوعا رئيسيا له، كاشفا ومؤرخا لأحداث متعلقة بإنشاء، وتطور نقابات، وأحزاب سياسية، وللنضالات المطلبية، وكذا أفعال وردود أفعال أرباب العمل والحكومة، وربط كل ذلك بالأوضاع الفرنسية والدولية، بأسلوب تحكم في ضبط العلاقة بين الأحداث، ونجح في توضيح تسلسلها وجدليتها.

استند «ألبير عياش» في مؤلفه هذا إلى مصادر ومراجع متنوعة، جمعت بين الأرشيفات، والرواية الشفوية، والحوليات الإحصائية، والنشرات، والدراسات، والتحريات الميدانية الرسمية، أو الصادرة عن أرباب المعامل، والصحافة النقابية والسياسية، وكبريات الجرائد اليومية. أما الطريقة التي كتب بها الكتاب، فهي طريقة الكتابة المعهودة، عند ألبير عياش، والتي تجمع بين الموقف السياسي الشجاع، والتحليل العلمي الرصين، وبين دقة المعلومات، ومتانة الاستشهاد، وتوظيف نظرية متماسكة تعادي التصور الاستعماري لتاريخ المغرب.

أمل

مقدمة

لازال هذا التاريخ يتركز حول الطبقة العاملة المغربية والوسط الاستعماري الذي أفرزها وكيّفها وضايقها، وكذا حول التنظيم النقابي الذي كان بمثابة إطار ودعامة لها إلى حدود سنة 1952، أي «اتحاد نقابات المغرب، كـ.ع.ش.»(*).

وبما أن هذا الاتحاد منظمة عمالية فرنسية مستوردة (بفتح الراء)، فإنه ظل متأثراً بالانشغالات والتيارات التي تخترق الحركة العمالية الفرنسية، بطبيعة الحال، كان من الأفضل لهذا الاتحاد أن يكون مغربيا ومسيرا من طرف مغاربة، لكن القوة الاستعمارية لم تتحمل ذلك، فيما لم يفلح الحزب الوطني ـ وهو الذي كان يزعم امتلاك المشروعية الوطنية ـ في إيجاد الأشخاص والمناهج الذين كانوا سيسمحون له بالتغلب على هذه المعارضة.

إن الطبقة الدنيا بالمدن والبوادي، أولئك المهاجرون الذين كانوا يبحثون عن موارد وكانوا مغلوبين على أمرهم، تم استقبالهم من قبل المناضلين الفرنسيين والمغاربة للكنفدرالية (ك.ع.ش.) ـ غالبا ما كانوا شيوعيين ـ الذين يكونون قد ساعدوهم على الاندماج في حلقة للإنتاج وللعلاقات الإنسانية، جديدة بالنسبة إليهم، وعلى تحمل مسؤولية الدفاع عن وضعيتهم. بهذا، اتخذ التنظيم النقابي طابعا مغربيا ووطنيا.

وتبدو سنة 1948 ضمن هذا السرد، عتبة سنوقف عندها تحليلنا حاليا، لأنه فيما بعد ستتحرك قوى أخرى.

إن تاريخ الحركة النقابية بالمغرب فيما بين الإنزال الأمريكي بتاريخ 8 نونبر 1942 وذهاب المقيم العام گابرييل بيو في مارس 1946، يندرج ضمن إطار تسوده الحرب والتوترات الاجتماعية والسياسية وكذا المضايقة والبؤس بالنسبة للجماهير الشعبية المغربية.

في سنة 1943، بينما كان أنصار نظام بيتان (Pétain) يسعون جاهدين إلى الحفاظ على السلطة، دخلت إلى الساحة قوى ظلت في موقف انتظاري أو أرغمت عليه، خلال «الحرب الغريبة» وتحت حكم نظام فيشي (Vichy) (1939 ـ 1942)، وهي : اتحاد نقابات المغرب (كـ.ع.ش) والحزب الشيوعي المغربي والحزب الوطني للاصلاح الذي أصبح يدعى حزب الاستقلال.

بعد تقديم وثيقة الاستقلال (11 يناير 1944)، تسلط القمع على حزب الاستقلال وعلى الجماعات الحضرية التي كان يؤثر عليها ويقودها. فيما توجه مناضلوا اتحاد نقابات المغرب ومناضلو الحزب الشيوعي المغربي إلى البروليتاريا الحضرية وإلى الجماهير القروية. فتكفلوا بالدفاع عنها وسعوا جاهدين إلى تنظيمها ودربوها على المطالبة بحقوقها وعلى النضال ضد الابتزاز وعلى تحسين شروط عيشها.

وقد اجتهدت السلطات الاستعمارية في مضايقة نشاطهم وبذلت كل الجهود لحصر الشغيلة المغاربة ضمن المكتب المغربي للشغل، وهوتنظيم حرفي، وأمام فشلها، اضطرت إلى قبول تواجدهم ضمن النقابات، مع رفضها إضفاء الشرعية على هذه الممارسة (1944 ـ 1945).

(*) الكنفدرالية العامة للشغل (CGT).

الباب الأول

المغرب فيما بين 8 نونبر 1942 ومارس 1944

الفصل الأول :

المغرب عشية الإنزال الأمريكي

جاء الأمريكيون إلى مغرب "فرنسي" أفلت نسبيا من الأحداث التي روّعت أوربا منذ شتنبر 1939 وأدت إلى انتصار ألمانيا الهتليرية[1].

وأكثر من هذا، شهد المغرب فيما بين 1939 و 1942 محاصيل زراعية غزيرة بصورة استثنائية - إذ بلغ المحصول السنوي المتوسط خلال حقبة الرخاء هذه 34 مليون قنطار، بينما كان يُقدر أن تغطية كافة الحاجيات تتطلب 27 مليون قنطار من الحبوب[2] - كان من شأنها إحياء الأنشطة التي أفلست من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال الثلاثينيات. لذا تمكن سكان البوادي من سد رمقهم ومن الحصول من جديد على مبالغ نقدية إثر بيعهم - الذي غالبا ما كان خاضعا للضرائب - لفائض محصولهم وماشيتهم. وعادوا إلى مزاولة شراءاتهم بالمدينة، مما بعث الحياة من جديد في الصناعة التقليدية التي كانت تحتضر؛ بينما راكم كبار تجار فاس ومكناس والرباط وسلا ومراكش ثروات هائلة من جراء بيعهم بأثمنة مرتفعة مواد غذائية (سكر وشاي، توابل) وأثواب (قطنية وحريرية) كانوا قد خزنوها ولم يتمكنوا إلى ذلك الحين من تصريفها.

كما أن هجرة القرويين نحو المدن، التي ما انفك حجمها يتعاظم منذ 1929، فقدت قوتها، بل سُجلت حالات عودة كثيرة إلى البادية، بحيث بدت الحياة بها أسهل والمعيشة أضمن. غير أنه كان ما بين 150 و 200 ألف قروي يشتغلون في المصالح العمومية والمقاولات الحضرية، والورشات أو المناجم، مدمجين في القطاعات العصرية للإنتاج والمبادلات. وكانت بضعة آلاف منهم - وهم أكثر حساسية إزاء الاستغلال المعاش بل وانخرطوا أحيانا، قبل 1339، في النشاط النقابي إلى جانب رفاقهم الأوربيين - قد بدأوا يشكلون، ضمن المغرب التقليدي، طبقة جديدة، حاملة للتغيير.

---

(1) فيما يتعلق بحالة المغرب خلال شهر نونبر 1942، انظر ألبير عياش : «الحركة النقابية بالمغرب» الجزء I ، الفصل V ، لاسيما الصفحات 289 إلى 294. ونذكر بأن المنطقة الفرنسية من المغرب كانت آنذاك تضم حوالي : 7.300.000 نسمة : 300.000 أجني، معظمهم فرنسيون، و7 ملايين من المغاربة.، وكان 90٪ من الأوربيين يعيشون في مراكز حضرية تتجاوز 2000 نسمة. بينما كان 80٪ من المغاربة قرويون. وكان هناك اقتصادان متجاوران : اقتصاد مغربي، تقليدي، حرفي ، دكاني، تجاري بالمدن، ورعوي أو زراعي في البوادي، لكنه اقتصاد تخترقه وتخضه الأشكال الجديدة التي أتى بها المستعمر؛ واقتصاد أوربي، رأسمالي - يتكون من قطاعات عصرية للانتاج والتبادل حيث وُلدت وترعرعت الطبقة العاملة المغربية.

(2) فيما يخص مسألة الحبوب وأهميتها والصعوبة في تقدير الحاجيات منها. راجع ف. جولي : «زراعة الحبوب بالمغرب»، ضمن "النشرة الاقتصادية والاجتماعية المغربية"، عدد يناير 1946، ص. 212 - 217.

أما «الوطنيون الشباب» الذين بلغوا سن الرشد وكانوا قد عبروا بقوة عن مطالبهم في 1936 و 1937، فإنهم ظلو في موقف انتظاري، ريثما تتضح آفاق المعركة التي تدور على جبهات متعددة بين قوى المحور - ألمانيا وإيطاليا واليابان - وقوى الحلفاء - انجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وكان الرخاء أكبر ضمن الجالية الأوربية، رغم انقسامها العميق.

فكبار أرباب العمل وكبار المعمرين كانوا في غاية الرخاء، وكان مسيرو الفرق التجارية والفلاحية ومسيرو اللجنة المركزية لرجال الصناعة يتحكمون عمليا في الحياة الاقتصادية ولم يعودوا يتخوفون من تدخل النقابات، التي تهدم في نظرهم «الوفاق الاجتماعي». فاغتنوا، ورغم البطء الحاصل في إنجاز الأشغال العمومية الكبرى، ورغم تدهور الأنشطة المنجمية، فقد تضاعف عدد المقاولات الصناعية من كل الأحجام لتوفير المواد الواسعة الاستهلاك التي كانت فيما مضى مستوردة؛ بينما كانت شركات تجارية تُجمع وتوفر مواد غذائية وأحيانا مواد ذات طبيعة أخرى إلى فرنسا، وعبرها إلى ألمانيا الهتليرية. وترتب عن كل ذلك تراكم رساميل غزيرة استثمرت في المقاولات الجديدة، لاسيما الصناعية منها، كما استثمرت في شراء أراضي قروية وأراضي للبناء وفي مجال البناء الذي تتعارض حدته في المدن مع الأزمة التي طبعت سنوات ما قبل الحرب مباشرة[3]. أما الرساميل غير المستعملة فإنها أودعت في الأبناك. وترتب عن ذلك تضخم مالي وارتفاع عام لكافة الأسعار[4].

وضمن هذه الأوساط، لم تنفك عبارات المدح تتوجه إلى "القادة" : الجنرال "نوگس" والمارشال بيتان. وكان الأشخاص المهيمنون يجرون معهم عددا كبيرا من الناس الذين يساندون نظام فيشي، موظفون وأعضاء المهن الحرة وقدماء المحاربين الذين جاءوا من الحزب الشعبي الفرنسي (PPF) أو من الحزب الاجتماعي الفرنسي (PSF) وتجمعوا في اللفيف الفرنسي للمحاربين وفي مصلحة الأمن اللفيفي (SOL).

مقابل هذه الفئات، لكن دائما ضمن الجالية الفرنسية، نجد أولائك الذين لا يقبلون الهزيمة ولا نظام ڤيشي، إنهم ليبراليون يحملون في نظر خصومهم علامات الجبهة الشعبية . وكانت مجموعات مناهضة للفاشية إيطالية وإسبانية تدعمهم في رفضهم ذاك. وتم حبس عدة مئات منهم في معتقلات بوسط المغرب وجنوبه، في الحاجب وميسور وبودنيب. وأولئك الذين أفلتوا من الاعتقال، وتم دعمهم من قبل فرنسيين أتوا من فرنسا هربا من الاحتلال، حافظوا ظاهريا على موقف متحفظ لا يمنع قيامهم بأعمال علنية، غير أنها أعمال نشيطة، وعندما كانت تكشف عنها أحيانا شرطة متخصصة ومتحمسة، كانت تترتب عن ذلك اعتقالات وتفكيك للشبكات.

(3) إن الحركة لفائدة البناء في المدن 19، التي تم ترقيتها بلديات، يؤكد هذا التنامي، وهذه الأرقام بالفرنكات الثابتة (1939) : في 1939 : 113 منزل - 1940 : 112م - 1941 : 182م - 1942 : 149م - وبعد الإنزال وقع الانهيار : 1943 : 20م - 1944 : 19م.

(4) كانت الكتلة النقدية تبلغ في أواخر 1939 مليارا و70 مليون فرنك، و5 مليارات ونصف في أواخر 1942 أي أنها تضاعفت إذن بأكثر من خمس مرات (ضمن "النشرة الاقتصادية والاجتماعية المغربية»، عدد أكتوبر 1945، ص. 195).

الفصل الثاني :
الإنزال الأمريكي يوم 8 نونبر 1942

لقد غمرت هؤلاء المعارضين بهجة عارمة، حين أيقظهم صباح يوم 8 نونبر، قصف مدفعي عنيف، ورأوا الأسطول الأمريكي الكبير يتسرب من المحيط الأطلسي. وتحولت فرحتهم إلى غضب إزاء الأمر بالمقاومة الذي أصدره الجنرال نوگيس Noguès والاعتقالات أو التجنيد المباشر لـ «المشتبه فيهم»[1] والخسائر البشرية والمادية الناجمة عن ذلك : حوالي ألف قتيل، وعدد مماثل من الجرحى؛ وخسائر أمريكية مماثلة تقريبا؛ وخسائر أصابت عدة وحدات بحرية (لم تعد البارجة "جان بارت" Jean Bart صالحة للاستعمال، وأُغرقت طرادتان وثلاث مضادات للنسف وسبع نسافات و14 غواصة و 3 بواخر) ؛ ومنشآت مينائية - أرصفة حاجزة، أرصفة، آلات تفريغ البضائع، مرافئ، مستودعات - ألحقت بها أضرار أو حُطمت[2].

ولم تتوقف المعارك إلا صبيحة يوم 11 نونبر، بينما انتهت في الجزائر العاصمة منذ مساء 8 نونبر وفي مجمل التراب الجزائري ظهيرة يوم 10 نونبر، إثر «توقيف مجمل عمليات القتال بشمال افريقيا»[3]. ففي يوم 11 نونبر جاء الجنرال نوكيس، حوالي الثانية بعد الظهر، إلى شاطيء فضالة، شمال الدار البيضاء، بمركز قيادة الجنرال باتون Patton، قائد الفرقة الأمريكية للإنزال. فلا مجاملة الاستقبال، ولا كأس شمبانيا المعروضة والمشروبة، أزالا إهانة الهزيمة ولا افتقاد الهيبة الإضافي لدى السكان المغاربة وسعى التصريح الذي تلى ذلك إلي تبرير القتال. واعتمد لهجة عسكرية، إذ تضرع بـ «شرف العلم» و«العهد المقدم للدفاع عن المغرب وافريقيا الشمالية ضد أي عدوان، أيا كانت الجهة المدبِّرة له» . ثم قدم تحية للجنود الفرنسيين والمغاربة

(1) فيما يخص يوم 8 نونبر، راجع من ضمن عدة شهادات، ألبير هيفرنو : «ألعاب نارية، مفكرات للتاريخ» منشورات دوساني Dessagnes، ليموج 1984، ص.ص. 152- 157.

(2) راجع مقال ر. لورياك R. Lauriac : «ميناء الدار البيضاء خلال الحرب : المعارك البحرية والدمار»، ضمن جريدة «لافيجي ماروكان»، ع. 27 أكتوبر 1945.

(3) راجع النشرة الإخبارية، العدد الأول بتاريخ 11 نونبر 1942، الصادرة عن الإقامة العامة، التي تخبر «سكان المغرب بتوقيف مجمل عمليات القتال في شمال افريقيا ليلة يوم 10 نونبر » (أرشيف ألبير بوينو Albert Bueno).

«الذين من خلال سيرهم جنبا إلى جنب، برهنوا مرة أخرى عن بطولتهم الشهيرة. وقد تسمح لنا أمواتهم، التي أنحني أمامها، بأن يظل رأسنا مرفوعا». لكن، خاتمة التصريح، لم تترك مجالا للبس : «إن قادتنا العسكريين يحافظون على سلطتهم. ويظل الهيكل السياسي والإداري قائم الذات... وسيتم الحفاظ على النظام بصرامة، بناء على تعاليم الأحكام العرفية، ولن يتم التسامح مع أي تجمع وأية مظاهرة...»(4). وفي ذلك اليوم بالذات، أي ظهيرة يوم 11 نونبر، تم تشتيت تجمهر انعقد بالساحة الإدارية في الدار البيضاء أمام نُصب الأموات؛ هذه التظاهرة كانت قد أعدتها ودعت إليها مجموعات مقاومة "التحرير" قبل الإنزال الأمريكي بكثير. أما ليون سلطان، الذي كان قد تحدث في كلمة قصيرة عن ضرورة الاتحاد من أجل تحرير فرنسا وسحق الفاشية، فتم اعتقاله لمدة 10 أيام، أطلق سراحه بعدها.

وفي 12 من نونبر، توجه الجنرال نوگيس إلى الجزائر العاصمة ليلتقي بالجنرال إيزنهاور، القائد العام لعملية الإنزال، وبالأميرال دارلان Darlan ، الذي أرغمه مرض ابنه على الذهاب إلى العاصمة الجزائرية عشية الإنزال الأمريكي ـ البريطاني. وتم آنذاك توزيع المناصب والقيادات بين القادة العسكريين الفرنسيين.

هكذا، سلّم الجنرال نوكيس ـ الذي كان المارشال بيتان قد عينه في 10 نونبر «مندوبا له في افريقيا» ـ سلطاته «باسم المارشال وباتفاق معه» إلى الأميرال دارلان. و«برضى السلطات الأمريكية»؛ صرح هذا الأخير بأنه «يتحمل مسؤولية المصالح الفرنسية في افريقيا». ثم عين الجنرال جيرو Giroud قائدا عاما للقوات البرية بشمال افريقيا». فيما ظل نوگس مقيما عاما وقائدا عاما لساحة العمليات بالمغرب»(5).

بعد بضعة أيام، ولتهدئة نفوس الضباط والموظفين الذين كانوا، بحكم وفائهم للمارشال، قلقون من الشتائم التي كانت تبثها إذاعتي ڤيشي وباريس، تم تصديق الأكذوبة القائلة بأن المارشال معتقل ويتوصل بالإخبار بطريقة سرية وبأن «قلبه» مع جنرالاته بإفريقيا وبأنه في وضع يستحيل عليه فيه التعبير عن رأيه لكي لا يعرض السكان الفرنسيين وأسرى الحرب إلى الخطر. «هذه الرسائل الرسمية، منذ 10 نونبر، مملاة من طرف المحتل» وإن أوامر رئيس الحكومة بيير لاڤال P. Laval «الذي لم نقدم له ولاءنا... لا قيمة لها...»(6).

بهذا، بدا كل شيء واضحا. فعهد المارشال لازال مستمرا. وظلت مؤسساته وقوانينه سارية المفعول. كما بقيت السلطات القائمة في محلها، كان الاعتقاد سائدا بأن الانضمام إلى صف الحلفاء قد يسمح بالحفاظ على كل شيء، لذا، ظل اعتبار الليبراليين و"المقاومين"

(4) جريدة "لوبوتي ماروكان"، ع. 12 نونبر 1942.
(5) جريدة "لوبوتي ماركان"، ع. 15 نونبر 1942.
(6) الأمر رقم 7 بتاريخ 20 نونبر 1942، الصادر عن القائد العام للقوات البرية بإفريقيا الشمالية، رقم EM/ST 2608 ، بتوقيع جوان، والموجه لقادة الفرق والمصالح كافة بغية القيام بقراءة تفسيرية له، ويمكن اعتبار التعليق الذي قدمه له الجنرال قائد القوات الجوية بالمغرب، نموذجا لذلك (أرشيف ألبير بوينو).

كأشخاص مشبوهين واحتفظ بهم في مراكز الاعتقال حين كانوا يوجدون بها - كما استمر منع رمز ديگول «وسام صليب اللورين» باعتباره يدعو إلى التمرد.

صحيح أن القيادة العليا والديبلوماسيين الأمريكيين دعموا بتصرفاتهم المسؤولين الفرنسيين في حساباتهم هذه، إذ بحكم حيرتهم بسبب التواجد غير المنتظر للمارشال دارلان في العاصمة الجزائرية، وخيبتهم إزاء متطلبات الجنرال جيرو ونزعته المحافظة الضيقة - وهو الذي كانوا قد وضعوه في مركز كل تشكيلاتهم لم يكونوا يحبون الجنرال دوگول حيث كانوا يشكون بأن لديه تطلعات ديكتاتورية. ونظرا لانشغالهم بضمان قواعدهم وبقيادة عملياتهم بسرعة - حيث أن الألمانيين كانوا قد وصلوا إلى تونس في 9 و 10 نونبر بلا مقاومة - فإنهم تفاهموا، طبقا لمذهبهم، مع «السلطات المحلية»، التي أصبحت ضعيفة وأكثر خضوعا، شريطة حصولهم على التصرف التام في البنى التحتية المدنية والعسكرية : أي الموانيء، الطرق، السكك الحديدية، المطارات، الأراضي والبنايات التي قد يحتاجونها. هذا ما حصلوا عليه من الأميرال دارلان عبر اتفاقيات 22 نونبر 1942. وبعد اغتيال دارلان يوم 24 دجنبر، خلفه جيرو، الذي حصل على صفة قائد عام مدني وعسكري من قبل زملائه.

وبما أن الأمريكيين كانوا يتواجدون في بلد مستعمَر (بفتح الميم)، فإنهم دأبوا على كسب تعاطف السكان الأهالي ونخبهم. وكانت مجهوداتهم مركزة بصورة خاصة في المغرب الذي بحكم موقعه ووضعه وخيراته لا يمكن إلاّ أن يثير اهتمامهم.

1 . المطالبة بالاستقلال

كانت انعكاسات الإنزال الأمريكي عديدة وخطيرة على المغرب وعلى باقي بلدان افريقيا الشمالية التي انخرطت بذلك في الحرب بصورة مباشرة.

أولها، وكان تلقائيا تقريبا، تمثل في المطالبة بالاستقلال. إذ أن هزيمة 1940 وقوة وغنى قوى التدخل، حطوا من سمعة المستعمرين (بكسر الميم). وتم التعبير عن هذا المطلب في آن واحد تقريبا بمناطق النفوذ الفرنسي في الجزائر والمغرب وبشمال المغرب الخاضع للنفوذ الفرانكوي. أما وضعية تونس؛ فكانت أكثر تعقيدا بحكم احتلالها من طرف القوات الجرمانية - الإيطالية، لكن تطلعاتها الوطنية نحو السيادة لم تكن أقل شأنا.

ففي يوم 20 دجنبر، وجه فرحات عباس - وقد كان منذ مدة طويلة مناصرا لفكرة المساواة والإدماج في بلده - إنذارا نهائيا للسلطات الفرنسية والحليفة بالجزائر العاصمة، أخبرها فيه بأنه ليس بالإمكان أن يتم مرة أخرى - كما حصل في 1914 - 1918 وفي 1939 - 1940 - إرسال مواطنيه للقتال، وللمساهمة في الجهاد في سبيل الحرية دون أن يعطاهم من قبل وعد بالاستقلال مصحوبا بضمانات.

وفي هذا الشهر ذاته (أي دجنبر) قرر الحزبان الوطنيان - وهما حزب الإصلاح الوطني بقيادة عبد الخالق الطريس وحزب الوحدة المغربية بقيادة المكي الناصري، اللذان كانا قد عبرا

عن تعاطفهما إلى هذا الحد أو ذاك مع قوى المحور أن يتوحدا فأصدرا بيانا مشتركا طالب باستقلال المغرب وبإلغاء المناطق وباستعادة تامة للسيادة الداخلية والخارجية وبقيام «نظام ملكي مسلم ووطني تحت إشراف السلالة العلوية».

وفي أواخر دجنبر 1942 وأوائل يناير 1943، طرح الحزب الشيوعي المغربي في العدد الأول من جريدته "الوطن"، مطلب الاستقلال بناء على اعتبارات أخرى. فطالب بـ «حق الوطن المغربي في التحكم في مصيره بنفسه كما هو الشأن في كافة أوطان العالم». وبحقه في حرية اختيار النظام الذي يريد أن يعيش في إطاره. كما طالب ب«الإقرار المباشر للحريات الديمقراطية الأساسية وباجتماع مجلس تأسيسي تشريعي...».

و«بتأكيده على سمو نضال الأمم المتحدة ضد الهتليرية، وأهميته لفائدة «هناء» الشعب المغربي و«حريته»، فإنه دعا الوطن المغربي إلى أن يأخذ موقعه بشجاعة وبطريق إرادية في هذه المعركة إلى جانب الأمم المتحدة... كما دعاه «إلى تجديد وتوطيد العلاقات التي تربطه بالشعب الفرنسي على امتداد تاريخ جيل بأكمله...» ويضيف البرنامج : «النضال لا يمكن أن يخاض اليوم من غير الشعوب فمن الضروري إذن أن تقبل الأمم المتحدة فورا بمنح الأمة المغربية حقوقا مساوية لحقوق الأمم الحرة. حقوق مساوية، مثل المساواة في المسؤولية».

فالاستقلال ودعوة مجلس تأسيسي والاتحاد مع الشعب الفرنسي والنضال إلى جانب الأمم المتحدة، تلك كانت النقط الرئيسية للبرنامج الشيوعي سنة 1943[7].

وفضلا عن ذلك، فإن السلطان خرج عن تحفظه، وكان هذا حدثا جوهريا، إذ في يوم 8 نونبر 1942، رفض أن يغادر مدينة الرباط على إثر طلب الجنرال نوكيس، وفي يوم 22 يناير 1943، التقى برئيس الولايات المتحدة فرنكلين روزفلت، بحي أنفا بالدار البيضاء، دون حضور الوسيط الإلزامي، بموجب مقتضيات معاهدة الحماية، أي المقيم العام. وعلى ما يبدو فإن الرئيس روزفلت ـ وهو مناهض للاستعمار بشكل حازم ـ شجع العاهل المغربي على

(7) تم توجيه التفكير في المسألة الوطنية المغربية في ظل السرية من طرف بعض المثقفين الشيوعيين وهم : ليون سلطان وألبير بوينو من جهة، وجرمان عياش وأرنولد فرانك (وهو شيوعي بلجيكي) من جهة أخرى.
من خلال بحثين، درس ألبير بوينو في يناير 1941 ويناير 1942، انعكاسات نهب الموارد المغربية لفائدة فرنسا وألمانيا الهتليرية، على السكان المغاربة، والأطماع التي تثيرها خيرات المغرب وموقعه الاستراتيجي، وكان ليون سنطان هو الذي أنجز برنامج 1943 الصادر في جريدة "الوطن".لم يكن جرمان عياش يتوفر على أية صلة بالشخصين الأولين. تعرّف على أرنولد فرانك، الذي كان لاجئا غير شرعي وكان قد حصل على عمل كبواب بفندق إكسيلسيور المحادي لحي "المدينة القديمة" مما جعله يتناقش مع عدة مغاربة. وقد أثار فرانك انتباهه إلى حيوية الشعور الوطني المغربي ونصحه بتوجيه أبحاثه حول انهاء عهد الاستعمار بالمغرب، وأقنع في ذات الوقت المغربي العربي علوي بالفكر الشيوعي، هذا الأخير كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي في 1944 و 1945، وقد تلى بصفته تلك باللغة العربية الخطاب التأبيني لليون سلطان يوم 11 يونيو 1945. وقد حرر جرمان عياش دراسته حول : «نهاية عهد الاستعمار بالمغرب» سنة 1942.

المطالبة بالاستقلال، عند نهاية الحرب على الأقل، وأكد له دعمه[8]. فيما أصبح قادة الحزب الوطني القدامى - أحمد بلفريج الذي عاد من المنطقة الإسبانية حيث حضر توقيع معاهدة الوحدة، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد اليزيدي - مقربين من القصر الملكي وعملوا على توسيع حركتهم ونفوذهم في البلاد. وبدعم من عاهلهم وجهوا جهودهم إلى تطوير تعليم وطني ومتجدد من شأنه أن يكوّن النخب الجديدة. في هذا الإطار كان المعهد الملكي، حيث درّس به المهدي بن بركة، ومؤسسة جسوس بالرباط، التي كان يدير شؤونها أحمد بلفريج، نموذجان لهذا التعليم. وكان القادة الوطنيون ينظرون بنوع من التحفظ للنزاعات القائمة بين الليبراليين والديغوليين من جهة وأنصار بيتان من جهة ثانية. فيما كان يبدو لهم أن تدهور سمعة السلطات الفرنسية وتبعيتها إزاء الأمريكيين أمرا إيجابيا.

2 - النداء للقتال.

خلال الأشهر التي تلت الإنزال الأمريكي، كانت السلطة بيد أنصار نظام ڤيشي. وبحماس كبير وبطريقة عشوائية أيضا عملوا على الانضمام إلى مجهود الحلفاء الحربي. ففتحت سجلات للتجنيد ضمن فرق المتطوعين. فتقدم للتسجيل بها مئات الشباب والكهول الذين كان النظام ولازال يضايقهم. وتم إرسال الوحدات، المشكّلة بسرعة، إلى الجبهة التونسية، حيث تلقت خسائر فادحة. غير أنه تم رفض اليهود الفرنسيين بالجزائر واليهود المغاربة الذين كانوا يريدون أن يشاركوا في الحرب. وحين أصبحت الحاجة إلى الرجال ملحة تم النداء على الاحتياطيين، ثم أتى دور الشبان بقدر بلوغهم سن التجنيد. ومع مرور الشهور تزايد التجنيد بقوة مما أثر كثيرا على اقتصاد البلاد الذي حرم من جزء كبير من مستخدميه المؤهلين : عمال مختصون، موظفون، سككيون، ميكانيكيون، وسائقون ومصلحو الشاحنات والجرارات، رؤساء الزراعات، وأيضا أطر وتقنيون، أساتذة، معلمون، محامون، طلبة. وكانت الجالية الفرنسية المقيمة بالمغرب هي التي أعطت، خلال مرحلة 1943 - 1945، أكبر نسبة من المجندين في شمال افريقيا، نظرا لعدد أفرادها : 25٪ مقابل 14.9٪ في الجزائر و 14.3٪ في تونس[9].

وتم إدراج اليهود الجزائريين ضباطا وجنودا - وقد سُحبت منهم الجنسية الفرنسية على إثر إلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) الذي كان قد منحها لهم سنة 1870 - ضمن فرق خاصة تدعى «فيالق اليهود الرواد» كانت متمركزة بجنوب منطقة وهران في بيدو Bedeau ، وذلك لكي لا يتمكنوا من الاعتماد على صفتهم كمحاربين للمطالبة بالمواطنة[10]. وقد طالب

(8) كتب الكثير عن هذا اللقاء وملابساته. راجع بهذا الصدد ج. سبيلمان : «من الحماية إلى الاستقلال، المغرب (1912 - 1955)» باريس 1967، ص.ص. 97 إلى 100، والحسن الثاني : «التحدي»، باريس، 1976، ص.ص. 31 إلى 34.

(9) النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، ع. 28، يناير 1946، ص. 245.

(10) فيما يتعلق بالنزعة المناهضة للسامية عند أنصار نظام ڤيشي وأنصار جيرودو، راجع. ش.أ. جوليان : «افريقيا الشمالية تسير»، باريس، 1972، الطبعة الثالثة، ص.ص 224 - 236.

بعضهم بالذهاب إلى جبهة القتال وتمكنوا من ذلك. وبعد عدة مغامرات متعبة، وجدوا أنفسهم في تونس، ضمن الصفوف الأمامية، مجردين من السلاح وعرضة لطلقات العدو النارية. غير أنهم استطاعوا أن يستولوا على شاحنة ويلتحقوا بطابور الجنرال لوكلير (Leclerc) الذي كان صاعدا من منطقة الفزان؛ وانضموا إلى الفرقة العسكرية المدرعة الثانية[11].

فيما قرر معظم اليهود الجزائريون البقاء في عين المكان ونظموا صفوفهم، فقاموا بعدة تظاهرات واحتجاجات وأنذروا اللجنة الفرنسية بلندن، والسلطات الحليفة والصحافة والجماعات اليهودية الانجليزية والأمريكية.، إلى أن حصلوا على حل «فيالق اليهودالرواد»، وعلى تكوين وحدة مقاتلة تدعى «المجموعة 32 من القوات البرية والجوية» في أبريل 1943. وقد ساهمت هذه الوحدة في حملات إيطاليا وفرنسا وألمانيا[12].

وتم اللجوء بشكل واسع أيضا للسكان الأهالي. فتعاظمت أعداد فرق الجند المغاربة، النظامية منها أو الاحتياطية التي تم الحفاظ عليها رغم بنود معاهدة الهدنة الموقعة سنة 1940، فتوزع الضباط المستقطبون بزيهم العسكري البراق على الأسواق القروية والحضرية، حسب تقنية مجربة سابقا، مادحين وضعية الجندية وامتيازاتها. بهذه الطريقة تم جلب آلاف الشبان المدفوعين بالحاجة أو بروح المغامرة، المغرورين بآفاق راتب مهم وبتقديم منحة مباشرة للوالدين من السكر والأقمشة القطنية، أو المرغمين ببساطة من قبل بعض السلطات المحلية (قائد أو مراقب مدني) الراغبة في إظهار مزاياها أو في التخلص من بعض الأشخاص العنيدين[13].

وأحدث تدريب سريع يؤهل هؤلاء المجندين الجدد إلى الذهاب إلى القتال. وقد أبرز هؤلاء قدراتهم القتالية في الجبهة التونسية وفي ميادين القتال الأوربية. إجمالا تم تجنيد 73.000 مغربي ضمن الجيش الفرنسي[14].

3 . السراب الأمريكي؟

و،قع أيضا انعكاس مهم آخر، ألا وهو الانتعاش القوي لحركة الهجرة القروية نحو المدن.

خلال سنتي 1941 ـ 1942، ضعفت قوة الهجرة بل وسُجلت حالات متعددة من العودة إلي البوادي. غير أنه، مع مجيء الأمريكيين، انقلبت الأوضاع. إذ أصبح سكان الموانئ الأطلسية والمدن الداخلية الرئيسية عرضة لرغبة جامحة في الهجرة. ذلك أن ميناء الدار البيضاء الذي كان يمركز منذ 1940 مجمل النشاط البحري تقريبا، والذي تم به إصلاح جزء كبير من الخسائر الناجمة عن عمليات القصف البحري والجوي خلال معارك الإنزال، كان يتلقى عدة

(11) شهادة شوراقي سيدني وهو محامي.

(12) شهادتا جرمان عياش وادمون كوهن.

(13) ألبير هيفرنو : «ألعاب نارية». م.س.، ص.ص. 161 ـ 163. كان ضابطا احتياطيا تم تجنيده يوم 8 نونبر 1942 وعين في منطقة الجديدة وكلف، من بين ما كلف به، بتجنيد المغاربة في أوساط القبائل.

(14) ج.ب. ديروسل : «الهاوية». م.س. ص.394، كان الجيش الفرنسي يضم أيضا 134.000 جزائري و26.000 تونسي، أي إجمالا 233.000 شمال افريقي.

بواخـر تفرغ فـيه بدون انقطاع الرجـال والعـتاد والتـجهـيزات والتـموين. ولاسـيمـا تلك المواد الغذائية النادرة، مثل الشاي والبن والسكر والشكلاطة، والحليب المجفف والسجائر... التي كان الناس يعانون من انعدام وجودها والتي كانت تتوزع على المغرب عبر قنوات متعددة.

وكانت سـيارات«جيپ» والشاحنـات الموشومة بنجـمة الاتحاد البـيضاء تجـوب الطرقات. وكان الناس إذ ذاك يتـسارعون مـن القرى المجاورة والبـعيدة نحـوها باعتبـارها مصـدرا للشغل وللمنتوجات المشتهاة التي تكون عند الحـاجة مصدرا لنوع من المتاجرة والأرباح، وتجمع الناس حيثما أقامت الفرق العسكرية الأمريكية (GI) قواعدها ومستـودعاتها، حصل هذا في مراكش، عاصـمة الجنوب، ولاسـيمـا في القنيطرة التي أصبـحت قاعـدة جوية ـ بحـرية، ثم في مكناس وفاس وجرسيف ووجدة على الطريق المؤدية إلى الجبهتين الشرقيتين : تونس ثم إيطاليا. وكانت الدار البـيضـاء بالطبع تحتل الصـدارة، إذ فضـلا عن النشـاط التجـاري المدني المتـعاظم، كـان ميناؤها قد تلقى ما بين 10 و 12 مليون طن من المعدات والبضائع خلال سنتي 1943 و 1944 لتلبية حاجيات الجيوش الأمريكية والفرنسية.

4 . عملاء الليبراليين

خـلال الأشـهـر التي تـلت الإنزال الأمـريكي ظل التـوتر حـادا ضـمـن الجـاليـة الأوربيـة. فالفرنسـيون الذين تعرضوا للمضايقـات ـ اشتراكيون، شيـوعيون، نقابيون، ماسـونيون ويهود ـ والمغتاظون من تواطؤ السلطات الأمريكية مع سلطات ڤيشي، قرروا التحرك وطالبوا بأن تتوقف أخيرا هذه التراجـعات وأن يترجم مجيء قوات الحلفاء بعودة الحريات وإلغـاء كافة الإجراءات الاستثنائية وتطهير الأجهزة الحكومية والإدارية و «معاقبة الخونة».

وتجلت الضغـوط الأكثر قوة في المدن التي كـانت بها في سنة 1939 قوى اليسـار مهمة، وهي وجدة، تازة، مكناس، القنيطرة، الرباط والدار البيضاء، فكان بعض الشـيوعيين المتجمعين حول ليون سلطان في إطار السرية يعتبـرون بأنهم يشكلون الحزب الشيوعي المغربي ويطرحون، كـما أشـرنا إلى ذلك سابـقا، مطلب الاسـتقـلال[15]. فيـما أعاد الاشتـراكيون والماسـونيون تأسيس فروعـهم و«محافلهم». ومعظمـهم كانوا يتواجدون ضـمن الجبهة الوطنيـة لـ "التحرير" التي أعلن عن تأسـيسـهـا في 9 نونبـر وكانـت تعبـر عن آرائهـا من خلال نشـرة سـرية تدعى "ليبراسيون" (التحرير) حيث كانت توجه الانتقادات للمقيم العام ولموظفي نظام ڤيشي القائم.

غير أن التنظيم النقابـي هو الإطار الذي سمح بتحقيق سريع للتجـمعات، دون أن تتمكن السلطات ـ المناوئة لذلك ـ أن تعارضه علنيا.

(15) انظر أعلاه.

الفصل الثالث :
إعادة تأسيس اتحاد النقابات

1 - المقاربات الأولى : فبراير - ماي 1943.

إذا كانت نقابات الموظفين تعرضت للمنع والحل، فعلى العكس من ذلك، لم يصدر أي قرار رسمي لمنع النقابات العمالية. ومع ذلك. فقد اختفت هذه الأخيرة. وحدها بعض التنظيمات النقابية الضعيفة ظلت قائمة بالدار البيضاء، وكانت تضم مستخدمين وعمالا - من ك.ع.ش. سابقا - بالميناء والأبناك والسكك الحديدية ومؤسسات الحرب والبحرية. كما ظل قائما شبح اتحادين نقابيين، الأول ذو اتجاه مسيحي والثاني تابع لـ ك.ع.ش. وكان رئيس مصلحة الشغل يستشيرهما أحيانا. وكان يترأس الاتحاد التابع لـ ك.ع.ش. پول كارو Paul Carreau ، أمين المال العام السابق للتنظيم سنة 1939، والذي كان يتصرف بناء على إرشادات هيفرنو Hivernaud، الأمين العام آنذاك. هكذا، لم ينهر إذن كل شيء. وسيعمل خروج المناضلين المتمرسين من المعتقلات، على إنعاش ربط الاتصالات على المستوى المحلي أو في إطار التجمعات السابقة. فأعيد ربط العلاقات، واستعاد أعضاء المكاتب السابقة وظائفهم[1]، وثمة بعض المؤشرات والشهادات تمكّن من إدراك سيرورة هذه الصحوة السياسية والنقابية، خلال النصف الأول من سنة 1943.

وتجلى أهم حدث بهذا الشأن، في انتعاش الحركة النقابية عند الموظفين، وكان المعلمون من الأوائل الذين قاموا بأنشطة نقابية[2]، إذ على إثر اجتماع بمنزل أحد زملائهم، بيير بومبارديي Pierre Bombardier بالدار البيضاء - وقد استدعي إليه أيضا بعض الأساتذة[3] - قرروا أن يرفض المفصولون إعادة إدماجهم إذا لم يكن الإجراء عاما «ومعتبرا كحق مطلق»[4]. وفي أواخر شهر فبراير - في 26 منه - صاحبوا وفدا عن اتحاد النقابات الذي كان متوجها إلى الكاتب العام للحماية، گبرييل فوازار Gabriel Voizard «لطرح قضية إعادة الادماج» وقضية «استئناف النشاط النقابي». ويومان بعد ذلك، زار المكتب النقابي لسنة 1939 - الذي أعيد تأسيسه من قبل الأعضاء الذين ظلوا في الدار البيضاء ومن بينهم أربعة كانوا قد فُصلوا - مدير

(1) ألبير عياش، الحركة النقابية...، م.س.، ص. 237، وما يليها.

(2) نشرة نقابة المعلمين، فرع المغرب، السنة 28، ماي 1949، عدد خاص : الكتاب الأبيض (أرشيفات شخصية).

(3) جان فارديل Jean Ferdel صحبة ألبير عياش.

(4) نشرة النقابة، عدد خاص، الجزء المتعلق بـ "نظرة استعادية" الذي حرره لوگولار Le Goulard، ص.ص. 18 و 19.

التعليم العمومي ليطالبه بإعادة إدماج كافة المعلمين وبإنزال «عقوبات ضد الرؤساء الذين نغّصوا العيش على مستخدميهم وإزالة صور بيتان Pétain من المدارس، وإعادة طرح التباري على كافة المناصب التي منحت في ظل نظام ڤيشي...». وعبروا بوضوح عن إرادتهم في إعادة النظر في كل شيء بما في ذلك شخص المدير نفسه. وعلى الفور، إن الإجراء الرمزي المتمثل في إزالة صورة المارشال بيتان، هو ما شكل محور أعنف الصدامات بين المعلمين وبعض مديريهم. وحصل نفس الشيء في إدارات أخرى، مثل البريد[5] أو سجل المساحة، وهي مصالح اضطر فيها أعضاء اللفيف الفرنسي للمحاربين أو مصلحة النظام اللفيفي - الذين أخضعوا لسلطتهم زملاءهم «السيئو التفكير» بالتهديد بالوشاية أو العقوبات - إلى الاستجابة لمطالبتهم بالمحاسبة.

وفي مارس - أبريل 1943 - على إثر مظاهرات نظمتها مجموعات «التحرير» في مختلف مدن المغرب، بدا أن الوهم البتيني يتبخر وقد تلقى الضربة القاضية في الدار البيضاء. فخلال استعراض بقيادة الجنرال كلارك Clark والجنرال نوگيس Noguès، الذي كان من المفروض أن يشهد عن الاتفاق الحاصل بين القائدين العسكريين، الأمريكي والفرنسي، ووجهت الفيالق المتراصة الأعضاء في اللفيف الفرنسي للمحاربين - ذوي قبعات مائلة على الأذن، وصدور موشحة بالأوسمة - بموجة هائلة من التنديد والصفير لدرجة أنهم لم يظهروا قط من بعد[6].

انطلاقا من هذا، أصبح كل شيء أكثر يسراً. ففي الشهر ذاته انشغل المناضلون، في إطار اجتماعات غير قانونية، بمعرفة الشخص الذي يمكن أن يوضع على قيادة الاتحاد والشخص الذي يمكن أن تسند له رئاسة فدرالية الموظفين، لتعويض مسؤولي 1939، ألبير هيفرنو الذي تم تجنيده وفرانسوا ماطي F. Mattéi الذي كانت له مشاريع أخرى وإن كلا من ليونيل كاميليري Lionel Camilleri - وهو عضو مكتب المعلمين - وأندري شبان André Chaban وهو أمين سابق لاتحاد الشبكات - سبرانيات هنري بردوم Henri Prudhomme إزاء هذه المهمة، وهو مناضل متمرس، ومنهجي ومثابر، كان أمينا لنقابة السككيين بالدار البيضاء وأمينا لـ «مكتب الحرب» التابع للاتحاد[7]. ونجد أيضا بأن كاميليري، صحبة كاترين فييي Catherine Vieilly هذه المرة، هو الذي طلب من المعلم أوگيست پومپي Auguste Pompéi بأن يأخذ أمانة فيدرالية الموظفين. غير أن هذا الأخير رفض ذلك، وألح على أن يتحمل هذه المسؤولية كاميليري الذي أظهر بأنه قائد صلب وكفء، يعرف كيف يقرن بين الصرامة والطيبوبة[8].

وفي شهر ماي، استعادت بعض الاتحادات المحلية والفيدراليات قسطا من نشاطها. وفي

(5) شهادة روني توسان René Toussaint.

(6) ~~كان المتظاهرون~~ يوجدون على أدارج البريد المركزي عند مخرج محج أماد Amade الذي يحمل اليوم اسم محج الحسن الثاني، حيث كان يأتي الموكب، شهادة المؤلف.

(7) شهادة هنري بريدوم.

(8) شهادة كاترين فيي، من خلال محادثة مع المؤلف يوم 20 أكتوبر 1975.

11 ماي 1943، قدمت فيدرالية الموظفين 15000 فرنك كمبلغ مسبق للمكتب المؤقت للاتحاد لكي يتمكن من تسيير شؤونه. وفي بداية يونيو أعيد تأسيس سبعة اتحادات محلية ـ بوجدة وتازة ومكناس والقنيطرة والرباط والدار البيضاء ومراكش وست فيدراليات تخص الموظفين والبريد والمناجم، وشغيلة الدولة، والإنارة والقوات المحركة، ومستخدمي الأبناك والتجارة ـ وذلك بالاعتماد على ما تبقى من مناضلي ما قبل الحرب.

غير أن المكتب المؤقت للاتحاد، كان متعجلا لإنهاء كل شيء، نظرا لافتقاره للموارد وللسلطة. فدعا يوم 13 يونيو ـ وهو يوم عيد العنصرة (عند اليهود) ـ إلى عقد مؤتمر لإعادة تأسيس اتحاد النقابات المتحدة للمغرب (ك.ع.ش.) وأسبوع قبل انعقاد هذا المؤتمر، وقعت أحداث سياسية هامة بالجزائر العاصمة سهلت انتعاش العمل النقابي.

2 . تشكيل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

خلف السفير گابريل پييو Gabriel Puaux الجنرال نوگيس في 7 يونيو 1943. إن افريقيا الشمالية المخترقة بتيارات متنوعة ومتناقضة في غالب الأحيان، والتي كان شرقها الأقصى يعيش حربا هوجاء ـ كانت تشهد بداية مرحلة هادئة، وذلك بعد طرد الجيش الألماني من تونس (في ماي 1943)، واضطرار الجنرال جيرو Giraud ـ تحت ضغط قوى المقاومة[9] ـ إلى التوافق مع الجنرال دوغول De Gaulle الذي وصل إلى الجزائر العاصمة يوم 30 ماي، وفي 3 يونيو، تأسست «سلطة مركزية فرنسية موحدة، تحمل اسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» بقيادة الشخصين، وفي5 و7 يونيو تم تعيين عشرة مندوبين لمساعدتهما. ثلاثة من بينهم ـ وهم روني مسيگلي René Massigli ، مندوب في الشؤون الخارجية، وأدريان تيكسيي Adrien Tixier مندوب في الشغل، والجنرال كاترو Catroux مندوب في الشؤون الإسلامية ـ كانت لديهم معرفة سابقة بالقضايا المغربية، لكن الحسم كان في نهاية المطاف بيد الإقامة العامة لفرنسا بالرباط[10]. وفي 7 يونيو أيضا، تم تعيين گابريل پييو مقيما عاما مكان الجنرال نوگيس الذي كان قد قدم استقالته يوم 4 يونيو[11].

كان مسيگلي و پييو، ديبلوماسيان محترفان، لم يترك مرور پييو بالمندوبية السامية لسوريا ـ لبنان، مناخا ليبراليا، وإنما ترك ذكريات موظف سامي وفيّ للمارشال پيتان.

أما تيكسيي، وهو معلم سابق، واشتراكي، ومن جرحى حرب 14 ـ 1918، فقد اكتشفه ألبير توماس Albert Thomas، خلال حملة انتخابية في منطقة طارن Tarn. وبعد أن أصبح ألبير

---

(9) ج.ب. ديروزيل "الهاوية"، م.س.، ص. 438.

(10) نشرت تعليمات 3 و 5 و 7 يونيو في الجرائد اليومية بالمغرب، ولاسيما "لوبوتي ماروكان".

(11) كان دوغول قد اشترط مسبقا على اتفاقه مع جيرو بأن تتم "تصفية المستسلمين والخونة التابعين لپيتان ودارلان»، ومن ضمنهم نوگيس وپيروتون، حاكم الجزائر آنذاك (راجع ديروزيل، الهاوية، ص. 417). فاستقال پيروتون في فاتح يونيو، فيما عرض نوگيس أن ينسحب «إذا كان ذهابه من شأنه أن يسهل عقد اتفاق ضروري...»، وقد أكد عرضه يوم 4 يونيو (راجع رسالة نوگيس الى جيرو وإلى سكان المغرب الصادرة في "لوبوتي ماروكان"، في 5 يونيو 1943.

توماس، مديرا للمكتب الدولي للشغل في 1920، نادى عليه إلى جانبه في لندن ثم في جنيف، فأصبح تيكسيي مديرا مساعدا للمكتب الدولي للشغل. فكانت له إذن معرفة واسعة بالقضايا العمالية والنقابية. وعلى عكس أصدقائه السياسيين فإنه أدان اتفاق ميونيخ(*) وفي يونيو 1940، رفض الاستسلام، وعند ذهابه إلى مونريال مع المكتب الدولي للشغل، توجه إلى الولايات المتحدة، حيث نظم، باتفاق مع لندن، وفد فرنسا الحرة[12].

3. المؤتمر الذي أعاد تأسيس الاتحاد (13 يونيو 1943)

انعقد المؤتمر «الذي أعاد تأسيس» الاتحاد كما كان مقررا بتاريخ 13 يونيو في بورصة التجارة بالدار البيضاء، وهذا كان أمرا له أهميته، وحضره 73 مندوبا، يمثلون 2896 نقابي مما يعد في ذات الآن عددا قليلا وكبيرا. إذ كان هؤلاء المنخرطون البالغ عددهم حوالي 3000 يمثلون جماعة من المناضلين الذين لم تزعزعهم إجراءات ڤيشي والذين سرعان ما استعادوا مواقعهم (مناصبهم) في تنظيماتهم حيث سيظلون هم منشطوها.

فكان لزاما على كارو Carreau الذي ترأس الاتحاد النقابي منذ 1940 وطونيا Togna، وبوني Bonnet اللذان ساعداه على ذلك، أن يقدموا الحساب عن عملهم وعن الروح التي حركتهم في ذلك، في ظل غياب تقرير أدبي. لهذه الغاية ألقى طونيا بلاغا يستحق أن يُسرد رغم طوله شيئا ما :

«أيها الرفاق، سبق أن أعلنا في الدورية رقم 1 المحررة بسرعة التي وجهناها للاتحادات المحلية بأننا سنقدم تقريرا أدبيا، والواقع، أن المسألة غير واردة، لأن الوظائف التي تقلدناها بوني وكارو وأنا، لم تسند لنا من قبل اللجنة الإدارية، بل أسندت لنا فقط من طرف بعض الرفاق الراغبون مثلنا في الحفاظ على وجود الاتحاد الجهوي.

«لا نريد هنا أن نلتمس منكم التهاني أو تبرير أخطائنا، وحين تمكنا من ذلك، طالبنا أن نعوض بمكتب للاتحاد الجهوي. المنتخب بصورة قانونية. هذا، ما يبرر السرعة النسبية التي أدت بنا إلى عقد هذا المؤتمر. ربما كان علينا، من باب العقلانية، أن ننتظر إعادة تأسيس كافة النقابات؟ وقد يكون لنا آنذاك تمثيلا أوسع من التمثيل المتوفر اليوم. لكن، باتفاق مع نقابات الدار البيضاء، اعتبرنا أن إعادة انتعاش سريع للحركة أصبح أمرا يفرض نفسه، وأن ذلك لا يمكنه أن يتم إلا تحت سلطة تنظيمات منتخبة بطريقة قانونية. وعندما قبل هذا المبدأ، عينا عيد العنصرة كتاريخ لانعقاد المؤتمر، حتى يتمكن مندوبو المراكز البعيدة من المجيء إلى الدار البيضاء»[13].

(*) اتفاق ميونيخ (شتنبر 1938) بين هيتلر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا سمح لألمانيا احتلال منطقة السوديت (تشيكوسلوفاكيا) [المترجم].

(12) هنري هوك Henri Hauck «في ذكرى أدريان تيكسيي» ضمن «المجلة الاشتراكية»، 1956، ص.ص. 175 ـ 188.

(13) لا نعرف تاريخ صدور الدورية رقم 1 التي تدعو إلى عقد المؤتمر، وتبرز التوضيحات التي قدمها طونيا بأن المناضلين قرروا السير قدما في وقت لم تكن فيه معروفة بعد التغيرات السياسية المتمخضة في الجزائر العاصمة.

«بعد هذه التوضيحات، نأمل أن يهتم منذ الآن الاتحاد الجهوي المتمتع بحريات حُرم منها منذ حوالي 3 سنوات، بالبناء أكثر من اهتمامه بالنقد. وهذه هي خاتمة هذه المداخلة».

لم تذهب الطلبات التوضيحية إلى أبعد من هذا الحد، إذ تم تفضيل المرور إلى المهام المستعجلة: أي تعيين الهيئات القيادية وبلورة برنامج للعمل. فعين المؤتمر أعضاء لجنة المراقبة وأعضاء لجنة النزاعات. وتكونت اللجنة الإدارية مباشرة من 13 عضوا. وضم المكتب الذي انتخبه المؤتمر مباشرة من قبل 66 صوتا ـ إذ امتنع 7 أعضاء عن التصويت ـ 3 مناضلين معروفين سابقا، وهم بريدوم من السككيين الذي عين أمينا عاما، وطونيا من قطاع الأبناك ونوفيل من شغيلة الدولة اللذان عينا أمينان مساعدان. أما أمين الصندوق، فرنان شاسيو Fernand Chassiot وهو معلم، ومساعده بوجاد Poujade، من قطاع المعادن، فقد كانا أقل شهرة[14].

وتمحور البرنامج المطلبي[15] حول النقط التالية : «الرفع من الأجور؛ تنفيذ الاتفاقيات الجماعية؛ حرية ممارسة الحق النقابي، التضامن مع الإخوة بفرنسا، المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ إعادة إدماج ضحايا القمع الفاشي، تطهير المجتمع من الخونة ومعاقبتهم».

4 . الأعمال الأولى

لإدخال هذا البرنامج إلى حيز التنفيذ، قام المكتب بعدة مساعي في الرباط لدى المقيم العام أو الوزير المفوض مطلق الصلاحية لدى الإقامة العامة، ليون مارشال Léon Marchal ، الذي بدا بجلاء أكثر تفتحا وأكثر تفهما إزاء طلبات الاتحاد. كما وجه مساعيه أيضا إلى الجزائر العاصمة، حيث بعث بتقارير للسيد ماسيغلي Massigli، مندوب الشؤون الخارجية، وأخيرا إلى ممثلي ك.ع.ش. التي استعادت وحدتها وتواجدها من جديد. وفي 21 يوليوز وصل بريدوم إلى الجزائر العاصمة على إثر دعوة من قبل تيكسيي، ليعرض مشاكل المنظمة التي استعادت وجودها.

كانت الأوامر قد صدرت سلفا من الجزائر العاصمة[16]. فاستجابت لها الإقامة العامة وطبقتها السلطات المحلية بهذا القدر أو ذاك من التعجيل. وبصورة إجمالية، أعيدت المقرات النقابية التي لازالت شاغرة كما أعيدت الأرشيفات والأموال المحجوزة. واستدعيت البلديات

---

(14) بموجب القانون الأساسي للاتحاد لسنة 1937، كانت اللجنة الإدارية والمكتب ينتخبان من قبل المؤتمر كل على حدة، وقد تم تغيير هذا القانون في مؤتمر مارس 1944 إذ عوضت اللجنة الإدارية باللجنة التنفيذية، وهي منتخبة من قبل المؤتمر وتختار من بين أعضائها الأمين العام وأعضاء مكتب الاتحاد الذين تقدمهم للمؤتمر لكي يصادق عليهم.

(15) يوجد تقرير مؤتمر 13 يونيو الذي "أعاد تأسيس" الاتحاد ضمن العددين الأول والثاني من "العمل النقابي" (L'action syndicale) وهي نشرة أصدرها اتحاد النقابات المتحدة بالمغرب، في أكتوبر ـ نونبر 1943.

(16) رسالة تيكسيي إلى بيو بتاريخ 17 يوليوز 1943، ملف النقابات، أرشيف وزارة الشغل بالرباط.

إلى إصلاح المقرات وتحمل مصاريف صيانتها. في الدار البيضاء تعثرت الأمور لأن بورصة الشغل الواقعة في شارع باستور Pasteur كانت محتلة من قبل الأمريكيين. ولم تتم استعادتها إلا يوم 15 دجنبر 1943. وقد أحدث هذا التأخير تعثرا في سير مصالح الاتحاد والفيدراليات الكبرى والنقابات التي كان يوجد بها مقرها. كما استعاد المندوبون مناصبهم ضمن كافة اللجن الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا قد طُردوا منها واستعادوا مناصبهم ضمن محاكم الشغل.

ومهما يكن من أمر، فقد تمكن الاتحاد في نهاية 1943، من إعادة تشكيل هياكله التأطيرية وروابطه الأفقية والعمودية. فاستعاد اتحاداته المحلية العشرة وتسع فيدراليات أو اتحاد نقابي من أصل إحدى عشر. وخلال المؤتمرات "التي أعادت تأسيس" الاتحاد، انتخبت مكاتب تضم أعضاء قدامى وجددا. وتدفقت الانخراطات ضمن الاتحاد، لدرجة أن عدد النقابيين لحق، في ظرف 6 شهور - أي في 31 دجنبر - العدد المسجل سنة 1939 الذي كان يبلغ حوالي 12.000، ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم عدد المنخرطين في نقابة كبيرة، منضوية موقتا تحت لواء الاتحاد ألا وهي نقابة ملاحي فرنسا - وتضم 1755، منخرطا - التي قدم مناضلوها دعما كبيرا للاتحاد بحكم خبرتهم واتصالاتهم. فكانت قوة الاتحاد تكمن إذن في عدد مشتركيه البالغ 13.500[17]. وأخيرا، صدرت في فاتح أكتوبر، جريدة "العمل النقابي" L'action syndicale في صفحتين بـ 10.000 ثم 12.000 نسخة، وهي الجريدة التي أسندت للمكتب مهمة إصدارها. وخلفت بذلك جريدة "العمل" (Travail) التي كانت لسان حال المنظمة النقابية من 1937 إلى 1939. هذه التسمية كانت تذكر كثيرا اسم جريدة "إلى العمل" Au travail التي كان يصدرها أصدقاء روني بيلان René Belin في فرنسا الواقعة تحت حكم ڤيشي والتي كانت توزع على شغيلة المغرب قبل 8 نونبر.

وفي المقال التقديمي للجريدة كتب المكتب ما يلي : «نعرف جيدا الضرر الذي ألحقه المدافعون عن الاستقلال النقابي بالطبقة العاملة نظرا لنزعتهم النقابية المتحيزة والتقسيمية. إنهم بذلوا كل الجهود، لتشتيت كـ.ع.ش. ولإخضاع الطبقة العاملة بصورة مباشرة لسلطة الأولغارشيات المالية...

«يجب على كافة شغيلة المغرب أن يتحدوا ليحصلوا على ظروف معيشية أكثر عدلا وعلى أجور محددة بناء على القدرات والعمل، لا على الجنسية أو العرق أو الدين. وعليهم أن يتحدوا ليساهموا بكل ما أوتوا من قوة في الحرب ضد الفاشية، أي في النضال من أجل اكتساب الحريات...»[18].

---

(17) فيما يخص حالة اتحاد نقابات المغرب (كـ.ع.ش.) بين يونيو ودجنبر 1943، راجع التقارير المقدمة للمؤتمر الثاني للاتحاد بتاريخ 5 مارس 1944، المجمعة في كتيب من 24 صفحة، الدار البيضاء.

(18) جريدة "أكسيون سانديكال"، ع. الأول، أكتوبر 1943، "والحركة النقابية في المغرب"، ج. الأول، ص. 295.

في أي اتجاه وبأية قوة وبأية نتائج كان سيتم انجاز برنامج الاتحاد الذي يضم المطالب القديمة والأساسية والمطالب الناتجة عن الحرب؟ سيعمل مستقبل قريب على تقديم بعض المعلومات عن القوى المتواجدة في الساحة وعن إمكانياتها.

5 . المناضلون.

هناك حدث تجدر الإشارة إليه مع ذلك، ألا وهو أن الطاقم القيادي للتنظيم النقابي الجديد لم يعد مطابقا تماما للطاقم القديم، إنهم حقا مناضلو الجيل الأول، جيل العشرينات[19] الذين قاموا بالعمل الأساسي الخاص بإعادة التأسيس والذين أعطيت لهم أو ستعطى لهم مناصب مهمة من أمثال هنري بريدوم الذي عين رئيسا للاتحاد، وليونيل كاميليري[20] بقيادة فيدرالية الموظفين (وقد توفي سنة 1964 في الدار البيضاء)، ولوگولار Le Goulard وكترين فيبي لدى المعلمين ، وجان فارديل فيما يخص نقابة التعليم الثانوي وبول دوريل Pau Durel في منطقة نفوذه بمكناس، إلى جانب هؤلاء، استعاد مناضلو الثلاثينات، مسؤولياتهم مثل : لويس طونيا Louis Togna عن فيدرالية التجارة والأبناك، وميشال گورياس Michel Gorrias عن الفوسفاط وأرمان سيلفستر Armand Sylvestre عن قطاع البناء وأوجين فورنييEugène Fournier عن فيدرالية النقل، وآخرون، أقل شهرة، لأنهم عملوا على المستوى النقابي فقط مثل: هنري لافاي Henri Lafaye عن السككيين، وفرنان شاسيو Fernand Chassiot أمين القطاع الفرعي لمعلمي الدار البيضاء سنة 1939، وأندري فانسان André Vincent، عضو مكتب فيدرالية البريد، ويجب أن نضيف إلى هؤلاء عناصر جديدة دفعتها الهزيمة إلى المجيء للمغرب وهم : ألبير بينتي Albert Pinty ، أستاذ الرياضيات الممتازة بثانوية ليوطي، وأندري لوروى André Leroy بالبحرية، وسيرفان Sirvent، بالقطاع الحربي وفيما بعد بقليل، جورج لويس George Louis بالأوراش الجوية.

ومن ضمن الغائبين، هناك ألبير هيفرنو الذي جُند منذ 8 نونبر 1942، وأورانج Aurange، منافسه الذي ظل هنا، لكنه كان يشغل منصب أمين الجبهة الوطنية للتحرير وكانت لديه مطامح أخرى. أما لويس ليندري Louis Léandri، أمين فيدرالية نقابات الفوسفاط، الذي تميز بتعاطفه الواضح والمعلن ونداءاته للالتفاف حول المارشال پيتان Pétain ، فقد تم عزله. فيما أعلن كارو Carreau عن انسحابه، اتخذ شبان Chaban نفس الموقف، إذ غادر منصبه في السكك الحديدية ليلتحق بميداني الاعمال والصحافة.

لم يحصل النقابيون الاشتراكيون في الهيئات الجديدة على نفس الوزن الذي كان لديهم

(19) الحركة النقابية بالمغرب، ج.1 ، ص.ص. 238 ـ 242.

(20) ولد ليونيل كاميليري في تونس العاصمة سنة 1899 من أب وأم أصلهما من عنابة (الجزائر) وكانا مستخدمان في السكك الحديدية، كانت طفولته صعبة، ووصل إلى المغرب سنة 1916 وتابع دراسته بالمدرسة التطبيقية بالدار البيضاء، وتخرج منها معلما سنة 1919، ثم اجتاز شهادة العربية، وانخرط مبكرا في الحياة النقابية وبرز فيها ابتداء من 1943.

ضمن اتحاد ما قبل 1940. إذ أن عددا كبيرا منهم، كانوا يميلون إلى الاتجاه البيفرتي أو التروتسكي، غادروا الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية) سنة 1938 بل وبعضهم انخرطوا سنة 1943 في الحزب الشيوعي الذي خرج من السرية[21]، ثم، لا يبدو أن المسؤولين الاشتراكيين الذين كانوا منهمكين في انشغالات أوسع ومهتمين باحتلال مناصب سياسية أو اقتصادية، قد أولوا اهتماما كافيا لجلسات هذه الفروع النقابية السائرة نحو التأسيس. وكان الأمر مختلفا لدى الشيوعيين الذي اعتبروا إعادة التنظيم هذه مسألة أساسية وتجندوا لها، لذا، حصلوا على ثلث مقاعد مختلف اللجن وعلى 3 مقاعد في مكتب الاتحاد من ضمن خمسة. لكن في سنة 1937 دخل الشيوعيون أيضا بقوة إلى الهيئات القيادية ليختفوا منها السنة الموالية[22]. هل سيحصل نفس الشيء في هذه الفترة التي استعادت فيها الحياة النقابية نشاطها أم على العكس من ذلك ستشهد تأكيدا لهذا التفوق الذي كان في بدايته؟ بقية الدراسة ستجيبنا عن ذلك.

على المستوى الفوري، كانت الحركة التي أعيد إحياؤها، حركة فرنسيين راغبين في القضاء على النظام الذي أهانهم وعلى القوى التي كانت أداة له أو التي استفادت منه، ألا وهي المعمرين الكبار وأرباب العمل والإدارة العليا. وكان شغلهم الشاغل منصب على «تحرير الوطن الأم وسحق العدو الهتليري» كيف الوصول إلى ذلك، إذا لم يتم تكثيف المجهود الانتاجي وإذا لم يتم جلب كافة الشغيلة ـ مغاربة وأوروبيين ـ وهم منتجوا الثروات، بالرفع الضروري للأجور وإلغاء التمييزات العرقية، والنضال ضد ارتفاع الأسعار وتحسين التموين وبتحقيق أمنية قديمة، لكنها راهنة أبدا ألا وهي الحق النقابي للجميع؟

لم تكن هذه اللهجة لترق الإقامة العامة. فناورت، وهي عاقدة العزم على التماطل وعلى رفض مناقشة أي شيء يتعلق بالمغاربة، لأنها كانت تعتبر أن الشؤون المغربية من اختصاصها لوحدها وأن تدخل النقابات فيها أمر غير مقبول. وتشنجت العلاقات حين طرحت قضايا الأجور والحق النقابي للجميع.

6 ـ الأجــــور:

إن الجدالات الأولى بين مصالح الحماية ومسؤولي اتحاد نقابات المغرب بينت أن الأولى ـ وسيكون ذلك قاعدة دائمة عندها ـ كانت على استعداد لتقديم تنازلات للشغيلة الأوربيين مع نوع من المساومة، شريطة ألاّ يُعطى أي شيء للمغاربة الذين يشكلون السواد الأعظم من اليد العاملة في البادية والمدينة على السواء. وهذا حساب كان لفائدة المقاولات الاستعمارية، غير أنه لم يكن بإمكانه إرضاء النقابيين.

---

(21) يتعلق الأمر بـ بيير بيركي Berké وگاسطون ديلماس Gaston Delmas وأوجين بيرافيل Eugène Puravel وبول شينيو Paul Chaignaud بالدار البيضاء، وجان برنارديني J. Bernardini وفيلتر Felter بفاس، وأوجين بومار E. Paumard ومارسيل لامورو Marcel Lamoureux وگاسطون بلاتو G. Plateau في تادلة.

(22) راجع الحركة النقابية بالمغرب، ج. I، ص. 181 و 228.

في فاتح يوليوز 1943، قدم مكتب اتحاد النقابات للمقيم العام بيو ملفه المطلبي الذي صادق عليه المؤتمر في يونيو، وفي مقدمته الزيادة في الأجور.

منذ 1939، غلت المعيشة بشكل كبير، وأثر ذلك على المغاربة أكثر مما أثر على الأوربيين، بحيث بلغت نسبة الغلاء 530٪ في المتوسط بالنسبة للأوائل وحوالي 300٪ بالنسبة للآخرين، هذا التفاوت يرجع إلى أن الأسعار في الاقتصاد المغربي كانت حرة عمليا ولأن الشغيلة المغاربة كانوا يتزودون منه (أي الاقتصاد) بأسعار السوق السوداء، باستثناء بعض المواد الغذائية الخاضعة للتحصيص والضرائب أي السكر والشاي والبن، بينما كانت الجالية الأوربية تتمتع بسوق مقننة ومراقبة ومزودة نسبيا بالمواد. في الدار البيضاء شهد الأجر الأدنى القانوني لكل ساعة بالنسبة للمغاربة التطور التالي[23] :

1939	1941 (7/5)	1942 (5/25)	1943 (3/15)
0.80 فرنك	1.75	2.00	2.20

وفي 1942 كان هذا الأجر الأدنى يقل بضعفين عن مماثله بالجزائر.

وبما أن هذا المطلب كان مشتركا في شمال افريقيا برمتها، فقد تم عرضه على لجنة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة، واتّفق على أن الرباط ستنفذ التعليمات المعطاة. وفي 16 غشت وصل القرار، إذ سمح قانون ومرسوم بمراجعة الأجور وحددا المسطرة الواجب اعتمادها لذلك الغرض[24].

ورفض بيو أخذ ذلك بعين الاعتبار، متذرعا بأمر من الجنرال جيرو بتاريخ 29 ماي يمنع أية زيادة في الأجور. وبعد بضعة أسابيع اضطر إلى الرضوخ، فطلب من مصالحه استدعاء لجنة مركزية للأجور في 18 أكتوبر. ومنذ افتتاح الجلسة، حذر رئيسها «بأنه في كل ما يتعلق بالمغاربة، فإنهم لازالوا دائما تحت مراقبة السلطات العليا».

على إثر ذلك ، تم رفع أجور الأوربيين بنسبة 15٪ فيما لم يحصل المغاربة على أي شيء. غير أنه جاء توضيح يقول بأن كافة الشغيلة سيستفيدون بدون تمييز من زيادة 25٪ الخاصة بالساعات الإضافية المنجزة في الليل أو في يوم العطلة الأسبوعية، وهذا يعني أن سلطات الحماية استغلت هذا الأمر تدريجيا للنيل من مقتضيات تشريع 1936 الذي كان يحدد الزيادة الخاصة بالساعات الإضافية بنسبة 25٪ نهارا وبنسبة 50٪ ليلا وخلال أيام العطلة.

واحتجت النقابات : إذ كتب فرنان شاسيو Fernand Chassiot في عدد نونبر من «أكسيون سانديكال» يقول «إن الطبقة العاملة التي تبدل مجهودا حربيا شاملا تطالب بأجور

(23) الجداول الاقتصادية للمغرب، 115 - 1959، الرباط، ص. 234.

(24) أمر 14 غشت الصادر عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني المنظم لمسطرة مراجعة الأجور على كافة التراب الخاضع لسلطتها. هذا الأمر يلغي أمر جيرو بتاريخ 29 ماي ويوضح الطابع الاستعجالي لهذه المراجعة. وكان على اللجنة المركزية للأجور أن تجمع ممثلين عن النقابات وعن تنظيمات أرباب العمل وعن المصالح الرسمية.

شريفة». «إن تكاليف العيش ارتفعت أكثر بكثير بالنسبة للأجور منذ 1939». ثم أضاف فيما بعد : «إننا نقول لا لنسبة 15٪ ونعم لـ 25٪ وهذه الـ 25٪ لفائدة كافة المأجورين بدون أي تمييز عرقي، للمغاربة والأوربيين على حد سواء. لا للعنصرية : إذ عند تساوي الكفاءة، يجب أن تتساوى الأجور...». وبعد شهر، احتج ضد الميز الذي كان ضحيته الشغيل المغربي، قائلا : «لماذا لم تمنح زيادة الأجور بقوة القانون للمغربي كما منحت للأوربي؟ ألا يكسب أجره؟ هل هو هدية من مشغِّله؟...»

وفي مذكرة إلى الكاتب العام للحماية، يعبر مدير الإنتاج الصناعي - وهو مسؤول عن مصالح الشغل - عن رأيه حول مطلب مساواة الأجور قائلا : «إن قادة كـ.ع.ش. يعبرون عن أمنية تتمثل في منح نفس الأجر لعمل معين يقوم به كافة المأجورين، سواء كانوا أوربيين أو أهليين. إن أصحاب هذه الأمنية لم يأخذوا ربما بعين الاعتبار أن مستوى معيشة المغاربة، وهم مسلمون أساسا، منخفضا بالنظر لمستوى معيشة الأوربيين. ومما لاشك فيه أنه إذا كان الأهالي يتقاضون نفس الأجور التي يتقاضاها الأوربيون، فقد تحدث ربما معادلة للأجور من الفوق؛ وقد ترتفع تكاليف المعيشة بسرعة كبيرة، وفي نهاية الأمر، قد يكون المأجورون الفرنسيون والأجانب أول من سيتحمل تبعات إجراء مماثل. هذا الأخير قد يسيء للاقتصاد العام للبلاد، ذلك ليس فحسب لأن المشغلين قد يتحملون تكلفة أكبر، بل لأنه فضلا عن ذلك، قد يقلص الشغيلة الأهليون - الذين قد يحصلون على أجر يفوق بكثير حاجياتهم - عملهم بقدر الاستعمال المباشر للامكانيات التي تتيحها لهم الأرباح المحصلة»[25]؟

هذه البرهنة هي التي كانت إدارة الإقامة العامة تقدمها منذ 1928، وقد نأمل أنها لم تعد تأخذها بعين الجدية، إلا أنها تأخذ بها مع ذلك، لتبرر سياسة أجور منخفضة، وهي سياسة ستتشبث بها إلى نهاية الحماية، مادامت موكلة للدفاع عن مصالح الاستعمار.

وبدورهم دخل شغيلة القطاع العمومي وقطاع الامتياز إلى حلبة النضال. فطالبوا هم أيضا بزيادة 25٪ من مصاريف الميزانية المخصصة لهم، وقرروا ربط مطالبهم بمطالب القطاع الخاص. ولتحسين ظروف نضالهم أعادوا تشكيل كارتل المصالح العمومية في 8 يناير 1944 وقاموا بعدة مساعي لدى الرباط والجزائر العاصمة[26]. وبما أن هذه المساعي لم تسفر عن أي شيء، فقد قطعت كافة منظمات المغرب علاقاتها بالسلطات العمومية، وتوضح جريدة «أكسيون سانديكال» ذلك قائلة : «إذا اتخذت كافة النقابات هذا الموقف، وإذا رفضت كلها التحاور مع الإدارة، فذلك لأنه اتضح لها أن الإدارة تدافع بصورة منهجية على القوى التي تمتلك الثروة ضدا على مصالح الشغيلة.

«... فهي [أي الإدارة] لا تؤيد فقط التمييز غير المبرر بين المغاربة والأوربيين، بل إنها

---

(25) مذكرة المدير نورماندان Normandin، بتاريخ يوليوز 1943، أرشيف وزارة الشغل، الرباط.

(26) العدد 3 من جريدة "أكسيون سانديكال»، دجنبر 1943 تقرير المجلس الفيدرالي للموظفين، وكان المجلس يطالب، فضلا عن ذلك، ترسيم الأعوان، وتوقيف توظيفهم.

تسعى أيضا إلى فك روابط التضامن بين شغيلة إدارة الحماية وشغيلة الصناعات الخصوصية أو بعبارة إدارية، بين شغيلة "القطاع العام" وشغيلة "القطاع الخاص؛[27]».

7. الحق النقابي

بالموازاة مع مطلب الأجور، كان النضال يستهدف أيضا منح الحق النقابي للمغاربة.

ففي فاتح يوليوز 1943، سلم وفد عن الاتحاد للمقيم العام، في نفس الوقت، لائحة المطالب التي حددها المؤتمر (الذي أعاد تأسيس الاتحاد) و«تقريرا عن الحق النقابي للأهالي[28]».

وبالنظر للمصطلحات المستعملة والبراهين المقدمة، ظل صاحب أو أصحاب التقرير حبيسي النزعة الإصلاحية الشرعية لفترة 1937 ـ 1938 [29]. حقا، إنهم أشاروا إلى حق الشغيلة في الاجتماع والتنظيم ليتكفلوا أنفسهم بالدفاع عن مصالحهم، كما كانوا يفعلون دائما. وأكدوا أيضا على الدور التكويني والتربوي للنقابات التي بمقدورها وحدها أن تبطل التأثير الضار لعملاء ڤيشي والخارج مضيفين : وكذا تأثيرا العناصر الوطنية.

ونقرأ في التقرير ما يلي : «إن البروليتاريا المغربية أصبحت قوة يجب توجيهها وإلا أصبحت خاضعة لتأثيرات أجنبية مناهضة للفرنسيين...»

«إنها تستدعى للمساهمة في المجهود الحربي، لكنها تعلم أن الحق النقابي منح للأهالي في تونس منذ حوالي 11 سنة (مرسوم الباي بتاريخ 16 نونبر 1932). ويبدو لها من المنطقي والضروري ألا تظل لمدة أطول في حالة الدونية الاجتماعية التي تعاني منها...».

«ثمة حل يفرض ذاته ألا هو : منح الحق النقابي للأهالي ضمن شروط محددة وتحت إشراف الكنفدرالية العامة للشغل...».

هذه الصياغة، التي لن تتردد أبدا فيما بعد، سترد مصححة في الفقرة الأخيرة من المذكرة التي يخلص فيها الاتحاد إلى المطالبة بـ «إلغاء ظهير 25 يونيو 1938» «وإصدار ظهير يمنح للمغاربة حرية ممارسة الحق النقابي».

وقدم المطلب الخاص بالحق النقابي لفائدة المغاربة يوم 21 يوليوز في الجزائر العاصمة من قبل الأمين العام هنري بريدوم إلى مندوب الشغل والوقاية الاجتماعية لدى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، أدريان تيكسيي. وثمة رجلان تم إبلاغهما أيضا بصورة مباشرة بهذا المطلب، وهما روني ماسيغلي René Massigli مندوب في الشؤون الخارجية التي كان المغرب تابعا لها، والجنرال كاترو ، مندوب الشؤون الإسلامية.

وقام أدريان تيكسيي على التو بمساءلة الإقامة العامة بالرباط والتمس منها أن تبدي رأيها

---

(27) العدد 4 من جريدة «العمل النقابي»، يناير ـ فبراير 1944.

(28) ملفات النقابات، سنة 1943، أرشيف وزارة الشغل، الرباط.

(29) أ. عياش، ج. I، ص. 198، وما يليها.

في الموضوع. وكان لذلك وقع بالغ، إذ أنذرت كافة المصالح المختصة، وحُررت مذكرات تمت مركزتها في مديرية الشؤون السياسية وفي الأمانة العامة للحماية.[30]

وبناء على هذه الأدلة، أعرب گبريال بيو Gabriel Puaux عن رأيه عبر رسالة بعثها يوم 14 شتنبر 1943 إلى ماسيگلي، مندوب الشؤون الخارجية، وبعثها يوم 18 شتنبر، إلى تيكسيي، مندوب الشغل، يعبر فيها «بطريقة لا غبار عليها» عن معارضته دخول المغاربة إلى الحركة النقابية، إذ يعتبر ذلك إجراءا «غير ذي فائدة، وغير سياسي وخطير». وكالمعتاد، ثم التذرع بنقص النضج لدى الشغيلة المغاربة وبمناوءة القصر لمثل هذه التجديدات، وبإمكانية استغلال ذلك من قبل "المحرضين". ثم قدم من جديد امتيازات التعاضدية، كإطار عتيق ومألوف «مبني على العبقرية الجماعية المغاربية... من شأنه أن يحقق التقدم الاجتماعي وهو يعد في المغرب ذاته الشكل الأكثر أصالة لتجمع الشغيلة...»[31].

وبصورة مباشرة، كان يبدو له من الضروري «أن ننظم البروليتاريا المغربية (ولاسيما بالدار البيضاء)، حسب الطريقة التقليدية التي كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الأصول القبلية، وأن نقوم نحن بتربيتها الاجتماعية (السكن، التعليم، الإعانة)، وذلك تحت إشراف ضروري لأطر مختصة. وهذه الانجازات قيد التحقيق». وهنا نجد إشارة للمكتب المغربي للشغل الذي قررت الإقامة العامة إنشاءه بالدار البيضاء.

8 - إصرار مندوب الشغل على دعم مطلب الحق النقابي

لكن، هذه المرة، كان يوجد من ضمن مستشاري الحكومة، رجل على دراية واسعة بالقضايا النقابية بالمغرب. فالاشتراكي والنقابي أدريان تيكسيي[32]، كان أحد نائبي رئيس المكتب الدولي للشغل عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبصفته تلك كان قد تعرف على المشاكل العمالية بالمغرب. لذا، كان جوابه سريعا، ملائما ولاذعا.

وهذه مقتطفات منه :

«... بعد دراستي لبلاغات المقيم العام للمغرب (كتب أدريان تيكسيي لماسيگلي بتاريخ 22 شتنبر 1943) ولاسيما التقريران الملحقان برسالتكم المؤرخة بـ 18 شتنبر، وبعد أخذي

---

(30) مذكرة حول «التشريع النقابي فيما يخص الرعايا المغاربة»، الأمانة العامة للحماية بتاريخ 23 يوليوز، ومذكرة مدير الإنتاج الصناعي والشغل، بتاريخ 16 غشت، نجدهما ضمن ملف النقابات، سنة 1943، أرشيف وزارة الشغل.

(31) إن رسالة بيو إلى ماسيكلي بتاريخ 14 شتنبر هي الأكثر أهمية بدون منازع، نقلها عبر الطائرة من الرباط إلي الجزائر العاصمة، جاك بيرك، مراقب مدني بمديرية الشؤون السياسية. وكانت الرسالة مصحوبة بـ «مذكرة تحليلية حول ولوج المغاربة التنظيم النقابي لرئيس مصلحة الشغل بول لانكر وبمذكرة حول التعاضديات المغربية» لجاك بيرك. كانت للرجلين مهمةتزويد المندوبين المهتمين بكافة التوضيحات الضرورية. وكان المطلوب من المديرية دعم وجهة نظر الإقامة لدى مندوبية الشغل.

(32) كان أدريان تيكسيي قد أجاب ماسيگلي الذي أخبره بالقضية من خلال رسالتي 15 و 18 شتنبر.

بالاعتبار بكل جدية الأدلة المقدمة من طرف السيدين لانكر وبيرك، أعتقد بأنه في متناولي تقديم عدد من الملاحظات الأولية والعامة :

«1 - إن معاهدة الحماية المؤرخة بـ 30 مارس 1912 لا تتضمن على ما يبدو لي أي بند يمكن اعتباره في تعارض مع الاعتراف بالحق النقابي للشغيلة الأهليين المغاربة».

«... وأعتقد بصورة عامة أن مصالح الإقامة العامة تميل إلى تأويل تعسفي لمعاهدة الحماية».

«2 - إن «المذكرة التحليلية المتعلقة بدخول المغاربة إلى الحركة النقابية» الملحقة برسالتكم المؤرخة بفاتح (كذا) شتنبر، تعد وثيقة شديدة الغرابة، وذات لهجة عنيفة وتدل على معرفة محدودة بمشاكل الحركة النقابية. ولن أطيل الحديث عن هذه الوثيقة، بل سأكتفي بملاحظة أنها مستوحاة من معارضة مبدئية لأية حركة نقابية، وتلخص الأدلة المقدمة في كافة البلدان... من قبل الأحزاب المحافظة لمعارضة أي تشريع من شأنه أن يسمح بسير النقابات المهنية للشغيلة».

«3 - سبق أن تعرفت سنة 1938، في جنيف وباريس، على ظهير 25 يونيو 1938 الذي يمنع الشغيلة الأهليين المغاربة من الانخراط في نقابات الشغيلة وأقل ما يمكن أن أقول بصدده، هو أنه من غير المؤكد بتاتا أن يكون الظهير قد صدر بمبادرة عفوية للسلطان».

«4 - إن «المذكرة حول التعاضديات المغربية» تدعم رأيا قد بلورته خلال سفر دراسي بالمغرب سنة 1932، أعتقد أن هذه التعاضديات، مؤسسات حرفية قدمت، وبإمكانها أن تستمر في تقديم، خدمات في إطار الصناعة التقليدية، إلا أنها لا يمكن أن تُستعمل في تحديد شروط الشغل وتقنين العلاقات الاجتماعية بين العمال وأرباب العمل ضمن كبرى المقاولات الصناعية والتجارية العصرية».

«5 - وبعد تأكيده على الأهمية التي أصبحت تتمتع بها المقاولات الكبرى حيث «أن الشغيلة الأوربيين والأهليين المشتغلين جنبا إلى جنب... يدافعون على نفس المصالح، وينساقون بصورة طبيعية إلى التجمع في نفس التنظيم المهني»، يضيف تيكسيي «سيكون من المستحيل مقاومة الحركة، إذ أن المنع القانوني أو الاجراءات الإكراهية سيكونان بدون جدوى ولن يؤديا إلا إلى الاضطرابات».

وأنهى رسالته بهذه الملاحظة وهذا التهديد : «لن أخفي عليكم إحساسي بأن مصالح الإقامة العامة لا تبذل مجهودا كافيا لبلورة خطوط عريضة لسياسة مستقبلية... وعلي أن أقول لكم بأنني لن أتردد بتاتا عند الاقتضاء في أن أعلن جهارا عدم تأييدي لسياسة اجتماعية لا تحظى بموافقتي...».

إنها عبارات عنيفة، قد لن يتردد المناضلون النقابيون عن التصفيق لها لو سمعوها، إلا أنها تدل على أوهام عديدة ذلك أن تيكسيي لم يتعد دخوله إلى الحكومة ثلاثة شهور، ولن يكون بإمكانه تجاوز المقاومة المتظافرة لكل من كبار أرباب العمل والإقامة العامة ومندوبية الشؤون

الخارجية، الذين كانوا مستعدين لنوع من الليبرالية، مادامت الظروف تتطلبها إزاء الشغيلة الفرنسيين، إلا أنهم كانوا عاقدين العزم على عدم التنازل عن الجوهر : أي الحفاظ على أجور منخفضة وعلى إرادة تأطير الجماهير العمالية المغربية. وسيتمكن العمل النقابي وحده، في الشهور الموالية، من فتح بعض الثغرات إلا أن القوى المناوئة ستسارع إلى سدها.

هذه النقاشات المملة أثارت غضب مناضلي الاتحاد، الذين قرروا في اجتماع لجنتهم الإدارية يوم 26 شتنبر 1943، صرف النظر عن موقف السلطات. وختم هنري بريدوم كلامه قائلا، «سوف لن نطرح السؤال على السلطات العمومية. إذ عندما سيتقدم عامل من الأهالي اشتغل لمدة سنة إلى النقابة سنقبل انخراطه[33]». ومن نافلة القول أن المناضلين لم يأخذوا بعين الاعتبار هذا التقييد الذي أدخل قياسا على المادة الثانية من ظهير 24 دجنبر 1936 الذي ينص على نفس الشرط فيما يتعلق بانخراط الأوربيين في النقابة وبالتالي فإنهم سرّعوا بانخراط المغاربة في نقابتهم، الأمر الذي ترتب عنه صراع حاد بين النقابيين وسلطات الحماية سنعرض تقلباته تدريجيا.

---

(33) أكسيون سانديكال، العدد الأول، أكتوبر 1943.

الفصل الرابع :

الحزب الشيوعي والحزب الوطني

خلال هذا النصف الثاني من سنة 1943، وبموازاة مع هذا النشاط النقابي وبفضل التغيرات التي وقعت في الجزائر العاصمة ـ حيث تدعمت هيمنة الجنرال دوغول ضمن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ـ أكدت قوتان وجودهما وهما : الحزب الشيوعي المغربي (ح.ش.م.) والحزب الوطني الذي أصبح عند نهاية دجنبر يحمل اسم حزب الاستقلال.

1) الحزب الشيوعي :

بعد صدور نشرة «الوطن»، التي كانت قد طرحت مطلب الاستقلال، عمل الشيوعيون على هيكلة صفوفهم. فسبق لهم أن أعادوا تشكيل الخلايا والفروع وعملوا على التقرب والاتصال بالدار البيضاء حيث كان يتواجد "ليون سلطان". وعقدت لجنتهم المركزية اجتماعات، حللت خلالها الوضعية بالمغرب وفرنسا والعالم واتخذت توجيهات للعمل[1].

بهذا، فإنهم ساهموا بقسط كبير في انتعاش الحياة النقابية. ولعبوا دورا مهما ضمن الجبهة الوطنية للتحرير[2]. واثنان منهم، وهما ألبير بوينو Albert Bueno وهنري بوني Henri Bonnet ، ساهما في اتخاذ القرارات وفي تحرير نشرة الجبهة، ثم جريدتها «ليبيراسيون» (التحرير) عندما سمح لها بالصدور، هي و«أكسيون سانديكال» في نفس الوقت. (أكتوبر 1943)، وأصدروا في شهر غشت العدد الأول من جريدة «إيكاليتي»(*)، لسان حال الحزب الشيوعي المغربي» وهي نشرة صغيرة مطبوعة بالرونيو، كانت تطالب بـ «المصادقة الشاملة والخالية من أي تحفظ على بنود الميثاق الأطلسي» (النقطة الثالثة) والمساواة المطلقة

---

(1) صدرت بلاغات «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي» في الجريدة الأسبوعية «ليبرتي» (الحرية) التي أصدرتها مندوبية الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر العاصمة، وقد صدر عددها الأول بتاريخ فاتح يوليوز 1943. ونشرت بلاغات الحزب الشيوعي المغربي في العدد الثاني (تحية أخوية للنواب الفرنسيين «26 الذين تم تحريرهم») وفي العدد الرابع (البرنامج الاجتماعي للحزب الشيوعي المغربي) وفي العدد 13 بتاريخ 23 شتنبر (من أجل الإتحاد والعمل : التطهير، التزويد والحق النقابي).

(2) غيرت الجبهة الوطنية للتحرير اسمها وأصبحت تدعى الفيدرالية المغربية لفرنسا المقاومة بعد مؤتمر الجزائر العاصمة بتاريخ 27 و28 نونبر 1943، حيث قررت مختلف التنظيمات المحلية لفرنسا المقاومة أن تتجمع ضمن كنفدرالية واحدة.

(*) المساواة.

للجميع فيما يخص التموين والأجور، والحقوق والتعليم واللغة والحريات. ووضع أخيرا حد لتواجدهم شبه السري في 22 شتنبر، وهو اليوم الذي استقبل فيه المقيم العام پيو وفدا برئاسة جاك گريزا، Jacques Grésa نائب باريس، الذي أتى من الجزائر العاصمة لمساعدة الحزب الفتي.

وفي منتصف شتنبر، وبتأثير وفد عن الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر العاصمة مكون من 27 نائبا أطلق سراحهم من معتقل «ميزون كاري» Maison Carée (فبراير 1943)، اعتبروا بأن المهمة العاجلة والمباشرة تكمن في القضاء على ألمانيا الهيتليرية، وبدونها من المستحيل تحرير الشعوب.

وخلال الندوة «الوطنية» الأولى للحزب الشيوعي المغربي بتاريخ 14 نونبر 1943، التي تم فيها انتخاب أعضاء اللجنة المركزية والأمين العام ليون سلطان، تكريسا لسلطة تكونت عمليا في حالة السرية. أعلن هنري لوزراي Henri Lozeray، ممثل الحزب الفرنسي بصراحة : «فيما يتعلق بالمغرب، يبدو أن مستقبله رهين بالدور الذي سيلعبه الشعب المغربي. ويجب أن تعالج القضايا الوطنية في كل حالة خصوصية، أخذا بالاعتبار الظرف ومصالح الحركة بصفة عامة. إلا أن القضية الأساسية في هذا الظرف تتمثل في القضاء على الفاشية. وفي ذلك تتمثل مصلحة الشعب الفرنسي والشعب المغربي».

وفي كلمة الختام، ذهب جاك گريزا في نفس الاتجاه مع تسطيره على خصوصية الحزب الذي ما فتئ أن أكد وجوده فقال «هذه الندوة، التي تعد حدثا تاريخيا، تكرس بصورة نهائية وجود الحزب الشيوعي المغربي. كحزب منظم وممركز، ويعمل بصفته تلك على الصعيد الوطني المغربي..» وختم بهذه العبارات : «بنضاله من أجل تحرير الشعب الفرنسي، يناضل المغرب من أجل حريته..»

بهذا، نعود إلى الموقف المتخذ خلال مرحلة الجبهة الشعبية بين 1936 و1939، الذي يخضع تحرر الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) - التي لا ينازع أحد في حقها في الاستقلال - إلى النضال ضد الفاشية. ولم يعر الاهتمام إلى أن الظروف تغيرت، حيث حصلت هزيمة فرنسا وقدمت وعود ودعاية من قبل قوى المحور وقوى الحلفاء، وصدر الميثاق الأطلسي الذي يؤكد في بنده الثالث : «إن الأمم المتحدة.. تأمل أن تعاد حقوق السيادة للشعوب التي سلبت منها بالعنف»، وقدم الرئيس روزفلت للعاهل المغربي تشجيعات بشأن الاستقلال، وأخيرا برز الأمل في أن يتحقق الاستقلال مع نهاية هذه الحرب ضد الهيتليرية.

إن هذه الندوة، التي كانت مناسبة لنقاشات هامة حول الظروف المهزوزة للمغاربة «فلاحي وبروليتاريي» البوادي والمدن وحول الضرورة الملحة «لمنح الحق النقابي، هذا الحق الأولي (كذا) الذي يسمح بالدفاع عن الخبز»، تعد العمل المؤسس للحزب الشيوعي المغربي. إن أولائك الذين عاشوا هذا الحدث وهيأوه، اعتبروه هم أيضا - ولم تفت الأمين العام الفرصة

لإبراز ذلك في تقريره الافتتاحي ـ تكريسا لمجهود عنيد، تحقق بإمكانيات متواضعة، منذ قرابة عقد من الزمن، والذي تجلى عبر مواقف اتخذت سابقا[3].

إلا أن التقارير عن هذه الندوة التي أرسلت إلى الجرائد اليومية لم تصدر بفعل الرقابة. وبعد بضعة أيام، في 20 نونبر، تم استدعاء مسؤولين هما جان مارتني Jean Martenet الذي ترأس جلسات الندوة، وميشال مزيلا Michel Mazella، أحد أمنائها، إلى المنطقة المدنية، حيث تلقيا البلاغ التالي :

«1 ـ في المغرب ليس هناك ترخيص للأحزاب الفرنسية وإنما يتم التساهل معها؛

2 ـ بناء على نظام الحماية، وعلى سلطة السلطان لا يمكن أن يتواجد أي حزب سياسي مغربي؛

3 ـ ... إذا أراد الحزب أن يتم التساهل معه كحزب شيوعي فرنسي فعليه أن يتخلى عن أي استقطاب وأية دعاية في صفوف المغاربة. وعليه بالتالي أن يزيل من أعماله وواجهاته (يتعلق الأمر بواجهة مقره) أي شيء له صلة بالمغاربة وبالقضايا المغربية»[4].

كانت «الفزاعة الشيوعية»[5] توسوس أذهان مسؤولي الجزائر وتونس والمغرب. إذ شغلت هذه المسألة جلستين للجنة الفرنسية للتحرير الوطني يومي 30 شتنبير و22 أكتوبر 1943.

فأثار المقيمان العامان بالمغرب وتونس، الانتباه إلى الدعاية الشيوعية في صفوف الأهالي وإلى المخاطر الناجمة عنها وطالبا بأن يتخذ موقف نهائي بصددها.. وكان گبريل پيو أكثر عنفا وعرف بالمبادئ التي ستسير عليها سياسته. تلك المبادئ هي التي بلغها مسؤول المنطقة المدنية لمندوبي الحزب الشيوعي المغربي خلال استدعائهما يوم 20 نونبر[6].

2 ـ حزب الاستقلال، وثيقة الاستقلال (11 يناير 1944)

في نفس الوقت، واقتداء بما تم إنجازه في المنطقة الشمالية، عمل أحمد بلافريج وأصدقاؤه

---

(3) تم سرد وقائع ندوة 14 نونبر 1943 اعتمادا على التقرير الشامل الصادر في العدد 23 من «ليبرتي» بتاريخ 2 دجنبر 1943. عقدت الندوة في مرأب قرب حديقة ليوطي وهو ملك للسيد إرنست ميشال Ernest Michel ، معتقل سابق في بودنيب.

(4) رسالة من جاك گريزا إلى فرانسوا بيو F. Billoux بتاريخ 21 نونبر 1943، ضمن أرشيف فليمات وفد الحزب الشيوعي الفرنسي (ح.ش.ف.) بالجزائر، المكتبة الماركسية، باريس، مكب 874.

(5) عبارة أخذت عن رسالة 18 غشت 1943 التي بعثتها مجموعة النواب الشيوعيين الـ 27 إلى قادة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني للمطالبة بإعطاء الحق لمطالب السكان المسلمين» ولكي يسمح أخيرا بمجيء أندري مارتي إلى الجزائر وبذهاب أمبرواز كروزا إلى تونس وجاك گريزا إلى المغرب (أرشيف وفد ح.ش.ف.، مكب 876).

(6) حسب مذكرة لمندوبية الشؤون الخارجية بتاريخ 23 أكتوبر 1943 فيما يتعلق بالدعاية الشيوعية في المغرب وتونس (أرشيف وفد ح.ش.ف. مكب 874).

على توحيد حركتهم وتوسيع صفوفها، وفي دجنبر 1943، أسسوا حزب الاستقلال الذي يعبر اسمه عن برنامجه في اعتقادهم، لم يعد الوضع يتطلب بتاتا إصلاحات ضمن الحماية. وهذا الموقف لن يحيدوا عنه منذ ذلك الوقت. ونظرا لتلهفهم على العمل النضالي - أكثر مما كان يأمله ربما عاهلهم(7) - قرروا عدم الانتظار. لذا في 11 يناير 1944، بناء على تأكدهم من الدعم الأمريكي، قدموا للسلطان وللسلطات الفرنسية والحليفة، وثيقة يعرفون فيها، بصورة مأثورة، بوجود حزبهم الحديث التكوين؛ وفي ذات الوقت يطالبون بالاستقلال وبدخول المغرب إلى المنتظم الدولي وبترك العناية للسلطان لإصلاح المؤسسات.

تبتدئ وثيقة الاستقلال بجملة من «الحيثيات» تعد بمثابة تمهيد يدين نظام الحماية، فتعلن أن «المغرب ساهم بشكل فعال في الحربين العالميتين إلى جانب الحلفاء...» وتذكر بمبادئ الميثاق الأطلسي وتضيف بأن المغرب باعتباره «وحدة منسجمة... يعرف تقدير مزايا الحريات الديمقراطية التي تتوافق ومبادئ ديننا والتي اعتمدت كأساس لدساتير الدول الإسلامية».

ثم تقدم الوثيقة مطالب الحزب، فهذا الأخير، يطالب بـ «استقلال المغرب في إطار وحدته الترابية، تحت إشراف جلالة سيدي محمد بن يوسف نصره الله...» و«يلتمس من جلالته أن يقوم، لهذه الغاية، بمفاوضات مع الأمم المهتمة وأن يطلب مصادقة المغرب على الميثاق الأطلسي ومساهمته في ندوة السلام...»

وفيما يخص السياسة الداخلية، «تلتمس [الوثيقة] من جلالته أن يأخذ تحت توجيهه السامي حركة الإصلاح التي تفرض نفسها... وتترك لجلالته عناية إقامة نظام ديمقراطي، شبيه بنظام الحكم المتبع من قبل البلدان الاسلامية المشرقية، يضمن حقوق كافة الأفراد وكافة طبقات المجتمع المغربي ويحدد واجبات كل فرد».

هذه المقتضيات تعبر عن هيمنة الملكية على الحركة [الوطنية] وتعطيها نوعا من التوقيع على بياض.

كان ثلاثة أرباع(8) الموقعين على وثيقة الاستقلال وعددهم 58، مثقفين ذوي تكوين إسلامي أو غربي، منحدرين في معظمهم من البورجوازية المتوسطة. إلى جانبهم نجد بعض الأغنياء : تجار، رجال صناعة أو ملاكون عقاريون(9). وهم أعضاء تلك البورجوازية الكبرى التي اغتنت والتي أثارت غضبها الإجراءات التمييزية التي تحد من ازدهارها والتي كانت ممنوعة عليها السبل المؤدية إلى الإدارة والسلطة. وكانت البورجوازية الوطنية، لاسيما بورجوازية فاس والرباط وسلا هي التي تقود الحركة [الوطنية].

---

(7) جان لاكوتير Jean La couture : خمسة رجال وفرنسا، محمد V ص 181 وما يليها.

(8) 18 من أعضاء التعليم، و10 فقهاء و7 أعضاء المهن الحرة و4 قضاة و6 موظفي المخزن.

(9) 8 تجار أو رجال صناعة، 5 فلاحين أو ملاكين عقاريين.

وقد لقيت هذه الوثيقة، التي وزعت بشكل واسع، نجاحا كبيرا إذ ذهبت وفود إلى القصر بعرائض تحمل آلاف التوقيعات. فيما أعرب قادة الجالية اليهودية بالدار البيضاء، - أمام إلحاح بعض المبعوثين عليهم بأن يقوموا بنفس العمل - بأن وضعيتهم الدونية لا تسمح لهم باتخاذ مبادرة من هذا النوع. إلا أنهم مستعدون للاستجابة بصورة فورية لاستدعاء عاهلهم[10].

وقد ذعرت سلطات الرباط والجزائر العاصمة بحجم الحركة، وما أقلقها بالخصوص هو موافقة القصر على تلك الحركة ولم يتأخر رد فعلها.

فبتعليمات من الجنرال دوغول، ثم من ماسيگلي، تدخل المقيم العام لدى السلطان يومي 14 و19 يناير وأخبره بأنه لن يحصل على أي شيء من طرف الحلفاء وبأن فرنسا الراغبة في تحقيق إصلاحات في إطار الحماية تتوفر على الوسائل الكفيلة بالحفاظ على النظام، وأرغمه على أن يمنع حتى النطق بكلمة الاستقلال. وفي 28 يناير، استقبل العاهل في جلسة مندوب الشؤون الخارجية. ماسيگلي، الذي أتي من الجزائر العاصمة، صحبة المقيم العام. وخلال هذا اللقاء أكدا له بأنه سوف لن تتخذ أية عقوبة ضد مجرد جنحة الرأي[11]، غير أنه في ليلة 28-29 يناير، اعتقلت مصلحة الأمن العسكري استنادا إلى معلومات واهية، 18 شخصا من الموقعين على وثيقة الاستقلال بدعوى «تعاملهم مع العدو»، من بينهم أحمد بلافريج، محمد اليازدي، عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بنبركة. وترتبت عن ذلك اصطدامات عنيفة ودامية في الرباط وسلا - وهما مدينتا السلطان - وفي فاس كانت حدتها أكبر باعتبارها المركز التقليدي للمقاومة، حيث أصبحت المدينة بيد المتظاهرين (30 يناير - 10 فبراير). وكانت الكلمة الأخيرة لقوات الشرطة والجيش الذي تدخل بدوره. ولم ينته مع ذلك القمع، إذ تم اعتقال آلاف الأشخاص، وحصلت إعدامات وإدانات بالأشغال الشاقة وأقفلت مدارس وطرد مدرسون وموظفون مغاربة.

وقام النقابيون والشيوعيون، الذين اعتبروا حملة وثيقة الاستقلال غير ملائمة في وقت كانت فيه قوى الحلفاء تخوض معارك ضارية ضد العدو في إفريقيا وإيطاليا أو روسيا والذين غلطتهم أيضا الاتهامات التي افتعلتها مصالح التجسس المضاد ضد

(10) شهادة نائب رئيس الجالية اليهودية السيد رفائيل بنازيراف Rapaël Bénazeraf.

(11) فيما يخص أحداث يناير - فبراير في المغرب، راجع أ. عياش : «المغرب والاستعمار» ص.ص. 346-348، وج. سبيلمان «من الحماية إلى الاستقلال» ص.ص. 111 إلى 121، يقدم سردا كرونولوجيا دقيقا لتلك الأحداث. وكذا الشأن بالنسبة للصحافة اليومية ولاسيما «لوبوتي - ماروكان» أعداد من 31 يناير إلى 17 فبراير، منذ الإعلان عن الاعتقالات إلى الندوة الصحفية التي قام بها ج. بيبو «الحماية تستمر» حيث أعلن عن إصلاحات.

الزعماء الوطنيين[12]، قاموا بإدانة الشغب[13]، إلا أنهم سرعان ما وقفوا ضد عنف الإقامة العامة وطالبوا بفتح المؤسسات التعليمية التي أغلقت ودافعوا عن ضحايا القمع، فتم الإفراج عن بعضهم في مارس وأبريل[14]. وتدخل بول أورانج Paul Aurange ممثل جبهة التحرير بالمغرب في نفس الاتجاه في الجمعية الاستشارية المؤقتة بالجزائر العاصمة[15] وقام بول باران Paule Parent بنفس الشيء[16].

إن هذه الاهتزازات التحررية التي كانت تعبر الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) الشرق أوسطية (سوريا ولبنان) والشمال إفريقية (تونس، الجزائر والمغرب)، دفعت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني إلى التدخل بحزم للحفاظ على «وحدة الإمبراطورية». كانت هذه اللجنة تعتبر الإمبراطورية وكذا المقاومة في فرنسا، إحدى دعائم مشروعيتها أمام الحكومتين الأمريكية والانجليزية اللتان كانتا تقولان بأنهما تعترفان بها كـ «سلطة إدارية» لا كـ«حكومة لفرنسا وللإمبراطورية الفرنسية (في 26 غشت 1943)»[17].

لكن أبناء هذه الشعوب وهبوا هم أيضا حياتهم في ساحات القتال. وكان من الواجب إعطاؤهم بعض البواعث للأمل وتلبية بعض مطالبهم، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السيادة الفرنسية، وفي ذات الآن يتم الرد على المآخذ التي قدمها الأنجلوساكسونيون الذين كانوا يعتبرون السياسة الاستعمارية الفرنسية قديمة وخطيرة.

كان هذا هو فحوى ندوة برازفيل لإفريقيا السوداء (30 يناير، 18 فبراير 1944)[18]

---

(12) فيما يتعلق ببطلان هذا الاتهام، راجع سبيلمان م. سابق ص ص 117-118، وج. أوفيد : «اليسار الفرنسي والمغرب» باريس 1984. فيما يستمر العقيد بول بايول P. Paillole في كتابه «المصالح الخاصة 1935 - 1945» الصادر عن (لافون 1975 ص ص: 448 و470-474، يستمر دعم أطروحة المؤامرة والإعداد لتمرد عام بارتباط مع المصالح الألمانية رغم أن الأخبار التي توصل بها في إسبانيا من طرف رئيس المصالح السرية الإيطالية السيد بارانكوBarranco، جد مستبعدة.

(13) منشور الحزب الشيوعي «إزاء الأحداث الراهنة، يحدد الحزب الشيوعي المغربي موقفه (14 يناير 1943). ونجد أفكاره (أي المنشور) ضمن كتيب من 15 صفحة مؤرخة بـ 31 يوليوز 1943 بعنوان «اتحاد الشعب الفرنسي والشعب المغربي ضد الفاشية العدو اللذوذ للشعوب» (أرشيف المؤلف).

(14) رسالة بتاريخ 4 مارس 1944 إلى المقيم العام تحمل توقيع هنري لافاي، ميشال مزيلا وليون سلطان.

(15) جلسة 14 مارس 1944

(16) جلسة 3 ماي.

(17) ج. ب. ديروزيل : «الهاوية».

(18) كانت ندوة برازفيل تضم موظفين وخبراء فرنسيين، ولم يكن أي ممثل عن سكان المستعمرات. كان الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الجنرال دوغول خطاب «تثبيت صرف» حسب تعبير جاك بيرك الذي حضر اللقاء بصفة ملاحظ مبعوث من قبل الإقامة العامة. وتم التأكيد بشدة على وحدة «الامبراطورية». وكان الأمر يتعلق بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وإدارية ستطبق بعد الحرب.

والإصلاحات التي طرحها للدرس الجنرال كاترو Catroux في الجزائر[19]، والمقيم العام بييو في المغرب[20]. إلا أنها لم تؤدي إلا إلى إجراءات مجزأة، حاربها كبار المعمرين، وأفرغت من جوهرها عندما تم تطبيقها، ورفضتها الحركات الوطنية التي كانت تعتبرها مجرد مسكنات لتجنب الجوهر.

---

(19) فيما يخص الجزائر، راجع كي بيرفيل Guy Perville «لجنة الإصلاحات الإسلامية لسنة 1944 وبلورة سياسة جزائرية جديدة لفرنسا (1944) وهي مداخلة قدمت في مناظرة حول «ممهدات إزالة الاستعمار في الإمبراطورية الفرنسية، 1936-1956» باريس 4 و5 أكتوبر 1984.

(20) فيما يخص المغرب، راجع الندوة الصحفية للمقيم العام پيبو في 16 فبراير 1944 حول الإصلاحات المزمع إنجازها بالمغرب واللجن الأربعة التي تكونت لهذه الغاية، ضمن جريدة «لوبوتي ماروكان» البيضاوية عدد 17 فبراير 1944. إحدى هذه اللجن كانت تتعلق بتعليم المغاربة. وكانت نقابات المدرسين التي تأثرت بالقمع العنيف الذي طال المعلمين والمدارس الحرة. قد ناقشت هذه القضايا في جلساتها ومؤتمراتها (يونيو ويوليوز 1944) وفضلا عن التمدرس الكثيف وتكوين المعلمين المؤهلين، حيث حصل إجماع حولهما تمت مناقشة حامية حول طبيعة التعليم واللغة التواصلية في المستوى التعليمي الأولى ـ الفرنسية ـ البربرية، العربية الدارجة، العربية الفصحى. وكان يجب أن يسجل أيضا أن النخب المغربية كانت ترغب في أن تنظم بنفسها تعليمها. وإن الجدل حول اللغة التواصلية لازال قائما في المغرب المعاصر، راجع أ. عياش : «المغرب والاستعمار» ص ص 319-320 ومقال «اللغة التواصلية والتعليم الابتدائي الصادر في «ليبراسيون» الدار البيضاء، عدد 8 يوليوز 1944.

الباب الثاني

سنتا 1944 - 1945
مغربة العناصر المنخرطة في اتحاد النقابات

الفصل الأول :

الحماس الوطني، الأحلام السخية والواقع الاستعماري

عند نهاية سنة 1943 بدا أن ميزان القوى كان لفائدة الحلفاء بصورة نهائية. وفي 1944 و1945 انطلقت جيوشهم للإغارة على القلعة الأوربية، وحطمت الآلة الحربية الهتليرية. فيما كان الجيش الأحمر يحرر الأراضي السوفياتية (يناير 1944) ويدخل لبولونيا ويحتل الدول البلطيقية ويحصل على استسلام بلغاريا ورومانيا، ويساعد المقاومين اليوغوسلافيين على تحرير وطنهم.

في نفس الوقت كانت جيوش الحلفاء في الجنوب والغرب تدخل إلى روما في 4 يونيو 1944. بعدما قضت على المقاومة الألمانية في كاسينو بمنطقة أبونان. وفي 6 يونيو، حصل الإنزال بنورمانديا والتمرد العام بفرنسا ثم تحرير باريس في 25 غشت. ومنذ 15 غشت، أرغم الفرنسيون والانجليز والأمريكيون الذين نزلوا بمنطقة بروفانس الألمانية على التراجع بسرعة، ومع نهاية شتنبر كان التراب الفرنسي محررا واستعادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية إقامتها بباريس. فيما أقرت ألمانيا التي كانت مهاجمة من الشرق والجنوب والغرب، بالاستسلام يوم 8 ماي 1945. وأقدمت اليابان على نفس الشيء يوم 19 غشت.

خلال هاتين السنتين، كان الوطنيون الفرنسيون المقيمون بالمغرب يعيشون بانفعال أخبار انتصارات الحلفاء، كما أنهم فجروا غضبهم إزاء مناورات الإقامة العامة التي كانت عاقدة العزم على تعطيل أي تطهير وأي تطور سياسي واجتماعي. وكانت النزعة المحافظة لگابريل پييو تلقى دعما من قبل موظفين من إرث مرحلة ما قبل الحرب وعهد حكومة ڤيشي، راسخي القناعات والأفكار المسبقة، المكونين من المديرين والمستشارين والمراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، حيث كان المتفوقون الذين كانوا من أنصار پيتان بالأمس، يجدون حفاوة الاستقبال وآذان صاغية. وكان گابريل پيیو يعتقد أن السبيل الوحيد لانعتاق المغاربة يتمثل في نزعة أبوية مستنيرة كان قد سطرها بنفسه.

بالنسبة للنقابيين، كما هو الشأن بالنسبة لمعظم التجمعات المتحدة ضمن هيئة «فرنسا المحاربة»، كانت أهم مسألة تتمثل في الإسراع بتحرير فرنسا، وانطلاقا من ذلك تدعيم تعبئة الموارد المادية والبشرية وتزويد الجنود المحاربين قدر المستطاع بالمعدات والمؤونة والاستجابة أيضا، بطبيعة الحال، لحاجيات السكان المغاربة وفي مقدمتهم الشغيلة، الذين يقع على عاتقهم المجهود الإنتاجي الأساسي، وبناء عليه، تركزت مطالب النقابات وأعمالها النضالية على

التموين والأسعار والأجور وعلى محاربة السوق السوداء و«الانتهازيين» وعلى إلغاء الميز الذي فرضه النظام الاستعماري في كافة المجالات بين المغاربة والأوربيين، وتنظيم الإنتاج وفقا للمبادئ التي سطرها المجلس الوطني للمقاومة.

1 ـ اضطراب الأوضاع الاقتصادية والبشرية : المغاربة، بؤس القرويين.

لم تكن المهمة يسيرة، إذ إلى جانب مضايقات الاقتصاد الحربي، في هذا البلد الذي يرتبط فيه نشاط الناس بل وحياتهم بالمحاصيل الزراعية وبأهمية الماشية، جاء وباء الجفاف والرياح اللاهبة والجراد، الذي قلص الإنتاج الزراعي، مما أثر على التوازن الغذائي، وعلى هياكل المجتمع المغربي.

وإذا كان محصول الحبوب متوسطا سنة 1943 ـ حوالي 27 مليون قنطار، فإن محصول سنة 1944 ـ 17 مليون قنطار ـ لم يغط حاجيات السكان. أما محصول سنة 1945 فقد بلغ 3.5 مليون قنطار، ولم يمكن حتى من تحصيل البذور. فكانت المجاعة والأمراض والحشود الطويلة من الرجال والنساء والأطفال السائرة نحو المراكز القروية والمدن حيث يمكن للمرء أن يأمل الحصول على بعض القوت. وانضاف إلى ذلك في شمال المغرب البرد القارس خلال شتاء 45 ـ 1946 الذي غالبا ما أدى إلى هلاك أولائك الأشخاص الجائعين[1].

وقامت مجموعات خاصة، منذ نهاية 1944، بمساعدة هؤلاء السكان البائسين وهي فروع اتحاد نساء المغرب المنخرطة ضمن الحزب الشيوعي المغربي. نقابات اتحاد ك.ع.ش، مؤسسات إسلامية خيرية وجمعيات قدماء تلاميذ المعاهد الإسلامية. ثم قامت السلطات بتنسيق هذه الجهود وتم إنشاء لجن لمحاربة البؤس.

أهم هذه اللجن كانت موجودة في الدار البيضاء، الرباط، سلا، فاس ومراكش، حيث اشتغلت طيلة عدة شهور مراكز لتوزيع «الحريرة» كانت توزع كل يوم من 5 إلى 6 آلاف حصة في كل مدينة من هذه المدن.

لكن أهم ما شغل بال السلطات هو حصر موجة القرويين وإقامة سد بين البادية والمدينة. فأقيمت أوراش لإنجاز منشآت الري الصغرى، وصيانة الطرق غير المعبدة والمعبدة والاستغلاليات الغابوية، حيث تم تشغيل الرجال الذين كانوا قادرين على العمل مقابل أجر ما. وأنشئت محاجر صحية للعلاج وتعددت مراكز توزيع الحبوب في الأسواق ومراكز الإيواء قرب المدن وفي مداخلها بهدف استقبال القرويين وعلاجهم أو تغذيتهم، ثم إيصالهم إلى قبائلهم الأصلية. وكانت شبكة المراقبة مشددة بالخصوص حول مدن مكناس وفاس والدار البيضاء التي ظلت المركز الرئيسي الذي يجلب الهجرة.

وما كان أكثر استعجالا هو استيراد كميات من الحبوب لتوفير الغذاء للناس وللماشية والبذور للموسم الفلاحي المقبل. ومنذ 1944 أدى النقص الخطير في المحصول الزراعي المحصود

(1) راجع الدراسات حول ظروف الطقس في عدد 26 الصادر في يوليوز 1945 ص. 59 وعدد 28 ص. 253 من «النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب». (BESM).

وغياب أمطار الخريف الضرورية للحرث ولموسم الزرع، بالحكومة الفرنسية - التي أنذرت بذلك - إلى التفاوض مع الولايات المتحدة وكندا بشأن وضع برنامج لاستيراد الحبوب. وفي دجنبر 1944 وصلت أولى البواخر إلى الدار البيضاء وابتداء من يناير 1945، وطيلة الشهور التسعة التي تلته، لم تسقط ولو قطرة واحدة من المطر، وبدا أن الكارثة قادمة لا محالة، فتم الإسراع بدورة البواخر، حيث أفرغت 105 باخرة 700.000 طن من الحبوب، ثم أضيفت 500.000 طن أخرى لضمان حاجات المستهلكين [2] قبل يوليوز 1946، وهي فترة المحصول المقبل[3].

وطرحت مشاكل تفريغ الحبوب وتخزينها ونقلها ووضعها، خلال هذه الفترة التي كان فيها كل شيء مفقودا، وتم حلها بفضل مجهودات الجميع وخاصة مجهودات عمال الميناء والسككيين وسائقي الشاحنات[4].

وبما أن الحبوب - القمح الصلب والشعير والذرة - كانت تعد أساس التغذية وأن المواد الغذائية التكميلية - اللحوم، والقطنيات والسكر - كانت نادرة جدا، فقد سمحت الحصة الغذائية اليومية المعطاة والمتمثلة في 300 غرام بمنع انتشار المجاعة، لكنها لم تحل دون انتشار سوء التغذية والبؤس.

إن الهياكل القروية التقليدية، التي سبق لها وأن تزعزعت بفعل التدخل المتطفل للاقتصاد النقدي وبفعل الأزمة الكبرى وانهيار سني الثلاثينات واستحواذ الاستعمار على أخصب الأراضي، تفككت باستمرار. فشهدت الهجرة نحو المدينة - التي تقلصت في 1941 - 1942 وانتعشت في 1943 مع مجيء الأمريكيين - تضخما في وثيرتها لن يتوقف بعد ذلك، فجذبت الفلاحين المفقرين، والملاكين الصغار و«الخماسة» والعمال الزراعيين. كان القرويون يهربون من المجاعة ولكن كانوا يفرون أيضا من المضايقات التي كانت ترهقهم والمتمثلة في الضرائب والسخرات وجمع الحبوب والصوف والجلود، التي كانت تقوم بها السلطات المحلية - القياد والشيوخ - التي منحتها الحماية سلطات إدارية ومالية وقضائية جعلتها ناهبة رهيبة.

عند خروجها من هذه المحنة، كانت الساكنة المغربية بالمدن قد ارتفعت بحجم كبير، دون أن تتوفر لدينا أرقام دقيقة عن ذلك، وكان من البديهي أن توجد بالمدن وبضواحيها المباشرة، أعداد وفيرة من الرجال والنساء مستعدون لأي عمل يعرض عليهم، لكن كان هناك أيضا عالم

---

(2) فيما يخص هذه الدفعة الأخيرة، وقعت الحكومة الفرنسية يوم 6 أبريل 1946 اتفاقا مع الاتحاد السوفياتي «لتزويد إفريقيا الشمالية بالحبوب : 400.000 طن من القمح و100.000 طن من الشعير. ووصلت أول باخرة روسية يوم 8 أبريل (نشرة أني بوليتيك» (السنة السياسية) 1946 ص : 112).

(3) وتجدر الإشارة إلى أن المغرب هو الذي أدى في نهاية الأمر ثمن الواردات بفضل أمواله المودعة بالخزينة الفرنسية، وهي نابعة في معظمها من الصادرات التي تمت فيما بين 1939 إلى 1942 أي إجمالا 969.000 طن بقيمة 1.052 مليون فرنك، الأمر الذي أفرغ المطمورات وحال دون تكوين الاحتياطات المعتادة. التي كان الفلاح يقوم بها حسب عادات الأسلاف خلال المواسم الجيدة.

(4) النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب (BESM) عدد 28 يناير 1945 : «النضال ضد البؤس في 1945 بقلم ر. بينتا .R.Pinta

الحرفيين الذي انتعش نشاطه خلال السنتين الفارطتين، واستمر الطلب على منتوجاته من قبل التجار الأوروبيين والمغاربة والمتمثلة في الأواني والأمتعة المصنوعة من المعدن والخشب والجلد أو الصوف، والتي أصبحت مفقودة. أما البورجوازية الكبرى، فإنها استمرت في استثمار متيسراتها المحصلة في الأملاك القروية والحضرية. لكنها، فضلا عن التجارة الكبرى التي لازالت المصدر الرئيسي لثروتها ونفوذها، اتجهت نحو بعض الأنشطة الصناعية، لاسيما قطاع النسيج لإنتاج منتوجات لم يعد الاستيراد يوفرها، إلا أنها كان عليها أن تأخذ بالحسبان مصالح الحماية التي كانت تميل إلى تفضيل المقاولات الفرنسية، مما دفعها إلى الخروج من تحفظها وإلى الانخراط في الحركة الوطنية بصورة أكثر علانية، فكان بعض أفراد هذه البورجوازية الكبرى، أمثال محمد لغزاوي، مقاول كبير في النقل، والإخوة السبتي، رجال أعمال ورجال صناعة بفاس، من أهم ممولي حزب الاستقلال.

2. **الجالية الأجنبية** :

إن هذه الجالية المتكونة مما يزيد بقليل عن 300.000 شخص ـ معظمهم فرنسيون ـ عانت من قساوة هذا الظرف نسبيا أقل مما عاناه المغاربة ولم يفت أقلية منها أن استفادت من ذلك واغتنت أكثر.

في البوادي، إن أراضي المعمرين، التي كانت أفضل موقعا وأكثر خصوبة ومزروعة وفقا للمناهج العصرية، تأثرت بصورة أقل من الكوارث التي خربت حقول المغاربة، لم تكن محاصيل الحبوب جيدة حقا، إذ كانت منخفضة بالثلث في المتوسط في سنوات 1943 و1944 و1945 بالمقارنة مع فترة 1939 ـ 1942. بالنسبة للمغاربة كان الانخفاض بنسبة 85٪.. وفضلا عن ذلك، كانت هذه المحاصيل بالنسبة للمعمرين محاصيل تجارية لا تغذوية، وكان منتوجها يباع جيدا نظرا لنذرته.

ومن جهة أخرى أنقذ جزء كبير من زراعات السباخة والفواكه المنجزة في الأراضي السقوية، وتم تسويق منتوجاتها في المغرب ذاته للساكنة الحضرية والجيوش الفرنسية والحليفة المرابطة به، ثم ابتداء من 1945 تم إرسالها إلى فرنسا المحررة. والموارد النقدية المحصلة من جراء ذلك، انضافت إلى الأموال المراكمة سابقا خلال السنوات الثلاثة الماضية.

في المدن، حيث كانت تعيش 9 أعشار الساكنة الأوربية، كانت الظروف أكثر تباينا، فكانت كتلة «البيض الصغار» : العمال، رؤساء العمال، بناءون، حرفيون، بقالون صغار، مقاولون صغار، كانت منهمكة في أعمال صغيرة، ثم هناك مجموعة مستخدمي المصالح العمومية والشبه ـ عمومية، وهي تمثل حوالي ربع الساكنة النشيطة وتتمتع بوضعية مضمونة أكثر، إلا أنها كانت تتأثر بتقلبات الأسعار وبشروط التموين والسكن وبمصاعب الحياة اليومية. ولم تتردد ربات البيوت اللائي غالبا ما كان أزواجهن في جبهة القتال، عن التعبير عن غضبهن إزاء النقص في التموين وعدم المساواة إزاءه من جهة وإزاء حجم السوق السوداء، وذلك من خلال الوفود أو المظاهرات، وقد أخذت إحدى هذه التظاهرات التي نظمها اتحاد نساء المغرب يوم 10 نونبر 1944 بالدار البيضاء، أهمية بالغة لدرجة أن المقيم العام بييو كلف ـ من شدة ذعره ـ السلطات العسكرية بالحفاظ على النظام.

مقابل هذه المجموعات، كانت هناك أقلية من رجال الأعمال وأرباب مقاولات، تتوفر على ما يكفي من اللباقة أو من القوة الاقتصادية لتجاوز الصعاب واستخلاص أرباح جديدة من خلالها. وظلت الغرف التجارية والصناعية والغرف النقابية المهنية واللجن المركزية لرجال الصناعة، توحدهم وكانوا يحتلون المصالح الاقتصادية التي تعطي الرخص وإجازة الشراء أو البيع وحصص الإسناد. وأحيانا كانوا يتصرفون بأنفسهم عندما تضع السلطة أحدهم على رأس إحدى المصالح المهنية التي كان يوزع عليها تنظيم وتدبير مختلف أنشطة البلاد.

بالطبع كان من اللازم أن يحدث الإنزال الأمريكي والانخراط المفاجيء في الحرب، وانقطاع التيارات التجارية التي ظلت شبه مفتوحة والكوارث الفلاحية وتلاشي جهازي الإنتاج والنقل، بشكل لم يقوى المسؤولون على معالجته ـ اختلالا خطيرا في اقتصاد كان يبدو أنه أخذ نفسا جديدا في 1941 و1942.

وتدل عدة مؤشرات على هذا التدهور نذكر منها : ركود إنتاج الكهرباء الذي استقر سقفه حوالي 210 مليون ك.و.س. على إثر انخفاض نشاط المركزيات الهيدرو كهربائية؛ انخفاض نشاط البناء نظرا للافتقار إلى الإسمنت والخشب والحديد. فانهارت قيمته في البلديات من 149 مليون فرنك سنة 1941 إلى 19 م.ف. في 1944 (بالفرنك الثابت لسنة 1939) أي بحوالي 8 مرات؛ انخفاض الإنتاج الصناعي : عدة مصانع تشغل نصف طاقتها، لاسيما مصانع التصبير والإسمنت والسكر، انخفاض الاستثمارات السنوية بالشركات بما يفوق النصف؛ تقلص النقل السككي والطرقي من جراء الأولوية المعطاة للحاجيات العسكرية هذه الخصاصات تعمقت، مع مرور الشهور، بالندرة المتزايدة التي طالت المحروقات والمواد الأولية الضرورية، وبتآكل الآلات واستحالة تجديدها أو على الأقل إصلاحها، لانعدام وجود قطع الغيار.

وثمة حالات متفردة، أفرزتها ضرورات الظرف، يجب مع ذلك أن نشير إليها.

فالقطاع المنجمي الذي توقف عمليا، باستثناء مناجم الفحم بجرادة استعاد نشاطه بهذا القدر أو ذاك حسب المناجم هكذا تم استغلال آبار النفط بالغرب، قرب سيدي قاسم، واستخرج منها 30.000 طن خام فيما بين 1939 و1945. وتم تكريرها بمصفاة صغيرة مجاورة أخرجت منها ـ وهذا إنجاز ثمين رغم تواضعه ـ 14 مليون لتر من البنزين، و2.3 مليون لتر من زيت الإنارة و15 ألف طن من زيت محركات ديزل، والانتعاش المذهل هو الذي سجله الفوسفاط، الذي كان مطلوبا بكثرة من قبل بريطانيا العظمى والبرتغال، ثم من قبل البلدان الأوربية مع تحررها : فرنسا ـ بلجيكا وهولاندا. هذا الانتعاش طرح ضرورة إنجاز سريع لأعمال تحدث منافذ وتسطر دهاليز منجمية جديدة بمركزي خريبگة واليوسفية. فارتفع استخراج الفوسفاط من 511.000 طن في 1941 إلى 1.700.000 طن في 1945 ، مستعيدا بذلك مستوى 1939. وتضاعف تقريبا عدد المستخدمين بالمناجم عامة، إذ انتقل من 10.000 إلى ما يزيد على 18.000 في ماي 1945، وكان المكتب الشريف للفوسفاط يضم 8.250 مستخدما.

وتم قدر المستطاع، دعم الأشغال بأوراش السدود الكبرى والمركزيات الحرارية للتخفيف

من أزمة الإنتاج الكهربائي. فجرى مد المصنع الحراري للصخور السوداء بالدار البيضاء بمولدين للبخار أخذا من باخرتين أصيبتا بعطب. وتم تشغيل سد إم فوت في ماي 1944، ومكن محرك مساعد بمصنع مؤقت ألحق به إنتاج 25 مليون ك.و.س مائية. وفي 1945، سمحت استعادة العلاقة مع فرنسا بالتقدم في الأشغال التي أبطأها افتقار الموارد المالية وذلك بالداورات في سافلة وادي أم الربيع وفي بين الويدان بعاليته. بهذا، تم الحفاظ على مستوى 210 مليون ك.و.س. الذي يعد مع ذلك إنتاجا غير كافيا.

وفي الأخير، ثمة مقاولات قديمة أو حديثة العهد، تحول المواد الأولية المحلية أو اعتبرت ذات أسبقية، كانت تشغل طاقتها كاملة وهي : المطاحن ومصانع المعكرونة والسميد، مصانع المشروبات والمشروبات الغازية والزيوت والشحوم، ومصانع النسيج التي تنتج خيوط القطن وخاصة خيوط الصوف وأثواب صوفية، أوراش صناعة الملابس، صناعات الجلد (مدابغ، سخاتة، صناع الأحذية) وكانت الصوف والجلود تجمع وتوزع على المصالح المهنية المعنية أو على التجار والصناع ومنظمي شبكات توزيع المواد الأولية ثم تجمع المواد المنتوجة لدى الحرفيين بالحواضر والبوادي ويجب أن نضيف إلى ذلك مختلف أنشطة العدانة والأوراش العسكرية الجوية والبرية والبحرية، والوكالة الصناعية للحماية التي تضم مصهر حديد وفرن كهربائي ومصفحة ومقاولات أخرى ميكانيكية تشتغل لحساب الدفاع الوطني وخليط من الأوراش الصغيرة تهتم بالإصلاح ومن المقاولات الصغرى التي تبذل جهدا جهيدا لتقديم مواد تعويضية.

وتعددت الأنشطة التجارية وأنشطة السمسرة، فكان الوسطاء والسماسرة يعرضون، للبيع أو للشراء، أصول تجارية، ملكيات قروية وحضرية بأسعار ترتفع بقدر ما يكون العرض نادرا أكثر وبقدر ما تكون الموجودات النقدية وافرة أكثر[5]. وكانوا يجوبون أيضا البوادي لتجميع الحبوب النادرة وإيصالها إلى المدن - حبوب كانت بعض السلطات المحلية المكلفة بأخذها في إطار جمع التبرعات تحتفظ بجزء منها - إلا أنهم كانوا يجوبونها بالخصوص لنشل الماشية بثمن بخس، نظرا للهلاك الذي يهددها في مراعي جافة، هذه التجارة كانت تحت هيمنة مجموعتين قويتين هما «المتعاقدون» و«قصابو الجملة»، اللتان كانتا تتحكمان بذلك في سوق اللحوم والجلد والصوف[6].

3 . اليد العاملة :

في قطاعات النقل والتفريغ أو الصناعات وفي الضيعات الكبرى، غالبا ما كانت الطاقة

(5) فيما بين 1940 و1946 كان مدير المالية يقدر بـ 35 مليار فرنك، كقيمة اسمية، مبلغ المصاريف التي أنجزتها الخزينة الفرنسية بالمغرب، ويقدر بـ 5 مليار فرنك الرساميل الخاصة التي دخلت المغرب. وترتب عن ذلك تزايد هائل للكتلة النقدية : إذ انتقل مبلغ الإيداع بالأبناك من 831 مليون ف. إلى 10 مليارات ف. وانتقل تداول النقود الائتمانية من 63 مليون إلى 13 مليار فرنك فيما انتقل دين المغرب على فرنسا من أقل من مليار إلى ما يزيد عن 15 مليار وذلك حسب ن.ق.ج.م.(BESM) عدد يناير 1946 ص. 280 وأ. عياش : «المغرب حصيلة الاستعمار» ص. 115.

(6) خصصت جريدة «ليبيراسيون» عددا كبيرا من مقالاتها للتنديد بـ «المخزنين» و«المجوعين» وبممارسات واختلاسات السلطات القروية وجمود مسؤولي الحماية.

البشرية تعوض الطاقة الميكانيكية بل وحتى الطاقة الحيوانية الغائبة. وكانت هذه اليد العاملة موجودة في كل مكان وبثمن مناسب. وكان يتم اللجوء إليها لنقل البضائع في الموانئ والمحطات، وللقيام بالإرساليات وللاشتغال في المناجم والأوراش والمحارف والمصانع ذات المعدات المتواضعة. وغالبا ما كان هؤلاء العمال اليدويين يتضورون من الجوع، ولا يتوفرون على تكوين مهني فكانوا بذلك يشكلون فئة بروليتارية مستغلة تثير الشفقة، ستتحول طبيعتها تدريجيا على إثر اتصالاتها بالانوية العمالية المكونة قديما ولقاءاتها بالحركة النقابية.

في الواقع ، كم كان عدد هؤلاء الشغيلة المندمجون إلى هذا الحد أو ذاك، ضمن نمط الإنتاج والتدبير الاستعماري؟ بالنسبة لسنة 1939 كنا قد قدمنا عددا تقريبيا يبلغ 180.000 شغيل، يضم العمال الزراعيين وشغيلة القطاع العمومي والشبه عمومي. إلا أنه خلال سنوات الحرب وقعت عدة تغيرات وحصلت تنقلات كبيرة في مجالات النشاط المهني. وإذا حصرنا اهتمامنا بسنتي 1944 و1945 نلاحظ تباطؤا بينا في البناء وفي بعض المعامل والمصانع المنتجة للإسمنت، والمصبرات والسكر ، فيما شهدت قطاعات أخرى انتعاشا قويا وهي النقل وكافة أنواع التفريغ، والصناعات التي تلبي حاجيات السوق الداخلي، وكذا تلك التي تستجيب للأسواق الخارجية بقدر انفتاحها : النسيج ، الجلد، الشحوم، التغذية والفوسفاط.

وهذه بعض الأعداد التي صادفناها خلال أبحاثنا : الصناعات المنجمية : ما يزيد على 18.000 شغيل، صناعات الجلد : ما يزيد على 7000، صناعات النسيج : عدة آلاف، البحارة - صيادون : 4000، الوظيفة العمومية 5000، المكتب الشريف للبريد : 1000، و3500 بالسكك الحديدية وما يزيد عن 2000 بالأوراش العسكرية.

وفيما يخص مدينة الدار البيضاء وحدها، حدد المكتب المغربي للشغل المكلف بمراقبة اليد العاملة، عدد المغاربة المشتغلين في الصناعة والتجارة الأوربيين بحوالي 45.000 كان 35000 منهم يتوفرون على شغل قار و5000 على نشاط مؤقت (عمال الموانئ، مياومون، عمال يدويون...) و8.500 امرأة كانت تشتغل في مصانع الغزل ومتاجر الحبوب ومصانع التصبير. ويضيف إلى ذلك 5000 طفل دون 16 من عمره وفئة الخدم المنزلي النسوية أساسا، البالغ عددها 15000. وبهذا يصل العدد الإجمالي إلى 70.000 شخص هذه الأرقام تبين أهمية التمركز العمالي بالمدينة. وكانت ثمة أنوية أخرى في وجدة، فاس، القنيطرة، الرباط، سلا، مكناس، مراكش وخريبكة لم تتوان عن التعبير عن حيويتها.

في ظل هذه الأوضاع، لم يكن بإمكان انشغالات التنظيمات النقابية التابعة لـ ك.ع.ش. أن تختلف عن انشغالاتها الدائمة والمتمثلة في استقطاب وتنظيم الشغيلة والدفاع عنهم وكانت المشاكل ذات الأولوية هي التموين والأجور والحق النقابي. وعلى مختلف هذه الأصعدة، كان الشغيلة المغاربة هم الأكثر حرمانا والأكثر ضعفا وفضلا عن ذلك كان القانون يمنع عليهم الاتحاد والتشاور من أجل النضال.

الفصل الثاني :

المطالب والأعمال النضالية النقابية

مشكل الأجور

ظلت الإقامة العامة ثابتة في مواقفها، إذ بقيت متشبثة بزيادة 15٪ التي قبلت بها يوم 18 أكتوبر 1943 ولم ترد الحياد عنها، غير أنها كانت محرجة من جراء قرار الاتحاد وفيدرالياته الرامي إلى قطع العلاقات مع السلطات العمومية والرفض الذي تعرضت له حين اقترحت استعادة تلك العلاقات. وأصبحت الانتقادات العمالية لاذعة أكثر فأكثر. فتم التعبير عنها في المؤتمر الثاني لاتحاد النقابات الذي انعقد في 5 مارس 1944 بالدار البيضاء وخلال التجمعات الجماهيرية، وفي جريدة «أكسيون سانديكال»[1]. وتعطي المقالات التي كانت لهجتها شديدة أكثر فأكثر، مؤشرات عن الأجور المعطاة فعليا، وعن شروط العمل وعن نظرة المناضلين لتصرفات السلطات. فأشارت نقابة الفوسفاط بآسفي في أبريل للأجور التالية (للساعة الواحدة) : العامل اليدوي 2.48 فرنك؛ العامل المتخصص : 3.44؛ العامل رئيس فرقة : 3.85؛ البناء المؤهل : 6.75؛ عامل رخام يشتغل منذ 1932؛ 3.50 زائد مكافأة 1.50.[2].

وندد جان بينتي ، المنتخب مؤخرا في مكتب الاتحاد وهو مغتاظ من «الوعود المتكررة لوضع حد للزيادة في كلفة العيش، بينما لا تتوقف الأسعار عن الارتفاع ومستوى حياتنا عن الانخفاض... لن نكرر أبدا بما يكفي أن الزيادة في كلفة العيش بما يناهز أربع مرات مستوى أسعار 1939 والزيادة في الأرباح بنسبة متوسطة أكبر والزيادة في الأجور، التي نادرا ما تجاوزت الضعف كلها تعد فضيحة لا تحتمل...» ثم أشار إلى مثال الجزائر حيث تقررت في غشت 1943 زيادة مؤقتة بنسبة 25٪ في انتظار مراجعة عامة للأجور وحيث تم رفع أجر الساعة الواحدة في فاتح أبريل 1944 إلى 11 فرنك بالنسبة للعامل اليدوي بينما يظل هذا الأجر في المغرب في مستوى 2.80 فرنك[3].

وفي حقيقة الأمر، لم تكن عملية الكبح التي تقوم بها الإقامة العامة دون أن تثير غيظ

---

(1) إن سرد معركة المرتبات والأجور موجود بتفصيل ضمن التقرير الأدبي الذي قدمه هنري بريدوم أمام المؤتمر الثاني (5 مارس 1944). ص : 9.

(2) نشرة «أكسييون سانديكال»، عدد 6 ماي 1944.

(3) نشرة «أكسيون سانديكال» عدد 5، أبريل 1944.

حكومة الجزائر وبالخصوص منذوبها في الشغل أدريان تيكسيي، في فترة كانت فيها إصلاحات مرتقبة في إطار «الامبراطورية» لإضعاف الحماس الوطني. وقد تكون حكومة الجزائر أعربت عن ذلك. وعشية فاتح ماي تحقق التصالح، فقررت نقابات شمال إفريقيا التابعة لـ ك.ع.ش. عدم التوقف عن العمل خلال هذا الفاتح من ماي الذي وضع تحت شعار «المجهود الحربي» وبذلك سيعمل الشغيلة على «الإسراع بانتصار الأمم الحليفة». لذا، أجريت التظاهرات والمسيرات والاحتفالات يوم الأحد 30 أبريل. في المغرب، كان كل شيء ضخما، وفي كافة المدن الكبرى حضرت السلطات المدنية والعسكرية للاحتفالات أو مثلتها شخصيات معينة، تعبيرا منها عن تصالحها مع النقابات، وفي الدار البيضاء، عند نهاية المسيرة استقبل وفد عن الاتحاد برئاسة أمبرواز كروازا Ambroise Croizat [4]. من قبل المقيم العام گبرييل پيو، ببلدية المنطقة المدنية. ألقى هنري بريدوم خلال ذلك اللقاء كلمة ذكر فيها بكافة المطالب التي أقرها مؤتمر مارس وبعزم شغيلة المغرب على تحقيق «اتحاد شامل للسكان المغاربة والفرنسيين من أجل مساهمة فعالة أكثر للمغرب في الحرب إلى جانب فرنسا الديمقراطية» وختمها قائلا : «إن اتحاد النقابات المتحدة المغربي يعتبر أن الشروط بدأت تتوفر الآن من أجل تعاون أوسع وبناء أكثر بين ممثلي التنظيمات العمالية والإدارة»[5].

1 - ظهير 16 ماي 1944 : [أجر مماثل لكل عمل مماثل] :

كان اللقاء إيجابيا، في نقطة على الأقل، حيث أكد المقيم العام أن مبدأ «أجر مماثل لعمل مماثل» أصبح رسميا معمول به في المغرب. إلا أنه بدا فيما بعد أن هذا المكسب الشكلي لم يغير شيئا في ممارسة الميز ضمن علاقات الشغل، ميز كان الشغيلة المغاربة هم ضحيته وسيظل هو القاعدة إلى نهاية الحماية، بالرغم من نضالات النقابات المتحدة.

وإن ما سرع بالتراجع المؤقت في صرامة الإقامة العامة هو أن الجنرال كاترو، منذوب في الشؤون الإسلامية كان متواجدا بالمغرب، وهو من أنصار سياسة إصلاحية. إذ وصل إلى الرباط يوم 28 أبريل، وفي 30 أبريل كان بفاس حيث استقبل وفدا عن الاتحاد المحلي بقيادة أمينه جاك فيلتر Jacques Felter وفي فاتح ماي كان في مكناس وفي الثاني منه في مراكش وفي الرابع منه كان في الدار البيضاء حيث استقبله السلطان سيدي محمد بن يوسف وقدم وجبة غذائية على

---

(4) كان أمبرواز كروازا وهو نائب شيوعي لباريس، اعتقل بـ «ميزون كاري» Maison Carré وأطلق سراحه في 5 فبراير 1943 - ينتمي للوفد الدائم للحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر. وكان سابقا أمينا عاما للفيدرالية الفرنسية للمعادن التابعة لـ ك.ع.ش. ومع وصوله بضعة أيام من قبل، ألقى أمبرواز كروازا في 25 أبريل بمكناس وفي 27 أبريل بالرباط ندوة حول «الك . ع.ش. غير الشرعية في المقاومة بفرنسا وبرنامجها لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي»، راجع أيضا نشرة «أكسيون سانديكال» ليوم 7 ماي 1944، التقارير عن فاتح ماي بالمغرب.

(5) ضمن نشرة «ليبيراسيون ع. 4 ماي 1944.

شرفه[6]. كان اللقاء حارا، تكلم خلاله الجنرال كاترو عن الإصلاحات المزمع إنجازها في المغرب. وأجابه السلطان بما يلي : «علينا ألا نتكلم عن الإصلاحات، حيث أننا في حالة حرب، عند نهاية الحرب سنتحدث عن الإصلاحات، عن كافة الإصلاحات وعن الإصلاح الكبير»[7].

على الفور، هدأ النزاع الذي كان قائما بين النقابات والحكم الاستعماري بصدد الأجور. هذا ما عبر عنه انعقاد اللجنة المركزية للأجور يوم 12 ماي، وإصدار ظهير في 16 ماي ينص على زيادة عامة في الأجور وعلى قواعد جديدة لتحديدها وحسابها[8].

ونص ظهير 16 ماي على أن الأجر الأدنى محدد في 5.50 فرنك للساعة، 44 فرنك لليوم أو 1.144 فرنك للشهر (المادة الأولى)[9] «بالنسبة للعمال والمستخدمين الفرنسيين، الأجانب أو المغاربة، الذكور البالغ سنهم 21 سنة فما فوق (المادة السادسة). وكان يقصد بالأجر اليومي، يوم 8 ساعات من العمل، وبالأجر الشهري 208 ساعة أو 26 يوما من العمل (المادة السابعة). وتم الاتفاق بأنه، انطلاقا من هذه المعطيات، ستتم مراجعة لوائح الأجور وسيتم تحديدها بناء على تصنيف محكم في كل مهنة ومطبق على الجميع بهذا «ألغي التمييز الذي أحدثه ظهير 12 أبريل 1941 بتحديده لسلمين للأجور متمايزين، الأول للمغاربة والثاني للأوربيين. ومقابل هذه المساواة، حذفت مكافأة الأقدمية للشغيلة المغاربة» (المادة 9). وفي انتظار تجديد لوائح الأجور - وهو أمر قد يأخذ وقتا طويلا - تقررت «زيادة في التعويض المؤقت لكافة الأجور بـ2 فرنكات للساعة، و16 فرنك ليوم العمل و416 ف للشهر.

لكن ما هو مصير أجور الشغيلة البالغ سنهم أقل من 21 سنة والنساء وشغيلة القطاع الفلاحي؟ طبقت زيادة لفائدة الفئتين الأولى والثانية[10]. أما الأجور الفلاحية، فكانت - منذ

---

(6) حسب نشرة المخابرات السياسية بتاريخ 20 أبريل - 5 ماي 1944. أرشيف وطني لفرنسا ما وراء البحار، كارطون 1424، ملف 5 D 5.

(7) إن المعلومات التي تقدمها هذه النشرة سمحت لي بموضعة وتأريخ معلومة وجدتها في مذكرات مأخوذة في تلك المرحلة وتوثيقها. وتبدأ على النحو التالي : «سرد متحمس للقاء السلطان بالجنرال كاترو. كان لقاء رائعا. خلال ساعتان تحادث ضميران...» ثم يتلو ذلك الكلمات التي تبادلاها والموجودة أعلاه.

(8) الجريدة الرسمية للمغرب بتاريخ 19 ماي 1944، رقم 1647 ص. 289، ومقال بول دوريل Paul Durel ظهير 16 ماي حول الأجور ضمن «العمل النقابي» ليونيو - يوليوز 1944.

(9) يبدو أن نسبة الزيادة البالغة 94.5٪ (بالنسبة لأجر 5.50 ف) نسبة هائلة، لكن الأجر الأصلي المحدد في 2.80 فرنك للساعة، كان أجرا هزيلا. والأجر الجديد يظل مع ذلك بعيدا كل البعد عن الأجر الجزائري البالغ 11 فرنك للساعة.

(10) كانت الزيادة بالنسبة للمأجورين البالغ عمرهم أقل من 21 سنة على النحو التالي : 14 سنة : 60٪ - 15 و16 سنة : 50٪ - 17 و18 سنة : 30٪ - 19 و20 سنة : 10٪. وكانت نسبة الأجور المطبقة على الشغيلة النسوية تساوي خمس أسداس النسبة المطبقة على الشغيلة الذكور (المادة 6 من الظهير).

فاتح دجنبر، تاريخ الزيادة فيها - تتراوح في المناطق التي كانت فيها مرتفعة أكثر، بين 25 و35 فرنك لليوم الواحد بالنسبة للراشدين وبين 15 و20 ف. بالنسبة للنساء، وبين 12 و15 ف. بالنسبة للأطفال، تضاف إليها بحسب المناطق امتيازات عينية غير محددة ومتغيرة.

أما شغيلة المصالح ذات الامتياز والموظفون، فإنهم حصلوا على بعض التحسينات في مرتباتهم وعلى علاوة مؤقتة وعلى تعويضات عن أعباء الأسرة وعلى تعويضات عن الإقامة. وكانت الفيدرالية المغربية لتجمعات الموظفين، بحكم عدد منخرطيها وجودة مناضليها، قوة تحسب لها مكاتب الرباط ألف حساب، وفضلا عن دفاعها عن المرتبات وعن الزيادة المغربية، ظلت ثلاث قضايا عبرت عنها منذ يناير 1944 ضمن مذكرة سلمتها للمقيم العام - تشغل بالها وتحرك نشاطها، ألا وهي : الزيادة ذات الأولوية في المرتبات الدنيا التي هي مرتبات المستخدمين المرؤوسين أي المغاربة، ترسيم المساعدين، إدماج المستخدمين المغاربة، المدرجين في إطار يدعى «محفوظ»، ضمن الإطار العام للوظيفة العمومية مع امتيازات المرتبات والمهنة المرتبطة بها غير أن سنة 1944 انتهت بالنسبة للموظفين الفرنسيين بفشل يتمثل في تخفيض الزيادة المغربية من 38 إلى 33٪ أي إلى مستوى الزيادات الممنوحة في الجزائر وتونس[11].

2 - الحق النقابي :

إن تنظيمات الاتحاد لم تتوقف في تجمعاتها العامة وفي مقالات صحافتها عن تجديد المطالبة بالحق النقابي للجميع وبالمساواة في الأجور عند تساوي الكفاءات وبحرية تواجد المغاربة في الاجتماعات النقابية.

بينما كان لرؤساء المناطق والمراقبة[12] منظور آخر للأمور. إذ كانوا يريدون العمل على احترام الممنوعات التي ينص عليها القانون. وكان رئيس منطقة الدار البيضاء من بين الرؤساء المتسمين بصرامة كبيرة. إذ نازع في حق أحد النقابيين، هنري راموس وهو أمين نقابة الكتاب وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد، في الحضور في عدة لجن بدعوى أنه إسباني، وفي منطقته حيث توجد أهم التمركزات العمالية، عارض وجود المغاربة في التجمعات واللقاءات الجماهيرية أو في المسيرات المنظمة من قبل النقابات.

---

(11) فيما يخص العمل النضالي للموظفين ولمستخدمي المصالح ذات الامتياز، انظر أعلاه ص 32 وما يليها، وكذا تدخل ليونيل كاسيري، أمين عام الفيدرالية، في المؤتمر الثاني للاتحاد، ضمن «اكسيون سانديكال» ع. 5، 1944.

في 31 دجنبر 1944 كانت الحماية تضم 20.492 موظف رسمي أو مساعد من بينهم 5.942 مغربي، وبموجب الإجراءات المتخذة باسم «الإصلاحات» المعلن عنها مؤخرا، يمكن لـ 771 منهم أن يأملوا ولوج الإطار العام. لكن الأطر المرؤوسة ظلت مستثنية من ذلك وأيضا بعض المستخدمين الآخرين مثل كتاب الضبط، المترجمين، المعلمين المدعوين «الأهليون» ، المرشدون، المرضون، المساعدون التقنيون، رجال الشرطة إلى مرتبة مفتش، هذه التضييقات تم التنديد بها من قبل فيدرالية نقابات الموظفين (حسب جريدة «ليبيراسيون» عدد 11 يناير 1945).

(12) كان المغرب مقسما إلى مناطق، المقسمة بدورها إلى مراقبات ومجالات.

هكذا، منع عليهم يوم الأحد 26 مارس 1944 الدخول إلى قصر البلدية حيث كان سينعقد لقاء نقابي جماهيري؛ فأتى الرد على الفور، إذ أفرغ الشغيلة الأوربيون قاعة المناظرة، وتجمهر الخطباء والحضور أمام قصر البلدية، ومن أعلى الدرج أعطى كل من شاسيو وبريدوم وبينتي، أعضاء كتابة الاتحاد، تقريرا عن أشغال المؤتمر الثاني الذي عقد إذ ذاك، وتحدثوا عن المجهود الحربي وعن الأجور والمرتبات، ونددوا بـ «المناورات المناهضة للعمل النقابي التي تقوم بها التروستات»، وطالبوا بالحق النقابي للجميع مع دعوة الشغيلة إلى التجمع، وبالتالي [دعوا] إلى إلغاء ظهير 24 يونيو 1938 [13]، وفي 30 أبريل، عشية فاتح ماي، جابت شوارع أهم المدن مواكب تضم فرنسيين ومغاربة، «رافعة أعلام فرنسية ومغربية» ولافتات تذكر بأهم المطالب ـ من بينها «الحق النقابي للجميع» وتحدث الناس عن 15.000 متظاهر في الدار البيضاء و4000 بالرباط و3000 بوجدة و2000 بفاس و1500 بمكناس...[14]. في نفس اليوم، كما أشرنا إلى ذلك، استقبل المقيم العام، مكتب الاتحاد المرفوق بـ أمبرواز كروزا، الذي تحادث معه عن أهم المطالب المتعلقة طبعا بالأجور، وبإنهاء التمييز في الأجور، وعن الحق النقابي للجميع، وهو مشكل لم يلق بعد أي حل.

منذ شتنبر 1943، بالفعل، لم تحرك الحكومة ساكنا مع أن النقابيين لم يكفوا عن نضالاتهم، إذ في الوقت ذاته الذي كانوا يسرعون فيه باستقطاب الشغيلة المغاربة، كانوا يضاعفون من ضغوطهم، فبعثت مقالات الصحف والمتمنيات والملتمسات من قبل النقابات والفيدراليات أو من طرف مكتب الاتحاد إلى السلطات المحلية وإلى الإقامة العامة أو إلى الجزائر العاصمة، عبر وفد ك.ع.ش. المتواجد بها، وبمناسبة فاتح ماي هذا، أغرق سيل هائل من الملتمسات، يتصدرها مطلب الحق النقابي[15]، مصلحة الشغل بالرباط، على إثر ذلك، انعقدت ندوة حكومية برئاسة الجنرال دوغول يوم 31 ماي 1944 تدارست هذه القضايا.

وبعد حوالي 10 أيام، في 10 و11 يونيو، عبر تجمع نقابي لشمال إفريقيا عقدته ك.ع.ش. عن موقفه من هذه المسألة، وغداة ذلك توجه وفد عند أدريان تيكسيي للتعبير له عن الأمنية التي أجمع عليها شغيلة شمال إفريقيا والمتمثلة في أن يروا أخيرا رفاقهم المغاربة يتمتعون بالحق النقابي، الذي ظلوا وحدهم محرومون منه. وأعرب مندوب الشغل بأن

---

(13) "أكسيون سانديكال"، عدد 5 مارس 1944، مقال اجتماع اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب.

(14) «أكسيون سانديكال» بتاريخ 7 ماي 1944، تقديرات الشرطة كانت بالطبع أضعف من ذلك وهي : 2500 متظاهر في الدار البيضاء من بينهم 600 إلى 700 «أهالي»، من 600 إلى 800 متظاهر في الرباط ومراكش نصفهم مغاربة، 1000 متظاهر في مكناس ووجدة (ضمن نشرة المخابرات السياسية، 20 أبريل 5 ماي 1944، الأرشيف الوطني لفرنسا ما وراء البحار، كارطون 1424، 4 ط).

(15) «تحليل مطالب فاتح ماي 1944»، أرشيف وزارة الشغل، الرباط.

الحكومة المؤقتة[16] ترغب ذلك، غير أنها تعتبر من اللازم أن يتم هذا التوسيع عبر مراحل بقدر ما تتكون الأطر النقابية ذات التجربة، وبأنه لم يحن الوقت بعد للعمل على إنشاء نقابات لشغيلة الفلاحة بالمغرب...» وبعض الإجراءات الحصرية المقدمة آنذاك تم رفضها رفضا قاطعا. وإذا قبل وفد المغرب مؤقتا بعزل شغيلة الفلاحة عن مجال تطبيق القانون المحتمل، فإنه طالب أن يمنح الحق النقابي بدون أي تحديد لشغيلة الصناعة والتجارة والمهن الحرة.

تلك هي الملاحظات ومواقف الرفض التي أبلغها تيسيي إلى المقيم العام في رسالته بتاريخ 16 يونيو 1944. وطالب فيها أيضا أن يتم تهييء «مشروع ظهير» وأن يبلغ إليه في أقرب وقت... وفضلا عن ذلك، ـ يضيف قائلا ـ على هذا المشروع بدعمه وجهة نظر النقابة على هذا النحو، أن يترك للتجمعات النقابية حرية انتخاب أعضاء مكاتبها وهيئاتها القيادية بدون تحديد عددي لفائدة النقابيين الفرنسيين. إن المندوبين الفرنسيين عن اتحاد المغرب، أكدوا بأن كل تحديد عددي قد يحدث اضطرابات سياسية مفجعة، وبأنهم بالإضافة إلى ذلك، متيقنون من شعور المناضلين الأهليين في عالم الشغل المؤيد لفرنسا...»

هذه العبارات لم تزعزع بتاتا إصرار مصالح الإقامة العامة وتم تحديد مضمون وعبارات الجواب خلال اجتماع تم يوم 28 يونيو عند الأمين العام للحماية[17]. وحصل اتفاق على تبيان «لا واقعية وخطورة» مطالب ك.ع.ش. وبأنه من غير الممكن «تجاوز ما تم الاتفاق عليه خلال الندوة الحكومية بالجزائر، يوم 31 ماي...»

لم تبعث الرسالة المؤرخة ب 7 يوليوز، إلى تيكسيي، بل أرسلت إلى ماسيغلي[18] مندوب الشؤون الخارجية «ومما جاء فيها : «حقا، نفهم تخوف الحركة النقابية الفرنسية من فسح المجال لبعض انتقادات الحركة الوطنية المغربية ذات النزعة التعادلية التي أحدثت بصدد الأجور والتموين، رجة في صفوف الرأي العام. لكن، فضلا عن كون هذا المطلب لم يعبر عنه المغاربة، كيف لنا ألا نستغرب من أن ك.ع.ش. التي وضعت هذا المطلب في الصدارة، لا تخشى المخاطر التي قد تعترض المكاتب الفرنسية الحالية، من جراء انخراط الجماهير المسلمة، وبمجرد تطبيق قانون الأغلبية. علينا إذن أن نرى في هذه الفقرة آثار الدعاية السياسية أكثر مما نرى فيها مصالح نقابية فرنسية بطبيعة الحال... والتأكيد المقدم عن وفاء النقابي المسلم، يمكنه كذلك أن ينبع من حسن نية، جديرة بالاحترام، أكثر من نبوعه من تجربة جدية. فالقادة الفرنسيون لـ ك.ع.ش. لهم معرفة جد حديثة ومحدودة للغاية بأوساط المسلمين حتى يتسنى لهم إعطاء ضمانات ـ دون أي احتمال للخطإ عن السلوك السياسي لمحميينا».

---

(16) رسالة بييو إلى ماسيغلي بتاريخ 7 يوليوز 1944، تعطي إيضاحات حول ندوة 31 ماي والقرارات التي اتخذت فيها.

(17) موجز عن الجلسة، مكتوب على ورق رقيق جدا، أخذه على ما يبدو رئيس مصلحة الشغل بول لانكر.

(18) المقيم العام بييو إلى فخامة السيد ماسيكلي، سفير فرنسا، مندوب الشؤون الخارجية ، الجزائر العاصمة. الموضوع : توسيع الحق النقابي للرعايا المغاربة، رسالة بتاريخ 7 يوليوز 1944، رقم 1507». أرشيف وزارة الشغل ـ الرباط.

وأعادت الرسالة فيما بعد ذكر دليل معارضة القصر للحق النقابي «الذي يبدو له أنه من شأنه أن يحل محل رابطة المخزن القديمة» لم يطرح السؤال بهذا الشأن مباشرة على السلطان، لكن الرسالة تقول بأن الصدر الأعظم، الحاج محمد المقري[19] الذي تحادث معه مطولا مدير الشؤون السياسية، فيليب بونيفاص Philippe Boniface ، صرح «مؤولا في هذه النقطة آراء جلالته» أنه يرى في هذا المشروع «نظاما أساسيا جديدا، مضرا بالسلطة التقليدية ويذكره بنظام «الحمايات الشخصية» القديمة التي ... كانت تخرج الرعايا عن سلطة السلطان». ورغم هذه الاعتراضات، قبل المقيم العام بتقديم مشروع ظهير يقع في نظره عند الحد الذي يمكن أن يقبله السلطان والذي «يستوحي مضمونه بشكل وثيق من نصوص الاتفاق المبرم في ندوة 31 ماي الذي حضي بموافقة رئيس الحكومة ومندوب الشؤون الإسلامية وفخامتكم نفسها...»

فجاء المشروع المقترح، حصري للغاية، إذ يمنح الحق النقابي للعمال المؤهلين المغاربة الذين يشتغلون «فقط في المقاولات المنظمة والمسيرة بالطريقة الأوربية وفي المهن الحرة من النوع الأوربي» وكافة الشروط الأخرى الواردة في ظهيري دجنبر 1936 ويونيو 1938، ثم الحفاظ عليها، لاسيما إلزامية الجنسية الفرنسية للقادة النقابيين والعقوبات الجنائية لمن خالف القانون، سواء كان مغربيا أو فرنسا.

وفي النهاية تمت الإشارة إلى أن الأمر سيكون على هذا النحو وإلا سيتم الحفاظ على الوضع الراهن.

ابتداء من ذلك قام بين قادة الاتحاد والإقامة العامة، حوار عقيم. فكان الأوائل، إما وحدهم أو مصحوبين بممثلين عن فرنسا المقاومة ـ الذين كانوا يقدمون بذلك ضمانة مختلف التجمعات التي تدعى الانتماء للمقاومة[20] ـ أو بمندوبين عن ك.ع.ش.[21] يطالبون بيبو بإصدار النص القانوني الموعود به. وكان رد هذا الأخير يتمثل في كونه لا يمكنه أن يقوم بذلك إلا بالشروط المقدمة للحكومة المؤقتة. غير أن مخاطبيه لم يكونوا يعرفون المضمون الحقيقي لمشروعه، ولا مدى التحديدات التي أدخلها عليه. ومع تيقنهم بأن الأمر يتعلق فقط بمشكل شغيلة الأرض، وليبرهنوا على أنهم ليسوا من أنصار «إما كل شيء أو لا شيء»، فإنهم أصدروا في عدد دجنبر 1944 من «أكسيون سانديكال» (رقم 13) البلاغ التالي : «أعلن السيد السفير بأنه تقدم بمقترحات لتوسيع الحق النقابي لكافة شغيلة المقاولات الأوربية هذا لا يستجيب بالطبع لمطالبنا، إذ من الأفضل منح الحق النقابي للجميع بدون استثناء، غير أنه لو تم تحقيق هذه المقترحات، فسيشكل ذلك خطوة إلى أمام نحو مزيد من التفاهم. إننا

---

(19) شخص في التسعين من عمره، وهو صنيع الإقامة.

(20) يومي 17 يونيو 1944 و20 فبراير 1945، حسب التقرير الأدبي الذي قدمه هـ. بريدوم للمؤتمر الثالث للاتحاد، في أكتوبر 1945.

(21) يوم 4 دجنبر 1944، مع جوليان راكامون J. Racomond وبيير فايي P. Fayet، التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث.

نطالب إذن السيد المقيم العام بأن يحقق هذه الخطوة للإدارة، مادام أنها تتوافق ومقترحاته».

هذا لم يتحقق. ومن جهة أخرى ، لم يعد بالإمكان أن نجهل بأن سلطات الحماية لم تعد قادرة - بالرغم من مناوراتها ومضايقاتها المتنوعة - على منع توافد المغاربة على النقابات وتواجدهم في التجمعات العامة واللقاءات الجماهيرية والمظاهرات. إذ ذاك، في 7 مارس 1945، أعطى المقيم العام بيبو، التعاليم التالية في دورية موجهة لرؤساء المناطق وجهات المراقبة، «إنه مسموح للمسلمين بالحضور في الاجتماعات المنظمة من قبل النقابات في المقرات المعطاة لها (بورصات الشغل) أو في أي مقر آخر في حالة عدم وجود بورصة للشغل». ويجدر بنا أن نلاحظ غرابة التعبير المستعمل، بحيث تمت الإشارة للشغيلة بديانتهم وليس بجنسيتهم وتم تفادي ذكر كلمة المغاربة. ومهما يكن من أمر، فقد تم الرجوع إلى التسامح الذي كان سائدا ما قبل 1938، غير أن احترامه ترك لأهواء مختلف السلطات المحلية ولقوة تدخل التنظيم النقابي. وإلى حين حصول الاستقلال لن يتوفر إلا هذا الميثاق للحياة النقابية للمغاربة.

ويبرز غموض سياسة الإقامة العامة بجلاء في الدعم الذي ظلت تقدمه للمكتب المغربي للشغل، وهي مؤسسة لم يتوقف الاتحاد عن التنديد بها باعتبارها «هيئة مؤسسة حسب نموذج التعاضديات الفاشية»[22] وقد طالب بحلها.

3 . المكتب المغربي للشغل :

ضمن «المذكرة التحليلية» الملحقة بالرسالة المؤرخة بـ 14 شتنبر 1943 أعلن بيبو لمسيغلي عن ضرورة تنظيم البروليتاريا المغربية «حسب الصيغة التقليدية»، ويضيف باختصار، اعتبارا للتقلبات الهائلة الحجم التي قد تتولد في المدن عن منح الحق النقابي للمغاربة.

تم إذن إنشاء المكتب المغربي للشغل في الحال. لم يشتغل هذا المكتب إلا بالدار البيضاء، حيث كان يتمركز حوالي نصف المغاربة المستخدمين في القطاعات العصرية للإنتاج والتبادل. وعهدت مديريته، يقول لنا روبير مونطاني[23]، إلى مراقب مدني شاب يدعى ريمي شنبو

---

(22) فرنان شاسيو Fernand Chassiot : تقرير حول الحق النقابي قدم للمؤتمر الثاني في 5 مارس 1944، ضمن «أكسيون سانديكال» ع. 5.

إن شاسيو، من مناضلي الجيل الأول، وصل إلى المغرب سنة 1923، ولد سنة 1900 في شاروست بمنطقة شير Charost (Cher)، من أبوين مزارعين. تلميذ بمدرسة المعلمين ببورج، درس بمراكش ثم بالدار البيضاء. اشتراكي ثم شيوعي (1936) ساهم مع مازيلا وراموس وليون سلطان في التنظيم السري للشيوعيين (40-1942)، وتكفل بعد 8 نونبر 1942 بإعادة تنظيم الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة وكانت من بين انشغالاته أيضا قضايا المساواة في الأجور والتموين والدفاع عن المنجميين، والحق النقابي. وكان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي.

(23) روبير مونطاني : «ولادة البروليتاريا المغربية» ص. 221 [بالفرنسية]

Rémy Chenebeaux، كان يعرف جيدا «السكان القرويين الأصليين». والبحث الذي خصصه (ر. شنبو لهذه المؤسسة يعطي معلومات حول أهدافها والأعمال التي قامت بها[24].

وعند قراءة البحث المذكور يتبين أن المكتب المغربي للشغل حدد هدفه في مساعدة يد عاملة «قروية بنسبة 90٪ مجتثة وغير مؤطرة، ومنخورة بالآفات الاجتماعية، وجاهلة ولا تتوفر على أي تكوين مهني». قد يكون 70٪ منها عمال يدويون يقومون بأي عمل كان و25٪ منها نصف عمال، و3 إلى 4٪ منها عمال مختصون. «وكانوا كلهم بحاجة إلى أن يتم الدفاع عنهم من مشغلين» همهم الأول هو ربح المال ولا يتقبلون حتى الأبوية النقابية، وكانوا أيضا بحاجة إلى الحماية من إدارة مهملة ومن زعماء تقليديين كانوا يستغلونهم، ولكنهم كانوا بحاجة أكثر إلى الحماية من المحاولات التخريبية للشيوعيين والوطنيين. لذا بدا لصاحب البحث أنه من الصعب القبول «بترك ك.ع.ش. التي أعيد تأسيسها،... العمل مجددا على استقطاب الشغيلة المغاربة الذين ليسوا مهيئين لتقبل مذاهبها وتبدو ك.ع.ش. فضلا عن ذلك خاضعة للأحزاب السياسية، وثمة مخاطرة في أن تخدم مصالح الوطنيين...»

وعلى العكس من ذلك، قد يسهل المكتب المغربي للشغل، بالنظر إلى هياكله وعمله، «مراقبة البروليتاريا المغربية وتطورها السياسي، هذه البروليتاريا التي ظلت إلى هذا الحين غير متأثرة بالنزعة الوطنية. إلا أنها بحكم أهميتها، لن تتوانى على جلب اهتمام الأوساط الوطنية بها...» والنقابيون، الذين لم يخفوا انتقاداتهم ومعارضتهم، لم يروا أن المكتب المغربي للشغل يقوم بعمل تكويني «ما قبل نقابي» يهيء الجماهير الأهلية لقبول «الصيغ الأوربية» ولـ «التوجه بصورة تفضيلية للمسيحيين مهما كانت وظيفتهم واتجاهاتهم» بالمقابل هذا المكتب يفشل عمل الشيوعية «التي هي العنصر الأساسي السري للحركة النقابية والتي تحلم بدفع الجماهير الأهلية إلى الانتفاضة... كما يفشل عمل الوطنيين الذين، وإن ظلوا لحد الآن عناصر بورجوازية أساسا، يحاولون الدخول إلى الأوساط العمالية الأهلية. إننا نشاهد حاليا محاولة تنظيمية ستمهد بذلك الطريق للحركة النقابية المسلمة...»

لذا، كان على المكتب المغربي للشغل أن يواجه شبح الشيوعية والوطنية المزدوج، وهو ما يهوس السلطات الاستعمارية. لكن ما هي وسائله؟ لقد كان يعمل على أن يختار الشغيلة في المقاولات مندوبين أو «أمناء» ـ وعددهم 350 ـ مكلفين بجمع الطلبات والتعريف بها. وكان وكلاؤه يتدخلون إذ ذاك لتسوية كافة قضايا النزاع الفردية أو الجماعية، تسوية مباشرة. وكانوا يعتزون بأنهم قاموا بتسوية سريعة وناجعة لـ 90٪ من الحالات بمساعدة المصالح المختصة لمفتشية الشغل وسلطات المراقبة. وقد تدخلوا أيضا للعمل على احترام التشريع المتعلق بحوادث الشغل وعلى تشجيع المساعفة الطبية ـ الاجتماعية وللسهر على منح حصص للتقوية للعمال الذين لهم

(24) شنبو : «المكتب المغربي للشغل»، 1946. مركز الدراسات العليا بجامعة باريس CHEAM. 65. صفحة المقتطفات التي تلي مأخوذة منه.

الحق في ذلك، أو ببساطة منحهم بطاقات التموين، وللعمل أخيرا على حصر ارتفاع سومة الكراء في الأحياء العمالية، وقد يكون عدد الحالات المدروسة وصل إلى حوالي 16.000 سنة 1944 و29 000 في 1945.

من خلال هذه المذكرة، المتممة في 5 أبريل 1946، غداة وصول المقيم العام الجديد، إيريك لابون Eirik Labonne، الذي لم يكن يخفي نيته في منح الحق النقابي للشغيلة المغاربة، كان مدير المكتب المغربي للشغل يريد إذن التذكير بجودة العمل الذي أنجزته الهيئة التي يترأسها. وقد يكون المكتب نجح في نظره، في حماية البروليتاريا البيضاوية من التأثيرات السيئة. وفي تمهيد سيرها نحو «صيغ أوربية»، صيغ «مسيحية» بالخصوص التي كانت تحضى برضاه. كان يريد أيضا الحديث عن نجاعته، حيث أضاف في خاتمته : «أن المكتب بحكم موقعه واتصالاته في الوسط المغربي، ، يوجد في أحسن وضع للكشف عن عمل مختلف هذه الحركات ضمن الجماهير العمالية المغربية».

وكان بطبيعة الحال تقييم الاتحاد مغايرا تماما. إذ اعتبر بأن الهدف الرئيسي للمكتب المغربي للشغل يكمن في البرهنة على لا منفعة الحركة النقابية بالنسبة للمغاربة. بحيث بإمكان رجال السلطة أن يقوموا مقامها. وكان يحتج على أن منح حصص التقوية الضرورية للشغيلة كان محفوظا للمكتب المغربي للشغل خلال مرحلة الخصاص تلك. كما كان يندد بتدخلاته (أي المكتب المغربي للشغل) التعسفية في حياة الشغيلة ضمن محاولاته الجادة على الاحتفاظ بهم، مازجا التهديد والامتيازات. وبدون كلل، كان الاتحاد يطالب من خلال مؤتمراته وملتمساته ولقاءاته بالمقيم العام، بإلغاء المكتب المغربي للشغل.

في انتظار ذلك، كان في بعض المقاولات الكبرى مناضلون فرنسيون يساعدون رفاقهم المغاربة في الشغل على تسوية مشاكل الحياة اليومية المتعددة مثل التموين والعلاقات مع المشغل والإجراءات الإدارية. وتدخلوا لدى المصالح العمومية لكي تقدم تعاونيات المقاولة، حيثما كانت موجودة، المواد الخاضعة للتحصيص مثل السكر والزيت والصابون والبن والخبز[25]. وفي المؤسسات العسكرية بالدار البيضاء، حصلوا على إمكانية فتح مكاتب للمساعدة الاجتماعية حيث كان رفاقهم «قد تمكنوا من الحصول على بطاقتهم للتموين أو تجديدها ومن إيجاد مرشدين يرشدونهم أو يكتبوا رسائلهم إلى أبنائهم أو آبائهم، دون إضاعة ساعات أو أيام بل وأسابيع... وبدون تأدية «بخشيش» وبدون أن يحرموا من عدد حصصهم» وذهبوا أبعد من هذا، إذ بدعم من المعلمين، أقاموا دروسا للأميين، ثم مراكز للتكوين المهني،

(25) «أكسيون سانديكال» عدد 6، أبريل 1944، فيما يخص غضب الشغيلة المغاربة بالشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء (SMD) والعمل الذي قام به الكاتب النقابي روغليو RUGLIO من أجل تلبية مطالبهم.

وكان العمال المتخرجون منها، الحاصلون على شهادة التأهيل المهني (.C.A.P)، يصنفون في نفس سلم الأجور الذي يوجد به رفاقهم الفرنسيون[26]. وفي الشركة الميكانيكية العامة (SOGEM) وهي مؤسسة مجندة تشتغل لحساب القوات الجوية تم تسريح المندوب النقابي الذي كان يحتج على توقيت الشغل المفروض على المغاربة - 11 ساعة المؤدى عن 10 منها فقط - وأعطي إشعار بالتسريح لمدة 8 أيام للمستخدمين المغاربة؛ : هذه الإجراءات مع مثيلات لها كانت قد أثارت غضب المناضلين[27] تم إلغاؤها بعد اللقاء الجماهيري الاحتجاجي الذي ضم 5000 شخص يوم 6 غشت بالدار البيضاء[28].

4. اتحاد النقابات في خضم النضال من أجل الإنتاج والتموين :

كان العالم في حرب. وكانت ك.ع.ش الفرنسية مكونا رئيسيا ضمن القوى المنخرطة في الكفاح ضد الفاشية، وهو مقدمة لأي تحرير للأوطان والشعوب، وفي الكفاح من أجل الإنتاج الكفيل بمساندة المجهود الحربي. وكانت قد تبنت البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للمجلس الوطني للمقاومة، الذي ألهمت جزءا كبيرا منه. وقد حددت «ندوة كبرى» لاتحادات إفريقيا الشمالية وكورسيكا (التي تم تحريرها آنذاك) التي انعقدت في الجزائر العاصمة يومي 10 و11 يونيو، مهام الحركة النقابية كالتالي : تكثيف الإنتاج الحربي، النضال بدون هوادة ضد المخربين والانتظاريين، وكلاء التروستات... تزويد كافة الشغيلة بدون أي تمييز بوسائل العيش الكافية. وتم تبليغ الشغيلة بتوصيات الندوة وكذا بالمساعي التي قام بها وفد عن الندوة لدى أندريان تيكسيي (أنظر أعلاه) خلال لقاءات جماهيرية في النصف الأول من يوليوز بمكناس (يوم 2 يوليوز) تازة (3 يوليوز)، وجدة (4 يوليوز) فاس (5 يوليوز)، القنيطرة (6 يوليوز) والدار البيضاء (12 يوليوز)، حيث تم التصويت على الملتمس التالي : «إن النقابيين والعاطفين... يريدون أن تطبق سياسة صريحة لاتحاد الشعبين الفرنسي والمغربي من شأنها إزالة أي تمييز عرقي في الأجور كما في التموين، ومنح الحق النقابي بدون أي تحديد لكافة الشغيلة، لكي يتمكنوا من المساهمة بحماس وبثقة تامة في النضال ضد الفاشية الهيتليرية التي هي عدوهم مثلما هي عدونا...»[29].

---

(26) راجع «أكسيون سانديكال» عدد يناير 1945، مقال جورج لويس «النقابوية في خدمة الوطن» : الإنجازات الرائعة لشغيلة الدولة بالدار البيضاء». لم يفت لويس التنديد بالمكتب المغربي للشغل الذي «بإمكانه أن يعد إحصائيات عن الساعات الضائعة من قبل التعساء الذين لجأوا إليه...»

(27) تسريح في بنك «القرض الليوني» للويس طونيا، أمين مال الاتحاد العام وكذا لكتاب نقابة الكتاب بالدار البيضاء، والحافلات ونقابة المشروبات الغازية بالرباط، ممارسة العنف من قبل ضابط في الشوون الأهلية على سككي، رئيس محطة قرب تازة، هذه القضايا تمت تسويتها لفائدة الاتحاد (حسب كتيب المؤتمر الثالث، ص . 9)

(28) «أكسيون سانديكال» ع. 10. شتنبر 1944.

(29) «أكسيون سانديكال» ع. 8، يونيو - يوليوز وع. 9، غشت 1944

وباتفاق مع جبهة التحرير، «الفرع المغربي لفرنسا المقاتلة»، طالب اتحاد النقابات، إضافة إلى التطهير الضروري، بتحقيق ديمقراطية اجتماعية وبتنظيم الاقتصاد وفقا للتخطيط، وبلورة التخطيط ووضعه ومراقبته من قبل لجن تكون ممثلة فيها التنظيمات النقابية المشتركة بشكل وطيد في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

على إثر ذلك، دعي اتحاد النقابات إلى تعيين ممثلين عنه في مختلف اللجن : لجن الأسعار، التموين، التجارة، الصناعة، الزراعة على الصعيدين الوطني والجهوي، وطالب من فيدرالياته واتحاداته المحلية أن تقوم بذلك. وفي مجلسها الفيدرالي المنعقد يوم 3 يونيو 1944، قدمت الفيدرالية المغربية للموظفين بدون أي حماس لأنها كانت تشك في نجاعة هذا التواجد - «المرشحين التاليين الذين عينتهم نقابتهم وهم : فرنان جولي Fernand Joly، ألبير عياش وهما أستاذان ، وأندري ليسيلار André Laitsélart وكلوديوس گوتيي، وهما مهندسان في سجل المساحة، ولاريدو Laredo، وهو كاتب الضبط، وبالماد Pelmade، وتابون Tapon، وليغا...[30]». وعينت فيدرالية البريد ممثليها وكان من ضمنهم أندري كارل، وسيزار أيردنغر الذي كان أول منشط لما كان يدعى آنذاك باللجنة المركزية للتموين[31]. وهكذا، تمكن مندوبو ك.ع.ش. على الصعيدين المركزي والمحلي من التدخل بهمة في تحديد الأسعار ومراقبتها وفي التوزيع العادل للمنتوجات الخاضعة للتحصيص - السكر، الزيت، الشاي، البن، النسيج، الجلد، القمح، الدقيق. والمنتوجات المتخلفة عنه - ولمواد أولية أخرى بين التجار والصناع والمستهلكين؛ ومن التدخل أيضا في تنظيم ومراقبة الإنتاج والتوزيع.

وغالبا ما كان هذا العمل فعالا، على الأقل إلى حدود 1946. وتم تجميع معلومات من قبل اللجنة التابعة للمكتب واللجنة التنفيذية. في البداية كانت تدعى لجنة التموين، وفيما بعد تلقت حسب الظروف أو الحاجة تسميات الفرع الاقتصادي أو اللجنة الاقتصادية أو لجنة الأسعار والأجور. وسمحت دراساتها بالكشف عن طبيعة الاقتصاد المغربي والقوى والمصالح التي تحدده، وبحساب الميزانية النموذجية، وكانت هذه مهمة أساسية، وعلى أساس ذلك تحديد «الأجر الأدنى الحيوي» الذي تحدد انطلاقا منه أجور الفئات المسجلة في اللوائح المهنية. فتمكنت اللجنة بذلك من إخبار الشغيلة وتنويرهم ومدهم بالأدلة للدفاع عن مطالبهم، وتنبيههم من بعض النظريات، مثل نظرية «الدورة الجهنمية» للأجور والأسعار التي بناء عليها كان يطلب منهم عدم القيام بأي عمل في خضم مرحلة التضخم المالي. وكانت تقاريرها

---

(30) «أكسيون سانديكال» ع. 8، يونيو - يوليوز 1944

(31) كان ممثلو الاتحاد يحضرون اجتماعات اللجنة المركزية للأسعار بالرباط؛ ولجنة الدار البيضاء التي كانت هي أيضا ذات بعد وطني؛ والمكتب الشريف للتصدير ؛ ومجلس إدارة مكتب القمح؛ وللجن الاستشارية لمختلف المصالح المهنية للخيط والثوب والجلد والإهاب... الخ. وصفتهم تلك كانت تسمح لهم بمساءلة مصالح الحماية والحصول على وثائق وإحصائيات من مصادر رسمية.

لمختلف المؤتمرات ترسم صورة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للحماية، وتؤكد على ظروف الشغيلة بالمدن والقرى، وتحلل تطور الأجور والأسعار والأرباح وتعمل جاهدة على إبراز التوجهات الكبرى للعمل النقابي في مواجهة أفعال أرباب العمل والسلطات الاستعمارية(32). وكانت تدخلات مسؤوليها أمام الهيئتين القيادتين اللجنة التنفيذية واللجنة العامة، تسير في نفس الاتجاه. غير أن همهم كان منكبا بصورة مباشرة أكثر على المطالب وعلى العمل النضالي وكان على التنظيمات النقابية تقديرها ووضعها حيز التنفيذ.

5. المغاربة ضمن النقابات :

مهما يكن من أمر، وبالرغم من مناورات المكتب المغربي للشغل والعمل المناوئ الذي قامت به سلطات الحماية بتصميم، فإن الحدث البارز خلال سنتي 1944 و1945 تمثل في دخول المغاربة بكثافة إلى النقابات.

وعلامات هذا الانجذاب عديدة. عند نهاية شهر أبريل 1944، بلغ توافدهم على مقرات بورصة الشغل بالدار البيضاء درجة أدت بكاتب الاتحاد المحلي ، ألفونسو ألوشيو Alphonso Aloccio، إلى مضاعفة المداومات لاستقبالهم وإلى المطالبة بأن تمكن اجتماعات مشتركة الشغيلة المغاربة والفرنسيين من التدريب على الحياة النقابية ومن التعارف بصورة أفضل ومن تدعيم اتحادهم(33). ويوم 30 أبريل ذهبوا معا ضمن المسيرات التي نظمها الاتحاد في مختلف مناطق البلاد، التي قد تكون جلبت، حسب أقوال المنظمين، ما بين 25.000 و30.000 متظاهر، من ضمنهم عدة آلاف من المغاربة، فيما كان الكاتب العام ينادي بالإسراع بحملة الاستقطاب، إذ كان الهدف الذي حدده هو «إلى الأمام من أجل ضم 30.000 منخرط»(34).

وخلال اللجنة العامة المنعقدة في 24 شتنبر والتي ضمت 143 مندوبا ، أعلن الكاتب العام عن وجود 42.000 منخرط من ضمنهم 25.000 مسلم - مضيفا - هذا، مع أن الحق النقابي لم يمنح لهم بعد، رغم العمل الذي تقوم به الكـ. ع.ش.» (35).

وفي سنة 1945، يبدو أن الاندفاع كان أقل شأنا، إذ بلغ عدد المنخرطين حوالي 50.000 من بينهم ربما 30.000 مغربي. أما أرقام المحاسبة التي قدمها أمين المال خلال المؤتمرين الثالث والرابع بالنسبة لسنتي 1944 و1945، فلا تتسم بنفس الرومانسية، إنها أرقام جافة، ومتخلفة

---

(32) راجع التقارير التي قدمها أليير عياش، كاتب الفرع الاقتصادي، إلى المؤتمر الرابع بتاريخ 30 نونبر - فاتح دجنبر 1946 بمراكش، كتيب المؤتمر ص.ص. 18 إلى 23، وإلى المؤتمر الخامس بتاريخ 13-14 مارس 8194 بالدار البيضاء، كتيب، ص.ص. 18-25، وكذا تقرير سيزار إيردنغر إلى المؤتمر الثالث، بتاريخ 15-16 ماي 1945، كتيب، ص.ص. 16-19.

(33) «أكسيون سانديكال» ع. 7 ماي 1944.

(34) «أكسيون سانديكال» ع. 7 ماي 1944

(35) «أكسيون سانديكال» ع. 10 شتنبير 1944.

عن الواقع كما هو شأن كل تنظيم عمالي في مرحلة توسع[36]. ويجب مع ذلك أن نحللها لأن التمثيلية وعدد المندوبين اللذان تحصل عليهما كل نقابة ضمن المؤتمرات تتحدد وفقا لطوابع الاشتراك التي تم تسديدها فعليا، إذ يحدد النظام الأساسي للاتحاد بأن عدد المنخرطين يحسب بناء على عدد طوابع الاشتراك التي أخذت خلال السنة، بمعدل 8 طوابع لكل عضو» (المادة 18).

تلك الأرقام، نوردها هنا بالنسبة لسنوات 1943 و1944 و1945 (في 31 دجنبر) مع عدد المنخرطين المستخلص حسابيا :

السنة	الطوابع المباعة والمؤدى عنها	المنخرطون
1943	75.882 (8 شهور)	13.489
1944	277.911	34.738
1945	375.656	46.957

هذه الأرقام تبرز نفس التزايد الإجمالي، القوي جدا خلال 1944 والأقل حجما سنة 1945، وقد صاحبها تغيير جذري في التكوين الوطني للمنخرطين. فبعدما كان الاتحاد مكونا تقريبا من الفرنسيين حصرا في دجنبر 1943، أصبح في أواخر 1944، يضم أغلبية من المغاربة، حوالي 60٪ الأمر الذي كان من شأنه أن ينعكس على المدى القريب وإلى هذا الحد أو ذاك، على سلم المطالب وعلى قوة تدخل المسؤولين النقابيين.

ما هي الفروع المهنية والمناطق التي شهدت أكبر تدفق للمغاربة؟ بإمكاننا، بدون أن نغوص في التفاصيل، إعطاء بعض الإشارات العامة بفضل المعلومات المستخلصة من الصحافة النقابية ومن تحليل تقارير المؤتمرات ومن المعلومات التي تمكنا من الحصول عليها حول حياة التنظيمات العمالية بالمغرب. كل هذه المعطيات تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا التدفق لم يحدث ولم يحافظ على ذاته - لأن انخراط يد عاملة غير مؤهلة، بئيسة وخاضعة لعدة ضغوطات لا يمكن إلا أن يكون عرضة لتقلبات - إلا حيثما كانت موجودة هياكل للاستقبال صلبة ومناضلون ذوو خبرة، قادرون على تفهمها وتنظيمها وتوعيتها بدورها وبقوتها، وبالتالي مقتنعون بضرورة وبجدوى اتحاد الشغيلة مهما كانت ظروفهم وأصولهم.

ونلاحظ هذه الحركة في الفيدراليات الكبرى، مثل فيدراليات المصالح العمومية والمصالح الامتيازية، حيث اندفع المستخدمون المغاربة، مياومون ومساعدون، بصورة طبيعية، نحو رفاقهم في الشغل الذين كانوا يعملون إلى هذا الحد أو ذاك من النجاح، على أن تشمل الامتيازات والضمانات التي حصلوا عليها كافة الشغيلة. هذا الأمر كان ملحوظا بصورة خاصة في فيدرالية الموظفين وفيدرالية البريد وفي قطاع الطاقة والكهرباء وعند السككيين

(36) يتعلق الأمر بالتقارير المالية التي أنجزها الأمين العام للمال، طونيا، لمؤتمري 12 و13 ماي 1945 و30 نونبر فاتح دجنبر 1946، هذان التقريران يأخذان بالاعتبار الطوابع المؤدى عنها فعليا في 31 دجنبر من السنة المنصرمة.

وشغيلة الدولة. وكان الانخراط في النقابات يتم بأعداد أكبر في المدن الكبرى الساحلية والداخلية. وفي الصف الأول تأتي الدار البيضاء التي لم تنفك أنشطتها المينائية والتجارية والصناعية تتطور، ممركزة حوالي نصف الطبقة العاملة المغربية، ثم تأتي بعدها القنيطرة والرباط ومكناس ووجدة. أما المراكز المنجمية التي كانت فيما بين 1936 و1938 مجالا لحياة نقابية كثيفة[37]، ظلت خارج هذه الحركة وذلك راجع لعدم رغبة المستخدمين الأوربيين في أن يلتحق المغاربة بالتنظيمات النقابية.

وقد قدرت مصالح إدارة الشؤون السياسية، التي كانت تتتبع بعناية وقلق تقدم انخراط المغاربة في النقابة، عددهم داخل اتحاد النقابات بـ 22.000 في فاتح يناير 1945. وبدون شك أنها اعتمدت الرقم الذي كان قد أعلنه الكاتب العام بريدوم Prudhomme بتاريخ 24 شتنبر غير أنها ضمن دراستها عملت تلك المصالح على تقديم توزيع جهوي للمنقبين[38]. قد يكون على النحو التالي :

منطقة الدار البيضاء	10.000 من ضمنهم 600 يهودي
منطقة الرباط	6.000
منطقة مكناس	1.400 من ضمنهم 200 يهودي
منطقة فاس	1.000 من ضمنهم 150 يهودي
منطقة وجدة	800 زائد 1.200 جزائري مسلم
منطقة مراكش	1500
منطقة أكادير	300 من ضمنهم 100 يهودي

هذا توزيع ممكن، شريطة أن نستحضر أن النقابيين يوجدون ضمن المدن التي تعد مقرا للاتحادات المحلية، وأنه فيما يخص منطقة الرباط فإن عدد 6000 يشمل كلا من الرباط وسلا والقنيطرة.

هذا الانجذاب نحو النقابة من قبل الشغيلة المغاربة الذي برز بقوة سنة 1944 ولم ينفك يتعاظم، لم يولد من عدم، ذلك أن أنوية من الشغيلة المغاربة حافظوا على ذكريات سنوات 1936 ـ 1938، واجتماعات بورصة الشغل والنضالات التي تم خوضها والنتائج المحصلة. وفضلا عن ذلك، كانوا يوجدون إلى جانب رفاقهم الفرنسيين الذين لم يكونوا مكتفين بانتظارهم، بل كانوا يذهبون إليهم ويشجعونهم على المطالبة بحقوقهم والنضال من أجلها.

---

(37) راجع "الحركة النقابية"، ج. 1، مصدر مذكور، ص.ص. 145 ـ 187، 254 وما يليها.

(38) حسب هيبوليت بيرينغي : «الحركة النقابية في ظل الحماية» CHAM 1960، ص. 70.

6 ـ الشيوعيون، الاشتراكيون، الوطنيون :

أ ـ الشيوعيون.

هؤلاء المناضلون كانوا في معظمهم شيوعيين. إذ مع مغربة المنخرطين، ثمة ثاني حدث بارز في تاريخ الحركة النقابية خلال هذه المرحلة، ألا وهو المكانة التي احتلها الشيوعيون ضمن حركة كان يحركها إلى حدود 1939 الاشتراكيون. فالتغيير الذي أشرنا إليه في يونيو 1943، كان بإمكانه أن يكون عديم الجدوى. لكن الأمر لم يكن كذلك. بل على العكس، فإن عددهم ونفوذهم تعاظما من مؤتمر لآخر. في 1943 كان عددهم 9 من بين 26 في الهيئات القيادية للاتحاد، بما فيهم الكاتب العام، بريدوم وأمين المال فرنان شاسيو Fernand Chassiot وفي 1944 و1945، بعد المؤتمرين الثاني والثالث، احتلوا نصف مقاعد اللجنة التنفيذية وحظوا بالأغلبية في المكتب. كما عينوا في كتابة فيدراليات كبرى، مثل فيدرالية البريد (أندري فانسان) والإنارة والقوات المحركة (ألفونس ألوكشيو) وكتابة النقابات الكبرى مثل البناء، الجلد والإهاب، والمعادن التي بدأت في استعادة نشاطها وتطعيم صفوفها، لكن ثمة عدد من الفيدراليات والنقابات والاتحادات المحلية كان يرأسها اشتراكيون أو ببساطة مناضلون من ك.ع.ش. مقتنعون، لا انتماء حزبي لهم، لا سيما فيدرالية تجمعات الموظفين القوية، وفيدرالية النقل أو تفريغ البضائع المغربية، وفي مواجهة أرباب عمل وسلطات لم تخف افتتانها بنظام فيشي، تجدرت التصريحات والمواقف.

وظهر أن الشيوعيين هم أقدر الناس على العمل ضمن الأوساط العمالية الأوربية، وفي الأوساط المغربية أكثر. وذلك بفضل قناعاتهم أولا، بحيث مهما كانت الترتيبات التكتيكية لسياستهم ضمن المستعمرات، فإنهم كانوا يعتبرون أن مهمتهم، بصفتهم حزب الطبقة العاملة، تتمثل في توعية الجماهير الكادحة وتنظيمها وجرها للنضال من أجل الدفاع عن مصالحها المادية والحصول على حرياتها. وضمن هذا المغرب المستعمر (بفتح الميم) الثنائي الوجه، حيث كان يتعايش الشغيلة الأوربيون، الأقل استغلالا نسبيا، والشغيلة المغاربة المهانون والبؤساء، كانت جهودهم [أي الشيوعيين] منصبة على الفئة الثانية من الشغيلة، فكشفوا عملهم الاستقطابي والتكويني، إذ كان هدفهم يتمثل في مغربة الحركة النقابية، كما كانوا يسعون إلى ذلك فيما يخص حزبهم بالذات. ودعموا الشغيلة المغاربة في مطالبهم الرامية إلى تحسين تموينهم، وإلى المساواة في الأجور. وساهموا في فرض تواجدهم ضمن النقابات وفي التظاهرات واللقاءات الجماهيرية، ونددوا بالسلطات التي اعترضت على ذلك، رئيسي منطقتي الدار البيضاء ومراكش على سبيل المثال.

وأخيرا، ظهر المغاربة بصورة تدريجية في الاجتماعات النقابية وهم يأخذون الكلمة إما للترجمة أو للتدخل. أو نودي عليهم لحضور جلسات المكاتب النقابية. كما حصل في الفرع النقابي لسد إمفوت أو في نقابة الحربية ونقابة شغيلة الدولة («أكسيون سانديكال» ع. 12 نونبر

1944)، في نفس الوقت، كان في بورصة الشغل بالدار البيضاء مناضلان شابان نشيطين، وكنا نجدهم أيضا في مقر الحزب الشيوعي المغربي بشارع الحرية. إنهما إيلي بنشيمول، مغربي يهودي، فصيح ومؤثر عامل بمصنع للأحذية، وعبد النبي بنمكي، وهو أكثر تحفظا، الذي كان صحبة أرمان سيلفيستر Armand Sylvestre، كاتب فيدرالية البناء والخشب. وكان بنمكي أيضا أول مغربي انتخب إلى الهيئات القيادية لاتحاد النقابات. وخلال المؤتمر الثالث المنعقد بتاريخ 12-13 ماي 1945 عين عضوا في اللجنة التنفيذية، ثم في الكتابة كمنذوب في الدعاية.

وثمة أمثلة مستقاة من الأدبيات النقابية، وتصريحات المناضلين، بل وحتى تقارير السلطات الرسمية، بإمكانها أن تساعد على التعريف بشكل واتجاه ومفعولات عمل النقابيين الشيوعيين.

وسبق أن تحدثنا عن التدخل السريع لكاتب نقابة الشركة المغربية لتوزيع الكهرباء والماء (S.M.Ds)، أوجين روغليو Eugène Ruglio، لكي تعطى للشغيلة المغاربة حصة الخبز التي من حقهم من قبل مطعم المقاولة، وعن احتجاجات المندوب النقابي ديلغادو Delgado على ساعات الشغل التعسفية والأجور المنخفضة التي كان يمارسها رب شركة للميكنيك العام SOGEM، أو عن المبادرات المتعددة التي قام بها مسؤلو نقابات القوات الجوية والبرية والبحرية، لمساعدة تكوين رفاقهم المغاربة.

وها هو الآن شيوعي فرنسي، يدعى جورج لويس Georges Louis ، مهنته خراط، هرب من خدمة العمل الإجباري (STO) في ألمانيا الملزمة على العمال الفرنسيين[39]، وبعد عدة محن، - عبور سري للحدود، إقامة في السجون الإسبانية - يصل إلى الدار البيضاء، حيث ينخرط في أوراش صناعات الجو (AIA 3)، كانت النقابة التابعة لـ ك.ع.ش. المنشأة قديما بقيادة الاشتراكيين، قد خفت نشاطها خلال مرحلة فيشي، دون أن تندثر. وجاءت صحبة نقابات أخرى إلى إعادة تأسيس اتحاد النقابات. غير أن ج. لويس كتب يقول في رسالة بتاريخ 2 فبراير 1976 «بأن نقابة أوراش صناعات الجو كانت جد ضعيفة عدديا وكان نشاطها موجها أساسا للحصول على امتيازات ثانوية لفائدة المستخدمين الفرنسيين... وفي الاجتماع الأول الذي حضرته في يوليوز 1943، لم يتعلق الأمر سوى بمكافأة المردودية والتعويض عن الأعمال الموسخة، والمرتبات المهنية، وبما أنني استغربت لقلة الرفاق الحاضرين ولغياب المغاربة الذين على ما يبدو يعانون أكثر من غيرهم من شروط العمل السيئة ضحك الجميع من كلامي، وأخبرت بأنه ممنوع الاهتمام بالمغاربة ومن جهة أخرى أدركت بسرعة بأنهم غير مهمين».

---

(39) ولد جورج لويس في مدينة ليل (شمال فرنسا) في أبريل 1911، وكتقني في الميكنيكا، كان يشتغل في مقاولة باريسية صغيرة، حتى قرر الخروج من خدمة العمل الإجباري.

«وأتيحت لي فرصة الاتصال بسرعة ببعض الرفاق العاطفين» على الشيوعية، ومنذ غشت 1943 تأسست الخلية وأصدرت جريدتها «الأمل» (l'Espoir) التي سرعان ما دافعت عن مطالب الشغيلة المغاربة وطرحت مسألة الحق النقابي».

«وبنواة ضعيفة في البداية، امتد نفوذنا بسرعة نسبية في صفوف المغاربة والأوروبيين المتنورين أكثر.»

«وبعد تبيان الآثار الخطيرة لانقسام الشغيلة وبأن نقابة تابعة لـ ك.ع.ش. لا يمكن أن تكون لها مواقف عنصرية، وذلك من خلال عمل تفسيري مكثف، تم انتخابي كاتبا للنقابة في نونبر 1943، وفي بداية 1944، خلال جمع عام عقد قرب حديقة ليوطي(*). واستدعي لأول مرة شغيلة مغاربة وتقرر أن يحظوا بممثلين (عنهم) في مكتب النقابة لتهييئ الملف المطلبي».

«وخلال سنة 1944، تم رغم المنع، تسليم البطاقات النقابية وانتخاب المكتب النقابي من قبل مجمل الشغيلة. وبرز مناضلون مغاربة أمثال الحداوي (الذي انخرط في الحزب الشيوعي المغربي) والتيياري وآخرون عديدون لم أتذكر أسماءهم. وتعززت الخلية أيضا... وعلى المستوى النقابي كان مجمل المغاربة تقريبا منخرطون في النقابة سنة 1945...»

«... وأتذكر أنني جلبت لاجتماع الحزب، بشارع الحرية، ما يزيد عن 50 شغيل مغربي، استمعوا لعلي يعتة، وانخرط عدد كبير منهم في الحزب».

«وباتفاق مع الفيدرالية الوطنية (الفرنسية) لشغيلة الدولة، ناضلت بحماس لتأسيس فيدرالية مغربية لشغيلة المؤسسات العسكرية الجوية، البرية والبحرية، هذا ما تحقق سنة 1945 خلال مؤتمر كانت ممثلة فيه نقابات مختلف مناطق المغرب وحيث انتخبت كاتبا لها»...

هذه الرسالة التي حررت ردا على أسئلة كنا قد طرحناها تتضمن توضيحات على عدة مستويات. إنها تسمح، من خلال دراستها لحالة محددة، بالكشف عن روح ومناهج عمل شيوعي ما ضمن الوسط النقابي : تأسيس خلية وجريدة مقاولة : الدفاع عن الشغيلة المحرومين أكثر، أي المغاربة، وتنظيمهم وإشراكهم في القيادة والقرارات النقابية، بالرغم من منع الحكومة. بهذا وجد جورج لويس نفسه بصورة طبيعية معينا من قبل رفاق إلى مراكز المسؤولية، فأصبح أمين نقابة أوراش الصناعات الجوية رقم 3 في نونبر 1943. ثم أمين الفيدرالية المغربية لشغيلة الدولة المؤسسة سنة 1945، محتلا مكان المناضلين الاشتراكيين الذين سيظهرون من جديد سنة 1951، لكن على رأس نقابات القوة العمالية (F.O.).

كما تسمح الرسالة بفهم انجذاب المغاربة نحو النقابة. بما أنهم كانوا عزلا أمام مشغليهم ورؤسائهم و«عرفائهم». فإنهم وجدوا في التنظيم رفاقا مهتمين ـ كما كان الشأن قبل الحرب، والبعض يتذكر ذلك ـ غير أنهم كانوا أكثر عزما وأكثر نشاطا. وحالة العوز التي كانوا يوجدون فيها كانت تدفعهم إلى قبول أية مساعدة سواء أتت من المكتب المغربي للشغل أو من النقابات. غير أن تلك الآتية من المكتب كانت أبوية وفيها نوع من المضايقة، مما يذكر كثيرا

(*) حديقة الجامعة العربية حاليا (المترجم)

السلطة التي كان العديد منهم يرغبون في الإفلات منها بمجيئهم إلى المدينة، فيما كانت المساعدة النابعة من النقابات تبدو لهم أكثر أخوية وتحررية. وبعضهم، وقد أيقظت الحياة النقابية وعيهم الطبقي، أصبحوا مناضلين نشطين وأحيانا اعتنقوا الشيوعية.

كان عمل النقابيين الشيوعيين غالبا ما يتجاوز إطار الحركة العمالية، الأمر الذي كان يضاعف أكثر غيظ أو قلق سلطات الحماية. وحيثما علموا بذلك أو تم اللجوء إليهم، فإنهم لم يتوانوا عن التدخل من أجل فضح التلاعبات أو التعسفات التي كان سكان البوادي ضحية لها. هكذا، كان بول دوريل ، أمين الاتحاد المحلي لمكناس، مندوب الغرفة الثالثة في مجلس الحكومة، بارتكازه على وقائع محددة، يندد بتجاوزات القواد وأعوانهم وبتصرفات بعض المعمرين إزاء عمالهم، ويطالب بإجراءات لمنع نزع ملكية الأراضي التي كان الفلاحون المغاربة عرضة لها ولمساعدة هؤلاء في مجهودهم الانتاجي كما هو الشأن بالنسبة للمعمرين[40].

وفي منطقة تازة، كان روجي غارسيا Roger Garcia، وهو سككي، يتدخل لدى السكان لمعرفة هل حصلوا على المواد الخاضعة للتحصيص التي هي من حقهم وإذا كانوا قد عانوا من عمليات جمع الحبوب والصوف، مؤكدا لهم عن دعم تنظيمه[41].

ورغم اعترافها غالبا بصحة التعسفات المندد بها، فإن السلطات لم تكن تريد قبول مثل هذه التدخلات التي كانت في نظرها تنسف هيبة السلطات المحلية، المغربية والفرنسية على حد سواء. كما أنها لم تقبل أن ينعت الحزب الشيوعي ذاته بـ «المغربي»، لأنه لا يمكن للمغاربة أن ينخرطوا في أحزاب سياسية فرنسية، وأن يشكلوا حزبا سياسيا، ولا أن يأخذ رمزا محددا، أي المنجل والمطرقة المتعانقان بخاتم سيدنا سليمان ذي الفروع الخمسة، ولا أن يمارس نشاطه في الوسط المغربي. بل وأعطيت تعليمات، متكررة في غالب الأحيان، تأمر حتى بعدم اعتبار أي طلب وأي وثيقة تحمل اسم ورمز الحزب الشيوعي المغربي.

هذا المنع لم يحل دون مثابرة الشيوعيين. إلا أنه يفسر مع ذلك اضطرار الحزب الفتي، الراغب في إصدار جريدته «إيسبوار» (الأمل) وللحصول على الرخصة وحصة الورق الخاصة بها، قبول تقديمها «كلسان حال الحزب الشيوعي بالمغرب» بينما ظلت بطاقات الانخراط والطوابع الملصقة عليها تحمل حروف ورمز الحزب الشيوعي المغربي.

ب ـ الاشتراكيون :

أما الاشتراكيون، فإنهم كانوا يظهرون تحفظا كبيرا، عند نهاية 1943 وبداية 1944 أعيد تأسيس فيدرالية الحزب الاشتراكي الفرنسي (SFIO) للمغرب وحافظ جان ليونيتي على منصبه كأمين عام. ونظرا لتحفظهم أكثر مما كانوا عليه قبل الحرب ـ إذ انسحب من صفوفهم اليسار الثوري ـ فإن اشتراكيي الدار البيضاء رفضوا عدة انخراطات للمغاربة المسلمين وأجلوا انخراطات اليهود المغاربة ـ وكان عددهم كبيرا في الماضي ـ إلى نهاية الحرب[42].

(40) الجزء II ـ ج. أوفيد ـ ص.ص. 229-230.

(41) ف. أوفيد. ج II، ص 224.

(42) ف، أوفيد، ج II، ص. 225 (حسب «نشرة مخابرات الإقامة العامة»، ع. 4، 20 أبريل ـ 5 ماي 1944.

فيما قرر فرع فاس، الذي كان في عهد جان بيرنارديني J. Bernardini [43] جد متحمس لمساندة مطالب الوطنيين الشباب، عدم التضامن مع أنشطة الحزب الشيوعي المحلي و«اعتبار القضايا العالقة بالسياسة الأهلية خارج نشاط الحزب»[44].

وبفقدانها لجناحها النشيط الذي كان يقوده بول شينيو Paul Chaignaud وغاستون ديلماس Gaston Delmas، وقد التحقا رفقة أصدقائهم بالحزب الشيوعي سنة 1943، فإن الفيدرالية الاشتراكية للمغرب تبنت فيما يبدو ممارسات الاشتراكية الشرعية والإصلاحية الحذرة.

ج ـ الوطنيون :

لأسباب مغايرة، ترك وطنيو حزب الاستقلال خلال 1944 ـ 1945، المجال للمناضلين الشيوعيين، على الصعيد النقابي.

كان قادتهم وهم مثقفون وتجار كبار وملاكون عقاريون، منشغلون على الخصوص بالعمل السياسي. وعلى المستوى المباشر لم يشد عالم البروليتاريا الجديد بحاجياته وطاقاته، اهتمامهم. ونظرا لتأكدهم من الدعم الأمريكي، فإنهم طالبوا، كما رأينا، بالاستقلال، والقمع الذي تلا ذلك أبطأ جهودهم، لكنه لم يوقفها. هذه الجهود عادت بقوة أكبر في 1945 وتميزت بمظاهرات الوفاء تجاه السلطان سيدي محمد بن يوسف، كما تميزت بمناشر وعرائض تذكر بحق المغرب، كدولة ذات سيادة، بأن «يمثل بصورة مباشرة في الندوات الدولية القادمة للدفاع عن حقوقه» ولاسيما ندوة سان فرنسيسكو المنعقدة لتأسيس هيئة الأمم المتحدة ولبلورة ميثاقها (يونيو ـ يوليوز 1945). فالمغرب كان من بين الموقعين على معاهدة فرساي سنة 1919 طبقا لمعاهدة الحماية لسنة 1912. لكن، هذه المرة لم يمنح له ذلك الحق.

بعض الوطنيين الشباب الذين كانت لهم معرفة بالماركسية، لم يظلوا مع ذلك غير متأثرين بالمواقف الاجتماعية والوطنية التي عبر عنها الحزب الشيوعي الفتي سنة 1943. كان الأمر كذلك عند المهدي بنبركة، المزداد حوالي 1920 بالرباط، وعند عبد الرحيم بوعبيد، المزداد سنة بعد ذلك في المدينة المجاورة سلا. كان كلاهما من وسط متواضع إن لم نقل فقير. الأول كان أستاذ الرياضيات في ثانوية گورو Gouraud وفي المعهد الملكي وعضو في مجلس الحكومة، والثاني كان معلما بسلا. وقبل انضمامهما أرادا معرفة موقف الحزب الشيوعي من قضية استقلال المغرب. فسألا جاك گريزا Jacques Grésa وبدون شك هنري لوزراي الذي اعتقدا أنه أندري مارتي Henri Lozeray. إلا أن الرفض الذي قد يكونا ووجها به في أخذ مطلب الاستقلال مباشرة بعين الاعتبار صدمهما. ورجعا إلى حزبهما الأصلي، الحزب الوطني، الذي سيصبح بعد شهر من ذلك حزب الاستقلال. وسنجدهما في يناير 1944 من

---

(43) راجع الحركة النقابية...» ج.I ص.ص. 194 و229.

(44) ج. أوفيد، ج II، ص : 225.

ضمن الموقعين «58 على وثيقة الاستقلال، إذ كانا أصغر موقعيها. فاعتقلا وسجنا، ثم أطلق سراحهما بعد سنتين. وقد استعاد بنبركة منصبه كأستاذ وأصبح أمينا إداريا لحزبه. فيما ذهب بوعبيد إلى باريس لإتمام دراساته القانونية التي كان قد بدأها في السجن، ومثل بها حزب الاستقلال وتكلف بتنظيم العمال والطلبة بمنطقة باريس. وكان عليه أن يأخذ في الحسبان طلبة اعتنقوا الشيوعية أمثال عبد الله بن عبد الكريم من مدرسة المناجم والهادي مسواك، طالب بالطب[45].

أما مسار عبد السلام بورقية وعلي يعته، فإنه اتخذ مجرى آخر. إنهما منحدران من عائلات بورجوازية صغيرة. وكلاهما وقع على وثيقة الاستقلال، الأول في وادي زم والثاني في الدار البيضاء، وساهم في نشرها وفي الاضطراب الذي تلاها. غير أن تحليلا مغايرا للوقائع وتأثيرات أخرى، دفعاهما إلى مسار آخر.

عبد السلام بورقية، ازداد بآسفي في نونبر 1917، كان أبوه وجده موظفان صغار في مصلحة الأحباس (الأملاك الدينية) وحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1932، كما تلقى تعليما تقليديا معمقا، عربيا وإسلاميا.

وبما أنه فقد أباه بصورة مبكرة، فإنه اضطر إلى الدخول إلى الحياة العملية. فتمكن من اجتياز مباراة الترجمة وعين بقصبة تادلة، حيث تعرف على گاسطون ديلماس Gaston Delmas وگاسطون بلاتو G. Plateau وأوجين بومار ومارسيل لامورو Marcel Lamoureux وصديقهم المهدي. وفي 1942، انخرط في فرع «التحرير» لمنطقة تادلة حيث كان يقيم. وفي 1943، انضم إلى الحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس حول ليون سلطان. وناضل في فرع تادلة، وأصبح أمينا له. وأنشأ خلايا ضمن الفلاحين، وكان مندوبا للمؤتمر الأول للح.ش.م. في أبريل 1946، وانتخب عضوا في لجنته المركزية. وفي 4 غشت 1946، خلال اجتماع اللجنة المركزية الذي نوقشت فيه قضايا الاستقلال، عين في أمانة الحزب إلى جانب علي يعتة وميشيل مازيلا Michel Mazzella[46].

---

(45) تم إنجاز هذان الموجزان : ا) فيما يخص بنبركة، انطلاقا من كتاب أخيه عبد القادر بنبركة «المهدي بنبركة أخي»، باريس 1966، ص 51. - ب) وفيما يخص بوعبيد من خلال، موجز ا. ستينر الصادرة في مجلة «مغرب - مشرق». ع. 51، 1972، ص.ص. 11-13. كلاهما يتحدث عن لقاء الصديقين مع ج. گريزا وأ. مارتي. ويحددانه في بداية سنة 1943. والحال أن النواب الشيوعيين كانوا آنذاك معتقلين وكان أ. مارتي لايزال في موسكو. ولم يصل إلى الجزائر العاصمة إلا في النصف الثاني من شهر أكتوبر، اللقاء تم بدون شك، إلا أنه تم مع گريزا ولوزوراي في منتصف نونبر خلال الندوة الوطنية للحزب الشيوعي المغربي. أما مارتي فلا أحد من مسؤولي الحزب الشيوعي المغربي يتذكر أنه شاهده بالمغرب.

(46) فيما يخص عبد السلام بورقية، راجع موجز سيرته الذاتية الصادر في جريدة «البيان» (بالعربية» ع. 31 ماي 1977، وأيضا عدد جريدة «إسبوار» ليوليوز غشت 1946، ثم أجوبة بورقية على أسئلة المؤلف (1987).

أما علي يعتة، فانضم إلى ح.ش.م. في أواخر دجنبر 1943. لقد كان من شبان الحزب الوطني الواعدين. وخلف انسحابه آثارا بالغة[47].

ولد بطنجة سنة 1920 من أم طنجية وأب من أصل جزائري، ذي ثقافة واسعة، كان قد تابع دراسته في جامعة الأزهر بالقاهرة ثم بجامعة الجزائر العاصمة، حيث حصل على الكفاءة في القانون. علي يعتة جاء مع عائلته إلى الدار البيضاء سنة 1933، تلقى دراسته الثانوية بثانوية المدينة ودراسته العليا بالمراسلة مع جامعة الجزائر العاصمة.

وفي سنة 1939، بدعم من المهدي بنبركة وأحد أساتذته «العالم» بوشتة الجامعي، انضم إلى الحزب الوطني، وفي 1940 كان أحد مؤسسي فرع الدار البيضاء للكشفية «الحسنية»، وهي تجمع وطني، وتكلف بأمانتها المالية إلى حدود 1944.

وعندما أصبح أستاذا للغة العربية بمدرسة المعاريف (حي بالدار البيضاء) انخرط في نقابة المدرسين وربط اتصالات مع زملاء شيوعيين. ليسيت وميشيل مازيلا، وتعاطف معهما، فقدماه إلى ليون سلطان الذي كان تأثيره عليه حاسما فيما يبدو. كان يعرف مسبقا مقالات جريدة «الوطن» حول الاستقلال وبدا له أن الحزب الفتي، المسلح بمنهج علمي لتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، مؤهل أكثر لتفكيك آليات الاستغلال الرأسمالي والاستعماري، وبإمكانه أن يعمل معه من أجل تحرير بلاده اجتماعيا ووطنيا.

كان ارتقاؤه داخل الحزب سريعا. خلال الندوة المركزية المنعقدة في 16-17 فبراير 1945، عين علي يعتة في أمانة الحزب ش.م. التي كانت بحاجة إلى أن تدعم بعد ذهاب الأمين العام ليون سلطان إلى جبهة القتال كمتطوع في يوليوز 1944. وابتداء من اجتماع اللجنة المركزية في 4 غشت 1946، برز كأول أمين للحزب.

(47) موجز سيرته الذاتية الصادر في «البيان» (بالفرنسية) بتاريخ 29-30 ماي 1977، إضافة إلى شهادات جرمان عياش وميشال مزيلا (رسالة بتاريخ 17 دجنبر 1973) وأخيرا، مجموعة جرائد «إسبوار»، لسان حال الح.ش.م. ولاسيما عددها الأول (25 فبراير 1945).

الفصل الثالث :

1945 : سنة الجوع

كانت وضعية الفلاحين وظروف شغيلة الزراعة قد شدت خلال 1944، انتباه مسؤولي الاتحاد. ودفعهم البؤس الشديد الذي ميز سنة 1945، بانعكاساته المؤلمة، إلى تعميق فكرهم أكثر وإلى القيام بأعمال نضالية أكثر قوة.

فقام الفرع الاقتصادي بالبحث عن الأسباب المادية والبشرية لعدم ثبات المحاصيل الزراعية، وضعف المردوديات، والطابع العتيق للتقنيات وعدم تطورها[1]. هكذا بدا دور تقاليد الأجداد والقواعد القانونية لنقل الملكية، التي بمحافظتها على عدم تقسيم الأرض، تشجع تجزئ الإقطاعات الممنوحة وانعاكاسات ظاهرة المعمرين التي أدت إلى حصر حقول المغاربة في الأراضي القاحلة والمتوفرة على أقل قدر من التساقطات وأخيرا، آثار تفقير مستمر، سريع إلى هذا الحد أو ذاك حسب السنوات، الذي من شأنه أن يمنع أي تطلع إلى العصرنة. بينما كان المعمرون، على العكس من ذلك، يحظون بامتيازات مترتبة عن عدة إجراءات : إنجاز السدود وأشغال الري، منح القروض، ومنح رديد عند شراء الالات الزراعية وعلى سعر المحروقات؛ تخفيض 50٪ من الضريبة الزراعية "الترتيب" المحصلة على المحاصيل وأشجار الفاكهة والماشية. بالنسبة للمغاربة، كانت السلطات المحلية، قواد وشيوخ، هي المكلفة بتحديد وعاء الضريبة وقبضها، وبتجميع الحبوب والصوف، وبتوزيع الأثواب والمواد المحصصة، وبتجنيد اليد العاملة لفائدة المعمرين أو الأوراش الغابوية[2] لذا، صفق مناضلو ك.ع.ش. لأولى إنجازات مصلحة الفلاحية المغربية[3]. وكان أحدهم، يدعى پول دوريل Paul Durel ، عضو في المجلس الأعلى

(1) فرنان جولي Fernand Joly ، "زراعة الحبوب في المغرب"، النشرة الاقتصادية والاجتماعية، عدد أكتوبر 1945 ويناير 1946. و"مدونة حول الاقتصاد القروي المغربي" المكون من 15 مقال صدرت ضمن "أكسيون سانديكال" من فاتح يناير 1946 إلى 15 مارس 1947.

(2) ضمن نشراتها الخاصة بالاستعلامات السياسية، لم تكل مديرية الشؤون السياسية من التسطير على لا شعبية عمليات تجميع المنتوجات الفلاحية والمصادرات والحوادث، القوية أحيانا، المترتبة عنها : طلقات بندقية يوم 31 مارس 1944 في قبيلة أوريكا؛ مظاهرات دعمها الشيوعيون في يوليوز. الأرشيف الوطني، فرنسا، ماوراء البحار، كارطون ردم 1424 و 1425.

(3) إنها مبادرة جريئة قام بها كل من جاك بيرك Jacques Berque ، مراقب مدني، وجوليان كولولو Julien Couleau، مهندس زراعي. كان قطاع عصرنة الفلاحة (SMP) القائم على أراضي جماعية للقبيلة، ببنايات استغلالية وسكنية ومصحة ومدرسة، يحدد كهدف له تغيير الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفلاحين عبر المكننة والتدبير الجماعي.

للفلاحة. وعندما طرحت، بعد انتهاء الحرب، مسألة إعادة تكييف الأوراش العسكرية، فرض شغيلة الدولة صنع المعدات الفلاحية الثقيلة التي كانت قطاعات عصرنة الفلاحة بحاجة إليها.(4)

1 - العمال الزراعيون.

يبدو العمال الزراعيون، «أولئك المعذبون في الأرض»، من خلال الدراسات والمطالب المخصصة لهم، كمنبوذين لا يحميهم أي تشريع.

فأجورهم محددة من قبل لجن جهوية. في منطقة الدار البيضاء تحدد الأجر الأدنى في ربيع 1944 بـ 27 فرنك في اليوم. منذ ذلك التاريخ، وبعد مرور سنتين، لم يتغير فحسب وإنما لم يطبقه بعض المعمرين الذين كانوا يؤدون لعمالهم ما بين 20 و 25 فرنك. وكان العمال المؤهلون، سائقو الآلات الزراعية أو الشاحنات، يتقاضون ما بين 25 و 35 فرنك، أي أجرا شهريا متوسطا يبلغ 600 فرنك. هذا المبلغ لم يكن يمكن رب عائلة من 4 أفراد من تسديد حصص القمح والسكر والزيت، والفحم والخشب التي كانت من حقه والتي تصل كلفتها الاجمالية إلى 663 فرنك.

وبما أنهم كانوا مجندين، فلم يكن بإمكانهم مغادرة الحقل الذي يشتغلون به وإلا وقعوا تحت طائلة متابعات وحبس مباشر إذا ما "فروا". والانتماء إلى نقابة ما يؤدي إلى مضايقات مماثلة. وبما أن كلمة السيد وحدها هي التي تتسم بالمصداقية أمام السلطات المحلية، فإنهم كانوا بالتالي تحت رحمته. أما مدة الشغل فتمتد من "النجوم إلى النجوم"، أي ما بين 10 و 12 ساعة في اليوم، حسب الفصول.

عمل إذن مناضلوا الاتحاد جاهدين على تجميع شغيلة الأرض في النقابات. فكانت النتائج جد سريعة، لاسيما في المناطق التي كان الشيوعيون نشيطون بها، مثل تادلة بقيادة مارسيل لامورو Marcel Lamoureux ، وفي سهول فاس ومكناس وفي سهول الساحل الأطلسي. وطالبوا بأن يطبق نفس التشريع الاجتماعي على عمال المدن والبوادي مع التعديلات المترتبة حتما عن وثيرات للعمل مختلفة. فطالبوا إذن بأجر أدنى موحد للجميع وبإقامة سلم للترتيب المهني، وبتقنين مدة العمل، وبعطل مؤدى عنها، وبتعويضات عن حوادث الشغل وهذه المطالب كانت ملحة بقدر ما كانت مصانع بالبادية، تستعمل المنتوجات الفلاحية، مثل مصانع الألياف النباتية، مصانع التصبير أو مخازن الخمور، تزعم الإفلات من التشريع المطبق على المقاولات الصناعية والتجارية وتتمكن من ذلك. وإذا تم، بعد بضع سنوات ومجهودات كبيرة، إخضاع مصانع الألياف النباتية ومخازن الخمور، بصورة تدريجية لهذا التشريع، لم يتحقق أي شيء لفائدة شغيلة الزراعة إلى حدود نهاية الحماية. ذلك أن ممثلي

---

(4) «أكسيون سانديكال»، ع. فاتح يونيو وع. 15 يوليوز 1946.

الغرف الفلاحية كانوا يردون دائما في مختلف لجن الأجور أو التشريع الاجتماعي التي يحضرونها، بأن القضايا المثارة لا تعنيهم.(5)

2 - التموين والمعيشة الغالية.

ومن القضايا المؤلمة أيضا، خلال سنة البؤس المعمم هاته، نجد قضايا التموين والمعيشة الغالية والأجور. إن مسألة التموين في المدن والبوادي كانت تدرس بدون كلل في جلسات اللجن التنفيذية واللجن العامة، حيث كان مندوبو النقابات والاتحادات المحلية يعطون نظرة عن المجهودات المبذولة أو عن المبادرات المتخذة من أجل حث الإدارة والتخفيف من نقط الضعف، وفضح المناورات الرامية إلى المزايدة. وكان عليهم أن يسهروا على تموين الأسواق باللحوم والخضر والبيض والحليب، وعلى تسليم حصص الشاي والبن والسكر والزيت والصابون؛ وقسيمات مواد النسيج والألبسة والأحذية؛ وعلى محاربة أصناف التمييز بين الأوروبيين والمغاربة؛ وسد منافذ السوق السوداء، لكن السلطات لم تكن ترغب في أن تذهب بعيدا في ذلك. فإذا كانت تعاقب بطيبة خاطر بقال الحي الصغير، لاسيما إذا كان يهوديا أو مسلما، فإنها على العكس من ذلك نهجت إزاء القضايا الكبرى المثارة من قبل النقابيين وجبهة التحرير أو الشيوعيين سياسة حفظها قيد البحث وكتمها، تدريجيا. وبرز النقابيون أيضا في النضال ضد الجوع. فكانت مجهوداتهم بهذا الصدد متنوعة.وإذا كانت هذه المجهودات ذات فعالية في المدن حيث كان بإمكانهم العمل مباشرة، فإنه لم يكن بإمكانها إلا أن تنحصر في إطار الاقتراح أو المراقبة في البادية حيث كان يتمثل أهم شيء في وصول المواد المنقولة إلى أصحابها الحقيقيين(6).

3 - الأجور.

خلال سنة 1945، لم تتوقف ظروف العمال عن التفاقم. إذ أدى الجفاف المعمم إلى ارتفاع كافة الأسعار. واستعادة العلاقة مع فرنسا عمقت ذلك الارتفاع. فالمغرب الذي استنزفه المحتل، كان بحاجة إلى شراء كافة المنتوجات التي يمكنه أن يتوصل بها مهما كانت جودتها أو أسعارها. بهذا، تحددت تدريجيا الأسعار المغربية في مستوى مثيلاتها الفرنسية. وهذه الممارسة شجعتها مصلحة أسعار المغرب، مثلا بالنسبة لصناع الألياف النباتية، وللصيادلة وزارعي الكروم. ولم تتوان على تعميمها فيما بعد. يضاف إلى ذلك تخفيض قيمة الفرنك في 26 دجنبر 1945، الذي ستنعكس آثاره كليا السنة الموالية.

---

(5) راجع في "أكسيون سانديكال"، ع. 11، أكتوبر 1944، تدخلات دوريل Durel أمام اللجنة العامة بتاريخ 24 شتنبر ومقاله «المعمرون الكبار يعترضون على تطبيق الأجور الجاري بها العمل على العمال الزراعيين». وكذا القرار العام الذي صوتت عليه اللجنة العامة، هـ. بريدوم ودورل. وثمة مناضلون آخرون سيعودون بدون كلل إلى مشكل شغيلة الأرض.

(6) راجع نقاشات ومقررات اللجنة العامة بتاريخ 24 شتنبر و 17 دجنبر 1944، ضمن "أكسيون سانديكال"، ع. 21، بتاريخ 15 أبريل 1945، حول الوضعية الغذائية بالمغرب».

إن النقابات، التي لم تكل من التنديد بأجور البؤس المفروضة على الشغيلة المغاربة، طالبت من جديد بالزيادة فيها، أول مرة في ماي 1945 وللمرة الثانية في دجنبر من نفس السنة. وحددت الحد الأدنى الضروري للعيش بالنسبة لعامل متزوج، بدون أطفال يسمح له بالعيش والانتاج، لأنه «لا نشتغل ببطن فارغ». انطلاقا من ذلك، طالبوا بتحديد أجر أدنى لكل فئة مهنية.

وتم استدعاء اللجنة المركزية للأجور خلال الفترتين. وكان كاتب الحماية العام الذي يترأسها، يبرز دائما أن الزيادة لن تكون ذات فائدة وسرعان ما ستستوعب من قبل ارتفاع الأسعار الذي سيليها. وكان ممثلو غرف التجارة والصناعة والفلاحة يقومون بمزايدات ويعتبرون فضلا عن ذلك أن وفرة كبيرة لوسائل التسديد المنشأة على هذا النحو من شأنها تشجيع السوق السوداء، قائلين «لا نأكل الأوراق البنكية». وإضافة إلى ذلك ستؤدي الزيادة في الأجور إلى تضخيم سعر التكلفة، مما سيعرض عدة مقاولات إلى الخطر... أمام هذا، يرد مندوبو الاتحاد بأن الأسعار ترتفع حتى وإن ظلت الأجور مجمدة، وبأن نظرية "السلك الجهنمي" تجووزت، وأخيرا بأن حصة الأجور ضمن سعر تكلفة منتوج ما كانت ضعيفة عادة ولا مجال لمقارنتها مع حصة الربح.

وفي شهر ماي طالبوا بتسع فرنكات للساعة[7]. فأعطيتهم 7 فرنكات، وفي 9 دجنبر طالبوا بـ 14.5 فرنك فكان رد الإدارة وأرباب العمل هو الرفض. وأخبرت ك.ع.ش. بباريس بذلك، وطرحت المسألة على اللجنة لفرنسية للأجور[8].

في نفس الوقت، ونظرا للارتفاع العام في الأسعار، طالب شغيلة المصالح العمومية والامتيازية المجتمعة في كارتيلها، بتحسين عام للمرتبات والمعاشات، وتطبيق النظام الاجتماعي الفرنسي في المغرب، إعادة الزيادة المغربية البالغة 38٪ وتطبيق هذه الاجراءات كافة على مستخدمي الوظيفة العمومية سواء كانوا مواطنين أم لا، أمام رفض الإقامة والحكومة الفرنسية، قرر الكارتيل المركزي، باتفاق مع الفيدراليات الوطنية، شن إضراب إنذاري يوم 12 دجنبر من الساعة 4 إلى الساعة السادسة بعد الزوال، «إن الحركة الإضرابية في المغرب، كما في غيره، نجحت نجاحا باهرا»، هذا ما كتبه بريدوم في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الرابع للاتحاد (فاتح دجنبر 1946)[9].

هذه الحركات المطلبية والأعمال المتظافرة، باقترانها مع إجراء تخفيض قيمة الفرنك في 26 دجنبر، سرعت بالقرار. فاهتم المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي بقضية الوظيفة

(7) "أكسيون سانديكال"، ع. 25، بتاريخ 15 غشت 1945 ، مقال هـ. بريدوم «بصدد آخر زيادة في الأجور»، وعدد 15 أكتوبر «أجور حيوية للجميع، لا يمكن الانتاج والبطن فارغ».

(8) "أكسيون سانديكال"، فاتح يناير 1946، ع.36، "معركة الأجور".

(9) أرشيف المؤلف : مقررات الاتحاد للمؤتمر الرابع، كتيب، ص.ص. 6 و 7.

العمومية[10]. في المغرب، استدعى يوم 29 دجنبر المقيم العام مكتب الاتحاد إلى الرباط ليخبره بقراراته المتعلقة بتعديل أجور مستخدمي وعمال القطاع الخاص[11]، فتم رفع الأجر الأدنى، ابتداءا من 16 دجنبر 1945 من 7 إلى 12 فرنك، وهي زيادة هامة (71٪) كان حجمها مفاجئا ـ مما أدهش أرباب العمل ـ ولأول مرة يتجاوز مثيله في تونس (11 فرنك) لكن الأمر لم يدم سوى بضعة شهور. غير أنه، ظل مع ذلك دون مستوى الأجر الأدنى في الجزائر (18.25). وتم تخفيف آثار الزيادة، بتقسيم البلاد إلى منطقتين. المنطقة الأولى تضم المدن الكبرى كافة؛ فيما يكون باقي التراب المنطقة الثانية حيث انتقل الأجر الأدنى للعامل اليدوي غير المؤهل من 7 إلى 10 فرنكات (+ 43 ٪) وفي كلتا المنطقتين كانت الزيادات تناقصية. فيما حظيت الأجور الشهرية التي تفوق 10.000 فرنك بزيادة موحدة تبلغ 1.000 ف[12].

إن المراقب المدني، رئيس المكتب المغربي للشغل، لم يتردد في نسب أحقية هذا التقدم لنفسه، بينما كان قد قدر، ضمن الدراسة التي سلمها لمصالح الإقامة، مبلغ المصارف الشهرية لعائلة عمالية بدون أطفال، بـ 2.115 فرنك، واقترح 9 ف أجرا أدنى للساعة بالنسبة للعامل اليدوي غير المؤهل، وعبرت فيدرالية الغرف التجارية والصناعية عن «تحفظاتها الصريحة» إزاء زيادة اتخذت بدون موافقتها والتي «تعد، بالنسبة لاقتصاد المغرب، الشديد الهشاشة، من أخطر التهديدات...»[13].

فيما أعربت النقابات عن ارتياحها إزاء الإجراء ؛ رغم أنه غير كاف في نظرها، إلا أنها لم تقبل بإنشاء منطقة ثانية للأجور، لأنه لا توجد منطقتان للأثمان. بل أكثر من ذلك، فالمعيشة أكثر غلاء في المناطق البعيدة أكثر عن المراكز الحضرية[14]. وأخيرا، لم يتمتع العمال الزراعيون بالزيادة الممنوحة فيما عدا بعض التوصيات الغامضة الموجهة للسلطات الجهوية فظل الأجر المتوسط في حدود 27 فرنك في اليوم، تضاف إليه "الامتيازات العينية" المزعومة، التي لا أحد باستطاعته تحديدها بدقة[15]. وبمجرد صدور المراسيم الخاصة بالتكافؤ النقدي الجديد المترتب عن تخفيض قيمة الفرنك وبالجدولات الجديدة للأجور، توافدت الطلبات الرامية إلى مراجعة الأسعار أو تحريرها في مختلف اللجن حيث كان من أعضائها مندوبون عن الاتحاد

---

(10) "أكسيون سانديكال" بتاريخ فاتح يناير 1946، مقال ليونيل كاميليري : "أزمة الوظيفة العمومية في طريقها إلى التهدئة".

(11) "أكسيون سانديكال" بتاريخ فاتح يناير 1946 : «معركة الأجور : ثمة مستجدات».

(12) مرسوم الكتابة العامة للحماية، الجريدة الرسمية، ع. 1732، بتاريخ 4 يناير 1946.

(13) راجع "أكسيون سانديكال" (أ.س.) بتاريخ 15 يناير 1946، مقال مكتب الاتحاد الجهوي للنقابات، «بصدد بلاغ ما : الغرف التجارية والصناعية والمكتب المغربي للشغل ضد أجور الشغيلة».

(14) «أ.س» بتاريخ يناير 1946، مقالي : «يجب تثبيت كلفة المعيشة»، و«لماذا منطقتان»؟

(15) «أ.س» بتاريخ 14 مارس 1946، مقال : «هل سيظلوا معذبي الأرض؟ ثمة عرقلة للانتاج بالحفاظ على أجور هزيلة للعمال الزراعيين، لهم الحق في العيش... من قبل بريدوم.

الذين عارضوها وأكدوا على أن تخفيض قيمة العملة وتعديل الأجور هما نتيجة الارتفاع العام في الأسعار، وحصلوا على أنه إذا بدت، بعد دراسة ما، بعض الزيادات ضرورية، فإنها ستعكس على الأسعار بقيمتها المطلقة لا النسبية، حتى لا تتغير هوامش الربح. ويذكرون بما يلي : «غير أن هذه الاجراءات لن تكون سوى مجرد مسكنات إذا لم تتخذ الحكومة القرارات التي من شأنها أن تخرجنا من الهاوية أي تنظيم الانتاج وتنميته ومراقبته، علينا أن ننتج، في ذلك يكمن خلاصنا»[16].

هذه الزيادة في الأجور هي آخر إجراء اجتماعي اتخذ في ظل ولاية گابريل پييو. وباستثناء قطاعات عصرنة الفلاحة التي أرادها بقوة مندوب الإقامة العامة، ليون مارشال Léon Maréchal ، لم يتميز مروره عبر "المملكة السعيدة" بأي إجراء محمس، بالطبع، كانت الظروف جد صعبة، لكن تسييره للمغرب كان مفرطا في الاهتمام بالشؤون اليومية، ضيقا ومفتقرا للحرارة ولبعد النظر وخاضعا بشكل وطيد للجهاز الاستعماري الذي كان يتحكم في زمام الأمور. وأقل ما يمكن قوله عن علاقته بالقصر أنها لم تكن جيدة، إذ أن السلطان سيدي محمد بن يوسف لم يغفر له الإهانة وقمع يناير - فبراير 1944[17]، وقد فاتح الجنرال ديغول في الموضوع خلال زيارته لفرنسا في يوليوز 1945.

وعلي الصعيد العمالي، عمل پييو، رفقة مصالحه، على الحيلولة دون منح حق التنظيم للشغيلة المغاربة. إذ كان يفضل المكتب المغربي للشغل، بصفته هيئة إدارية، تستهدف تأطير بروليتاريا الدار البيضاء. وظل التشريع الاجتماعي هو نفسه الذي كان ساري المفعول قبل 1939، المكتسب أو المدقق إثر إضرابات يونيو 1936، أي العطلة الأسبوعية، حوادث الشغل، 8 ساعة للعمل في اليوم، عطلة سنوية مؤداة الأجر، أجر أدنى، وقد تم تكميله منذ أبريل 1941 باللوائح المحددة للتصنيفات المهنية لكل هيئة مهنية[18]. وظلت الاجراءات المقترحة من قبل اتحاد النقابات، مثل المصالحة والتحكيم الضروري، والاتفاقيات الجماعية، ولجن المقاولة، والنظام الأساسي النموذجي[19]، ظلت مجمدة في رفوف مصلحة الشغل، ذلك أن أرباب العمل كانوا يرفضون مناقشتها، كما لم يتم الحصول على توسيع التشريع الاجتماعي الضعيف إلى شغيلة الزراعة، وعلى معادلة المكافآت والإعانات العائلية بين الأوروبيين والمغاربة، وعلى إنهاء الميز الذي تم إعلانه ضمن التصريحات الرسمية. وخلال شهري يناير وفبراير 1946، وهي مرحلة نهاية عهد حكومة پييو. تكشف قراءة سريعة للصحافة النقابية عن نفس

---

(16) «أ.س» بتاريخ 15 يناير 1946، مقال «معركة الأسعار، التصدي بكافة الوسائل لموجة الارتفاع»، من توقيع ألبير عياش.

(17) راجع أعلاه.

(18) "الحركة النقابية..."، م.س.ذ، ج. I ، ص.ص. 148، 220 - 221، 303.

(19) النظام الأساسي النموذجي هواتفاقية الورشة الذي من شأنه أن يعوض جزئيا الاتفاقيات الجماعية التي لم يكن بإمكان المغاربة لا مناقشتها ولا توقيعها ماداموا لا يتوفرون على الحق النقابي.

الانشغالات : المعيشة الغالية، البؤس الشديد للجماهير الشعبية المغربية، أحياء الصفيح بضواحي المدن، المطالبة بأجور لائقة، الاعتراف بالحق النقابي للشغيلة المغاربة، إلغاء الرقابة[20].

4- هياكل وقوة الاتحاد في 1944 - 1945.

رغما عن الإقامة العامة وأرباب العمل وضدهم، تدعم نفوذ اتحاد النقابات، وكانت سمعته عالية في بداية 1946.

كانت غايته وهياكله، إجمالا، هي نفسها التي تحددت في يونيو 1930، وتم إتمامها في يناير 1937[21]، ثم في 5 مارس 1944 خلال المؤتمر الثاني الذي أعاد تأسيس الاتحاد[22].

وحافظ على اسم «اتحاد النقابات المتحدة للمغرب» وعلى انضمامه لـ كـ.ع.ش. (المادة الأولى)، بالنسبة لمناضلي الجيل الأول الذين كانوا يسيرونه، فهو يعدمن جديد اتحادا جهويا، وهي صيغة نجدها في مقالاتهم ومراسلاتهم وتقاريرهم للمؤتمرات، تؤكد الوفاء والفخر للمنظمة الأم المفتقدة والمستعادة. ومع باقي الاتحادات الجهوية لشمال افريقيا، عقدت أحيانا جلسات مشتركة، حيث كان العمل ينكب على تحقيق الانسجام في السياسات والمطالب، كما حصل في ندوة الجزائر العاصمة يومي 10 و 11 يونيو 1944، وفي 14 دجنبر، التقوا في باريس المحررة بالمكتب الكنفدرالي.

المادة الثانية من القانون الأساسي حددت أهداف الاتحاد كما يلي :

1 ـ ضمان الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمنخرطيه؛

2 ـ دراسة القضايا العمالية في شتى أشكالها ومظاهرها بغية تأمين حلها في اتجاه يتلاءم ومصالح الشغيلة؛

3 ـ تقوية النقابات الموجودة؛ وإنشاء نقابات في كافة الفروع التي لا توجد بها بعد؛ وبصفة عامة، إقامة علاقات التضامن بين شغيلة المغرب كافة... تنمية ودعم شعورهم بالانتماء إلى نفس الطبقة الاجتماعية، وإن اقتضى الحال إيقاظ وعيهم الطبقي؛

4 ـ تحقيق تضامن شغيلة المغرب مع رفاقهم في فرنسا وعبر العالم أجمع؛..»

وتحدد المادة الرابعة شروط قبول وتدبير النقابات، على النحو التالي :

«إنها وحدها النقابات المغربية المكونة حصرا من المأجورين والمؤسسة بصورة قانونية، هي التي بإمكانها الانخراط في الاتحاد...».

«النقابات المنخرطة تحافظ على استقلالها الذاتي التام فيما يتعلق بتدبيرها الداخلي[23]، ما لم يتعارض ذلك مع هذا القانون الأساسي...».

(20) فيما يخص التشريع الاجتماعي، راجع كتيب المؤتمر الرابع، ص.ص. 7، 8.

(21) "الحركة النقابية بالمغرب"، م.س.، ج. I ، ص.ص. 74، 75، 178 و 179.

(22) تقارير قدمت للمؤتمر الثاني للاتحاد بتاريخ 5 مارس 1944، كتيب، ص.ص. 16 وما يليها.

(23) التشديد من طرفنا.

وبوفائهم لهذه المبادئ، فتح مناضلو ك.ع.ش. أبواب تنظيماتهم للشغيلة المغاربة، وساهموا في نضالاتهم، وعندما ظهر لهم أن النظام الاستعماري يمنع أي تحسن للظروف العمالية، عملوا معهم على تحويل الاتحاد إلى مركزية نقابية مغربية، تمهيدا للاستقلال[24].

غير أن الأمر لم يبلغ هذا المستوى، في بداية 1946، ومن بين المهام العديدة التي كانت على عاتقهم، تعد قيادة وإدارة جيدتين لتنظيم كان يشمل نفوذه بلادا تبلغ مساحتها أربعة أخماس التراب الفرنسي، من بين المهام البالغة الأهمية.

كان المؤتمر، المكون من مندوبي النقابات، يعقد اجتماعا ت سنوية، غير أن الفترة ظهرت جد قصيرة، وفي سنة 1948، تقرر عقده كل سنتين. وبما أنه ذا سيادة في كل ما يتعلق بالحياة النقابية، فإنه كان يحدد نشاط الاتحاد (المادة السابعة)، وكانت اللجنة التنفيذية المنتخبة من قبله[25] تعين من بين أعضائها الكاتب العام وأعضاء المكتب، وتعمل على أن يصادق المؤتمر على اختيارها (المادة الثانية). وكانت تجتمع مرة واحدة في الشهر على الأقل وكان عليها أن تسهر على تنفيذ القرارات المتخذة. أما المكتب الذي كان مكلفا بقيادة الاتحاد، فإنه كان عليه أن يجتمع مرة واحدة في الأسبوع (المادة 13). ثم مرة كل ثلاثة أشهر، كانت تجتمع اللجنة العامة، وهي بمثابة مؤتمر مصغر، كانت تعرض خلاله القضايا التي تبرز بعد انعقاد المؤتمر والتي يمكن أن تتطلب تعديل توجه ما أو قرارات أخرى خطيرة، كانت اللجنة العامة، المكونة من كتاب الاتحادات المحلية ومن مندوب واحد عن كل نقابة (المادة الثامنة)، فرصة لاستعراض نشاط الاتحادات المحلية، والنظر في حياة التنظيمات القاعدية وإدراك تنوع الأوساط الاقتصادية والبشرية التي كانت تعمل فيها، ومعرفة نجاحاتها وإخفاقاتها، انشغالاتها ورغباتها.

كانت خزينة الاتحاد موضع عناية فائقة. إذ كان إعدادها تاما وماليتها سليمة. وكانت تعكس مجهودات المناضلين في الفيدراليات والاتحادات المحلية من أجل ضبط بيع الطوابع وجمع الاشتراكات والموازنة أيضا بين المداخيل والمصاريف، وكانت بطبيعة الحال، نقابات القطاع الخاص، التي كان عدد منخرطيها متقلبا وكانت مواردها غير مؤكدة، تسبب عدة انشغالات.

أ. عدد المنخرطين ضمن الاتحاد وتوزعهم الجغرافي

انطلاقا من هذا، نفهم الصعوبات التي كانت تعترض حتى مسؤولي الاتحاد، لإعطاء معطيات دقيقة حول عدد المنخرطين والحذر الذي يجب التحلي به إزاء التقديرات المقدمة خلال التصريحات. غير أن قوة حركة عمالية ما، لاسيما عندما تكون في مرحلة توسعية، لا تقاس بعدد مشتركيها فحسب، وإنما بإشعاعها وقدرتها التعبوية. بالنسبة لسنة 1945، لدينا معطيات تسمح بتقدير عدد المنخرطين في الاتحاد بنوع من الدقة، وتوزعهم عبر الاتحادات

(24) راجع أسفله.

(25) كان عدد أعضاء اللجنة التنفيذية يزداد في كل مؤتمر، إذ انتقل من 25 في 1944 و 1945 إلى 40 في 1946 و 42 في 1948 و 50 في 1950.

المحلية، أي إجمالا، تواجدهم الجغرافي. إن التقارير حول نشاط الاتحاد وخزينته المعدة للمؤتمر الرابع وبعض مقالات "أكسيون سانديكال" هي التي مدتنا بتلك المعطيات[26].

بناء على هذه المصادر، تتحدد قوى الاتحاد كما يلي : 50.000 عضو، من بينهم 30.000 مغربي، موزعين على 313 نقابة و 17 اتحاد محلي و 10 فيدراليات أو اتحادات نقابية.

وتدل مقرات الاتحادات المحلية على توزع عالم المنقبين، باختلاف مهنهم وجنسيتهم، إنها تتوزع على الشاطئ الأطلسي بسبب الأنشطة المختلفة التي يشجعها، وهي من الجنوب إلى الشمال : أكادير، الصويرة، آسفي، الجديدة، الدار البيضاء، فضالة، الرباط ـ سلا، القنيطرة، إنها تتخلل الخط العرضي الكبير الذي يؤدي من الرباط إلى الجزائر أي : سيدي قاسم، مكناس، فاس، تازة، وجدة، كما أنها تتناثر في السهول والهضاب الغربية بين الأطلس والبحر أي : مراكش، قصبة تادلة، خريبگة، سطات[27]، وإنها تشهد على الترابط القوي للنسيج النقابي واندماج الواقع النقابي ضمن الوسط الاجتماعي المغربي. وكانت المراكز الحضرية التي تحتضنها ذات أهمية متفاوتة، إلا أنها كانت كلها مخترقة من قبل الاستعمار الذي كان يتطلب تواجد المصالح العمومية ويد عمالية متوفرة (انظر الجدول أسفله)، تستجيب لحاجاته وأنشطته.

في مقدمة هذه المراكز تأتي، بالطبع، الدار البيضاء، التي تضم مع ملحقتها فضالة، 45٪ من الشغيلة المنقبين، وتليها الرباط ـ سلا، وهي العاصمة السياسية والإدارية وحيث يوجد القصر الملكي والإقامة العامة، بـ 16٪؛ ومكناس بـ 7٪؛ وفاس ووجدة بحوالي 6٪. ثم تأتي مجموعة من المدن ذات الأعداد المتوسطة أو الضعيفة تبرز منها : القنيطرة، خريبگة وأكادير بما يزيد قليلا عن 2٪، وسطات وآسفي بأقل من 2٪.

وفيما يلي جدول أعداد المنقبين والنقابات. وتوزعهم عبر الاتحادات المحلية[28] بتاريخ 31 دجنبر 1945.

---

(26) كتيب المؤتمر الرابع بتاريخ 30 نونبر ـ فاتح دجنبر 1946، تقرير عن نشاط الاتحاد من قبل بريدوم، ص.ص. من 5 إلى 8 والتقرير المالي للويس طونيا، ص.ص. 10 ـ 17.

(27) هـ. بريدوم : مقال حول «بورصات الشغل ونواقصها» ضمن "أكسيون سانديكال" بتاريخ 16 فبراير 1946.

(28) كانت خزينة اتحاد النقابات تعد رديد 0.50 لكل اتحاد محلي مقابل كل طابع تم بيعه وتسديده، وكانت تقوم بعمل مماثل فيما يخص صندوق التضامن. إننا حسبنا إذن، بالنسبة لكل اتحاد محلي، نسبة المبلغ المحصل بالقياس مع المبلغ الإجمالي، بغية تحديد الأهمية النسبية لكل اتحاد محلي، ولاحظنا إذ ذاك أن مجمل الرديدات المؤداة المذكورة في التقرير المالي يفوق بكثير المبلغ الذي كان يجب أن يكون متوفرا، فأخذنا إذن الرديد المدفوع لصندوق التضامن أي 187.400 فرنك وطبقنا عليه المعامل الذي حصلنا عليه سابقا. والنتائج المحصلة بدت لنا معقولة ومن شأنها أن تقدم فكرة عن توزيع القوى النقابية في نهاية 1945. راجع كتيب «المؤتمر الرابع من 30 نونبر إلى فاتح دجنبر 1946»، التقرير المالي، ص. 15 و«أكسيون سانديكال» بتاريخ 15 فبراير 1946فيما يخص عدد النقابات.

أكــــــادير	1.075	% 2,15	11
الدار البيـضـاء	21.800	% 43,42	61
فــضـــالة	835	% 1,70	5
فــــــاس	2.940	% 5,90	26
قـصـبـة تادلة	350	% 0,07	7
خــــريبكة	1.400	% 2,80	6
مـــــراكش	2.280	% 4,56	30
مـكـنـــاس	3.535	% 7,11	21
الصـــويرة	490	%1,10	11
وجــــــدة	2.800	% 5,60	27
سيـدي قـاسم	515	% 1,15	10
الـقـنـيـطـرة	375	% 2,75	14
الـــربـــاط	7.980	% 15,96	40
آســـــفي	830	% 1,60	20
ســطـــات	915	% 1,83	6
تـــــازة	315	% 0,06	6
الجـــــديدة	500	% 1,10	12

إنها حـركة تنقيب حـضرية، بينمـا الطابع الغالب في المغرب هـو الطابع القروي، فالمهـمة التي فـرضت ذاتهـا هي الدخول إلـى البادية بتنـظيم الشغـيلة في أوراش السـدود الكبـرى وفي المناجم وفي ضيعات المعمرين حيث كان يوجدالعمال الأكثر عرضة للاستغلال. فبذلت جهود في سدي إمفوت وداورات على واد أم الربيع[29]، ومن طرف نقابات الفوسفاط بخريگة ذات التقـاليد النضـالية الغنية[30] بعـدمـا عـوّض مكتب أغلبيـتـه شيـوعـيـة، المكتب الاشـتـراكي المستقيل[31]؛ وانطلاقـا من الاتحـادات المحليـة للدار البيـضـاء ومكناس وتادلة، لإنشـاء نقـابات فلاحية. لكن البوادي المغربيـة كانت مجالا محفوظا، مراقبا بغيـرة من قبل مجمل أطر الحماية الفـرنسـيين والمغـاربة. فكانـت المهـمـة صـعـبـة والنتـائج المحـصلة سـرعـان ما يعاد فيها النظر[32].

(29) «أكسيـون سانديكال»، «في ورش مـركـزية بين الويدان»، ص. 1، عـدد فـاتح يناير 1946، «في سد إمفوت»، ع. فاتح مارس 1946.

(30) «الحركة النقابية...»، ج. 1، ص.ص. 146، 187، 254 وما يليها.

(31) نشرة المعلومات السياسية، فبراير 1945، d6,C1424 ، الأرشيف الوطني لما وراء البحار ANOM).

(32) فيما يخص ازدهار حركة التنقيب وتقلباتها، راجع أسفله.

أما فيما يخص التنظيمات العمودية، التي تجمع نقابات «نفس الصناعة» على الصعيد المغربي، سنقيم لها جدولا عندما تظهر لنا كافة العناصر. إلا أنه تأكدت سلفا ـ كما أشرنا إلى ذلك بالنسبة لسنة 1938 ـ أولوية الفيدرالية المغربية للموظفين التي كانت تضم 58 نقابة و9.400 منخرط، وفيدرالية اتحاد الشبكات، بما يزيد عن 4000 مشترك.

في انتظار ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اتحاد النقابات كان يتوفر منذ فاتح أكتوبر، على وسيلة فعالة للضغط والتأثير إثر حصوله على يومية صباحية، أشهر جريدة بالمغرب، «لوبوتي ماروكان» (المغربي الصغير).

ب ـ الحصول على [لوبوتي ماروكان] (فاتح أكتوبر 1945).

هل هذا عمل جريء أم مغامرة متهورة؟ المستقبل سيجيب عن ذلك. بصورة مباشرة استطاع الجريئون، وهم مدفوعون بالحماس الذي استطاعوا أن يولدوه لدى المنقبين، التفوق على الحذرين الذين كانوا يعتبرون أنه من الصعب توفير قابلية الاستمرار ليومية نقابية. وكان المكتب الكنفدرالي بباريس يفكر نفس الشيء وقال بأنه لا يمكن الاعتماد عليه البتة في تقديم أية مساعدة مالية لتحقيق المشروع، ولا في أية لحظة أخرى، إذا ما برزت مصاعب ما.

إن فكرة شراء جريدة يومية تم التعبير عنها وقبولها خلال اجتماع اللجنة العامة يوم 17 دجنبر 1944، وأنشئت «لجنة الجريدة اليومية» تحت سلطة مكتب الاتحاد، يوم 19 فبراير صدر ظهير ليجعل قرار 26 غشت 1944 حول حل مجموعات الصحف، قابلا للتطبيق في المغرب. كانت نصوصه تستهدف أساسا سلسلة الجرائد اليومية بشمال المغرب، أي «لا فيجي ماروكان» و«لوبوتي ماروكان» بالدار البيضاء، و«إيكو دي ماروك» بالرباط و«كوربي دي ماروك» بفاس، وهي في ملكية البنكي ورجل الطباعة بيير ماس Pierre Mas . هذه الجرائد وضعت تحت الحجز لأنها عبرت عن حماس كبير لـ «الثورة الوطنية» وعن تعاطف مفرط إزاء قوى المحور، فيما وضع مالكها تحت الإقامة المحروسة بابن أحمد في منطقة الدار البيضاء. بإذن من الإقامة، انتقلت ملكية «لافيجي ماروكين» و«إيكو دي ماروك» و«كوربي دي ماروك» إلى مدرائهم القدامى، وهم رجال يحظون بثقة ماس التامة وبقي «لوبوتي ماروكان» وهو «أفضل الجرائد» هذه المجموعة وكان محط عدة أطماع وعدة مؤامرات، فقررت «لجنة الجريدة اليومية» أن تعمل بسرعة.

كان كل من أنطوان مازيلا وهنري راموس اللذان كانا يشتغلان في تلك الجريدة منذ سنين طويلة، الأول كمحرر والثاني كمنضد سطري، وأوجين بيناني، مدير «أكسيون سانديكال» الذي كان يستعمل آلات طبع المطابع المتحدة، يعرفون جيدا الجريدة ومصالحها. فتوجهوا للمقيم العام للحصول على إذن شرائها، إلا أنه رفض رفضا قاطعا بحجة أنه لا يتوفر على أية صفة لمنح ذلك الإذن، وهو أمر غير صحيح بجلاء[33]. إثر ذلك تم إرسال أنطوان مازيلا وأوجين بيناني إلى باريس، فتمكنا من إقناع المكتب الكنفدرالي على أن يوفر لهما على

(33) مادام قد سمح بانتقال ملكية الجرائد اليومية الثلاثة المذكورة.

الأقل إمكانية لقاء مع جورج بيدوGeorges Bidault ، وزير الخارجية آنذاك[34]، وتم اللقاء أخيرا يوم 29 يونيو 1945، ورافقهم خلاله هنري راينو Henri Raynaud ، الكاتب الكنفدرالي. وبعد عرض القضية، حاول جورج بيدو جاهدا الاتصال هاتفيا بالمقيم العام الذي كان يوجد بباريس، وبما أنه لم يجده، خلص إلى القول : «طيب، إنني أوقع الإذن، بإمكانكم أن تعودوا مطمئنين إلى الدار البيضاء وتبدأوا العمل».

لكن الاتحاد لم يكن يتوفر على الأموال الضرورية، فتم إعداد مخطط تمويلي ودعائي، المنقبون سيقدمون أجر يوم واحد كهبة، ومن بإمكانهم سيكتتبوا وسيشجعوا على الاكتتاب ـ في غمرة الانتصار هذه ـ في سندات اقتراض اسمية تبلغ فائدتها 4٪، فجاب مازيلا وراموس، معززين بألفونسوا لوتشيو ـ وهو يتوفر على ديناميكية وفعالية ـ كافة الاتحادات المحلية لتفسير العملية وتشجيعها وجمع الأموال، في بداية شتنبر أكدت الإقامة الموافقة المعطاة في باريس. وتم التوقيع على عقد الشراء[35]، وأصدرت الجريدة في 43.000 نسخة، لأن حصة الورق المخصصة لها لا تسمح بطبع أكثر من ذلك. في منتصف سنة 1948 تم التسديد النهائي وردت الاكتتابات المدفوعة لمن طالب بذلك، وكان عددهم كبير[36].

على هذه الحالة، كانت توجد الحركة النقابية التابعة لـ ك.ع.ش. بالمغرب ـ إذ كانت الحركة النقابية المسيحية جد منقسمة وذات نفوذ ضعيف[37] ـ عندما عين يوم 2 مارس 1946، المقيم العام بيبو «مستشار دولة في مهمة فوق عادية» تاركا منصبه لـ إيريك لابونEirik Labonne ، الذي طبع، خلال أول مروره بالمغرب ككاتب عام للحماية، الاقتصاد المنجمي المغربي بطابع شديد (1928 ـ 1929).

---

(34) إن روبير شامبيرون Robert Chambeiron الذي كان كاتبا عاما للمجلس الوطني للمقاومة وكان يعرف جيدا جورج بيدو، هو الذي كلّف بذلك.

(35) تحدد سعر بيع الجريدة ـ لم يكن بالإمكان أن يتعلق الأمر بالمطابع ولا بوكالتها الإشهارية ـ بـ 12 مليون ونصف، من بينها 4 ملايين تدفع عند الحصول على الملكية والباقي، بمبلغ 2 مليون في كل ستة أشهر.

(36) فضلا عن ذكريات شخصية وتقارير اللجن التنفيذية الصادرة في "أكسيون سانديكال"، إن سرد أحداث شراء "لوبوتي ماروكان" تم بناء على المعلومات الدقيقة والحية التي مدني بها أ. مازيلا في رسالتيه بتاريخ 26 نونبر 1980 و 7 يناير 1985، جوابا على بعض تساؤلاتي؛ هذه المعلومات أكدها إ. بيناني في رسالة بتاريخ 15 شتنبر 1986.

(37) في مراسلة من الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية بباريس : تشير الإقامة إلى «نوع من الخلاف ضمن الاتحاد المغربي للنقابات المسيحية، بعد الكاتب العام، وجه الآن أحد قادة الاتحاد استقالته للمكتب المركزي بباريس...» ضمن الأرشيف الوطني لما وراء البحار، كارطون 1424، ملف 6 يونيو ـ يوليوز 1945.

الباب الثالث

حكومة إيريك لابون

2 مارس 1946 ☆ 14 ماي 1947

ظهرت هذه الحكومة كعهد انفراج وحرية أكبر للمكونات الاجتماعية والسياسية غير المحافظة في الحماية، فتمكن كل من الحزب الشيوعي المغربي وحزب الاستقلال واتحاد النقابات المتحدة للمغرب من توسيع نفوذهم وتعزيز تنظيماتهم.

ومن جهة أخرى، دعمت الليبرالية الاقتصادية التي تم الإقرار بها تدريجيا، ووفرة الرساميل المحلية أو الآتية من فرنسا، وتضاعف عدد المقاولات، سيطرة أوساط المعمرين الكبار الذين ظلوا إلى هذا الحين في موقف متحفظ، منذ انهيار نظام ڤيشي، وحصلوا على تأييد جهاز استعماري، مناوئ لسياسة المقيم الجديد الانفتاحية، وهي سياسة اعتبرت، فضلا عن ذلك، خجولة بصورة مفرطة من قبل أولائك ذاتهم التي كانت ترغب في ضمهم إلى صفوفها.

وقد أدى خطاب طنجة الذي عبر خلاله العاهل المغربي عن مطامح المغرب في الاستقلال وعن تضامنه مع الشعوب العربية المشرقية، إلى إقالة المقيم العام من قبل حكومة [فرنسية] طرد منها آنذاك الوزراء الشيوعيون.

الفصل الأول :

حالة انفراج

1 - استقبال إيجابي.

إن تعيين إيريك لابون مقيما لفرنسا بالمغرب استقبل استقبالا حسنا. وتشهد على ذلك تعاليق كافة الجرائد[1] ، حيث تم التذكير بنظرته السامية وجرأته وإرادته المجددة والفعالية التي يبينها في الانجازات، وكان هو الشخص ذاته الذي أتى إلى المغرب، بهيئته المتصلفة، وقامته الطويلة والصارمة، وبجلادة سوداء، وياقة كبيرة مصطنعة، وقبعة للتشريفات بالية؛ وكان ذلك بمثابة صورة فريدة ضمن إضاءة قوية للشمس والنور. كل طرف كان ينتظر منه تلبية الحاجيات التي حرم منها خلال الحرب، فكان المعمرون الكبار ورجال الأعمال يرغبون في العودة إلى وضعية "عادية"، وإلغاء كافة المضايقات والتقنينات، واستيراد المواد والمعدات الضرورية لانتعاش كافة الانشطة، والعودة إلى حرية المبادلات. وكانت أوساط أخرى، مغربية أو فرنسية، تراودها آمال أخرى.

ذلك أن الحكومة الفرنسية التي نصبته، المكونة من وزراء شيوعيين واشتراكيين وجمهوريين شعبيين[2] والتي وقعت آنذاك مع هوشي منه اتفاقيات فونتينبلو Fontainebleau بتاريخ 4 مارس، المعترفة بـ "جمهورية فيتنام كدولة حرة"، كانت فيما يبدو تريد نهج سياسة جديدة في الدول المستعمرة، تأخذ بعين الاعتبار مطامح شعوبها، إن المقيم إيريك لابون أكد، في تصريحاته أمام الصحافة الباريسية في بداية مارس، وبالرباط أمام العاهل المغربي الذي

---

(1) ضمن "نشرة أخبار المغرب"، الرباط، ع. 3، أبريل 1946؛ وهو عدد هام يسرد مجيء المقيم الجديد وجولته عبر المغرب والكلمات الترحيبية التي سمعها وردوده إزاءها.

(2) بعد استقالة الجنرال ديغول، كانت الحكومة المشكلة برئاسة الاشتراكي فيليكس گوان، وكان موريس طوريز ووزير من الحركة الجمهورية الشعبية نائبا رئيس المجلس (21 يناير - 11 يونيو 1946). ثم تلت ذلك حكومات جورج بيدو من الحركة الجمهورية الشعبية (24 يونيو - 13 دجنبر) والاشتراكي ليون بلوم (19 دجنبر 1946 - 16 يناير 1947) ورامادييه، حيث سيطرد منها الشيوعيون يوم 3 ماي 1947، كانت 1946 سنة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، إجراءات جد حديثة، كان النقابيون يسعون جاهدين إلى إدخالها إلى المغرب : لجن المقاولة، مندوب المستخدمين، لجن مختلطة في الانتاج، ضمان اجتماعي، قانون أساسي للوظيفة العمومية يعترف بالحق النقابي للموظفين.

استقبله في مقابلة رسمية يوم 23 مارس، ثم في مختلف المدن التي استقبلته، أكد عزمه على تسبيق المسائل الملحة في هذا البلد المستنزف والمنهك بمتطلبات الحرب وبالكوارث المناخية : «تغذية وإلباس وإسكان أولئك الذين يحسون بالجوع والبرد؛ تعليم الناس ليتراجع الجهل؛ إخراج الخيرات التي تحتضنها هذه الأرض السعيدة على سطحها وفي باطنها بـ «تنمية الانتاج الصناعي وتحديثه، إذ بدونه سيظل البلد متأخرا.

ضمن هذه التصريحات، لم تظهر كلمة "معاهدة" سوى مرتين وبصيغة تلميحية وسريعة، للتذكير بطبيعة العلاقة التي «تربط شعبي فرنسا والمغرب»، غير أن ما احتفظ به الناس الذين كانوا مهتمين هو طابع الثقة والود الذي ميز مقابلة العاهل المغربي مع ممثل فرنسا في القصر الملكي بالرباط يوم 23 مارس. إن السلطان، بعد تذكيره للدور الذي لعبه المغرب في الحرب وبحقه في أن «يطمح إلى وضع أفضل...في طريق التقدم والحرية...»، قدم للمقيم «متمنياته بالنجاح التام في مهمته... ومن العمل الواجب إنجازه يجب أن تبرز عدة منافع لهذا الشعب ذي الحاجيات الكبيرة والمطامح العادلة».

ورد عليه إيريك لابون وهو متأثر قائلا : «في زماننا هذا، كافة الدول تتطور. إنها تتطور بسرعة. وهذا البلد عليه أن يتطور أيضا بسرعة. أنا مدرك اهذا وعازم عليه بصورة تامة. ويمكن لجلالتكم أن تكونوا واثقين من أنني سأكرس كافة قواي وعزمي كله لكي يستجيب هذا التطور نحو الأفضل ونحو الكرامة والمسؤولية والممارسة الكاملة للحقوق والواجبات أيضا، إلى متمنياتكم وإلى متمنيات فرنسا...».

بقلم علي يعتة، حيى الحزب الشيوعي المغربي بابتهاج هذه الكلمات "المعلنة من قبل أصوات مأذونة"، وبدت له كإشارة لسياسة جديدة من أجل التقدم والعدل، يقول بأنه كان دائما يدافع عنها «ومن أجلها... تعرضنا للشتم والإهانة والمطاردة وأحلنا على المحاكم...» وطالب بإطلاق سراح الشيوعيين، الذين يعانون من قسوة السجون الإقطاعية، والوطنيين الآخرين أمثال علال الفاسي، أحمد بلافريج وحسن الوزاني، «كلهم ضحايا الاضطهاد الاستعماري[3]» ـ وبضعة أيام بعد ذلك، في 5 و 6 و 7 أبريل عقد ح.ش.م. مؤتمره الوطني الأول في مرأب فياط Fiat الواسع، الواقع بزنقة الطيران الفرنسي، بحضور 312 مندوبا. واستقبل وفد فلاحي تادلة القوي، ببرانيسهم البيضاء، ووفود الشاوية والمغرب الشرقي ومنطقة مراكش، بالتصفيقات، وقدم ميشال. مازيلا التقرير السياسي،استعرض فيه ملخصا تاريخيا لحياة الحزب، ومواقفه ونضالاته منذ ندوة 14 نونبر 1943 فيما ركز علي يعته تدخله على القضايا المغربية : فتحدث عن الاستغلال والاضطهاد المفروضان على المغاربة، وعن ظروف الفلاحين الفظيعة؛ وعن غياب كل الحريات، وخلص إلى النضال ضد "التروستات،

(3) راجع مقال علي يعتة : «الاتحاد من أجل الخبز والتقدم»، ضمن نشرة "إسبوار" (أمل)، بتاريخ 7 أبريل 1946،تقارير المؤتمر صدرت في عددي 14 و 21 أبريل.

والاقطاعيين المغاربة وأسياد الاستعمار" بهدف الحصول على كافة الحريات الديمقراطية، ولمساهمة الشعب المغربي في تسيير شؤونه ضمن مجالس الدواوير والقبائل والمدن «المنتخبة عبر الاقتراع العام المباشر والمتساوي والسري» وضمن مجلس مغربي «له حق التصويت في المداولة في المجالين المالي والسياسي...» لم ترد كلمة الاستقلال إلا أنه تمت المطالبة بوضع إجراءات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى ممارسة السيادة كاملة.

إن انتخاب أعضاء مختلف الهيئات أظهر عزم الحزب على الإسراع بمغربة أطره، فمن ضمن 43 عضوا باللجنة المركزية المنتخبة، 15 كانوا مغاربة (34.88٪). وفي المكتب السياسي كانوا 5 من بين 13 (أي 38.5٪). في الأمانة، ظل علي يعته وحده إلى جانب م. مازيلا وهنري لافاي، إلى حدود اللجنة المركزية المنعقدة في 4 غشت الموالي حيث سيلتحق به عبد السلام بورقية. وغداة المؤتمر، تمكنت جريدة "إيسبوار" ، عدد 60 بتاريخ 14 أبريل أن تصدر بصفتها «لسان حال الحزب الشيوعي المغربي» عوض «الحزب الشيوعي للمغرب» الذي كان مفروضا عليها عند صدورها[4]، دون أي اعتراض من مصالح الإقامة، في 2 يونيو، أظهرت انتخابات المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني نفوذه إذ لم ينقص مرشحته لوسيت مازيلا سوى 100 صوت لكي تنتخب[5]، وتدعم من جراء ذلك وزن ح.ش.م. ضمن الحياة المغربية، وأتى وفد مكون من 3 فرنسيين و 3 مغاربة ليعرض على المقيم العام، يوم 14 يونيو، آراء الحزب ومطالبه.

وكان إيريك لابون يريد أيضا أن يؤكد للأحزاب الوطنية عزمه على تفتح النظام ولبرلته، فوضع حدا لنفي علال الفاسي في الغابون، ولنفي أحمد بلافريج في كورسيكا، ولوضع حسن الوزاني تحت الإقامة الجبرية في الأطلس الكبير. بلا فريج استعاد منصبه ككاتب عام لحزب الاستقلال، فيما أعلن علال الفاسي، الذي ظل صيته وشعبيته هامين، "زعيما" للحزب، وسمح لحزب الاستقلال بإصدار جريدة يومية بالعربية، "العلم" وأسبوعية بالفرنسية، "أوبنيون دي بوبل" (رأي الشعب)[6] . إن دعم القصر ووفرة موارده المالية وقدم تواجده بالأحياء القديمة للمدن، سمحوا له بتجميع الخلايا والفروع الحضرية ومضاعفتها، وانطلاقا من ذلك، الدخول إلى البوادي، حيث كان نفوذ الشيوعيين يقلقهم.

وفي الوقت ذاته، أحيى حسن الوزاني من جديد حزبه ـ الذي كان موجودا قبل الحرب ـ تحت اسم الحركة القومية ـ الذي أصبح يحمل اسم حزب الشورى والاستقلال، وعبرت أسبوعيته العربية "الرأي العام"، التي سُمح له بإصدارها، عن آراء متمايزة، إن لم نقل مختلفة عن الآراء التي بلورتها "العلم".

---

(4) انظر أعلاه.

(5) كان الفرنسيون والفرنسيات وحدهم يساهمون في انتخاب 3 ممثلين.

(6) غير أن إصدار أسبوعية باللغة العربية ظل مرفوضا للحزب ش.م.، فيما ظل إصدار "حياة الشعب" سريا.

أما اتحـاد النقابات فـإنه تموضع على صعـيد آخر. لقـد صفق، بالطبع، لتـعيين المقـيم العام الجديد، لأنـه كان ينتظر منه الكثـير وكـان عازمـا على تأييده في مـجهـوداته. استـقبل مكتبـه مرتين، في 16 أبريل و 14 يونيو[7]، وأثار معـه القضايا التي يتشـبث بها أكثر من غـيرها، وفي مقدمتهـا الحق النقابي وإلغاء المكتب المغربي للشغل والزيادة العامـة في الأجور والمرتبات، إلغاء كافة أشكال التمييز، إصدار نصوص التشريع الاجتماعي، المناقشة في عدة مناسبات، ترخيص إصدار مقالات بالعـربية في جريدة الاتحاد «أكسيون سانديـكال» لم يكن بالإمكان الاستجابة لكافة المطالب المعروضة. إلا أنه أعطيت ثلاث موافقات مبدئية تشمل :

1) إصدر مقالات باللغة العربية،

2) دعوة قريبة للجنة مركزية للأجور،

3) منح الحق النقابي للمغـاربة ـ بهذا الصدد، قدم المقيم العام التـصريح التالي الذي أعاده أمام الفرع الفرنسي لمجلس الحكومة يوم 22 يوليوز 1946 : «إن المصالح بصدد تـهيىء نصوص يمكن أن نعـبـر عن روحـهـا أو عـلى فـحـواها على الأقل بالصـيـغـة التـاليـة : إن المـشـغلين، والمستـخدمين والشغـيلة المستـقلين يتمتعون، بدون أي تمييـز وعلى كافـة المستويات، بالحـقوق النقابية، بصـلاحياتها ومسؤولياتهـا، في كافة المقاولات التي بها مندوبو المسـتخدمين القادرين بكفـاءتهم وخبـرتهم على ممارسة هذه الحـقوق ممارسـة فعليـة، أي في المقـاولات ذات الصبـغة الصناعية أو التجارية والمهن الحرة». وفي الزراعة، حـيث يظهر بعد تقدير المقيم العام، مناضلون أكفاء لا يمكن منح ذلك الحق حاليا[8].

2 . الإنتعاش الإقتصادي

منذ تعيـينه في منصب المقيم الـعام، حضي إيريك لابون بظروف إيجـابية، إذ، فـضلا عن الأمل الذي يصاحب كـل تغييـر حكومي ،فإن العلامـات السعيـدة تضاعـفت في هذا المغرب الذي يقـاسي مـحنة شديـدة : أمطار غزيرة فـي فصل الربيع زودت الـطبقـات المائيـة الجـوفيـة الفارغة، والوديان والسدود التي تولد الطاقة، واخضـرت المراعي وكبرت السنابل، حقا، كانت محاصيل الشعير والقمح في يونيو ـ يوليوز غير كافية تماما، لأن المساحات التي تم زرعها خلال خريف 1945 تقلـصت بـ 30٪، وكانت التـساقطات مرة أخرى متـقلبة[9]. لكن كانـت ثمة احتياطات مكونة من القـمح المستورد ومن محاصيل القطنيات والذرة الوافـرة أكثر. مما خفف من شدة حال سكان البوادي والجـماهير الحضرية. فاستعادت أنـشطة المغاربة التقليدية المرتبطة أساسا بالفلاحة، حياتها. وفي الوقت ذاته، استـمرت عملية اغتناء الأوساط المحظوظة، الفرنسية

---

(7) «العمل النقابي» بتاريخ فاتح ماي وفاتح يوليوز 1946.

(8) خطاب الافتـتاح، ألقاه إيـريك لابون أمام جلسة مـجلس الحكومة بتـاريخ يوليوز 1946، المطبعة الرسمية، الرباط، كتيب، ص. 25.

(9) بلغ محـصول الحبـوب الاجمالي (القمح الـطري، القمح الصلب، الشعير، الذرة) سنة 1946، 18 مليون قنطار، فيما كانت تقدر الحاجيات العادية بـ 22 مليون قنطار.

والمغربية، من رجال أعمال ورجال صناعة، ومعمرين كبار من جهة ومن تجار أثرياء وإقطاعيين من جـهة أخـرى. ومع عودة السـلام، استـعيـدت المبـادلات مع الدول الزبونة أو الممونة عـادة للمغرب ولاسيمـا مع فرنسا ودول افريقيا. وباستعادة حـرية تداول الرساميل مع الجزائر، ثم مع فرنسا، توافدت الرساميل ـ 4 ملايير سنة 1946 ـ وجاءت لتزيد من حـجم تلك التي تراكمت خلال الحرب[10]. وكـانت الأوساط الصناعـية والتـجارية تأمـل إلغاء التـقنينات والمضايقـات والعـودة إلى حـرية المبـادرة، فيـمـا كـان الحزبان السـيـاسـيـان المغربيـان، الح.ش.م.، وحـزب الاستقلال، وكـذا اتحاد النقابات، ينتظرون أجوبة واضحة إزاء الأسـئلة التي طرحوها، وحدث الشرخ يوم 22 يوليوز، مع الخطاب الافـتتاحي الذي ألقاه إيريك لابون أمـام الهيئات الفـرنسية الثلاثة لمجلس الحكومة.

(10) قـدرت المصـالح الماليـة أن الإيداعـات بالأبناك تضـاعـفت مـا بين فـاتح ينايـر إلى آخـر نونبـر 1946، إذ انتقلـت من 10.925 مليون إلى 22.089 مليون، وهي ظاهرة تفسرها تلك المصالح بفائض الأموال المحولة من فـرنسا والجـزائر إلى المغـرب وبتـجمـيـد «الموجودات المتـرتبـة عن أرباح التـجارة والصناعـة ولاسـيمـا الاستعـمار». وعلى العكس من ذلك شهـد التداول النقدي تغيرا طـفيفا بالرغم من ارتفـاع الأسعار. وهذا قـد يكون راجعـا إلى أن المغاربة حـافظوا على مـوجوداتهم بالأوراق البنكيـة، غـير أنهم، في نهـاية السنة، اضطروا إلى استـعمال تلك الأوراق البنكية لتـغطية الواردات التي يقومون بهـا إزاء الأبناك هذا ما نتج عنه تزايد تـداول الأوراق النقـدية بمليـار فـرنك (النشـرة الإعـلامـيـة للإقـامـة : 15 مــارس 1947، ص.ص. 49 ـ 52).

الفصل الثاني :
الصدع

1. خطاب 22 يوليوز 1946.

هذا الخطاب ذي الوجهين، الاقتصادي والسياسي، دعا المغاربة والفرنسيين، معا وبمساواة تامة، إلى بناء مغرب مزدهر وسعيد. فبروحه وبالإصلاحات التي يعلن عنها، يمكن أن يبدو جريئا، مقارنة مع النزعة المحافظة الملاحظة إلى ذلك الحين. لكن إطار التطور كان محددا بصرامة والحدود موضوعة، لكي لا يجهل ذلك أي أحد [إذ قال] : «لأن ، الواقع هنا، يوعظنا بل ويحكمنا. فوضعية المغرب ذات الجذور الدولية تفرض علينا قيودا. إن أحداث واضطرابات هذا النصف الأول من القرن لم تمسه، وإذا كان من اللازم تليين وتكييف المؤسسات السياسية الداخلية مع متطلبات التطور الأكثر حساسية، فعليها أن تظل ضمن إطارها وضمن الأشكال المحددة فيه صراحة. وهنا أيضا، وإن كانت حريتنا التقديرية وحريتنا في التحرك والتغيير غير تامة في المجال الاقتصادي، فإنها محددة من خلال نصوص نحن خدامها والحارصون عليها. هذا هو المبدأ الأول الذي يجب اعتباره واحترامه...»[1]. الهدف واضح، تحقيق تطور عميق إلى أبعد حد ممكن، لكن ضمن احترام "النظام" أي في إطار الحماية.

2. ردود الأفعال : تمرد [المهيمنين].

إن أسرع رد وأعنفه هو الذي صدر عن ممثلي الهيئتين الأولتين، ألا وهي هيئة الفلاحة وهيئة الصناعة والتجارة، كان من المفروض أن يرضيهم تأكيد الخطاب على الحفاظ على الحماية. إلا أنه ما شد انتباههم هي الإجراءات التي بإمكانها أن تمس هيمنتهم وامتيازاتهم :

1) تدخل الدولة في المجالات التي لا تهمها، حسب رأيهم، أي في إنشاء الشركات الكبرى المختلطة، المنجمية والمعدنية والكيماوية والبحرية والجوية، حيث ستحصل شراكة بين الدولة والرأسماليين المغاربة والفرنسيين. هذا «نظام اقتصادي موجه» سبق أن أقيم في فرنسا، ولم يكونوا يريدون إقامته في المغرب؛

2) مدح قطاعات تحديث الفلاحة المغربية (SMP)، بينما كانوا يريدون زوالها؛

(1) خطاب المقيم العام، كتيب ملحق بـ "النشرة الإخبارية" بتاريخ فاتح غشت، ص.ص. 20، 21، 22، الرباط.

3) الإعلان عن إصلاحات من شأنها «مد الشعب المغربي بكل شرائحه، شبابه وشاباته، بالشعور والقناعة بأن الحياة بمختلف أوجهها، مفتوحة بشكل واسع لعملهم ولتبلور ذكائهم ولممارسة ملكاتهم...»،

4) تجديد الحياة العامة بتكوين جمعيات منتخبة،

5) الممارسة الشرعية للحقوق النقابية المعترف بها لشغيلة الصناعة والتجارة المغاربة، وهو احتمال كان يبعث الاضطراب في نفوسهم.

ومع انتهاء الخطاب توقفت الجلسة. وعند استئنافها ظلت صفوف مقاعد مندوبي الهيئتين الأولتين شاغرة، واستمر الوضع كذلك طوال الدورة، وهذا تعبير عن تبرؤ خطير من كل مقيم. وحدهم ممثلو الغرفة الصناعية والتجارية لمدينة الرباط ومندوبو الهيئة الثالثة، وهم اشتراكيون في أغلبيتهم مع شيوعيين هما فرانسوا ودوريل - هم الذين ظلوا حاضرين في الجلسة. وجرت مشاورات متواصلة بين مبعوثي الإقامة والمنشقين؛ ويبدو أنه حصل اتفاق على تسوية ترضي الطرفين، بحيث، في الأيام التي تلت، قبلت الهيئتان أن تمثلا ضمن اللجنة المركزية للأجور التي تم استدعاؤها من قبل المقيم في الأسبوع الموالي(2).

3 ـ خيبة أمل حزب الاستقلال والشيوعيين

بعد التصريحات المعلنة خلال الأيام الأولى من قدومه، كانت الأحزاب الوطنية تنتظر الكثير من المقيم. غير أن تأكيده على لا مساسية نظام الحماية صدمهم وجعلهم يشكون في قيمة نوايا الإقامة.

فيما يتعلق بمواقف حزب الاستقلال، الذي لم يكن يتوفر بعد على صحافته، لدينا فقط المعلومات التي قدمها روبير ريزيت وسبيلمان والمستقاة من نفس المصدر(3). إن زعماء الحزب، الذين أثرت عليهم نوعا ما ليبرالية المقيم، أخبروا العاهل بتخوفاتهم ومعارضتهم لمشاريع «من شأنها تدعيم أسس سياسة استعمارية، بينت تجربة 34 سنة فشلها» ولا تقدم «أية إشارة للحريات العامة الأولية». وخلصوا إلى ضرورة إلغاء نظام الحماية والتفاوض مع الحكومة الفرنسية على «معاهدة جديدة تضمن السيادة المغربية واحترام الحقوق المكتسبة من قبل الفرنسيين بصورة مشروعة».

كان الخطاب الموجه إلى السلطان والموقع من قبل بلافريج، يحمل تاريخ 24 يوليوز، في اليوم ذاته، تدخل بول دوريل أمام مجلس الحكومة، بصفته شيوعيا - إذ انتخب على هذا الأساس سنة 1937 - وبصفته نقابيا أيضا، لأنه كان كاتب نقابات السككيين وكاتب الاتحاد المحلي لمكناس.

---

(2) ذكريات شخصية وتقارير عن الجلسات ضمن الصحافة اليومية بالمغرب، «لوبوتي ماروكان» و«لافيجي ماروكان» بالدار البيضاء و«إيكو دي ماروك» بالرباط، من 23 إلى 27 يوليوز 1946.

(3) ريزيت : «الأحزاب السياسية...»، ص. 159 وسبيلمان، مرجع مذكور سابقا.

بعد تأكيده على أن المقيم سيجده دائما إلى جانبه على طريق التقدم، عبر دوريل عن التحفظات الجدية التي تثيرها مشاريع «لا تلبي مطالب الشعب المغربي المشروعة. إن الشعب المغربي شعب راشد. وقد أثبت ذلك خلال الحرب... إنه يدرك ما يريده... والتضييقات التي تفرضونها على الحق النقابي لا محل لها من الإعراب، وشغيلة الفلاحة... قادرون من الآن على ممارسة الحق النقابي... وكذا الشأن بالنسبة لمساهمة الشعب المباشرة في شؤونه الخاصة به... فإما أن نضع الثقة في الشعب أو لا نضعها... يجب تطبيق الاقتراع العام في شتى المجالات : في «الجماعات»(*) والجمعيات الجهوية والبلديات... ونريد أن نؤكد، من بين عدة نقط، بأن الشعب المغربي يطالب بجمعية وطنية ذات سيادة، لا يمكن تعويضها بمجلس حكومي ولو كان موحدا...»(4). ومن البديهي أن هذا التحديد الذي يتجاوز مقررات مؤتمر أبريل لم يكن بالإمكان التعبير عنه إلا باتفاق مع كتابة الحزب الشيوعي المغربي التي تم اللقاء بها أو الاستشارة معها من قبل (في 23 يوليوز).

إن انفعال الح.ش.م. الذي سبق أن عبر عنه بول دوريل، تم التصريح به باعتدال في أول الأمر ضمن مقال لميشال مازيلا في «إيسبوار» بتاريخ 28 يوليوز الذي ينادي، بعد إحالة على «الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا والجمهورية الحرة لفيتنام»، بـ «اتحاد حر وأخوي بين الشعبين المغربي والفرنسي، يقوم بإرادة ومعرفة تامة من قبل الشعبين اللذين يتعاملان كشعبين شريكين على قدم المساواة».

وبما أن الاستقلال والديمقراطية مرتبطان ارتباطا وثيقا، يضيف مازيلا فـ«إن حزبنا يعتبر أن الوقت حان لكي توكل دراسة ومعالجة القضايا التي تخص حياة شعبنا، إلى جمعية مغربية ذات سيادة، نابعة من الشعب المغربي»، وضمن عدد «إيسبوار» بتاريخ 4 غشت صدر بلاغ المكتب السياسي بتاريخ 26 يوليوز الذي يدعو إلى اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 3 و 4 غشت ومقالي علي يعته وعبد السلام بورقية اللذان يعبران عن خيبة أملهما وعن غضبهما، فبالنسبة لهما، لم يأت خطاب المقيم ـ الذي طال انتظاره ـ بأي شيء، إذ أنه لم يأخذ في اعتباره بتاتا شعور التحرر الوطني العميق لدى الشعب المغربي. ولم يتوقع أية مراجعة للمعاهدات «التي تشير إلى خضوع المغرب من الناحية السياسية : معاهدة الجزيرة الخضراء ومعاهدة الحماية». وتكمن المعالجة الوحيدة لهذا الوضع في اجتماع مجلس وطني نابع من الشعب.(5)

(*) مجلس شيوخ القبائل (المترجم).

(4) تدخل نشر في "لوبوتي ماروكان"، عدد الخميس 25 يوليوز 1946، حيث صدر تقرير عن جلسة 24 يوليوز.

(5) المقالان الرئيسيان هما لعلي يعته : «المغرب عند منعطف من تاريخه» وعبد السلام بورقية «بعد المجلس الحكومي، خاب أمل الشعب المغربي، وحدها جمعية وطنية بإمكانها حل القضايا المغربية»، إنها أول مرة، فيما يبدو لي، يوقع فيها بورقية مقالا في «إيسبوار».

4. اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي بتاريخ 3 و 4 غشت

.افتتح اجتماع اللجنة المركزية بتقرير علي يعته - والنقاش الذي تلاه مباشرة تركز على النقاط التالية : - قوة الشعور الوطني (المتدخلون : امبارك من مراكش، فيلالبا Villalba من مكناس، عمر بن الحاج من الرباط)، - تكوين جبهة وطنية مغربية (أميدي أوريوس Amédée Urios ومحمد بوعبيد عضوا لمكتب السياسي ومصطفى من خريبگة، الذين قالوا بأن على الجبهة الوطنية أن توحد كل الذين يريدون النضال من أجل الاستقلال»؛ - الوطن المغربي: إذا كان الوطن الجزائري في طور التشكل في الجزائر، فإن الأمر مختلف في المغرب حيث يمكن الحديث عن وطن مكتمل [التشكل] (الرفيق روبير فور Robert Faure) - الدفاع عن الشغيلة : أكد كل من أحمد الطاهر، عبد النبي وفرنان شاسيو Fernand Chassiot ، وهم أعضاء المكتب السياسي، على ضرورة استقطاب كثيف للمغاربة ، وأضاف أحمد شوڤاني من الرباط قائلا : «اليوم يعد يوما تاريخيا في تاريخ المغرب (كذا)، من الواجب علينا وبإمكاننا أن ننغمس بسرعة ضمن الجماهير وأن نتجاوز الحق النقابي الضيق الممنوح من طرف الإقامة» : «الأرض لمن يحرثها : هذه النقطة تعد أساس القضية الوطنية المغربية (تقرير ڤيڤس Vives ، كاتب منطقة الدار البيضاء، موحا أو بوعزة، أوجين پومار، عبد السلام بورقية، فيما يخص وضعية العمال الزراعيين) ؛ الاتحاد مع شعب فرنسا : تحالف الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) مع البروليتاريا والشعب الفرنسي أمر ضروري وإلا ستصبح احتياطيا للامبريالية الأمريكية (جرمان عياش من الدار البيضاء، محمد فرحات من آسفي، سيمامة من الرباط، المعطي اليوسفي والمهدي من تادلة)، وقدم ليون فييكس Léon Féix ، ممثل ح.ش.ف. الذي حضر النقاش، وعدا بأن شعب فرنسا وطبقته العاملة وحزبها سيساعدون الشعب المغربي السائر نحو التحرر.

إن البيان الذي تم التصويت عليه بالإجماع عند نهاية الأشغال، لم يتمكن من الصدور في الصحافة : فالصفحة السادسة من جريدة «إيسبوار» التي تضمنته بيّضتها[*] كليا الرقابة، وتم توزيعه بالمناشير بالفرنسية والعربية. هذا البيان بلور الشعارات التي كانت معلقة في قاعة الاجتماع والتي انتظمت حولها النقاشات : الجبهة الوطنية المغربية، جمعية مغربية، حكومة مغربية، استعمال اللغة العربية كلغة رسمية، الأرض لمن يحرثها. وقدم ليون فييكس مقتطفات واسعة منه في التقرير الذي قدمه عن اللجنة المركزية في جريدة "ليبرتي" (الحرية) بالجزائر العاصمة بتاريخ 15غشت؛ وندد أيضا فيه بأضرار الرقابة التي منعت نشره، والتي منعت كذلك صدور «احتجاج حزب الاستقلال» وهو بدون شك الخطاب الموجه للعاهل يوم 24 يوليوز - في "لوبوتي ماروكان"[6].

(*) كانت الرقابة الفرنسية تحذف المقال أو جزءا منه، بمحوه، من الصفحة فكانت إذن صفحات الجرائد المغربية تصدر بها أماكن بيضاء، أي مبيضة (توضيح من المترجم).

(6) المصادر : تقرير عن الجلسات ضمن "إيسبوار" بتاريخ 11 غشت 1946، مقال ليون فييكس في "ليبيرتي" لسان حال الحزب الجزائري بتاريخ 15 غشت 1946؛ منشور : «من أجل مغرب حر ومستقل، جبهة وطنية مغربية» (أرشيف شخصي).

مع رفعها للبس الخطاب ومطالبتها من جديد بالاستقلال بصيغة حازمة، ضاعفت قيادة الحزب مبادراتها. ففي بيان 4 غشت، كما هو الشأن في بيان 1943، لم يضع الحزب الشيوعي السلطان في المقدمة، على عكس حزب الاستقلال الذي جعله مركز المطلب الوطني وضمانته. ولم يتحدث سوى على الشعب ذي السيادة، وعن اجتماع جمعية وطنية وعن تشكيل حكومة مسؤولة تكون مكلفة بقيادة المفاوضات مع القوتين الاستعماريتين. لكن، مادام الانشغال الأول، المحدد من قبل اللجنة المركزية، يكمن في تجميع كافة القوى التقدمية ضمن جبهة وطنية، كيف يمكن تجاهل العاهل سيدي محمد بن يوسف الذي كان يُعرف اهتمامه بأشغال اللجنة المركزية ومقرراتها، فتم إذن طلب لقاء معه وقبل الطلب.

قبل أن ينعقد اللقاء، استدعى المقيم، الذي كان قلقا من ذلك، كتابة الح.ش.م. ليعرفها بالخطوط العريضة للسياسة التي يزمع اتباعها، عبرت له الكتابة عن مدى الخيبة التي أصابت الشعب المغربي على إثر خطابه، وضرورة تركه [أي الشعب المغربي] يعبر عن شؤونه الخاصة وتدبيرها بنفسه. وأضافت في الأخير : «إن سياستنا متلائمة أيضا مع مصالح الشعب الفرنسي»(7).

يومان بعد ذلك، في 26 غشت، استقبل السلطان في القصر الملكي وفدا مكونا من علي يعته وأحمد بن مهري وميشال مزيلا، ويقول بلاغ الح.ش.م. «إن الوفد حلل وضعية المغرب الحالية، وبين أن غضبا عميقا يحرك الشعب، الذي بافتقاده لأية حرية، يتخبط في البؤس». «وصرح بأنه لا يمكن إزالة القلق إلا بإعطاء الكلمة للشعب والسماح له بتدبير شؤون بلاده».

«وأكد الوفد على الطابع الوطني والمناهض للامبريالية الذي يميز الح.ش.م. وهو حزب يناضل من أجل حرية الشعب المغربي وسعادته»(8).

هذا الحدث أثار نوعا من الانفعال في أوساط الإقامة، وفي الرأي العام بل وضمن صفوف حزب الاستقلال ذاته، إذ بدا بمثابة اعتراف بالح.ش.م. كحزب مغربي وإحدى مكونات الحركة الوطنية. ومن جهة أخرى دار حديث واسع بصدد الآراء التي عبر عنها الوفد حول ضرورة انتخاب جمعية وطنية لتسوية شؤون البلاد وحول التصريح الذي قدمه العاهل بهذه المناسبة، حيث قال : «أنتم تعلمون أن المغرب، بقيامه بواجباته كافة، حصل على صفات جديدة تدعم آماله وطموحاته المشروعة... إن أزمنة الديمقراطية حلت بالنسبة للجميع. والشعوب، كبيرة وصغيرة، تطمح إليها. والحرية الإنسانية هي قدوتها...»(9).

(7) "إيسبوار"، بتاريخ 25 غشت 1946، تقرير عن المكتب السياسي، لقاء مع المقيم العام.

(8) "إيسبوار"، عدد فاتح شتنبر 1946 : «جلالة سلطان المغرب استقبل وفدا عن ح.ش.م.». وكانت نشرة "ليدر" (الزعيم) التي حجزتها الرقابة، قد قدمت ربما الدلالة التي أعطاها الحزب لإجرائه والخلاصات التي خرج بها.

(9) "إيسبوار"، عدد 22 شتنبر 1946، مقال "الشعب المغربي يؤيد سياسة حزبنا الوطنية» من طرف علي يعته.

أما عن مصالح الإقامة المختصة، فيخبرنا علي يعته بأن «كاتبا رديئا» وهو وكيل مديرية الشؤون السياسية، قدم «باسم جمعية ثقافية مزعومة للمغاربة أصدقاء الولايات المتحدة» احتجاجا على "استقبال" وفد شيوعي من قبل السلطان. وفي الأسبوع الموالي، أثار نفس الصحفي انتباه الصدر الأعظم للخطر الكبير الذي قد يشكله عمل «مسموح به للمنجل والمطرقة» على وجودنا الوطني وعلى قيمنا الروحية...»[10].

غير أنه سبق أن جرت اتصالات مع قادة حزب الاستقلال. فخلال لقاء مع بعض منهم اقترح عبد السلام بورقية وميشال مازيلا وعلي يعته تحديد برنامج يدافعون عنه بصورة مشتركة. تلقى أحمد بلافريج المشروع برضى وقرر عرضه على اللجنة القيادية لحزبه[11]. وسيأتي الجواب السلبي فيما بعد بكثير ولن يتغير أبدا.

سبق لعلي يعته وميشال مازيلا أن جابا، بعد المؤتمر الأول لأبريل 1946، كبرى مدن المغرب وعقدا اجتماعات خاطبا خلالها عدة آلاف من المغاربة والأوربيين[12]. وبعد اللجنة المركزية المجتمعة يوم 4 غشت، وجها عملهما في الوسط القروي. فحدثت التظاهرات الأكثر تأثيرا والأكثر دلالة أيضا في تادلة[13].

فخلال سبعة أيام و8 لقاءات جماهيرية أجرى علي يعتة، صحبة لامورو أو المهدي، كاتب المنطقة، الاتصال مع 45.000 فلاح، لاسيما في سوق بني عمير حيث كان عددهم 15.000، وفي سد آفورار .3000، وفي بني ملال 5.000، هذه الاجتماعات تخللتها تدخلات السلطات المحلية مصحوبة بـ "المخازنية"(*)، وكانت تنتهي، نظرا لاستماتة المستمعين، بخروج الخطباء من المقرات التي سيقوا إليها بهدف «مراقبة هويتهم».

في نفس الوقت نظمت حملة تفسيرية تجاه المنخرطين والعاطفين الأوربيين الذين فاجأهم مطلب الاستقلال الفوري. وتجندت مدارس أطر الحزب لذلك. فقدمت للمناضلين المنخرطين في التنظيمات الجماهيرية، "النجدة الشعبية المغربية"، "اتحاد نساء المغرب"[14]، "اتحاد النقابات التابعة لـ كـ.ع.ش.، بيانات على الضرورة الملحة لاستقطاب كثيف للمغاربة، ولتكوين الأطر المغاربة وصعودهم السريع لمناصب المسؤولية، وأضيف إلى ذلك أن اتحاد نقابات كـ.ع.ش. لا

---

(10) "إيسبوار" عدد 8 شتنبر 1946، تقرير المكتب السياسي بتاريخ 4 شتنبر.

(11) "إيسبوار"، عدد 15 شتنبر 1946، مقال علي يعته بعنوان : «اتحاد الجميع ضمن لجن الجبهة الوطنية سيحقق قوتنا».

(12) "إيسبوار"، ع. 53 - تاريخ 5 ماي 1946.

(13) في فبراير 1947.

(*) قوات الأمن [المترجم].

(14) تكون المكتب المنتخب في مؤتمر 1947 من الأوربيين والمغاربة بالتساوي. فكانت الكاتبات الأربعة في الدعاية مغربيات. وكانت الرئيسة هي فورتوني سلطان (Fortunée Sultan)، وثمة كاتبتان عامتان هما : لوسيت مازيلا وخدوج لوسين (لحسين) (نشرة "فام دي ماروك" [نساء المغرب]، ع. 14، ماي 1947).

يمكنه إلا أن يكون مؤقتا وقد يكون عليه أن يترك المجال إلى تنظيم وطني منخرط بصورة مباشرة في الفيدرالية النقابية العالمية[15].

في إطار هذه الظرفية كان سلوك حزب الاستقلال مطبوعا بالتردد وعدم التأكد، محرجا ربما بالمشروعية المضفاة على ح.ش.م. من جراء اللقاء مع العاهل وبانشغاله التكتيكي بتأمين دعمه من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان وزنه كبيرا في الحياة السياسية والحكومة الفرنسية.

هذا التحفظ لم يعد مطروحا بعدإقصاء الوزراء الشيوعيين من حكومة رامادبي يوم 3 ماي 1947، لأنهم نددوا، هم وحزبهم، بسياسة تجميد الأجور وساندوا مطالب عمال مصنع رونو Renault المضربين[16]. لكن، قبل تعبيرهم الصريح عن عدائهم الذي سيتكرر في تصريحاتهم وكتاباتهم، أعطى قادة حزب الاستقلال الأمر لمناضليهم بعدم الانخراط في الاتحاد التابع لـ كـ.ع.ش. باعتباره تنظيما أجنبيا، وذلك ليقينهم بأن الحرية النقابية وشيكة التحقق[17]، وكانوا يريدون، فضلا عن ذلك، حمايتهم من العدوى الشيوعية، لأنهم لم ينسوا بأن بعضا منهم، من خيرة مناضليهم، مثل علي يعته، اعتنقوا الشيوعية في إطار الحركة النقابية، ومع ذلك فإن توافد الشغيلة المغاربة على النقابات لم يتوقف.

---

(15) إن القبطان هونوري Capitaine Honoré ، م.س.ذ.، ص. 10، يسرد تصريح ميشال مازيلا في المدرسة المركزية للحزب في شتنبر 1946. هذه الطريقة اتبعتها نقابات كـ.ع.ش. في تونس التي شكلت في أكتوبر 1946، مركزية وطنية «اتحاد نقابات شغيلة تونس».

(16) جاك ديكلو Jacques Duclos : مذكرات، ج. 4، 1945 - 1952، فايار، 1971، ص.ص. 201 - 205.

(17) أوفيد ، م.س.ذ. ج. 2، ص. 258، يذكر مقالات اليازدي، قائد حزب الاستقلال في "أوبنيون دي بوبل" (رأي الشعب)، بتاريخ 29 مارس، و 5 أبريل و 24 أبريل 1947.

الفصل الثالث :

اتحاد النقابات

كل ما يتعلق بظروف الشغيلة والجماهير الشعبية كان يعد من صميم اهتمام الاتحاد. إذ فضلا عن المشاكل القاسية الخاصة بالتموين وتوزيع المواد المحصصة والأقمشة والملابس والسكن، كان هناك مشكل غلاء المعيشة، التي أصبحت غالية أكثر فأكثر، والذي لازالت مرتبطة به مشاكل الشغل والأجور والحريات، كافة الحريات الضرورية للعمل العمالي.

منذ وصول المقيم، كما رأينا، عرضت عليه هذه القضايا والملاحظون المبعوثون إلى الرباط لسماع خطاب المقيم عند افتتاح دورة المجلس الحكومي كانوا على الخصوص متنبهين للفقرات التي تناولت القضايا الاقتصادية والاجتماعية. فتأثروا بالبعد الإنساني وبمعرفته للواقع العمالي والنقابي الذي كشفت عنه وبالآفاق المفتوحة، غير أنه لا يمكن إصدار حكم نهائي إلا على ضوء الأعمال المنجزة.

1 ـ الأجور والحق النقابي

وقع اتفاق على أن يتم تناول مشكل الأجور ـ لأنه مشكل مستعجل ـ مباشرة بعد دورة المجلس. إن زيادة دجنبر 1945، كما أكد على ذلك المرسوم الذي حددها، كانت مؤقتة، في انتظار دراسة معمقة لحركة الأسعار. والحال أن هذه الأسعار لم تتوقف عن الارتفاع. فمؤشر الأسعار العام في الدار البيضاء، الذي تبينت نواقصه عدة مرات، سجل نموا بنسبة 22٪ بين 31 دجنبر 1945 و 30 يونيو1946. وخلال شهر يوليوز، أحدثت سلسلة قرارات المصالح الاقتصادية ارتفاعا مهولا جديدا في الأسعار. هكذا، ارتفعت على التوالي أسعار السكر والزيت والصابون وسومة الكراء (33٪) والحافلات والخبز (83٪) الذي انتقل من 7.5 ف إلى 13.20[1]. فطالب الاتحاد إذن بأجر أدنى للساعة الواحدة يبلغ 18 فرنك عوض 14 فيما يخص العامل اليدوي العادي وزيادة بنسبة 25٪ لكافة الأجور الباقية، والزيادة في الأجور الفلاحية التي ظلت منذ سنتين في نسبة متوسطة تبلغ 25 ف. في اليوم، ومعادلتها مع أجور عمال البناء؛ وتطبيق كافة الزيادات الحاصلة في فرنسا إضافة إلى "زيادة خاصة بشمال افريقيا"

(1) إن ارتفاع سعر الخبز جاء نتيجة زيادة في سعر القمح الذي تمت معادلته مع سعر القمح الأمريكي "الأعلى في العالم"، مما أدى إلى احتجاج عنيف لممثلي الاتحاد أمام مجلس إدارة مكتب القمح يوم 19 يونيو. وطالب الاتحاد بأن تحترم الإدارة مستقبلا نصوص القانون القاضي بأن يحدد سعر القمح المغربي بناء على سعر التكلفة، انظر "أكسيون سانديكال"،عدد فاتح غشت 1946.

تبلغ 33٪ على رواتب الموظفين. وطالب أيضا بألا تنعكس هذه الزيادات على الأسعار التي يجب أن تجمّد.

انعقدت اللجنة المركزية للأجور في الرباط أيام 30 يوليوز، 2 و 6 غشت. إن عدد الجلسات غير المعتاد، وأهمية وفود الصناعة والتجارة والفلاحة ـ التي وضعت حدا مؤقتا لعصيانها ـ والنقابات ـ ك.ف.ش.م. و ك.ع.ش. بالخصوص ـ يدل على الأهمية التي أولاها المقيم لابون لهذه الاجتماعات، حيث أنه قرر الحضور فيها مصحوبا بهيئة من التقنيين والمديرين.

بالطبع، أعلن ممثلو أرباب العمل رفضهم لأية زيادة، بحيث أنها لن تفيد شيئا إذ ستستوعب مباشرة بارتفاع الأسعار الذي قد تحدثه. وقد تكون هذه الزيادة خطيرة، لأنها قد تهدد التوازن الهش "لصادراتنا" الذي تم التوصل إليه بفضل تخفيض قيمة الفرنك. في دجنبر 1945 خفضت قيمة الفرنك بنسبة 220٪ مقارنة مع الدولار الذي انتقل من 45 ف. إلى 120 ف. إن الصناعات المغربية، التصديرية بالأساس، لبحاجة، يقول أرباب العمل، «إلى أن تكون الأجور المطبقة بها أدنى من أجور كافة الدول الصناعية في العالم»، وقدّر مدير الأشغال العمومية، المسؤول عن مصلحة الشغل، وهو يقلب بين يديه مسطرته الحسابية، أن انعكاس زيادة في الأجور محافظ عليها في "حدود دنيا" حسبها هو، سيبلغ 15٪. أما رئيس الغرف الفلاحية فأكد من جانبه أن الأجور المطبقة من طرف "المعمرين" تفوق تلك التي اقترحها الاتحاد، وكذا الشأن بالنسبة للامتيازات العينية وبالتالي لا فائدة في تغيير النظام الحالي للأجور الفلاحية.

لم يلق مندوبو الاتحاد ـ من ضمنهم مغاربة فُرضوا على هذا النحو ـ أدنى صعوبة في دحض هذه المزاعم. فارتفاع الأسعار كان أمرا أكيدا، وظروف الشغيلة لا تنفك تتفاقم؛ ومجهود الإنتاج الذي قاموا به ولازالوا يقومون به، يجب أن يعود بالفائدة على البلاد برمتها؛ وأسعار المواد الزراعية والصناعية تفوق كثيرا أسعار التكلفة. فيجب إذن أن تقع زيادة في الأجور، وتحافظ الأسعار على استقرارها وأن تُحصر الأرباح في حدود معقولة، لاسيما وأن الإنتاج المغربي بدأ يشهد، في عدد كبير من القطاعات، زيادة مرموقة. هذه الأدلة كافة تم تحديدها وبلورتها في مذكرة سلمها مكتب الاتحاد للمقيم يوم 9 غشت[2].

ويوم 10 غشت صدر تحكيم المقيم العام. فتمت زيادة 20٪ في سلم أجور الصناعة والتجارة والمهن الحرة، ابتداءا من 15 يوليوز 1946. ولن تأخذ لجنة مراقبة الأسعار بالاعتبار هذه الزيادة في دراستها لطلبات مراجعة الموافقات. بالنسبة للفلاحة، سيحدد رؤساء المناطق.، بحسب الظروف المحلية، القسط الأدنى من الأجر النقدي الذي يجب أن يكون بين 35 و 45 فرنكا في اليوم وسيسهرون على «توزيع عادل للقسط العيني من الأجر».

---

(2) يوجد تقرير عن نقاشات لجنة الأجور ضمن "أكسيون سانديكال" بتاريخ 15 غشت 1946، وكذا المذكرات التي سلمت للمقيم يوم 9 غشت.

لقد أخذت بعين الاعتبار بعض ملاحظات الاتحاد، غير أنه إجمالا، لم يكن راض عما تقدم. إذ لم يكن الحد الأدنى الحيوي مضمون؛ ولم تحذف المنطقة الثانية؛ ومأجوري الفلاحة لم يوضعوا في مستوى مأجوري البناء ولازالوا خاضعين لتعسفات مشغليهم. بالنسبة للاتحاد، هذا مجرد «رتق رديء»، وقضية الأجور لازالت مطروحة[3]. بعد إثارتها عدة مرات خلال اللقاءات، طرحت هذه القضية جانبا في البداية لأن الإقامة كانت تختبئ خلف سياسة انخفاض الأسعار التي كانت تسعى جاهدة إلى تطبيقها، بتوصية من الحكومة الفرنسية، وتركزت المحاولة أكثر خلال الأشهر الأولى لسنة 1947. هكذا، تقرر اجتماع لجنة الأجور.

انعقد هذا الاجتماع يوم 5 ماي 1947، بينما كانت السلطة عمليا شاغرة في الإقامة. كان معروفا أن لابون، الذي استدعي إلى باريس، لن يعود. فمدير الأشغال العمومية، بمساعدة رئيس مصلحة الأسعار، هو الذي استقبل إذن الوفود. وقد أثار تصريحه بأنه لا يرى داعيا لهذا الاجتماع، ابتهاجا واسعا لدى رؤساء اللجنة المركزية لرجال الصناعة، والغرف الفلاحية والصناعية والتجارية. وعند الخوض في النقاش، أعرب عن عدم معرفته بما هو الحد الأدنى الحيوي. وأضاف، وبين يديه مسطرته الحسابية وبلهجة استفزازية شيئا ما، أن دراسة مؤشرات الأسعار والأجور منذ 1938 قد تبرز زيادة أسرع في الأجور، وبصورة معقولة، قد تخلص اللجنة إلى تخفيضها. ولاحظ أحد مندوبي الاتحاد في رده بأن الأجر ـ المنطلق المذكور هو أجر زهيد وبأن إجراء عملية ضرب بين صفر وأي معامل مهما كانت أهميته، تعطي صفرا. وافترق الأطراف على هذا الكلام المهين[4]، وتمت العودة لهذه القضية بضعة شهور من بعد مع الجنرال جوان.

وحصل نفس الشيء مع الحق النقابي لفائدة المغاربة. إن المسؤولين النقابيين، شأنهم شأن أسلافهم في سنة 1936 مع الجنرال نوكيس، مقيم "الجبهة الشعبية"، قد عقدوا آمالا كبيرة على الإرادة الليبرالية التي أكد عليها إيريك لابون باتفاق مع حكومة باريس، وكانوا متيقنين، على إثر التصريحات المتعددة التي سمعوها، بأن ممارسة الحق النقابي التامة سيُعترف بها للشغيلة المغاربة، على الأقل في الصناعة والتجارة والمهن الحرة إن لم يكن في الفلاحة أيضا، هذا الاحتمال، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى، كان قد أدى إلى رد فعل قوي لممثلي المعمرين الكبار الذي سبق أن سردناه[5]، ثم كان ضمن مجلسي الحكومة بباريس والرباط، روني هوفير René Hoffherr وروبير مونطاني، اللذان كانا دائما يتصفان باليقظة والنشاط، وهيئة المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، المؤيدة لهذا الشكل التأطيري للبروليتاريا المغربية المجسد في المكتب المغربي للشغل. وأخيرا، ثمة مثال تونس الذي يلعب دورا رادعا، حيث سمحت الحرية

---

(3) "أكسيون سانديكال"، بتاريخ فاتح غشت 1946.

(4) جريدة "أ.س." ع. 15 ماي 1947، مقال "الموت من الجوع مع الاشتغال" لألبير عياش.

(5) انظر أعلاه، ص. 132.

النقابية الممنوحة سنة 1936[6] بتكوين تنظيمات نقابية تونسية كانت تعطي فعالية أكبر للمطلب الوطني.

ومع ذلك، غداة الاستقبال الذي حضي به يوم 16 يونيو مكتب الاتحاد، طلب المقيم من مصالحه أن يهيئوا نصا يسير في الاتجاه الذي حددته تصريحاته. وكان من المقرر أن يقع اجتماع مع ليون مارشال Léon Marchal الوزير المفوض لتدارس مشاريع النصوص المحررة. غير أن رئيس مصلحة الشغل الذي دعي إلى القيام بذلك رفض، معلنا أن الأمر من اختصاص مصلحة التشريع العام، ومدير الأشغال العمومية، الذي اضطر إلى الإسراع، حرر إذن نصا تقريبيا بعجالة، قوبل بالرفض[7].

هل تمت العودة إلى الموضوع؟ إننا لم نجد آثارا لذلك على الفور ضمن أرشيف وزارة الشغل بالرباط. لكن، عندما سئل لابون بهذا الصدد من قبل بول دوريل Paul Durel في دورة الشتاء لمجلس الحكومة، خلال جلسة 7 فبراير، أعاد الإعلان عن ثقته في مزايا الحركة النقابية. وذكر بأنه يضمن إقامتها وممارستها في كافة المقاولات التي تمارس عليها الدولة المراقبة أولها نفوذ عليها. ويضيف باختصار، «لكن التعاليم المستخلصة من الدول المجاورة لا يمكن الاستهانة بها وتحث على الحذر. إن الاختلافات والاتجاهات المتباينة التي نلاحظها بها، تقسم وتضعف عالم الشغل. بل والأخطر من ذلك، أن هذه الانقسامات تجد مصدرها في دوافع غريبة عن القضايا المهنية وتعود أحيانا إلى تلك المظاهرالسياسية البالغة الضرر التي هي تعبير أو من تأثيرات النزعتين الطائفية والعنصرية... وبصفتها مسؤولة عن النظام العام ومنشغلة بعمق بطمأنينة النفوس... كان على الحكومة أن تبلور بحذر تشريعا من شأنه أن يستجيب لحماية الشغيلة لا للتمييز بينهم. ولتضامنهم لا لانشقاقهم... لهذا السبب فالتناقض ظاهريا فقط بين الواقع المتمثل في النمو الفعلي للنقابية وبين القصورالمؤقت للنصوص القانونية...» إنه يأمل «بتعاون وطيد مع الممثلين المؤهلين عن عالم الشغل أن يضع حدا لهذا الوضع وبأن تقوم النقابية المعترف بها شرعيا، بتطوير الفوائد البالغة المنتظرة منها في المغرب»[8].

خلال هذه العبارات كانت حاضرة في ذهن لابون الأحداث التي طبعت الحركة العمالية في تونس أي :

1) تشكيل مركزية وطنية، الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، في 20 يناير 1946، وهو منظمة تونسية صرفة كانت ترغب في أن تكون الممثل الوحيد لشغيلة تونس لدى الهيئات الدولية؛

2) تحويل اتحاد نقابات كـ.ع.ش. إلى مركزية مختلطة مستقلة (أكتوبر 1946) ومنخرطة

---

(6) أ. عياش، الحركة النقابية...،م.س.، ج.I ، ص. 174.

(7) أرشيف وزارة الشغل، الرباط، ملف النقابات، تبادل المذكرات بين لانكر Lancre، رئيس مصلحة الشغل، وجيرارGirard ، مدير الأشغال العمومية، بين 21 و 25 يونيو 1946، يوم اللقاء مع ليون مارشال.

(8) النشرة الإعلامية للمغرب، 15 فبراير 1947، ص.ص 39 - 41.

مباشرة في الفيدرالية النقابية العالمية في دجنبر 1946، إلا أن كارتيل النقابات المتحدة انفصل عنها في 23 فبراير 1947 لأنه عارهذا التوجه(9). كان المقيم يخشى ، على إثر المثال التونسي، أن تستولي الحركة الوطنية على القيادات النقابية. هذا ما عبر عنه بتعبير شائع، أمام وفد عن كـ.ع.ش. استقبله في مارس 1947 بقوله : «ما يحدث في تونس يسبب لي الوجع»(10). وقد يريد، باعتراف من كـ.ع.ش.، منح ممارسة الحق النقابي للمغاربة، لكن في إطار التنظيمات النقابية المتواجدة، وكان عطفه يميل إلى كـ.ع.ش.، وكان الرد واضحا لا لبس فيه. «الاتحاد يطالب بالحق النقابي بدون قيد ولا شرط».

هل أدت هذه المشاورات إلى نتائج معينة؟ بالتأكيد، حيث في 23 أبريل 1947، أبلغت مديرية الداخلية لمدير الأشغال العمومية بأنه «على إثر طلبكم الشفوي» ثمة ثلاثة مشاريع أنجزت على التوالي من قبل قسم الشؤون الإدارية ومصلحة التشريع بالكتابة العامة للحماية(11).

لم تكن المشاريع الثلاثة تقدم سوى اختلافات طفيفة من حيث الشكل أو الصيغة. إنها كلها تستعيد تقريبا العبارات الواردة في تصريحات الإقامة التي تعطي ممارسة الحقوق النقابية لأي شخص يشتغل ضمن مؤسسات ذات طابع صناعي، تجاري أو في مهنة حرة. المشاريع الثلاثة قدمت نفس المادة، الثانية أو الثالثة حسب المشاريع، التي تنص : «كل شخص يرغب في إنشاء نقابة مهنية عليه أن يضع في مكاتب السلطة المحلية المختصة :

1) النظام الأساسي للنقابة المزمع إنشاؤها ؛

2) اللائحة الكاملة للأشخاص الذين يجب أن يكونوا ذوي جنسية فرنسية أو مغربية(12)، المكلفين بصفة من الصفات بإدارتها أو قيادتها، الخ...».

هل تم قبول المشروع كما هو من قبل باريس؟ ليس بالإمكان الإجابة على هذا السؤال. وعلى أي حال، هذا السؤال لم يكن ليطرح ذلك أن السلطان، خلال زيارة لطنجة، أعرب، أمام الصحافة الدولية يوم 10 أبريل، عن مدحه للجامعة العربية وعن شغفه بأن «يحصل [المغرب] على حقوقه الكاملة». والمقيم الذي اعتبر مسؤولا عن هذا الوضع، أقيل، وتم تعويضه بالجنرال جوان Juin الذي كلف بمهمة إرجاع العاهل إلى طاعة أكبر (23 ماي1947)(13).

ومع ذلك، فخلال مروره بالرباط، شجع المقيم [الذي أقيل]، بتعليماته الصارمة لسلطات قمعية بطيبة خاطر، انتشار الواقعة النقابية. وكرس مناضلو كـ.ع.ش. عملهم بحماس لتلك الغاية. وعلى عكس ذلك، اختار حزب الاستقلال هذا الظرف، متيقنا بأن الحرية النقابية

---

(9) ش. شانسون ـ جابير «نظام المأجورين والحركة النقابية في تونس مباشرة بعد الحرب (1943 ـ 1947)»، أطروحة، باريس VII ، 1982، 452ص.

(10) ذكرى شخصية أكدها ج. لويس في رسالته بتاريخ 2 فبراير 1976.

(11) أرشيف، الرباط، ملف النقابات.

(12) التشديد من المؤلف.

(13) انظر أسفله.

وشيكة التحقق، ليمنع على مناضليه الانخراط في اتحاد النقابات، الذي كان يعتبره بمثابة منظمة أجنبية، من شأنها، فضلا عن ذلك، أن تجرهم نحو الشيوعية، كما وقع بالنسبة لعلي يعتة غير أن الشغيلة المغاربة ظلوا يتوافدون على النقابات، بدونه، ورغما عنه في غالب الأحيان.

2. توسع الظاهرة النقابية : فروع عمالية وأطر مغاربة.

إن الحدث البارز خلال هذه المرحلة تمثل في ظهور فروع عمالية مكونة حصرا أو تقريبا من المغاربة، في المدن وأكثر من ذلك في البوادي، ضمن ضيعات المعمرين وأوراش السدود الكبرى وفي المناطق المنجمية. كانت ثمة مجموعات متمركزة من الشغيلة التي كانت تزعج بعددها بل وأكثر من ذلك بالنفوذ الذي قد يكون لها على سكان البوادي المنحدرة منهم والتي حافظت على روابط وثيقة معهم إن لم تعش في توافق تام معهم عندما يتجاور مقر عملها معهم وحين يكون أصلها منهم.

أ. الدار البيضاء.

خلال سنتي 1946 - 1947، بدافع من إيلي بنشيمول Elie Benchimol طعمت نقابات الجلد والإهاب صفوفها بضمها لشغيلة المدابغ والأحذية والسّخاتة، حيث اختلط فيها النساء بالرجال والمسلمون باليهود المغاربة. كما تطعمت نقابات البناء، بعد أن التحق بها عبد النبي، بحيث استعادت عمليات البناء نشاطها بفضل وصول كميات أكبر من الإسمنت والحديد والخشب ولأنها بدت مربحة بالنسبة للرساميل التي تبحث عن مجال للتوظيف. ولأول مرة سُمح لمسؤولين نقابيين مغاربة، بصفتهم تلك، مغادرة التراب المغربي لتمثيل تنظيماتهم في هيئات فرنسية: عبدالنبي وجوزيف سيلفستر في مؤتمر الفيدرالية الفرنسية للبناء في باريس التي كانا منخرطان فيها[14]؛ وبنشيمول في مؤتمر فيدرالية الجلد والإهاب. وعند رئاسته لجلسة 9 يونيو الصباحية، تدخل هذا الأخير ليقدم صورة مؤثرة على بؤس شغيلة الجلد بالمغرب[15].

وفي ميناء الدار البيضاء، كان من نصيب مسؤول شاب آخر للاتحاد المحلي، يدعى امحمد طاهر، أن يلعب دورا كبيرا. في الأرصفة وفي المستودعات كان مئات الشغيلة في مختلف الأنشطة منهمكين في عملهم. وكان تنظيمهم المهني، من أقدم التنظيمات المؤسسة بالمغرب، وهي نقابة تفريغ البضائع المغربية، يضم المستخدمين الأوربيين في التأطير والتذبير، ومنذ 1944 ضم مستخدمين مغاربة في المصالح التقنية الذين، وإن أبقتهم إدارة الميناء في مناصب دنيا، كانوا يجدون فيها ضمانة معينة للشغل والأجر. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لباقي الفئات.

---

(14) أيام 5 - 6 - 7 مارس ، جريدة "أ.س." بتاريخ 30 مارس 1946، وعين عبد النبي أيضا صحبة مناضلين آخرين لتمثيل اتحاد المغرب في المؤتمر 26 لـ كـ.ع.ش، وهو أول مؤتمر عقد بعد تحرير فرنسا.
(15) "أ.س."، عدد 8 يوليوز 1946.

والحال، أنه ذات صباح من شهر أبريل ـ يوم الاثنين ثامن أبريل ـ تقدم إلى مقر النقابات 500 شغيل وهم في فورة غضب. إنهم مكيّسون تشغلهم شركات الحبوب الكبرى أو الغرفة التجارية في مستودعاتها بمرفإ الميناء، لم يحصلوا منذ أربعة شهور على الحصة الغذائية التي من حقهم، وكانوا يطالبون فضلا عن ذلك بملابس الشغل والزيادة في أجورهم. وطالب منهم امحمد طاهر وألفونسو ألوتشيو Alphonso Aloccio اللذان استقبلاهم، أن يؤسسوا نقابة على التو والعودة إلى عملهم. وتدخلا لدى منتجي الحبوب ومكتب القمح وحصلا على منحهم حصتهم الغذائية. ولم يقبل المراقب المدني، رئيس المكتب المغربي للشغل، بعد أن أخبره مخبروه بذلك، أن يتم حل نزاع ما دون تدخله[16]. فبعث الشرطة إلى الميناء لتأتي بخمسة شغيلة اعتبرهم "متزعمي" الحركة، غير أنه اضطر إلى إخلاء سبيلهم بعد الاحتجاج الشديد الذي عبر عنه كل من طاهر وألوتشيو. وفي المساء، جدد محاولته، مقدما لهم وعده بالحصول على كل شيء وبإعطائهم "مكافأة". فكانت محاولته بدون جدوى. إذ نظرا "لوعيهم بدورهم"، فإنهم رفضوا الاستجابة إلى استدعائهم[17] أما رفع الأجور، فقد تطلب ما يزيد عن سنة من تناوب الاحتجاجات والنضالات للتغلب على مقاومة منتجي الحبوب وممثلي غرفة التجارة[18].

وكانت ثمة وضعية تثير الانشغال أكثر ألا وهي تلك التي تعني عمال الميناء الذين كانوا كل صباح يتزاحمون على أبواب الميناء طلبا للشغل كمياومين، لا يحميهم أي قانون، فكانوا ضحية شخص يدعى التوزاني، رئيس مصلحة التشغيل، ورؤساء الفرق الذين يقومون بالتشغيل، وكانوا في المساء يحتفظون، بجزء هام من الأجر الذي هو من حق عامل الميناء. عملية الابتزاز هذه كانت معروفة من لدن الجميع، من هيئات التسيير وكذا من السلطات الجهوية. فقرر الاتحاد المحلي أن يضع حدا لها. وأعطيت مسؤولية ذلك لـ امحمد طاهر، الذي تمكن، بمساعدة مناضلين آخرين، من تجميع عدد متزايد من الشغيلة وتأسيس نقابة أصبح هو كاتبا لها، وتحريك النضالات التي خاضها القطاع. كان الهدف يتمثل ـ على إثر ما انتزعه عمال موانئ فرنسا والجزائر ـ في إنشاء مركز للتشغيل يقوم بمراقبة تشغيل وأجور العمال المنخرطين، وإنشاء بطاقة مهنية للشغيلة القدامى وذوي التجربة، تضمن لهم الأولوية في الشغل وفوائد الضمانات المرتبطة بعقدة قانونية للشغل. سيتم الحصول على ذلك بعد 3 سنوات تخللتها المظاهرات والمفاوضات والإضرابات. أما التوزاني، فوجب انتظار 8 سنوات، في 1954، لكي يقدم رئيس منطقة على الاستغناء عن خدماته. غير أنه، على المدى المباشر، لم

---

(16) كان قد بعث، بضعة أيام من قبل، لمصالح الإقامة، مذكرة يمجد فيها أهلية وفعالية عمل المكتب المغربي للشغل الذي كان يترأسه.

(17) "أ.س."، عدد 15 أبريل 1946، مقال «بينما كان الاتحاد المحلي للدار البيضاء، يسوي خدمة للصالح العام، نزاع مكيّسي الميناء، كان المكتب المغربي للشغل يقوم بمناورات استفزازية...».

(18) «أ.س.» عدد 15 أكتوبر 1947، «لجنة رجال الصناعة وغرفة التجارة بالدار البيضاء تتبعا سياسة مناهضة للعمال»، مقال ألبير عياش.

ترق توزاني الأعمال التنظيمية والتنديدية الموجهة ضده، ولردعها قام رجاله باعتداء «دنيء» على امحمد طاهر ورفاقه قرب الميناء[19]. وفي 14 يوليوز 1948، تلقى وسام فارس لفيف الشرف![20]

وبالإمكان إعطاء أمثلة أخرى عن هذه الصحوة الحاصلة في وعي الشغيلة المغاربة وعن عزمهم على تنظيم أنفسهم والدفاع عنها.. هكذا، لم يكن بإمكان مندوبي العمال الزراعيين بتادلة، المجتمعين يوم 5 يوليوز 1946 بحضور كاروي Carroué ، كاتب فيدرالية الفلاحة بفرنسا، وفرنان شاسيو Fernand Chassiot وكاتب اتحاد نقابات العمال الزراعيين بالمغرب، لم يكن بإمكانهم قبول عدم احترام الإدارة لوعودها بشأن زيادة هزيلة في الأجور عن جني المحاصيل في أراضي المعمرين. وفضلا عن تحديد أجور لائقة فإنهم طالبوا باعتماد ورقة عمالة، وإنشاء هيئة لمفتشي الشغل، وتوزيع حصة الحبوب على العمال من قبل الهيئات المكلفة بتخزينها، وتسليم بطائق فردية للتموين تمكنهم من التزود مباشرة بالمواد الخاضعة للتحصيص لدى تجار من اختيارهم[21].

وفي فاس، كان حوالي ألف عامل في قطاعي الزراعة والبناء، مجتمعون، ينصتون لأحد مسؤوليهم، المختار مساعد أمين الصندوق لنقابة البناء. كان يحدثهم عن أهمية مندوبي العمال في الأوراش وعن ضرورة الحصول على نظام أساسي للعمال الزراعيين يضعهم في مستوى شغيلة البناء. وخرج الاجتماع بملتمس يطالب بالحق النقابي للجميع[22].

غير أن الأحداث العميقة الدلالة أكثر وقعت في البادية : في أوراش السدود الكبرى وفي المناجم.

بـ ـ في أوراش السدود الكبرى.

في شمال المغرب، كانت السدود والمركزيات الهيدرو ـ كهربائية التي شرع في إنجازها هي الأولى، قد أنجزت عشية الحرب العالمية الثانية[23]. فعلى أم الربيع، وهو الواد الكبير الذي تغذيه ثلوج وأمطار الأطلس المتوسط، إن الأشغال التي انخفضت وثيرتها منذ 1940 على إثر قلة المواد والآلات الضرورية، استعادت حركتها بوثيرة أكبر سنة 1945 في الداورات وأيم فوت وبين الويدان عند الملتقى مع واد العبيد. ونجم عن ذلك تمركزات كبرى للشغيلة، وهم قرويون في غالبيتهم العظمى، تم تجميعهم، تحت قيادة رؤساء الفرق و«العرفاء» ورؤساء العمال، في سكن مرتجل من الخيم والأكواخ، وكانوا يعانون حسب الفصول إما من البرد القارس أو من

---

(19) "أ.س." عدد فاتح نونبر 1946 : «الأساليب الهتليرية : عدوان غادر على امحمد طاهر»، وكذا "أ.س" بتاريخ 15 أكتوبر 1947، مقال د. طالياني حول الوضع المزري لعمال الميناء وضرورة مركز للتشغيل.

(20) نشرة أخبار المغرب، 31 يوليوز 1948.

(21) "أ.س." بتاريخ 15 يوليوز 1946، مقال «لنساعد عمال تادلة الزراعيين».

(22) "أ.س." عدد 15 شتنبر 1946، ص. 4.

(23) يتعلق الأمر بمجموعة واد سبو بمركزية القنصرة (1936) على واد بهت ومركزيتا واد فاس وواد زيتون (1932 ـ 1934) بفاس.

الحرارة الملتهبة. وفي ورش بين الويدان كانت ظروف الشغيلة أسوأ الظروف. في دجنبر 1945، كان عددهم 400، وكان الأجر اليومي للعامل اليدوي، يبلغ 56 فرنكا وأجرالعامل المنجمي يبلغ 60 فرنكا. وتم تقليص الحصة اليومية من الدقيق التي كانت محددة في 400 غرام إلى 300 غ. قال لنا أحد المسؤولين عن فيدرالية الإنارة والقوى المحركة، «البؤس هناك يعجز اللسان عن وصفه يطلب من هؤلاء العمال الذين يعانون من سوء التغذية القيام بعمل ضخم وتحصد الحمى الصفراء والحمى الراجعة أعدادا كبيرة منهم. ويعيش العمال متكدسون بعضهم على بعض في بيوت أو في خيام مخروطية... وهيأ عدد كبير منهم ملجأ ببضعة حجارة مغطاة بفروع الأشجار. وكانت مقومات حفظ الصحة منعدمة والطبيب غير موجود والهامة تتكاثر بسرعة، والرجال يموتون بتسلسل؛ والعديد ممن هم سليمو الصحة يفرون بعد يومين أو ثلاثة من العمل، دون انتظار أجرتهم..»[24].

وبالضبط، بدعم من مناضلي فيدرالية الطاقة وكاتبها العام ألوتشيو، سبق أن تأسست نقابات في سدي الداورات وإيم فوت. وجددت نقابة إيم فوت في أول أسبوع من شهر مارس هيئاتها القيادية والتدبيرية. وكان العمال الـ 800 أعضاء ضمنها. وساهم الفرنسيون والمغاربة في الانتخابات. وإذا كان أعضا ء المكتب الخمسة، فرنسيون، من بينهم ديسكلار Descallar ، الكاتب العام، صاحب التقرير المنشور في «أ.س.[25]»، فثمة مغاربة أعضاء في لجنة المراقبة وفي صندوق النجدة، وفي المجلس النقابي. إجمالا، كان ثمة 8 مغاربة من الأعضاء 17 المنتخبين. وللإحتماء من ضغوطات أرباب العمل والسلطات المحلية، «قررت [النقابة] أن تتحول إلى فرع لنقابة الإنارة والقوى المحركة بالدار البيضاء». وبعد مجيء لابون، تحسنت الأمور وسارت بسرعة أكبر؛ إذ تم تجاوز سوء نية المديريات المحلية «الرافضة للاعتراف بحقوق الشغيلة»، وانتزعت مطالب هامة : فتح مدرستان، الأولى أوربية تضم 35 طفلا والثانية مسلمة تردد عليها حوالي 85 طفل وطفلة؛ حمام عمومي تعود أرباحه إلى المصالح الاجتماعية للسد؛ صندوق للنجدة؛ مقتصدية يسيرها الشغيلة بأنفسهم، نادي رياضي. «كل هذا [تحقق] بفضل الانسجام الوطيد الحاصل بين كافة الشغيلة المسلمين والأوربيين؛ وأيضا بفضل تمسك الشغيلة المغاربة بعزمهم على اقتسام المسؤوليات النقابية مع رفاقهم الأوربيين...». على إثر ذلك، عينت جمعية عامة جديدة مكتبا يتكون من 5 مغاربة و5 أوربيين، وقررت استعاد استقلالها الذاتي إزاء فيدرالية الطاقة التي قدمت لها الحماية خلال ظرف عصيب[26].

وفي بين الويدان، تمت عملية التنقيب مباشرة، من قبل الكاتب العام للاتحاد هنري بريدوم. وبدون شك ـ كان المجال مهيئا من قبل شيوعيي تادلة، يقع هذا [الورش] في منطقة "غير آمنة"، منطقة ممنوعة لا يمكن للمغاربة والأوربيين التنقل فيها إلا إذا توفروا على جواز مرور مسلم من طرف السلطة العسكرية لم يعر بريدوم أي اعتبار لذلك. وفي 21 شتنبر،

(24) "أ.س."، عدد فاتح يناير 1946.
(25) "أ.س."، ع. 15 مارس 1946.
(26) "أ.س."ع. فاتح نونبر 1946.

انعقدت جمعيتان عامتان للشغيلة، الأولى صباحا في ورش أفورار، والثانية بعد الظهيرة في ورش بين الويدان، عينت كل واحدة منهما مجلسها النقابي. وقرر الفرعان النقابيان توحيد صفوفهما لتشكيل نقابة سد بين الويدان، يكون مقرها في أفورار وتم إخبار المديرية العامة للمقاولة بذلك[27]. وهما فرعان مشكلان حصرا من المغاربة، وكان من أبرز وجوههم : عبد القادر بوزكري وامحمد بنعمر.

وبعد أن أصبح هذا الأخير كاتبا عاما للنقابة الجديدة، ثم كاتبا عاما للاتحاد المحلي لقصبة تادلة، تكلف أيضا بتنظيم عمال المناجم والعمال الزراعيين. مما اعتبر تجاوزا للحد المقبول. لذا، غداة إقالة المقيم العام لابون (ماي 1947) نزلت الصاعقة. فتم اعتقال بنعمر لتنقله ضمن المنطقة الممنوعة، مع أنه كان يتوفر على ترخيص بذلك الشأن من لدن الإقامة. وتم حجز كافة أدواته ـ بطاقات نقابية، طوابع، دفتر المحاسبة ـ وزج به في السجن. وكان رد فعل تنظيمات الاتحاد النقابي قويا لدى الرباط وباريس والفيدرالية النقابية العالمية، لدرجة أنه تم إطلاق سراح بن عمر بسرعة[28]. لكنه اضطر إلى مغادرة تادلة وذهب إلى الدار البيضاء حيث أصبح أحد كتاب الاتحاد المحلي. وهو الذي استقبل رفيقه عبد القادر بوزكري الذي عاش نفس الخيبة.

أما بوزكري فتم استدعاؤه من قبل مديرية السد، التي كانت تريد أن يعطيها عدد وأسماء الشغيلة المنخرطين في النقابة. وبما أنه صرح بأنه لا علم له بذلك، تم اعتقاله بعيد خروجه من مقر الإدارة وزج به في السجن. وبعد إطلاق سراحه بدون أي توضيح بعد 38 يوما من الاعتقال، وعلى إثر طرده من عمله، اتخذ وجهة الدار البيضاء[29].

ج ـ في المناجم.

إذا كانت بعض المراكز المنجمية، قبل الحرب، مقرا لتنظيمات نقابية، وشهدت أحيانا نضالات مطلبية قوية، ساهم فيها بصورة فعالة شغيلة مغاربة[30]، فمع الحرب اختفت الحياة النقابية تماما، وحين استعادت نشاطها ببطء، بعد 1943، لم تخص سوى الشغيلة الأوربيين. وفي يناير 1946، قررت النقابات التي أعيد تأسيسها، توحيد صفوفها، فأسست خلال مؤتمر عقد بالدار البيضاء يومي 5 و 6 يناير الفيدرالية المغربية لشغيلة باطن الأرض وما يماثلهم. وكانت ممثلة ضمنها 13 نقابة أحولي، أزگور، بوعرفة، بوبكر، جرادة بالنسبة لمراكز المغرب

---

(27) "أ.س."ع. فاتح أكتوبر 1946، مقال هـ. بريدوم : «شغيلة بين الويدان يتنظمون».

(28) أ.س. بتاريخ 15 يونيو 1947، مقال امحمد طاهر، «ضد القمع»، سمحت أبحاث لاحقة بتقديم توضيحات حول الشخصية والمسار الفريدين لامحمد بنعمر لحرش، النقابي، ثم المسؤول الشيوعي، العضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي (1949)، الذي عين للذهاب إلى الهند الصينية بغية القيام بالدعاية والتحريض ضد الجيوش الاستعمارية التي كانت مجندة بها. وتم تعيينه جنرالا من قبل الفييت ـ مين بعد الهجوم على ديان بيان فو. راجع أ. عياش : «المناضلون المغاربة لاتحاد النقابات المتحدة للمغرب 1935ـ 1955»، مقال صدر ضمن «كايي دولا ميديتراني» (دفاتر البحر المتوسط)، ع. 2، جامعة نيس (فرنسا)، 1983، ص.ص 72، وما يليها، راجع أيضا ندير يعته : «بصدد جنرال مغربي للفييت مين» مقال صدر في جريدة "البيان"، لسان حال حزب التقدم والاشتراكية، ع. 9، ماي 1984.

(29) "أ.س."، ع. 4 غشت 1947.

(30) أ. عياش : «الحركة النقابية...»، م.س، الجزء الأول، ص.ص 187 ـ 188 و 254 ـ 260.

الشرقي، وفيما يخص غرب البلاد نجد نقابات المكتب الشريف للفوسفاط بخريبگة واليوسفية والدار البيضاء وآسفي، ونقابات البترول بسيدي قاسم والرباط. وطالب المندوبون بتأميم المناجم طبقا للبرامج الاقتصادية لـ «كـ.ع.ش.» والمجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» وكانت كتابتها مسيرة من قبل فرانسوا لابا François Labbat وروني كفاليي Ren Cavalier، وهما معا من خريبگة[31].

وخلال سنة 1646، تسارعت حركة التنقيب في المركزين الفوسفاطيين بخريبگة واليوسفية، بعد مجيء إيريك لابون، وذلك بتحفيز من مناضلين قدامى أمثال ميشال كولونا Michel Colonna هكذا تأسس الفرع العمالي لنقابة خريبگة الذي ستظهر كفاحيته سنة 1947، وكان بقيادة لحسن بن معطي، وهو مناضل صديق كولانا وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة[32]، ورغبة منه في ربط الصلة بتقليد نضالي كسرته الحملة القمعية ليونيو 1938، قرر الفرع خوض إضراب لوحده، يوم 19 ماي، لإرغام مديرية المكتب الشريف للفوسفاط، على الاعتراف بها وعلى تقديم زيادة 20٪ في الأجور المنصوص عليها في مرسوم 10 غشت 1946، والتي كانت ترفض تأديتها رغم عدة مطالبات ومساعي من قبل المستخدمين ومكتبهم النقابي[33]. وحين أصبح الإضراب فعليا، توافدت قوات الشرطة. ووضع الشغيلة فرق الإضراب عند مدخل مقرات الاستغلال واستمروا في حركتهم إلى أن التزمت المديرية، بعد ثلاثة أيام وأمام ممثليهم وممثلي الاتحاد العام، بتطبيق الأسعار الجاري بها العمل بمفعول رجعي ابتداء من 6 يوليوز 1946. واستدعيت على التو ثلاثة تجمعات عامة في مراكز خريبگة وبولنوار وبوجنيبة، شارك فيها لحسن، كاتب الفرع النقابي، وبنعلي وعلال بشير، من جرادة، ممثل فيدرالية باطن الأرض وامحمد طاهر، الذي انتخب بضعة أيام من قبل كاتبا عاما ثانيا لاتحاد نقابات المغرب. وصفق عمال المناجم لإعلان النتائج المحصلة وللموقف التضامني الذي عبر عنه الاتحاد بمنحه 100.000 فرنك للمضربين، وقرروا استئناف العمل. وسجل محرر جريدة «أكسيون سانديكال»، المكلف بتتبع الحدث، تعارضا بين الإصرار الهادئ ونضج الشغيلة الذين لازال يُرفض لهم الحق النقابي «والمناورات الاستفزازية المضرة بالصالح العام، الصادرة عن مديرية رجعية»[34].

---

(31) "أ.س."، ع. 15 يناير 1946.

(32) موجز بيوغرافي ضمن «كاي دولا ميديتيراني»، م.س.، ص. 74.

(33) منذ 10 يناير 1947، رفضت المديرية المحلية لخريبگة أربع مرات متتالية استقبال مندوبي الفرع العمالي المصحوبين بفرانسوا لابا، كاتب اتحاد نقابات المكتب الشريف للفوسفاط. وحصل رفض مماثل بعد أن طلب الكاتب العام للاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة في 7 و 14 ماي من الإقامة العامة بأن تتدخل لكي تقبل مديرية المكتب ش.ف.. أخيرا الاستماع إليهم. وتمكن وفد مشترك ـ مكون من العمال (فرانسوا لابا) وفيدرالية باطن الأرض (علال ـ بنعلي) والاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة (جورج لويس)، من اسماع صوته بصعوبة. راجع بلاغ مكتب الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة الصادر في جريدة "لوبوتي ماروكان» بتاريخ 20 ماي 1947.

(34) "أ.س."، عدد 69، فاتح يونيو 1947.

في مناجم المغرب الشرقي، تمثل الحدث الجديد، الذي كانت تنظر إليه سلطات المراقبة بقلق، في ظهور فروع عمالية مغربية ـ حقا، سبق أن تواجدت ثمة نقابات منظمة منخرطة في الاتحاد، كما رأينا ذلك من قبل، وكانت منضوية ضمن فيدرالية باطن الأرض المؤسسة في يناير، إلا أنها كانت تضم الأوربيين وحدهم أي المستخدمين المؤطّرين، أما المستخدمين المغاربة، فلم تكن لهم تقاليد نقابية عكس رفاقهم الفوسفاطيين.

وفي إحدى ليالي غشت 1946، قرر عمال منجميون اجتمعوا بسرية على ربوة مطلة على منخفض جرادة، أن يتجمعوا في نقابة، لأن المقيم العام إيريك لابون كان قد أعلن رسميا أنه سيمنح الحق النقابي للمغاربة. وكان لكل من الطيب بنبوعزة، وهو مستخدم بمصلحة المستخدمين للمنجم، ورفيقيه بنعلي، وهو مراقب منجمي، وجبارة محمد، دور حاسم في ذلك، وكان مشروعهم يتمثل في تأسيس نقابة مستقلة، مغربية صرفة. غير أن مناضلين من كـ.ع.ش.، تمكنوا، بعدما علموا بذلك، من إقناعهم بأنهم لن يقووا على مقاومة مكائد الإدارة والسلطات المحلية لو ظلوا منعزلين، وبأن مصلحتهم تفرض عليهم أن يتحدوا مع نقابات أخرى بهدف الحصول على دعمها إن اقتضى الحال. واستقلالهم الذاتي لن يتأثر بذلك بتاتا، إذ سيستمرون في تدبير شؤونهم بمفردهم، باختيارهم لمسؤوليهم وبتحديدهم لمطالبهم ولأعمالهم. وانطلاقا من ذلك، قبلوا بالانخراط في اتحاد النقابات، ومن خلاله في الفيدرالية الفرنسية لباطن الأرض في الـ كـ.ع.ش. وقد صادقت على هذا الانخراط جمعية عامة ضمت أزيد من 3.000 عامل منجمي يوم الأحد 8 شتنبر 1946[35].

وسرعان ما تبلورت مطالبهم، وهي : منح الفحم للتدفئة وللاستعمال المنزلي، تحسين التموين ومراقبة الأسعار في مقتصدية المنجم، تنظيم أفضل للمصحة، منذوبون في حفظ الصحة والأمن، ومدارس لأطفال المنجميين. قد يقول قائل، بأنها مطالب اقتصادية، وتمت تلبية معظمها بسرعة، إلا أنها كانت آنذاك تتجاوز بكثير ذلك المستوى. إذ تم التنديد، خلال تجمعات حماسية، بمحاولات ريمي شينبو Rémy Chènebeaux المراقب المدني المعين مؤخرا على رأس منطقة وجدة ـ جرادة[36]، التدخل في الحياة النقابية، وبأعمال عناصر استفزازية تشتغل لحسابه، وهم أعضاء فرع الكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين الذي برز بصورة مفاجئة. وطرح أيضا مطلب تحسين الأجور ومطلب الحق النقابي للجميع.

إن النشاط «الطلائعي» للفرع العمالي الفتي، بقيادة كاتبه الطيب بنبوعزة[37] ترك وقعه

---

(53) "أ.س."، عدد 15 شتنبر 1946، مقال : «3000 منجمي في جرادة أسسوا نقابتهم».

(36) كان ريمي شينبو رئيس المكتب المغربي للشغل، وتعيينه في فاتح غشت 1946، مراقبا لمنطقة وجدة ـ جرادة كان في ذات الوقت إيذانا بنهاية المكتب المغربي للشغل، وبحكم عدائه الشديد لتنقيب المغاربة، كان يحلم بإعادة تجربة التعاضديات أو الجماعات العمالية، وهي تجربة منع من الاستمرار فيها في الدار البيضاء من قبل مناضلي الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة، وهو أمر لم يغفره لهم.

(37) ولد الطيب بن بوعزة سنة 1925 من أب عدل، ثم بقال في بركان حيث تابع دراسته الابتدائية والابتدائية العليا. وبعد اشتغاله بالبريد، ثم في مكتب محام بوجدة، دخل كمستخدم ضمن مصلحة المستخدمين في شركة مفاحم جرادة سنة 1944. واستمرت حياته النضالية من 1946 إلى حدود 1959.

على باقي مناجم المغرب الشرقي، على أقربها في البداية في قنفودة (مغسل الفحم الحجري) وتويسيت وبوبكر (استخراج الرصاص والزنك) وواد الحيمر (مصهر الرصاص) ثم جنوبا، في بوعرفة (استخراج المنغنيز)، وعملت مديريات أرباب العمل على إعاقة ذلك النشاط، إلا أنها، بالرغم من دعم سلطات المراقبة لها، لم تتمكن، في البداية على الأقل، من إيقافه[38]. وبعد ذهاب المقيم العام لابون اكفهر الجو تدريجيا وأدى إلى العاصفة.

غير أنه، على التو، أعطى تأسيس فروع عمالية مغربية في قطاعات حساسة بصورة خاصة ضمن الاقتصاد الاستعماري، وبروز مناضلين واعين وقويي العزم، رغم صغر سنهم، أعطى منحى آخر للحركة النقابية كما كشف عن ذلك المؤتمر الرابع للاتحاد الذي انعقد في مراكش في 30 نونبر وفاتح دجنبر 1946.

3. المؤتمر الرابع (30 نونبر - فاتح دجنبر 1946)، اتحاد النقابات أصبح الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة ك.ع.ش.

جمع هذا المؤتمر 200 مندوبا، يمثلون 148 نقابة، فيما تم التحفظ مؤقتا على قبول عضوية 9 نقابات أخرى. وأعلن هنري بريدوم، الكاتب العام، في الجانب التكميلي للتقرير الأدبي الصادر سلفا [39] عما يزيد عن 55.000 منخرط من ضمنهم 33.000 مغربي[40]. ومن بين 33 متدخل في الجلسة، كان 13 مغاربة، أمثال الطاهر عن عمال الميناء وعبد النبي عن البناء والطيب وبنعلي من جرادة والناصري عن شغيلة الدولة، الفرع البحري، والمختار عن العدانة بالدار البيضاء، وقاسم عن إمفوت، الذي تكلم بالعربية.

وفي اللجنة التنفيذية، التي أصبحت تضم 40 عضوا مقابل 25 في 1945، تم انتخاب 8 مغاربة. فإلى جانب عبد النبي بنمكي الذي كان ضمنها سلفا، عين المؤتمرون فيكتور بنشيمول من قطاع الجلد والإهاب، والحداوي مورشيح من شغيلة الدولة ولحسن بن معطي من الفوسفاط ومامون العلوي، من البريد والناصري من الأوراش البحرية وامحمدالطاهر من نقابة عمال الميناء، وثلاثة من بينهم عينوا في مكتب الاتحاد : الطاهر ككاتب عام ثان صحبة بريدوم وعبد النبي والمامون ككاتبان، هكذا، بناء على نموذج الحزب الشيوعي المغربي، لم تعد الهيئات القيادية مكونة حصرا من الفرنسيين كما كان الحال منذ نشأة الاتحاد سنة 1930. وستتزايد تدريجيا مغربة الأطر والقيادات، كما سنرى ذلك لاحقا، في انتظار ذلك، وللتأكيد على

---

(38) "أ.س." لفاتح ماي 1947، مقال : «ازدهار رائع للنقابات في المغرب الشرقي» لألبير عياش.

(39) تضمن الكتيب المكون من 35 صفحة الذي أرسل للنقابات تمهيدا للمؤتمر الرابع التقارير التالية : الأنشطة (هـ. بريدوم)، المالية (ل. طونيا)، الاقتصاد (أ. عياش)، التربية المهنية (أ. لوروى)، اللجن المختلطة في الإنتاج ولجن المقاولات (هـ. لافاي و ج. لويس)، الشباب والترفيه والرياضة (ل. طونيا)، التعويضات العائلية (فـ شاسيو)، جريدة أكسيون سنديكال» (س. دورا)، تعديلات النظام الأساسي (ج. پينتي)، يوجد التقرير عن المؤتمر الرابع لـ «اتحاد النقابات المغربية»، ضمن "أ.س."، ع. 15 دجنبر 1946.

(40) وصل العدد النهائي في 31 دجنبر 1946 من الطوابع التي تم بيعها وتسديد ثمنها إلى 406.302 مما يعطي عدد المنخرطين المشتركين التالي : 50.787.

الطابع الخصوصي للاتحاد، حوّل تعديل في النظام الأساس ـ اقترح وتم التصويت عليه في مراكش ـ التنظيم التابع لـ. كـ.ع.ش. إلى الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة. وباللغة المتداولة من قبل المناضلين كان يدعى الاتحاد العام، إ.ع. وبعض مسؤوليه ذهبوا أبعد من ذلك، هم ذاتهم الذين، منذ 1943 لم يتحدثوا أو لم يحددوا أنفسهم إلا كمسؤولين عن الاتحاد الجهوي، تكلموا أو كتبوا الان بصفتهم مسؤولين عن اتحاد النقابات المغربية، وظهر على ما يبدو هذا التعبير لأول مرة ضمن جريدة "أكسيون سانديكال» بتاريخ 15 غشت 1946، واختفى عند نهاية سنة 1947. وبقيت تسمية الاتحاد العام تحظى برضى المناضلين إلى حين حله إداريا في دجنبر 1952.

وكانت القضايا المثارة والمناقشة خلال المؤتمر متعددة وتتعلق بكل ما يخص ظروف الشغيلة وتنظيمهم والدفاع عنهم : غلاء المعيشة، التموين، تنظيم الإنتاج؛ الأسعار؛ الأجور والرواتب؛ التشريع الاجتماعي؛ الاستقطاب؛ التنقيب وتكوين الأطر؛ الحرية النقابية وحرية التعبير؛ المساواة بين كافة الشغيلة بإلغاء كافة أشكال التمييز التي كان المغاربة ضحيتها الرئيسيين. وهذه بعض الجمل الدالة المنتقاة من مختلف التقارير : الحق النقابي... «إن النص الذي وعدنا به السيد المقيم العام والقاضي بمنح الحق النقابي للمغاربة لم يصدر بعد... يجب المرور إلى عمليات الإنجاز، ليس ثمة أي مبرر لأن يؤجل الاعتراف بالحق النقابي مدة أطول». الأجور : «إن مبدأ "أجر مماثل لعمل مماثل" قبله رسميا السيد پييو... في فاتح ماي 1944. إلا أننا يمكننا أن نلاحظ بأن عددا جد قليل من المقاولات هي التي طبقته، هذا رغم أننا حذفنا أي بند عنصري ضمن "المراسيم" المتعلقة بلوائح الأجور". الرقابة؛ «لازالت صحافتنا تعاني من اثارها... فيما يتعلق بنشر مقالات باللغة العربية، أعطانا المقيم العام موافقته المبدئية... ومنعت مصلحة الصحافة لدى الإقامة العامة صدور أول مقال ولم يمنح بعد الإذن المكتوب الضروري لذلك. لذا، لازالت حرية الشغيلة المغاربة في التعبير بلغتهم في بلدهم أمرا مرفوضا. وفي الوقت ذاته الذي يتم فيه الإعلان عن الرغبة في ضمان كافة الحريات، تعارض فيه ممارسة الحريات الأولية»[41]. فيما يخص مجلس محاكم الشغل : يشير التقرير إلى انتخاب كافة المرشحين العمال (58) والمستخدمين (55) الذين قدمهم الاتحاد : «كنا قد طالبنا بأن يشارك في ذلك الشغيلة المغاربة... بدون جدوى... من غير المقبول أن لا يكون العامل المغربي... يتمتع بمزاولة حق تخوله له صفته كشغيل.». فيما يتعلق بالتعويضات العائلية : لا يتمتع بها شغيلة القطاع الخاص المغاربة. إلا أن العمل النقابي أدى إلى نتائج في بعض المصالح العمومية وشبه ـ

(41) لم يكن الإذن المكتوب قد منح رغم الطلبات المتعددة المقدمة، إن إصدار أول مقال في "أ.س." بتاريخ 15 مارس كان نتيجة الحيلة التالية : إذ قدم مدير الجريدة للرقيب الصفحة الأولى تتضمن جزءا كبيرا أبيض، علله بأنه مجال صورة صحفية كبيرة، وبعد أخذه إذن الإصدار، نشر المقال المكتوب بالعربية، ولم تتم العودة إلى ذلك الأمر الواقع الذي سيصبح مشروعا فيما بعد.

العمومية، لكن هذه التعويضات التي تم الحصول عليها منخفضة بالنسبة للتعويضات الممنوحة للشغيلة الأوربيين، وفضلا عن ذلك تؤدى إلى حدود الطفل الرابع. لكن مبدأ أداء التعويضات العائلية لم يعد مرفوضا. وكما كتب فـ. شاسيو F. Chassiot : «ولم تعد اليوم ثمة جرأة على التأكيد بأن المغاربة ليست لهم نفس الحاجيات الموجودة لدى الأوربيين، لم تعد ثمة جرأة على الرفض، وأصبح المسؤولون ملزمون بنهج سياسة ملتوية وإخفاء سوء نيتهم وراء مصاعب مالية مزعومة... غياب الحالة المدنية الذي يحول دون أي مراقبة؟ لكن لتحديد ضريبة الترتيب[42]. تتم بصورة جيدة مراقبة الماشية التي يمتلكها الفلاحون وكذا سنها. إذ تتغير الضريبة بحسب السن... إذن السبب لا يكمن هنا... بل يكمن في الإرادة الرامية إلى الحفاظ على الجور بغية تغذية الانقسامات وإضعاف الطبقة العاملة واستغلالها أكثر، إنها مناورة أسياد الاستعمار الكلاسيكية...»، هكذا، بعد التنديد بـ «عملاء تروستات الفرقة الخامسة» أو «العناصر الفاشية، المخربة للانتاج والتموين»[43] جاء دور أسياد الاستعمار المسؤولين عن التعامل غير المتساوي الذي يقع ضحية له الشغيلة المغاربة في بلدهم، ويعد هذا تقدما نحو التنديد بالنظام الاستعماري من قبل منظمة نقابية مزدوجة الجنسية منشغلة، من خلال إيقاظ الوعي والتضامن الطبقي، بالاستجابة لمطامح أعضائها وبالحفاظ على تماسكهم. إنها مسيرة عسيرة، تتخللها الانتصارات والمآسي.

وبالرغم من النوايا التي تم التأكيد عليها، فإن عمل المقيم لابون كان وجيزا للغاية، وكانت القوى المعاكسة التي اصطدم بها قوية للغاية، بحيث لم يكن بإمكانه أن يعطي كافة النتائج المنتظرة منه ولا حتى تلك التي كان يأمل تحقيقها. ثم إن مناخ الحرية في فرنسا والعالم الذي حمله كان قد تغير. إذ كان رفض مخطط مارشال[44] من قبل الاتحاد السوفياتي، الذي اعتبره مناورة أمريكية لبسط هيمنتها على أوروبا المخربة، وقبوله من قبل القوى الغربية، مصدر التوترات و«الحرب الباردة» بين الشرق والغرب. وانعكست على الرأي العام الغربي حيث حصل تعارض بين مؤيدي ومعارضي ذلك المخطط. وأيقظت في صفوف اليسار الفرنسي الشرخ بين الاشتراكيين والشيوعيين وانعاكساته على ك.ع.ش. التي ضعفت قواها بحكم انقسامها.

وأصبح المغرب، بحكم إدماجه من قبل الحكومات الفرنسية ضمن مخططات الحلف

---

(42) ضريبة فلاحية مرتكزة على كميات الحبوب والخضر المحصلة وعلى عدد أشجار الفواكه وعدد الماشية الممتلكة والتي هي في سن الإنجاب.

(43) فـ. شاسيو : «تقرير حول التعويضات العائلية»، كتيب المؤتمر الرابع.

(44) كان الجنرال الأمريكي، جورج مارشال G. Marshall كاتبا لمصلحة الدولة (1947 ـ 1948)، أعطي اسمه لمخطط الولايات المتحدة الرامي إلى مساعدة أوربا (1947) مقابل مراقبة صارمة من شأنها المس بسيادة الدول التي قبلته.

الأطلسي، موضع ضغوطات ومساومات فيما بين إمبرياليتين حليفتين ومتنافستين ألا وهما الامبريالية الأمريكية والامبريالية الفرنسية. وقد تأثر تطوره السياسي بذلك تأثرا عميقا. خلال المرحلة الأولى من تنفيذ مخطط مارشال، لا يبدو مع ذلك أن مثل هذه الانشغالات هي التي دفعت حكومة رامديي Ramadier إلى تعيين الجنرال ألفونسو جوان Alphonse Juin ، رئيس مجلس قيادة الدفاع الوطني، المنتصر في گاريگليانو Garigliano [45]، خلفا لإيريك لابون ، بل ما دفعها إلى ذلك هو عزمها على وضع حد للنوايا المعلنة من قبل السلطان سيدي محمد بن يوسف والأحزاب الوطنية الرامية لاستقلال البلاد.

وظل الجنرال جوان في قيادة الحماية الفرنسية بالمغرب من 14 ماي 1947 إلى 20 شتنبر 1951.

(45) نهر صغير بمنطقة أبنان الإيطالية يصب في بحر تيرين شمال نابولي حيث اخترقت القوات الفرنسية المغربية بقيادة جوان، مراكز الدفاع القويةالتي كان يقيمها الألمانيون في منطقة كاسينو (شتاء 1943 - 1944)، فاتحة بذلك طريق روما (4 ماي 1944).

الباب الرابع

حكومة الجنرال جوان
من ماي 1947 إلى فبراير 1948

أثار تعيين شخصية عسكرية على إقامة فرنسا بالمغرب جدالا حادا في صفوف الحكومة الفرنسية ذاتها، حيث، فضلا عن ذلك كانت شخصية الجنرال جوان تبدو لبعض الوزراء، محط طعن شديد. وقد فرضها كل من راماديي، رئيس المجلس الحكومي، وجورج بيدو Georges Bidault، وزير الشؤون الخارجية، بدعم من رئيس الجمهورية فانسان أوريول Vincent Auriol.[1]

وكانت الغاية من ذلك إفهام المعارضين، ولاسيما السلطان وحزب الاستقلال والح.ش.م. بأن فرنسا لن تسمح بأن تتعرض سلطتها للطعن. وكانت التعليمات التي تلقاها تخول له صلاحية الذهاب إلى حد إقالة السلطان، وتوصيه أيضا بالاستمرار في سياسة التنمية الاقتصادية والتفتح التي نهجها سلفه.

(1) ش.أ. جوليان : «إمبرياليات... اختيار جوان»، ص.ص. 203 وما يليها.

الفصل الأول :

التفتح المستحيل

هذه النقط الأخيرة هي التي ركز عليها الجنرال جوان في تصريحاته العمومية التي قدمها كجواب على المطامح والشكايات التي عبر عنها ممثلو السكان الأوربيين والمغاربة يومي 27 و28 ماي عند مجيئه إلى الدار البيضاء ثم إلى الرباط. وأكد بأنه سيسير في نفس الطريق الذي حدده سلفه الذي يشاطره نفس الأفكار. وجوابا على رجال الصناعة والتجار والمزارعين الأوربيين والمغاربة الذين كانوا يطالبون بحرية المبادرة والمبادلات بدون قيد أو شرط، قال بأن الخصاص الناجم عن الحرب لازال يطرح مشاكل عسيرة الحل، غير أن لبرلة الاقتصاد ستتم بعزم، وإن الكلمة التي وجهها إلى السكان الفرنسيين بالدار البيضاء هي التي ستبرز بعضا من رؤاه السياسية، التي كانت بمثابة جواب غير مباشر على خطاب طنجة حيث أشاد السلطان بالجامعة العربية وأعرب عن قوة الروابط لتي تجمع كافة الشعوب المسلمة بالشرق والغرب، وقد أنهى الجنرال جوان كلمته بهذه العبارات : «المغرب بلد غربي، يقع على مشارف البحر الأبيض المتوسط وأوربا... إنه بلد مطروح عليه أن يتطور وفق عقلية غربية».

«ليس ثمة قوة في العالم بإمكانها ألا تهتم بالمغرب. لذا، يجب أن نتوقع فترة معينة من الزمن قبل أن يكتمل التطور المحمود نحو وضعية بلد يحكم ذاته بذاته. بالطبع، سيوضع حد للمعاهدة في صيغتها الحالية، لكن عند اكتمال ذلك التطور، ضمن هذا التصور سأحافظ على النظام وسأتحمل مسؤولياتي وسأعمل كل ما في وسعي لكي تستعيد السلطة معناها الحقيقي بوضع كل فرد في مكانه؛ وسينظف كل فرد أمام بيته، وبذلك ستصبح الساحة نظيفة في مجملها»(1).

وفي اليوم الموالي، أي 28 ماي، تم في القصر الملكي بالرباط، بعد الكلمات المعتادة- حيث يتأكد كل من السلطان والمقيم العام من الصداقة والثقة المتبادلة بينهما فيما يخص العمل المنوط بهما إنجازه بصورة مشتركة ـ أقول تم تبادل للآراء يعكس الهوة الفاصلة بين الرجلين، وهذا أهم ما جاء فيه :

جلالة السلطان : «إننا حددنا برنامجا مزدوجا يشمل من جهة تطوير المغرب من الناحية

---

(1) نشرة أخبار المغرب، الإقامة العامة، بتاريخ 31 ماي 1947، ص.ص 43 ـ 45.

الاقتصادية، لتمكين الشعب المغربي من تحسين ظروف عيشه والاستفادة من استغلال خيرات البلاد؛ ومن جهة أخرى، على المستوى السياسي، يطمح الشعب المغربي إلى التطور. فالشعوب تريد الآن المضي قدما، وعلينا أن نضمن للشعب المغربي تلبية مطامحه المشروعة».

الجنرال جوان : «إني عازم على دراسة مطامح الشعب المغربي المشروعة بعقلية متفهمة للغاية، لكن، ثمة مطامح غير مشروعة».

جلالة السلطان : «الرجل العاقل ملزم بأن تكون له المطامح المشروعة وليس سواها».

الجنرال جوان : «بإمكانكم الاعتماد علي، إني أتفهم مطامح الشعب المغربي، لكن، لا يجب أن ننسى بأن الصبر لازال من أهم ملكات الإنسان الكبرى»(2).

فكانت سياسة المقيم العام في بادئ الأمر تتسم بعطف أبوي. ألم يذهب إلى حد التصريح للوطنيين المغاربة : «لو كنت مغربيا، فسأكون وطنيا»(3)؟

وكان تصرفه مماثلا إزاء النقابين، حيث كان ينصت لأولى مطالبهم ويحاول تفهمها.

وبعد مرور بضعة شهور توترت العلاقات، وعادت الإقامة العامة إلى دورها كحامية لمصالح الاستعمار التي تم ربطها بصورة ذكية بمصالح الحلف الأطلسي. إنها سياسة الصرامة، ثم سياسة العنف، التي كان مستلهموها وأطرها بالدار البيضاء والرباط وباريس.

---

(2) "نشرة أخبار المغرب"، الإقامة العامة، بتاريخ 31 ماي 1947، ص.ص. 30-31.

(3) ج. لاكوتير : «خمسة رجال وفرنسا»، محمد الخامس، ص.ص. 204 وما يليها.

الفصل الثاني :

معركة الأجور

1 . المعيشة غالية.

تمت أقوى المواجهات حول الأجور، كما تم بصددها التأكيد مجددا على ضرورة مساواة كافة الشغيلة على مستوى الأجور والتعويضات العائلية والحريات. وكانت متطلبات مناضلي الاتحاد العام حول هذه النقط متطلبات دقيقة. ولم تكن معارضة أرباب العمل والإقامة أقل شأنا؛ إلا أنه خلال الأشهر الأولى كان من جانب سلطة الإقامة، ميل إلى التسوية أملته عليها انشغالاتها السياسية.

وفيما بين يونيو 1947 وأبريل 1948 تضاعفت المبادرات النقابية وجلبت عددا متعاظما من الشغيلة، ذلك أن ظروف العيش لم تنفك تتفاقم بالنسبة للجميع - إذ ارتفعت الأسعار : تضاعفت خلال سنة 1947 وحدها. وخلال الأشهر الأولى من سنة 1948 شهد الغلاء تفاقما إضافيا. وكانت مؤشرات الأسعار المنشورة بانتظام تكشف عن ذلك، فيما أبدت الصحافة الاقتصادية والمالية قلقها إزاءه (أي الغلاء)[1]. وكان الفرع الاقتصادي للاتحاد العام، وهو يتتبع عن كتب حركة الرساميل والاقتصاد والأسعار، وانعكاساتها على ظروف العمال، يرى سبب ذلك الغلاء في التضخم والرغبة الملحة في الحصول على الأرباح التي تحرك أصحاب الثروات، كبار البورجوازيين والإقطاعيين المغاربة وبصورة أوسع الأوساط الإستعمارية الكبرى.

كان التضخم هو الداء الذي انصب عليه تنديد الجميع. وهو ناتج عن التراكم الهائل للرساميل الذي تم في البلاد، فبالإضافة إلي الرساميل التي أتت فيما بين 1940 و 1945، جاءت الرساميل الفرنسية الراغبة في الإفلات من فضول مصلحة الجباية الفرنسية - حيث خرجت فرنسا آنذاك من الاحتلال - والتي جلبها فضلا عن ذلك ضعف الأجور وسرعة تحقيق الربح، والحركة التي بدأت في 1946، تصاعدت لكي تأخذ بسرعة طابعا تدفقيا : 12 مليار في 1946، 15م. في 1947، و 38م.، في 1948 بالفرنكات الجارية[2].

واستثمرت حصة لا يستهان بها - حوالي 40 ٪ - في الفلاحة والمناجم والبناء والصناعة ولاسيما في أنشطة الصرف والصفقات، فاتحة بذلك عصر ازدهار واسع امتد إلى حدود سنة 1953، وهي السنة التي بدأ فيها الاستعمار يشك في دوامه، فيما استوعبت حصة أقل - 10٪ -

(1) انظر أعلاه، ص.149.

(2) إذا استعملنا الفرنك بقيمة سنة 1955، سنحصل على المبالغ التالية : 42 و 47 و 49 مليار.

من قبل اقتراضات الدولة المغربية المنشغلة - بعدما استعادت علاقاتها مع الخارج - بالقيام بالأشغال الإصلاحية والتجديدية ثم التنموية الخاصة بالتجهيزات والطرق والمراسي والمعدات السككية، والاستغلاليات المنجمية، والسدود الكبرى، مادامت الخزينة الفرنسية غير قادرة بعد على المساهمة فيها[3]، فيما أودع ما تبقى من الرساميل - نصفها ربما - في الأبناك، ترصدا للأعمال المربحة، وهي كتلة من الرساميل العائمة، غذت كافة ألوان المضاربات البورصوية والتجارية والعقارية، مما أحدث خللا في آليات الأسعار والاقتصاد.

وانتقل حجم وسائل الأداء (تداول النقود، الإيداعات في مؤسسات القرض والأبناك[4] والشيكات البريدية، والخزينة العامة وصناديق التوفير) الذي كان يبلغ 2 مليار فرنك سنة 1938 من 53 مليار سنة 1946، إلى 59 م. في 1947 ثم إلى 65 م. في يناير 1948، أي أنه حقق زيادة ب 26 ، 30 ثم 32 ضعفا، مقابل 10 ، 12 و 13 ضعفا في فرنسا، التي عانت فضلا عن ذلك من اقتطاعات المحتل ودمار الحرب، كان ثمة حديث عن التضخم المالي الفرنسي، غير أن التضخم المغربي كان يضاعفه ثلاث مرات.

وجاء التحرير المتسارع والمتتالي لمختلف قطاعات الاقتصاد، الذي تم خلال شهري يوليوز وغشت 1947، ليعمق الآثار السيئة لتلك الوفرة النقدية. وقد كتب الفرع الاقتصادي بهذا الشأن في تقريره للمؤتمر الخامس : «إن كبار أرباب العمل حصلوا بصورة قانونية أو بحكم الواقع على حرية التجارة وعلى حرية تحديد الأسعار.. وحدها ظلت خاضعة للتقنين بعض المواد الغذائية المحصصة وبعض المنتوجات (الآلات الفلاحية، السيارات، الحديد، الإسمنت) الخاضعة للتوزيع أو التي يحظى أصحابها برديدات. وهذا التقنين لازال مصححا بشكل واسع من قبل سوق سوداء معروفة من طرف الجميع وشجعها غياب المراقبة وعبثية التوزيعات والمحسوبية التي تتحكم فيها (السكر، الزيت، الحديد، الإسمنت، الجرارات...). فالاقتصاد المغربي يعد إذن اقتصادا حرا حيث الأسعار متحركة والأجور مجمدة»[5].

أمام هذه الموجة التضخمية، كيف تطور الإنتاج بالمغرب فيما بين 1938 و 1948؟

في القطاعات العصرية - أي المناجم، الصناعات، النقل، التجارة، الفلاحة الاستعمارية - تضاعف النشاط مرتين وتعدى ذلك أحيانا.. إلا أن الوضع كان مغايرا في الاقتصاد التقليدي، أي اقتصاد المغاربة.

---

(3) بلغت الاقتراضات : 540 مليون سنة 1944، و 1.200 سنة 1945، و1.500 مليون في 1946، و2.385 مليون سنة 1948، ويجب أن تضاف إليها سندات التجهيز القصيرة والمتوسطة الأمد (سنتان و 4 سنوات).

(4) بلغت قيمة الإيداعات البنكية : 831 مليون سنة 1938 ؛31 مليار في 1947 ؛ و 36.8 مليار في 1948 (31 يناير)؛ ودخلت 7 مليارات خلال شهر يناير وحده.

(5) تقرير لمؤتمر الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة بتاريخ 13 - 14 مارس 1948، ص. 22.

فإنتاج الحبوب ـ القمح الطري والصلب، الشعير والذرة ـ الذي عليه يرتكز نشاطهم وعيشهم، ظل غير كاف ومتقلبا بصورة خطيرة، كان الوضع حقا، بعيدا كل البعد عن النتائج الكارثية لسنة 1945، إذ أعيد تكوين الماشية التي كانت قد هلكت وبلغ المحصول السنوي المتوسط في سنوات 1946 و 1947 و 1948، حوالي 22.5 مليون قنطار من بينها مليونان يمثلان محصول المعمرين، كان بإمكانه عند الاقتضاء أن يغطي حاجيات البلاد، إلا أنه برز خللان خطيران : بحيث كانت كميات القمح الصلب والطري المحصلة أقل من الكميات المعتادة؛ والشعير الذي كان بإمكانه أن يعوضها اختفى جزئيا. ذلك لأنه تم شراؤه وتصديره بكميات هائلة من قبل صانعي العلف الخليط وتجار الحبوب، لعدم تقنين تجارته وأسعاره.

وللتخفيف من هذه الانعكاسات وتوفير التموين لساكنة الحواضر، عادت السلطات إلى جمع تبرعات القمح والشعير في الوسط المغربي، وهي ممارسة لاشعبية وغير عادلة تطال بقساوة صغار المنتجين الذين باعوا محاصيلهم مباشرة بعد الحصاد للحصول على أموال وتسديد ديونهم. وعدد منهم اضطر إلى إعطاء بذوره أو شراء الكميات الواجب دفعها من تجار مخزنين بأثمان جد مرتفعة. وفي الوقت ذاته تم تخفيض حصة الخبز (المكونة من 30 إلى 50٪ من الشعير) خلال الصيف من 300 غ. إلى 250 غ. ثم إلى 200 غ.

منذ "عام الجوع" (1945)، لم ينفك مشكل الحبوب والخبز يشغل بال مسؤولي الاتحاد، نظرا لانعكاساته الاقتصادية والإنسانية. وشكل دعمهم الحازم لتجربة القطاعات العصرية للفلاحة (SMP) أول وأبرز تجليات ذلك، ودفعتهم الوضعية الصعبة للبوادي المغربية وللجماهير القروية والحضرية خلال السنوات التي تلت إلى العمل بصورة مباشرة أكثر. هكذا، من خلال تدخلاتهم المتكررة لدى السلطات العمومية، والتي كانت صحافتهم وتنظيماتهم تقدم عنها أصداء واسعة، نددوا بالجوانب التي اعتبروها ضارة ضمن الإجراءات الإدارية وهي غالبا ما تميل إلى تلبية المصالح الكبرى للقطاع الخاص. كما كانوا يعرّفون بالإجراءات التي يعتبرونها ملائمة لتقويم وضعية محفوفة بالمخاطر. وكانوا في ذلك ينطلقون من المعطيات التالية :

1) المنتجون المغاربة يقدمون 92٪ من محصول الحبوب،

2) المساحات المزروعة بالقمح تشهد تراجعا، إذ لم تتعد المساحة السنوية المتوسطة 3.000.000 هكتار خلال 1946 و 1947، بينما كانت تبلغ 3600.000 هـ بين 1935 و1939، و4.000.000 هـ فيما بين 1941 و 1943 ؛ ج) المردود ضعيف لأن الفلاحين و"الخماسة" (مزارع يأخذ خمس المحصول) يستعملون أساليب عتيقة في الفلاحة، ولا يتوفرون لا على الأسمدة ولا على المال، ولا ضمانة لديهم للحفاظ على حقلهم، وإنهم خاضعون أخيرا لكافة ألوان الابتزاز من قبل السلطات المحلية؛ السخرة، المصادرات، جمع تبرعات الحبوب، خدمات أو اعتقالات تعسفية.

وكان الاتحاد يطالب بتقديم دعم فعال لصغار المنتجين : توفير البذور والأسمدة لهم ؛ قروض للحرث ؛ إلغاء ممارسة السخرة وجمع تبرعات الحبوب البشعة ؛ استعمال كثيف للوسائل الميكنيكية المتوفرة في قطاعات عصرنة الفلاحة (SMP) ؛ اعتماد خطة للزراعة يكون هدفها استعادة المليون هكتار الذي ضاع منذ 1942 ورفع مردودية الأراضي المغربية بقنطار أو قنطارين في الهكتار الواحد. بذلك سيغطي المحصول السنوي المتوسط، الذي سيزداد بـ 4 إلى 5 ملايين قنطار، حاجيات البلاد، واعتبر الاتحاد أخيرا أنه من الضروري أن تعطى أجور عادلة مقابل المجهودات المبذولة من قبل المنتجين، لذلك لم يتوان ممثلوه عن المطالبة بتحديد أسعار مختلف الحبوب، وخاصة القمح، بعد دراسة كلف الإنتاج في استغلاليات مختلفة الميزات، وهي دراسة من شأنها إبراز ضرورة تحديد أسعار تفاضلية، تكون مرتفعة أكثر بالنسبة للمزارع الصغير الذي يحصل على 4 إلى 5 قنطار في الهكتار الواحد، عنها بالنسبة لكبار المزارعين الذين يحققون مردودا يبلغ 10 إلى 15 قنطار في الهكتار الواحد؛ وبناء على هذه القاعدة، فرضت الضرائب على كافة الحبوب ومراقبة تداولها واستعمالها.

وفي 27 أكتوبر 1947، تركت رسالة الكاتب العام للحماية، انطباعا لدى الاتحاد بأن مطالبه بدأت تسمع. بحيث أنها تكلمت عن مساعدة صغار المنتجين، في صيغة قروض للبذور وقروض نقدية، وهي مساعدة ستأخذ حجما لا نظير له، إلا أن الواقع كان مغايرا تماما. إذ سلمت البذور بمقابل نقدي لكل المنتجين المغاربة الذين بإمكانهم التسديد؛ وحصل المنتجون الأكثر فقرا على البذور في صيغة قروض، شرط أن يدفعوا عند الحصاد قنطاران مقابل كل قنطار مقترض. وكتب بهذا الصدد كاتب الفرع الاقتصادي : «هذا ما يعني بعبارة أوضح، أن صغار الفلاحين هم وحدهم الخاضعون لجمع جديد لتبرعات الحبوب مسبق. ومن جهة أخرى، يضيف قائلا، لم يقدم أي قرض نقدي للبذور، في حين بلغ هذا القرض 1000 فرنك لكل هكتار بالنسبة للأوربيين الذين طلبوه...».

ولم تؤخذ بعين الاعتبار هذه المتمنيات المكررة عدة مرات.

2 . الحملات المطلبية

أ - يونيو - يوليوز 1947 : 25٪، زيادة غير كافية

انطلق كل شيء من اجتماع مجلس إدارة مكتب القمح بتاريخ 10 يونيو 1947.

هذا المجلس الذي يترأسه اعتياديا الكاتب العام للحماية، يضم ممثلين عن مختلف المديريات وعن الأطراف المعنية الرئيسية : المنتجين (مغاربة ومعمرين)، الشركات الكبرى للحبوب، المطاحن والمخبزات والمستهلكين؛ وضمن هذه الفئة الأخيرة كان يوجد منذوبو النقابتين (ك.ع.ش. والكنفدرالية المسيحية) ومنذوبو مكتب العائلة الفرنسية والهيئة الثالثة لمجلس الحكومة. وكما هو الشأن في أي مجلس إداري كانت الأمور تحسم مسبقا. هكذا، فقد حدد مدير المكتب سلفا، مع الأطراف المعنية المختلفة، سعر القمح، ومبلغ منح التشجيع المعطاة

لشركات الحبوب، والمطاحن والمخبزات. وعن هذه المعطيات تتفرع أسعار الدقيق والسميد، والمعكرونة، والخبز.

وبلغت الزيادة المتوقعة حدا دفع مندوبي الاتحاد إلى الرد بأنه لم يعد بالإمكان طرح سياسة انخفاض الأسعار، المقدمة لحد الآن، لرفض المطالب الخاصة بالأجور، وبأن اجتماع لجنة الأجور أصبح يفرض ذاته بحدة أكثر من أي وقت مضى. وفي الواقع، تم خلال الأسابيع الموالية رفع سعر القمح على التوالي من 840 فرنك إلى 1.200 ف في نهاية يونيو؛ ثم إلى 1.350 ف. في غشت، أي زيادة بلغت 60 ٪، فيما انتقل سعر الخبز (المكون من 30 إلى 50 ٪ من الشعير) من 12.40 إلى 15.80 في يوليوز، وإلى 23.75 في شتنبر، أي بزيادة 90 ٪، بينما كانت حصة الخبز تتقلص :300 غ.، ثم 250 غ. وثم 200 غ.

اجتمعت إذن لجنة الأسعار يوم 27 يونيو، ورفض ممثلو الإقامة العامة، باتفاق مع ممثلي غرف الفلاحة والتجارة والصناعة، الإقدام على مناقشة الحد الأدنى الحيوي الذي حدده الفرع الاقتصادي للاتحاد في 5.300 ف. في الشهر، والذي طالب أن تتم الزيادة في الأجور انطلاقا منه. كما أنهم رفضوا مناقشة الزيادة في أجور العمال الزراعيين المحدد في يوليوز 1946 بين 25 و 35 فرنك في اليوم... وصرح رئيس فيدرالية الغرف الفلاحية بأنه لا يمكنه القبول بأن تناقش قضايا تهم العمال الزراعيين بحضور ممثلين عن النقابات؛ فيما طالب رئيس الغرف الصناعية بعدم الإقدام على الزيادة في الأجور في وقت تميل فيه الأسعار إلى الانخفاض مع عودة الوفرة. أما ممثلو الإدارة فخاطبوا روح الاعتدال لدى المسؤولين النقابيين وطلبوا منهم تقديم تضحيات لكي لا تتم إعاقة تقويم اقتصاد البلاد. وتم تذكيرهم بالزيادة الحديثة في سعر القمح، وطلب منهم توجيه خطبهم لأرباب العمل. وحين ذكر النقابيون بأنه يجب أخيرا تأدية التعويضات العائلية للشغيلة المغاربة، رفض مدير الأشغال العمومية ذلك بدعوى أنهم لا يتوفرون على الحالة المدنية.

ويوم 4 يوليوز التقى مجددا ممثلو الاتحاد بالمقيم العام، ليعرضوا عليه البث في رفض لجنة الأجور. وطالبوا بأن ينتقل، أجر الساعة الواحدة من 14.5 ف. إلى 25.5 ف. بناء على قاعدة الحد الأدنى الحيوي المحدد في 5.300 ف. وتوسيع التعويضات العائلية للشغيلة المغاربة والزيادة في أجر العمال الزراعيين ليبلغ 80 ف. في اليوم عوض 25 - 35 ف الذي كانوا يحصلون عليه، كان يحضر مع المقيم العام، مدير الشغل والشؤون الاجتماعية، السيد مارگا Margat، هذه المديرية المستقلة، التي لم يتوان الاتحاد عن المطالبة بها أحدثت في فاتح يوليوز. إلا أن دوافع الرضا المحصلة منها لم تدم طويلا.

وبالنسبة للمدير الذي تعين حديثا، لا معنى لعبارة الحد الأدنى الحيوي، إذ صرح : «كافة الشغيلة يتوفرون عليه، لأنه بدونه لما بقوا على قيد الحياة منذ زمن طويل». واقترح ميزانيته الخاصة وحددها بـ : 3.750 كمصاريف شهرية (2.768 ف للتغذية و 982 ف. للباقي)، أي بأجر 18 ف. للساعة.

وكان المقيم يعتقد هو أيضا بأن الحد الأدنى الحيوي لا معنى له، إنه حسب تعبيره مجرد "ترهة" فأخذ بالرقم المقترح من قبل مدير الشغل والشؤون الاجتماعية وقرر ما يلي : الزيادة في الأجر الأدنى للمنطقة الأولى بـ 25 ٪ ابتداء من فاتح يوليوز، إسقاط هذه الزيادة بقيمتها المطلقة - أي 3.60 فـ - على باقي الأجور : ومسألة الأجور الزراعية، وهي قضية حكومية، ستحل من طرفه؛ وتوسيع التعويضات العائلية لتشمل المغاربة وضع قيد الدرس ("أ.س." بتاريخ فاتح يوليوز 1947).

ولم تغيرالاحتجاجات على ذلك أي شيء. إلا أن الأسعار استمرت في الارتفاع، وشروط عيش كافة فئات المأجورين استمرت في التدهور إلى أن أصبحت مأساوية؛ بينما كان المعمرون، ورجال الصناعة، والتجار والوسطاء يراكمون الأرباح. في ظل هذا المناخ، انفجرت أزمات خطيرة تبين من خلالها تماسك منظمات الاتحاد العام وعزمها وكفاحيتها.

ب - توترات صيف وخريف 1947 : أزمة الـ 28 %.

من خلال مظاهرها، تشخص هذه الأزمة، بصورة مسبقة، الأزمات التي ستهز المغرب المستعمر خلال سنة 1948.

دعيت التنظيمات النقابية، التي أشعرت بسرعة بالصعوبات المطروحة، إلى إرسال مندوبيها إلى الدار البيضاء. فانعقدت لجنة عامة يوم 13 يوليوز. هذه اللجنة حافظت على كافة المطالب، وأضافت إليها مطلب "الحق النقابي للجميع" وقررت بأن المقيم العام سيكون ملاذها الأخير»، وقررت شن إضراب في حال فشل ذلك المسعى، تاركة حرية التصرف التامة لمكتب الاتحاد وللجنته التنفيذية لتحديد صيغته ومدته، وتعبيرا عن هذه الإرادة الرامية إلى الحصول على نتائج ملموسة، تأسست في 18 يوليوز لجنة مركزية للاضراب تضم ممثلي الفيدراليات والنقابات الكبرى.

وبما أنه لم يحصل أي تقدم يذكر أعلنت لجنة عامة استثنائية، المجتمعة يوم 24 غشت، عن إضراب عام لمدة 24 ساعة يشمل شغيلة القطاعين العام والخاص يوم الأربعاء 3 شتنبر، إذ ذاك، خرجت الإقامة العامة من تحفظها، واستدعت اللجنة المركزية للإضراب. فاستقبل الجنرال جوان وفدا عنها يومي 30 غشت وفاتح شتنبر، وأعرب لهم عن مواقفه، وفي 30 غشت، بعد أن اعتبر بأن الأرقام التي قدمتها له مصالحه أرقاما مغلوطة، أعلن قراره برفع الأجر الأدنى الشهري في المنطقة الأولى إلى 4.800 فرنك، أي أجر 23 فـ. للساعة عوض 18 فـ. المقررة في يوليوز، وبرفع باقي الأجور بـ 28٪؛ وبمعادلة أجور العمال الزراعيين مع أجور عمال التجارة والصناعة وأخذا بالاعتبار الامتيازات العينية التي يمكنهم الحصول عليها؛ وبحصول الشغيلة المغاربة ابتداء من فاتح أكتوبر على تعويضات عائلية تبلغ 300 فرنك لكل طفل تحت النفقة معترف به شرعا. وأكد، ختاما، بأن النص الذي يمنح الحق النقابي لشغيلة التجارة والصناعة المغاربة يوجد "قيد التوقيع" بالقصر.

أما مطالب شغيلة القطاع العمومي فقد تم تدارسها يوم فاتح شتنبر، لم تكن له صلاحية حلها على الفور، وبما أنهم هددوا بشن الإضراب المعلن عنه، حصل المقيم على توقيفه. وواعدهم بأنه سيدعم لدى المصالح الوزارية المعنية بباريس، مطالبهم، لاسيما تطبيق الزيادات في المرتبات التي انتزعت حديثا في فرنسا، على المغرب، بإضافة الزيادة المغربية ب 33٪.

وسجلت اللجنة المركزية للاضراب بارتياح هذه المقترحات : وأشعر بها مكتب الاتحاد العام كافة تنظيماته، ودعاها إلى عقد تجمعات عامة بغية التعليق عليها والإشارة إلى مداها. إلا أنه أوصاهم باليقظة، والسهر على تطبيق تلك الإجراءات واتخاذ الحيطة إزاء مناورات أرباب العمل الذين سيعملون كل ما في وسعهم للإفلات من أحكام القانون.

3 ـ مقاومات أرباب العمل : تأسيس الكنفدرالية العامة لأرباب العمل بالمغرب.

لم يفت وقت طويل وتفجر غضب أرباب العمل. وقد اتخذ ذلك منحى تمرد فعلي في بعض القطاعات، وكان مريل Merill ، رئيس الغرفة التجارية والصناعية للدار البيضاء، وإمبرتي Imberti، رئيس اللجنة المركزية لرجال الصناعة، هما اللذان حثا على ذلك. وكان ضغط أرباب العمل أكثر إلحاحا لاسيما بعد أن قررت، يوم 20 أكتوبر، المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى التي كانت موزعة إلى ذلك الحين بين غرف التجارة والصناعة المختلفة ولجنة رجال الصناعة، أن تتجمع ضمن الكنفدرالية العامة لأرباب العمل بالمغرب، اقتداء بمثال فرنسا، وقد عضدت انتخابات 7 دجنبر الرامية إلى تجديد الهيئات الثلاثة لمجلس الحكومة، هذه القوى المناوئة، بحيث انهزم كل المرشحين الشيوعيين والاشتراكيين.

وصدرت مراسيم الكاتب العام للحماية، المحددة لنسب الأجور الجديدة في "الجريدة الرسمية" بتاريخ 5 شتنبر. ويوم 15 شتنبر دعا إمبرتي، الذي كان أيضا رئيس الغرفة النقابية لمصبري السمك، منخرطيه إلى عدم تطبيق الزيادة في الأجور المرتقبة إذ كتب في الدورية رقم 215 : «آخذ على عاتقي مسؤولية القرار الداعي إلى تعليق تطبيق هذه الزيادة، على الأقل خلال فترة تنفيذ الصفقة الانجليزية». وفي دورية أخرى، موجهة هذه المرة لكافة رجال الصناعة، أوصى بعدم أداء التعويضات العائلية للشغيلة المغاربة، ثم أتى دور ماريل ليكاتب المقيم العام المتواجد آنذاك في باريس، ليطلب منه عدم إضافة الزيادة المغربية البالغة نسبة 33٪ إلى الزيادة الخاصة الجزافية التي، بعد أن تقررت في فرنسا، عليها أن تشمل الموظفين بالمغرب، وذلك لعدم إثقال ميزانية الدولة المغربية المثقلة سلفا بالديون، في نظره، بفعل عبء مصاريف التسيير.

إن النقابيين الذين أغاظهم ذلك، ردوا عليه مباشرة، إذ كانوا يعرفون بأن قادة أرباب العمل ذهبوا، مباشرة بعد تقرير الزيادة في الأجور، إلى المقيم العام «لإثارة انتباهه إلى العواقب الخطيرة التي قد تترتب على اقتصاد البلاد من جراء زيادة 28٪». وأشاروا إلى أبشع الكوارث المرتقبة مثل إقفال المناجم وإفلاس صناعات السمك. والحال أن أي مأساة من هذه المآسي لم تحدث بعد. إذ لازالت المناجم مستمرة في عملها، وهي التي طبق معظمها الزيادة في الأجور. أما السردين المعلب في الزيت، فلا يبدو أنه خيب آمال رجال الصناعة، إذا ما احتكمنا إلى الثروات التي يولدها وإلى السرعة المحمومة التي تنشأ بها المصانع الجديدة بآسفي.

ثم كجواب على ماريل، فإن النقابيين «لاحظوا ببساطة بأن بضعة عشرات من كبار منتجي ومصدري الحوامض مقبلين على تحقيق حوالي مليارات من الأرباح في الموسم المقبل؛ ويمثل هذا المبلغ مرتبات موظفي المغرب خلال ستة أشهر». ويختمون بقولهم : «إننا ننتظر دائما من قبل أناس يقومون بسرعة فائقة بحملة ضد الزيادات الكبيرة في الأجور والمرتبات، عدم موافقتهم العلنية والبارزة للمناورات المضاربية التي تؤدي بالبلاد إلى الإفلاس...»(6).

إن تمرد أرباب العمل، المفاجئ ظاهريا، برر أعمال الشغيلة الذين طالبوا ـ وهم معضدون بحقوقهم ـ بأداء الزيادة بنسبة 28٪ ابتداء من فاتح شتنبر؛ والبعض أضاف إليها تصحيح التجاوزات السالفة في الأجور. هذا ما حدث في مقاولة الأحذية "باطا" بالدار البيضاء من خلال إضراب إنذاري لمدة ساعة(7)، وفي مصانع التصبير بآسفي حيث حصل العمال على أداء زيادة 28 ٪ على إثر اجتماع كثيف ببرصة الشغل لمدينتهم، وتهديد بالإضراب لمدة 24 ساعة(8).

وأخذت الحركة بعدا آخر في جرادة، ففي يوم الاثنين 3 نونبر قرر 6.000 عامل منجمي، تعبوا من المطالبة بدون جدوى بـ «التطبيق الكامل لزيادة 28 ٪ وطرد ستة أشخاص مستفزين (عملاء المراقب المدني) يخلون بالمجهود الإنتاجي»، نقول قرروا خلال تجمع عام خوض إضراب إنذاري لمدة 24 ساعة، وفي اليوم الموالي، أي 4 نونبر، في الصباح، توقفت عملية الإنتاج برمتها، في باطن الأرض وعلى سطحها، وكان المغاربة والأوربيون «متحدون اتحادا أخويا»، إذ ذاك، قرر الفرع العمالي المغربي، وفرع عمال سطح الأرض الأوربي أن يوحدا صفوفهما ويؤسسا نقابة موحدة، النقابة العامة لمفاحم جرادة، وكان كاتبها العام، محمد الوالي، وكاتبها العام المساعد، ج. ألار G.Allard ، وهذا قرار مهم يكرس المجهود المبذول من أجل تجميع عمال المناجم، باختلاف أصولهم، ضمن نفس المنظمة العمالية.

إن الأعمال النضالية العمالية تغلبت إلى حد ما على مقاومة أرباب العمل. لكن هذه المقاومات، المدروسة بعناية، كانت بمثابة إنذار للمقيم العام، وكانت على التو مربحة بحيث أن رجال صناعة التصبير، حصلوا، لتنفيذ "الصفقة الانجليزية" الشهيرة ـ طلبية 250.000 صندوق من السردين المعلب في الزيت ـ على دعم يبلغ 85 مليون وتمكنوا من تأخير تأدية التعويضات العائلية للشغيلة المغاربة ـ التي تقلص مبلغها تدريجيا من 300 فـ إلى200 فـ، لكل طفل ـ لمدة ثلاثة أشهر وتأجيلها إلى فاتح يناير 1948.

---

(6) "أ.س." بتاريخ 15 أكتوبر 1947، مقال أ. عياش : «في مواجهة الزيادة في الأجور، تنخرط لجنة رجال الصناعة والغرفة التجارية للدار البيضاء في سياسة مناوئة للعمال».

(7) "أ.س." بتاريخ فاتح نونبر 1947.

(8) "أ.س."، بتاريخ 15 نونبر 1947 : «عمال مصانع التصبير بآسفي يفرضون تطبيق زيادة 28٪ من طرف كاتب الاتحاد المحلي لآسفي، ش. ليفي S. Lévy.

الفصل الثالث :

زيادات جديدة في الأسعار ومطالب جديدة

إن زيادة 28٪ التي كان أرباب العمل يطبقونها على مضض سرعـان ما اعتبرت بأنها غير كافية. إذ بمجرد الإعلان عنها، عاد ارتفاع الأسعار من جديد.

ونسوق هنا مجموعتان من المؤشـرات مأخوذة من تقرير الكاتب العام هـ. بريدوم. المقدم للمؤتمر الخامس، والتي تحمل شهادته :

مؤشر أسعار المواد الـ 13 (سنة 1914 = 100)

شتنبر 1947 :	7.122
أكتوبر	7.723
نونبر	8.230
دجنبر	8.750 أي 22.89 + ٪

إن واقع الزيادات التي طالت مباشرة الشغيلة تبدو بصورة أفضل في المجموعات التالية :

من أكتوبر إلى دجنبر 1947

الخبز	٪ 70
المصبرات	٪ 76
المعكرونة	٪ 74
الخمر	٪ 60
الحليب	٪ 30
الشوكلاتة	٪ 90
الكهرباء	٪ 41
الدخان	٪ 33

تضاف إليها من دجنبر 1946 إلى دجنبر 1947 :

الكراء	٪ 100
الأحذية	٪ 100
لباس القطن	٪ 250
الفحم الخشبي	٪ 300

1 ـ تطور القدرة الشرائية.

خلص الفرع الاقتصادي للاتحاد، بعد تعمقه في التحليل، إلى أنه ثمة تقلص مستمر للقدرة الشرائية للشغيلة الأوربيين والمغاربة، فكتب بهذا الصدد :

«تكشف حسابات أخذت بالاعتبار الأسعار المعتمدة بانتظام، بأن كلفة العيش في 1947 تضاعف 19 مرة كلفة سنة 1938. ذلك أن مؤشر المواد الـ 13 بالدار البيضاء انتقل من 450 سنة 1938 إلى 8.753 سنة 1947، مؤشر الزيادة : 1.845، وموشر المواد 21 (المحدد من قبل جريدة أرباب العمل "بوتي كازبلانكي" بتاريخ 27 دجنبر 1947 : نهاية سنة 1938 : 100 ؛ 1947 : 1.920. مؤشر الزيادة : 1.920».

	اللحوم	البطاطس	القمح الصلب	الشاي	السكر	سومة الكراء	الفحم
	كلغ	كلغ	كلغ	كلغ	كلغ	غرفة واحدة	كلغ
1938	5 ف	0.50 ف	1.50 ف	20 ف	3.50 ف	30 ف	0.50 ف
1947	250 ف	38.00 ف	37.00 ف	1000 ف	350.0 ف	1000 ف	30.00 ف
نسبة الزيادة	50	76	24	50	100	33.33	60

«والحال أن الزيادة لم تتم بنفس النسب لافيما يخص الأجور العليا ولا المرتبات، إذ أنها تضاعفت 10 مرات على أكثر تقدير، إذن تقلصت قيمتها بـ 50 ٪ بالنسبة لما قبل الحرب».

«لكن هذه الحسابات الخاصة بالمؤشرات ليست صالحة في الوسط المغربي حيث يخضع الشغيلة لأعباء لا يعرفها الأوربيون، إذ لايتوفر العديد منهم على بطاقة التموين، سومة كرائهم غالية الثمن، ولا يتوفرون لا على الماء ولا على الكهرباء. ومصاريفهم الخاصة بالماء والكراء، والتسخين والكهرباء تلتهم قسطا كبيرا من أجورهم، وهي حصة أكبر من حصة الدول ذات مستوى معيشي مرتفع، والأمثلة التالية تسلط الضوء على الوضعية المأساوية للشغيلة المغاربة».

«بإمكاننا أن نؤكد باعتدال أن كلفة العيش بالنسبة للساكنة المغربية بالمدن تضاعف في نهاية 1947 بـ 45 إلى 50 مرة كلفة سنة 1938، وكانت وضعية العامل اليدوي المغربي الذي

كان يتقاضى سنة 1938 0.75 ف. لساعة العمل، وضعية بئيسة بشكل مفضوح. اليوم يبلغ الأجر المتوسط للساعة الواحدة 21 فـ. أي حوالي 28 مرة أكثر من الأجر الأول».

ويمكن القول إذن «بأن وضعية العامل المغربي هي أكثر بؤسا اليوم مما كانت عليه سنة 1938».

على إثر ذلك، اعتبر اتحاد النقابات بأن الميزانية الدنيا المحددة في 5.300 ف.، وهي قاعدة مطالبه الخاصة بالأجور، أصبحت متجاوزة. وبعد إعادة تقييمها من قبل فرعه الاقتصادي[1]، تم تحديدها في 7.200 ف. شهريا، وبما أن الحكومة لا تفعل أي شيء للتحكم في الأسعار طالب الاتحاد بـ «مراجعتها دوريا بصورة آلية» لضمان القدرة الشرائية. ولم يقبل بأن يُرجع سبب ارتفاع الأسعار للزيادة في الأجور؛ وقدم كدليل قاطع على ذلك، الارتفاع القوي للمواد الزراعية، بينما لم تتحرك أجور القطاع الزراعي منذ يوليوز 1946. وليس من حق أي أحد أن يتكلم عن استحالة الأداء لدى المقاولات، إذ أن الجرائد المالية مليئة بالبيانات المفحمة، عن زيادة في الرأسمال بإدماج الاحتياطات، وتوزيع للأسهم المجانية، وربيحات موزعة واهتلاك مسرع الذي هو مجرد أرباح غير موزعة.

وأراد مكتب الاتحاد العام أن يتحادث مع المقيم العام حول هذه المشاكل كافة وحول مشاكل أخرى لها صلة بالحقوق وبحماية الشغيلة. وتطلب الحصول على المقابلة وقتا طويلا. إذ تم التماسها في نهاية أكتوبر ولم تتم إلا في 27 نونبر[2]. كان الجنرال جوان مصحوبا بمدير ديوانه نيگريي Négrier وبرئيس المنطقة المدنية للدار البيضاء، فيليب بونيفاسPhillipe Boniface فيما كان الوفد النقابي يتكون من الكاتبان العامان، الطاهر وبريدوم، ومن ثلاثة أعضاء المكتب، كاترين ڤيبي وألوتشيو وعياش. وتحدث الوفد عن الحق النقابي والتشريع الاجتماعي (بريدوم) وعن تمرد أرباب العمل وغلاء المعيشة والأجور (عياش) وعن بورصات الشغل (ڤيبي) وعن الوضع بمناجم جرادة (الطاهر).

هكذا علم الوفد بأن إثنان من مستفزي جرادة، وهما عميلان للمراقب المدني، كان العمال المنجميون يريدون التخلص منهما (إذ قاموا بإضراب لهذه الغاية) سيقدمان إلى المحكمة وبأن قضية بورصات الشغل، لاسيما بورصة الدار البيضاء التي تحتضن مكاتب الاتحاد العام والفيدراليات ومكاتب حوالي ستين نقابة، تشغل "بال مصالحه"؛ وبأن أرباب العمل سيؤدون التعويضات العائلية وأصحاب مصانع التصبير سيؤدون زيادة 28٪، لأن الحكومة أعطتهم 85 مليون فـ. للصفقة الانجليزية. وأن النصوص المهيئة حول القانون الأساسي النموذجي، والاتفاقيات الجماعية ولجن المقاولة لم تصدر بعد لأن الغرف التجارية والصناعية ترفض قبول مندوبي المستخدمين. كما تأسف الجنرال عن تكاثر الوسطاء «في مجال الاستراد والتصدير» وهم من عوامل غلاء المعيشة، غير أنه لم يقل أي شيء عن الليبرالية المفاجئة للمصالح

---

(1) تقرير الفرع الاقتصادي، ضمن كتيب المؤتمر الخامس، ص. 21.

(2) "أ.س.» بتاريخ فاتح دجنبر 1947، تقرير الجلسة من قبل السيدة ڤيي Vieilly.

الاقتصادية التي تخلت عن مراقبة الأسعار وتوزيع القمح، إثر ضغوط بائعي الحبوب، وهو ما ندد به الوفد، ولا عن "جزاري الجملة" فيما يتعلق باللحوم والجلد والإهاب والصوف؛ ولا عن مستوردي الأقمشة القطنية، مع أن الحكومة منحتهم الترخيصات والعملة الصعبة ليشتروا من فرنسا والولايات المتحدة. هذا ما أدى إلى مضاعفة أسعار الجلود الثقيلة ثلاث مرات : 95 ف. عوض 32 ؛ وتضاعفت أسعار الجلود المدبوغة مرتين : 250 ف. عوض 135 ؛ وزادت أسعار الأحذية بـ 50٪ في ظرف 4 أشهر؛، وانتقلت أسعار الأقمشة القطنية من 50 فـ. إلى 250 فـ. وظلت متوفرة في المدن بينما كانت مفقودة في البوادي.

2 ـ الحق النقابي

لكن المشكلة المركزية، والتي تم التعرض لها أولا، ظلت هي الحق النقابي للمغاربة. وكان مسؤولو الاتحاد متعطشون ليروا أخيرا صدور نص ـ حتى وإن كان غير مكتمل ـ يعطي للشغيلة المغاربة الكفاءة الشرعية للتجمع والمطالبة والعمل النضالي، والمناقشة والتفاوض وإبرام الاتفاقات مع أرباب العمل أو السلطات، ولكي يتم أخيرا اعتبارهم كطرف كامل العضوية. كان ثمة أمل في أن يمنح هذا الحق پييو ثم لابون. وفي 3 يونيو، قال الجنرال جوان بأنه يؤيد ذلك. ثم في 9 غشت قال بأن النص "قيد التوقيع" ثم بما أنه لم يصدر أي شيء، تمت مساءلة مدير الشغل الذي أعطى نفس الجواب فطلبت منه إذ ذاك السيدة ڤييل «هل يتطلب الأمر أن يقوم المكتب بمسعى لدى جلالته، لكي يصدر النص أخيرا مهما كانت نواقصه...» غير أنه، في يوم 27 نونبر كان الجواب مغايرا. إذ أجاب المقيم العام «بأن النص بُعث إلى باريس للموافقة، ويعتقد بأنه لن تعترضه أية صعوبات في وزارة الشؤون الخارجية، مما سيسمح للسيد لوڤاسور Levasseur (رئيس ديوانه) الموجود حاليا ببارس، أن يأتي به : ولن يبقى إذ ذاك إلا أن يرسل إلى جلالة السلطان للتوقيع النهائي...»

وردت السيدة ڤيي بلهجة حادة : «المسألة لم تعرف خطوة إلى الأمام وإنما خطوة إلى الخلف...».في فاتح دجنبر، صدر نداء للشغيلة في شكل نداء يغطي الصفحة الأخيرة من «أكسيون سانديكال»، يندد بغلاء المعيشة، بضعف الأجور، والمضاربة، وبمعارضة «الفيدراليات الصناعية والفلاحية للتقدم الاجتماعي»، وبالوعود التي لم تف بها الإقامة العامة. وللخروج من هذا الوضع، طالب النداء بالحق النقابي للمغاربة وبالتحسين العام لأجور التجارة والصناعة والفلاحة، وبالتعويضات العائلية على قاعدة حد أدنى حيوي يبلغ 7.200 فـ. شهريا، وبالسلم المتحرك، وبتعديل جديد لرواتب الموظفين وأمثالهم، والمساواة بينهم «مهما كان أصلهم عند تساوي القدرات والعمل»، وبالنسبة للجميع «دفع تسبيق مؤقت فوري».

وأوصى أخيرا النداء كافة النقابات أن تنظم «منذ الآن تجمعات للتقرير في وسائل العمل التي هي مستعدة لاستعمالها في حال رفض الإدارة الإقرار بأحقية مطالبنا».

وكان لهذا النداء وقعا عميقا، خاصة وأن ارتفاع الأسعار كان يتسارع : 6.5 ٪ في دجنبر، 13 ٪ في يناير ؛ والتنظيم النقابي كان مهددا في وحدته.

الفصل الرابع :

تهديدات بالانشقاق : فشل بالنسبة لـ "الانقساميين"

في صفوف الاتحاد ذاته، لم يكن بعض النقابيين راضين عن حركة "المغربة" وعن العناية الدقيقة التي كانت تولى لمطالب رفاقهم المغاربة. وفي نفس الفترة ـ كما سنرى ذلك ـ كان الوطنيون في غمرة حملتهم ضد الحركة العمالية التابعة لـ كـ.ع.ش.[1].

إلا أنه بصورة مباشرة، جاء الخطر من اتجاه القوة العمالية الذي أحدث تشتتا في صفوف كـ.ع.ش. بفرنسا، فشنت إضرابات ضخمة عبأت حوالي ثلاثة ملايين من شغيلة القطاعين العمومي والخاص، كان سببها ارتفاع الأسعار وضعف الأجور. منذ أبريل 1945، أي في ظرف سنتين ونصف، فقد المأجورون نصف قدرتهم الشرائية. وبما أن الأغلبية المكونة من كـ.ع.ش. رفضت مخطط مارشال Marshall ، تحدثت الأقلية المكونة من القوة العمالية القريبة من الحزب الاشتراكي (SFIO) عن إضرابات سياسية وحاربتها، فعقدت ندوة يومي 18 و19 دجنبر 1947، وبناء على طلبها، قرر كل من ليون جوهو Léon Jouhaux أحد الكتاب العامين، وبترو ونويميير Neumeyer ودولمار Delamar ، وهم كتاب كنفدراليون، الانسحاب من الـ كـ.ع.ش.، مقسمين بذلك وحدة التنظيم النقابي الفرنسي الذي أعيد تأسيسه خلال المقاومة.

وفي اليوم ذاته، أي 19 دجنبر، أعرب 300 نقابي أوربي، في مدينة أولماس الصغيرة، بالمغرب، عن قطيعتهم مع الاتحاد العام وعن تشكيلهم للاتحاد العام للقوة العمالية بالمغرب، انطلقت هذه الحركة من المكتب الشريف للفوسفاط بخريبگة بقيادة ليندري Léandri ، وهو نقابي قديم كان له دور هام قبل الحرب، إلا أن دعمه للمارشال بيتان سنة 1940 ثلم صيته وصعب عليه استعادة نفوذه في وسط المنجميين، رغم دعمه من قبل الفرع الاشتراكي لخريبگة الذي كان ينتمي إليه.

هذا الوضع الصعب أدى بمسؤولي الاتحاد العام إلى القيام برد فعل قوي. وأتيحت لهم المناسبة منذ اليوم الموالي، خلال المؤتمر التأسيسي للفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين (20 ـ 21 دجنبر 1947)، بطبيعة الحال، أثيرت مسألة الحركات الاجتماعية التي هزت فرنسا، وتم تحليل أسبابها، والتنديد بكافة أشكال الضغوطات التي مورست على المضربين. وبناء على اقتراح جان

---

(1) راجع الفصل الثالث.

فارديل Jean Fardel ، الكاتب العام لنقابة التعليم الثانوي، ثم التصويت بالإجماع على ملتمس للاتحاد «يحذر من مناورات التقسيم المتبعة لتفكيك الحركة النقابية بالمغرب».

وفي 15 يناير 1948. أعطى ليونيل كاميليري Lionel Camilleri الذي أعيد تعيينه مؤخرا كاتبا عاما لفيدرالية الموظفين، في مقال صدر في "أ.س." بعنوان «لنحافظ على الوحدة بالمغرب» يرد فيه على تساؤلات الشغيلة وقلقهم، أقول أعطى الأسباب التي تدعو إلى الحفاظ على الاتحاد.

فبعد تذكيره بالانتصارات التي تم الإحراز عليها مؤخرا بفضل تماسك الجميع وذكره لعمل فرق المناضلين التي كانت تشتغل «بدون أن تنشغل باليافطات السياسية المختلفة» أضاف : «إننا سنحافظ على الوحدة... كما يرغب في ذلك مناضلو وقادة النقابة ويأملونه».

«... لدينا في المغرب مصالح مغربية علينا أن ندافع عليها؛ ولدينا في المغرب رجعية مغربية علينا أن نحاربها؛... وثمة نضالنا الخاص الذي علينا أن نخوضه في مجالنا الخاص... علينا أن نحافظ على الوحدة فيما بين الفرنسيين، ولكن بين الفرنسيين والمغاربة أيضا».

هذا الموقف تأكد في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 8 ماي لتسوية مسألة التوجه النقابي. إذ رفض المؤتمرون بـ 369 صوت مقابل 86، ملتمس فيدرالية المالية الداعي إلى الانفصال عن الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة وإلى الانتقال إلى الاستقلال الذاتي(2).

هل كان بالإمكان تهدئة كل هذه الاضطرابات بإنشاء مركزية مغربية ستصبح مستقلة عن كـ.ع.ش. ؟ لا يبدو ذلك. إذ كان الانشقاقيون ذوي نزعة "استعمارية" عازمة ومناهضين لمغربة متسارعة للتنظيم من ناحية منخرطيه وأطره، ولم يكن بإمكان المناضلين المتشبثين بـ كـ.ع.ش. أن ينفصلوا عنها، وإن كان هذا الفراق هو هدفهم، في الوقت بالضبط الذي كانت تتعرض فيه لهجومات كل القوى الرجعية.

وفضلا عن ذلك، أصبح كل شيء مع بداية سنة 1948، واضحا أكثر، إن ضراوة النضالات المطلبية المترتبة عن ارتفاع الأسعار، وصعوبات التموين، ومقاومات أرباب العمل، وعنف السلطة الاستعمارية، كلها عوامل دعمت سمعة الاتحاد العام الذي أكد على أنه دائما أكثر دفاعا عن كافة فئات الشغيلة، والمحرومين أكثر، على الخصوص، أي المغاربة، ومن خلال حملة تفسيرية نظمت بدون كلل، قدم مسؤولو الاتحاد توضيحات عن أسباب الانشقاق ومظاهره ومخاطره. وأشار منشور وزعت منه آلاف النسخ، يحمل عنوان «أزيح القناع عن الانقساميين»، إلى روابط سياسية بينهم وبين الحكومة وإلى المساعدات التي حصلت عليها هذه الحركة التي تزعم أنها "عريقة ومستقلة وحرة من أي تدخل سياسي»(3).

وخلال اجتماعات عقدت في يناير وفبراير على مجموع التراب الوطني، جددت التنظيمات النقابية مطالبها، وفي ذات الان نددت بـ «المقسمين» وأعلنت عن «تشبثها بالاتحاد

---

(2) أعيد نشر نص المنشور ضمن "أ.س." بتاريخ فاتح فبراير 1948 تحت عنوان : "الانقسام، نفي للنقابية".

(3) "أ.س." بتاريخ 1 ـ 15 ماي 1948، ص. 4 : «موظفو المغرب أوفياء لـ كـ.ع.ش».

العام لنقابات المغرب، وبـ كـ.ع.ش. العظيمة»، حـصل هذا في النقابات الاحدى عشر لاتحاد السككيين، وفي نقابات مستخدمي ومهندسي الإنارة والقوى المحركة وكذا الشأن مع شغيلة سدي إمفوت والداورات الواقعين على واد أم الربيع ومع شغيلة المراسي وعمال ميناء القنيطرة، وشغيلة مراكش؛ وشغيلة البناء؛ وعمال مناجم جرادة وخريبگة، كانت ثقة الشغيلة المغاربة في الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة ثقة عارمة، فيما كان رفضهم للانقساميين رفضا قاطعا، في شركة التبغ، انتقل المكتب النقابي المكون من الأوربيين إلى منظمة "القوة العمالية"، مما أدى على الفور بالشغيلة المغاربة إلى تشكيل مكتب نقابي جديد منخرط في الاتحاد العام. وفي المكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة أعلن 6.732 نقابي من بين 6.850 أنهم يؤيدون الوحدة النقابية، وفقط 32 أيدوا منظمة "القوة العمالية". والعدد الباقي (86) امتنع عن التصويت، ومعظمهم ينتمي "لفرع المكاتب" إلا أن "الفرع العمالي" المكون من المغاربة (6.500) أعلن بالإجماع عن تأييده لـ كـ.ع.ش، كان ذلك فشلا ذريعا لدعاة "القوة العمالية"، غير أنهم لم يفقدوا مع ذلك جرأتهم، إذ بمساعدة بعض الانقساميين من تعاضديات أخرى، استولوا على مقر الاتحاد المحلي لخريبگة وعلى أرشيفه وعلى خزينته[4].

إن البلاغات التي أصدروها في الجرائد الإعلامية الكبرى التي فتحت لهم أعمدتها - "إيكو دي ماروك" بالرباط و"لا فيجي ماروكان" و"لاپريس ماروكين" بالدار البيضاء - تعبر عن تصوراتهم وعن تكتيكهم، فهم لا يعطون أية قيمة لتصويت المغاربة، إذ كتبوا : «... تجدر الإشارة من بين ما تجدر الإشارة إليه (كذا) أن 6.500 عامل بمركز خريبگة الذين أعلنوا تأييدهم لـ كـ.ع.ش. الحالية ينتمون إلى الفرع العمالي الأهلي. وبما أن الحق النقابي الشامل لم يعد بعد رسميا، فإن المنقبين الأوربيين يريدون أن يحسموا لوحدهم هذه المسألة الخطيرة المتعلقة بالتوجه النقابي...» ("لاڤيجي ماروكان" عدد 20 يناير 1948). وفيما يخص الإجراءات الواجب اعتمادها، فإنهم يقدمون النصائح التالية ("لاڤيجي ماروكان" ع . 2 فبراير 1948) :

1) إذا كنتم أعضاء نقابة ما، اطرحوا مسألة التوجه النقابي وصوتوا ببطاقات سرية؛

2) إذا كنتم تمثلون الأغلبية، انتقلوا صحبة الأرشيف والخزينة إلى "القوة العمالية"، صندوق البريد، رقم 4، خريبگة ؛

3) وإذا كنتم تمثلون الأقلية، انسحبوا من كـ.ع.ش.، وأسسوا نقابة أخرى باسم "القوة العمالية"، وسنبعث إليكم نظاما أساسيا نموذجيا والمعلومات التي قد تكونوا بحاجة إليها».

هذه المناورات لم تحل دون عودة الانخراطات في الاتحاد العام، باندفاع ملحوظ، في

---

(4) راجع "أ.س." أعداد 15 يناير وفاتح فبراير و15 فبراير وفاتح مارس 1948 لاسيما مقالا الطيب : «سنظل متحدين ضمن كـ.ع.ش.» بتاريخ 15 فبراير و «في خريبكة : 80 انقساميا ليسوا بالاتحاد المحلي» بتاريخ فاتح مارس».

بداية 1948[5]، إذ ذاك عمل بإلحاح المتعاطفون مع "القوة العمالية" وهم اشتراكيون في معظمهم، مستعيدين الأسلوب المستعمل في التنظيمات النقابية الفرنسية، عملوا على الاستمرار في طرح مسألة التوجه النقابي في المؤتمرات، مبرزين أن الانتقال إلى الاستقلال الذاتي من شأنه الحفاظ على وحدة التنظيم المهني، ويظل هدفهم هو تفكيك كـ.ع.ش وسنلمس آثار ذلك في الوظيفة العمومية وفي بعض المصالح ذات الامتياز، في بداية الخمسينات، على المستوى المباشر، ظل الاتحاد العام قائم الذات وظل مناضلوه عازمون على المواجهة.

ولم يفتهم التنديد بالأساليب ـ التي كانوا يعتبرونها حقيرة ـ المستعملة لإنهاك التنظيمات النقابية، وثار غيظهم حين سمعوا شغيلة ينكرون حق شغيلة آخرين ـ ينظر إليهم كـ "نقابيين غير شرعيين" لأنهم "مغاربة" ـ في تحديد ذاتهم وفي الاختيار، وطرحوا التساؤل التالي : «هل النقابية العنصرية، النقابية الاستعمارية، نقابية عريقة؟...»[7].

إثر ذلك، حددت اللجنة التنفيذية المنعقدة في 6 فبراير، تاريخ 12 و 13 مارس لانعقاد المؤتمر التنظيمي للاتحاد العام ـ المؤتمر الخامس ـ في الدار البيضاء. وحددت جدول أعماله وأكدت بأن هذا المؤتمر "سيكون مؤتمرا لنقابات كـ.ع.ش».

وكتب أحد كتاب الاتحاد : «لن نناقش خلاله [أي المؤتمر] التوجه النقابي، بالمعنى الذي يقصده قادة "القوة العمالية"، من المفيد أن يعرف هذا كل واحد منا، لأن جلساتنا ليست بحاجة إلى أن تثقلها النقاشات العقيمة، خلال هذه الظروف الاستثنائية التي نمر بها. لن يكفينا كل الوقت المخصص لنا لتدارس نشاط منظمتنا وتصحيح نواقصنا وتحديد برنامجنا وأساليب عملنا. إن المسألة الملحة والفورية، التي ستهيمن على مؤتمرنا، تتمثل في الدفاع عن شروط عيش كافة الشغيلة، المهددة بالهجوم العنيف لقوى المال...»[8].

---

(5) "أ.س." بتاريخ فاتح فبراير 1948، مقال ج. لويس : «لنحرك عملية بيع البطاقات».

(6) في البريد، حيث انطلقت التجليات الانقسامية الأولى، أعطت الانتخابات لمختلف لجن المقاولات بتاريخ 13 مارس 1948، 34 مقعدا لـ كـ.ع.ش.، 6 للقوة العمالية، ومقعدا واحدا للكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين ("أس."، ع. فاتح أبريل 1948).

(7) "أ.س."، ع. السابق، مقال : الانقسام يتنافى مع الحركة النقابية».

(8) "أ.س"، بتاريخ 15 مارس 1948، مقال «مؤتمرنا الخامس...» لألبير عياش.

الباب الخامس

سنة 1948 : مارس - ماي

الفصل الأول

مرة أخرى الأسعار والأجور والحق النقابي

(يناير - فبراير)

خلال الأيام التي تلت، جاءت أحداث مثيرة أخرى لتزيد من قلق المناضلين. إذ بينما كان الجنرال جوان يؤكد، خلال عدة لقاءات، بأن الاعتراف بالحق النقابي وشيكا، علمنا بأن الكاتب العام للحماية كان يعطي، عبر دورية، تعليماته للسلطات الجهوية لكي لا تعترف بالمكاتب النقابية التي بها مغاربة.. مما يعد تراجعا عن الممارسات التي ظهرت مع المقيم العام لابون والتي احترمت لحد الآن.

ومن جهة أخرى، إن شغيلة المصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز التي اعتقدت في خريف 1947 إثر أعمال متنوعة، بأنها حصلت أخيرا على التمتع تلقائيا بكافة الزيادات في الأجور والمرتبات والتعويضات الممنوحة في فرنسا، تضاف إليها الزيادة المغربية المحددة في 33٪، علمت بأن الإقامة العامة قررت، بناء على طلب من الحكومة الفرنسية، فصل المرتبات المغربية عن المرتبات الفرنسية.

وأخيرا، بدا بأن الزيادات المتلاحقة في الأجور لم تحل أي مشكل : إذ بمجرد حدوثها سرعان ما تلتهمها الزيادات في الأسعار، الأمر الذي كان يؤثر على ظروف عيش كافة الشغيلة.

بهذا كان الدخول الاجتماعي يبدو ساخنا جدا وافتتح قبل الوقت المنتظر، يوم 18 يناير بتظاهرة للنساء في آسفي، كان الأمر يتعلق بعاملات مصانع التصبير في إطار آخر رجفة لأزمة زيادة «28٪، إذ ذهب الرجال بعد حصولهم على أجورهم المزدادة بـ 28٪»[1]، بينما بقيت النساء وكان عددهن 4000، وذلك لأنهن حصلن على أجورهن دون الزيادة، فتأثرن تأثرا بالغا، وخضن إضرابا وعين مندوبات عن المصانع اللائي شكلن لجنة عمل نضالي، بعد اجتماعهن في بورصة الشغل، وتقرر عقد تجمع في البورصة يوم 20 يناير، والقيام بمسيرة احتجاجية. وفي اليوم والساعة المحددين، كانت المسيرة تتنظم، وقبل أن تنطلق جاء "مسؤول

(1) اضطروا إلى خوض إضراب للحصول عليها، انظر أعلاه.

عن السلطة" ليقول لهن بأن المسألة سويت[2]. كن يتواجدن في منطقة نفوذ رئيس الغرفة النقابية لرجال صناعة التصبير، لقد انتصر العمال بفضل حزمهم وروحهم التنظيمية.

وارتأت اللجنة التنفيذية الاستثنائية المنعقدة في 6 فبراير، والتي كان عليها تحديد تاريخ المؤتمر الخامس، أن تذكر بمطالب الاتحاد العام وتكملها. وبالنظر لحسابات الفرع الاقتصادي، أخذت مبلغ 8.300 ف. - عوض 7.200 المقدم إلى ذلك الحين - كحد أدنى حيوي للعامل اليدوي المغربي والذي يجب على أساسه الزيادة في الأجور وفي التعويضات العائلية. وطلبت من مكتبها المدعّم بكتاب الفيدراليات أن يقوم "بمسعى أخير لدى المقيم العام بغية إثارة انتباهه لخطورة الوضعية المترتبة عن انهيار القدرة الشرائية للطبقات الكادحة وعدم الوفاء بالوعود المقدمة».

ولوحظ غيظ متعاظم في صفوف شغيلة القطاعين العمومي والخاص. إن قراءة عددي "أ.س." بتاريخ فاتح فبراير و 15 فبراير مفيدة بهذا الصدد. ومن ضمن مقالاتهما : «في مواجهة المناورات الدنيئة للإدارة، السككيون مستعدون للنضال» بقلم فرانسوا فلوريان François Florian كاتب عام مساعد لاتحاد نقابات الشبكات. و«شغيلة الكهرباء سيناضلون من أجل أجورهم» بقلم ألفونس ألوتشيو Alphonse Aloccio الكاتب العام لفيدرالية الكهرباء والقوى المحركة.

وتقول فيدرالية شغيلة الدولة «ثمة مساومة في مرتبات شغيلة مؤسساتنا». ويلخص هنري بريدوم الوضع بقوله «الشغيلة يريدون أن يأكلوا» وذلك في مقال يتحدث فيه عن المسعى الذي تم لدى الإقامة العامة في 10 فبراير بأمر من اللجنة التنفيذية بتاريخ 6 فبراير، ويضيف محذرا : «... لم يعد في إمكان الشغيلة الانتظار... لذا، سيقوم في الأيام القادمة، العمال والمستخدمون والموظفون وأمثالهم بتوحيد صفوفهم للدفاع عن ظروف معيشتهم».

في غياب الجنرال جوان، استقبل الوفد من قبل مدير ديوانه السيد نيگريي Négrier، الذي تلقى مطالب الاتحاد وأبدى موافقته على تدارسها باستعجال، والواقع أن اللجنة المركزية للأجور استدعيت واجتمعت بسرعة في 20 فبراير بالرباط.

وكما جرت العادة، كان الحضور كثيفا. فعلى جانبي الكاتب العام للحماية الذي ترأس الجلسة ومدرائه، اصطف ممثلو أرباب العمل للصناعة والتجارة والفلاحة، ومندوبو الشغيلة من ك.ع.ش. والكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين. وقدم مدير الشغل والشؤون الاجتماعية، بعد استعراضه لمطالب الاتحاد، عرضا قارن خلاله أجور افريقيا الشمالية واستخلص منه أن أجور المغرب أدنى من أجور الجزائر وتونس، ثم أعلن بأنه حسب التحريات التي أنجزتها مصالحه في مختلف مدن المغرب، بلغت الزيادة في الأسعار - وهي زيادة فعلية - ما بين 30 إلى 41 ٪ حسب المناطق، حيث أعلى نسبة بالدار البيضاء وأقلها ارتفاعا بباقي المراكز الحضرية أو

---

(2) حسب جريدة "إيسپوار» بتاريخ 7 فبراير 1948.

بالبادية. هذا ما يستدعي زيادات متباينة. فيما اعترض مندوبو الاتحاد العام على هذه النسب وهذه الخلاصات وقدموا تحرياتهم الخاصة ودراساتهم حول الأسعار والأجور والحد الأدنى الحيوي.

إذ ذاك تدخل ماريل Merill وإيمبرتي Imberti ، وهما يمثلان كنفدرالية أرباب العمل بالمغرب، بطبيعة الحال، بينا، كما هو معتاد، بأن الاقتصاد المغربي غير قادر على تحمل زيادة جديدة في الأجور، وبأن الصناعات التصديرية سوف تتوقف عن نشاطها بعد ذلك، وفضلا عن ذلك، لن يربح الشغيلة أي شيء لأنه ستتلو ذلك حتما زيادة في الأسعار. وقدما بعد ذلك حلولهما، إذ أعلن إيمبرتي بأن «ممثلي أرباب العمل يرغبون في أن تطبق في المغرب حرية الأجور، ومن جهة أخرى، ثمة وسيلة أخرى للزيادة في الأجور، تتمثل في الزيادة في مدة العمل، فيما أعلن ماريل عن تأييده لهذا الأمر، إلا أنه همس "على حرية الأجور أن تكون مصحوبة بتحديد أجر أدنى».

إذ ذاك طلب كاتب الحماية من مندوبي العمال أن يقدموا فورا جوابهم على اقتراح أرباب العمل الرامي إلى تمديد مدة العمل لأنه «يجب أن ننتج»، فكان جوابهم قاطعا : الشغيلة الذين يعانون من الجوع لا يقبلون لا حرية الأجور ولا الزيادة في مدة العمل؛ والزيادة في الإنتاج يمكن ويجب الحصول عليها بطريقة أخرى(3)، لكن أرباب العمل منذ طرحهم لهذه الفكرة، لن يتخلوا عنها.

وإثر هذا الاجتماع، قررت الحكومة بمرسوم 28 فبراير 1948، تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عوض منطقتين، بغية الحد من أبعاد الزيادات الممنوحة. فتقرر تطبيق زيادة 25٪ (بالمنطقة الرابعة) و30٪ (بالمنطقتين الثالثة والثانية) و35٪ (بالدار البيضاء) ابتداءا من فاتح مارس «على الأجور الشرعية السابقة» وليس على الأجور الفعلية.

لم يجد الشغيلة في ذلك منفعتهم، إذ عوض 8.300 ف التي كانوا يطالبون بها شهريا أي 40 ف للساعة الواحدة، عرض عليهم في المنطقة الأولى 31،10 ف، أي 6.450 ف شهريا، واحتج المكتب على الجدولة الجديدة المحددة؛ وعلى تقسيم البلاد إلى 4 مناطق بينما ليس ثمة مناطق للأسعار(4)؛ وعلى أنه لم يتم توقع أي شيء بالنسبة لشغيلة الفلاحة ولا بالنسبة للمراجعة الآلية للأجور، هذا بينما ضاعفت «الإدارة العليا» الإجراءات الليبرالية في المجالين الاقتصادي والمالي، مشجعة عمليات المضاربة وارتفاع الأسعار. بل أفضل من ذلك، كشفت يومية النقابات "لوبوتي ماروكان" بأن سلسلة من الزيادات - كانت معدة منذ بضعة أيام - ستظهر عما قريب وستعطي بذلك انطباعا لدى الرأي العام بأن الزيادة في الأسعار هي المسؤولة عنها. وصدرت بالفعل يوم 3 مارس بالجريدة الرسمية المراسيم المحددة للأسعار الجديدة للمواد ابتداءا من 4 مارس.

---

(3) توجد تقارير بداية الجلسة أو مختصرات عنها ضمن : أ) أرشيف الشغل، الرباط، ملف النقابات، حافظة الأجور، ب) "أ.س." لفاتح مارس 1948، ص. 2، مقال هنري بريدوم : «فشل تمويه أرباب العمل».

كانت ثمة أسباب للاستنكار، إذ شهدت سومة الكراء زيادة بنسبة 60٪، غير أن المواد الأساسية الخاضعة للتحصيص هي التي تأثرت أكثر : الزيوت والشحوم 63٪، البن 80٪، السكر 131٪ (إذ انتقل من 27.5 ف للكيلو الواحد إلى 64 ف). ويجب أن نضيف إليها الكهرباء (زيادة 43٪) والماء والمحروقات. جاء ذلك نتيجة لتخفيض حديث للفرنك بـ 80٪ بالنسبة للدولار الذي انتقلت قيمته من 119 إلى 214 ف. وجنى من ذلك المصدرون أرباحا لاسيما أصحاب صناعات تصبير السمك، الذين بقيادة إمبرتي، كانوا يصرخون دائما بأنهم سيتعرضون للإفلاس من جراء أدنى ارتفاع للأجور، هذا في الوقت الذي تركت لهم الحكومة حرية التصرف في 50٪ من العملة الصعبة التي جلبوها بمبيعاتهم. في سوق طنجة الحر كان الدولار يصرّف ب 344 ف[5].

وجاءت أحداث أخرى لتزيد من الغيظ إزاء ما كان يدعى بـ "نفاق الإقامة العامة». كان قد حصل اتفاق مع المقيم العام حول إرسال وفد عن الاتحاد العام إلى باريس للتفاوض مع الوزراء الفرنسيين حول القضايا المتعلقة بالحق النقابي للمغاربة وبمطالب الموظفين ومستخدمي بعض المصالح ذات الامتياز، فتم تعيين امحمد طاهر أحد الأمينين العامين، لقيادة الوفد. إلا أن الإقامة العامة رفضت منحه تأشيرة الخروج بدعوى أن شخصا مغربيا لا يتوفر على الصفة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية. ولم تسفر الاحتجاجات على ذلك على أية نتيجة.

ضمن هذا الجو العام المطبوع بالغضب والتوتر، تقرر وشُنّ الإضراب الكبير لسككيي المغرب.

(4) الأجر لكل ساعة واحدة : 34.60 في المنطقة الأولى : الدار البيضاء والضاحية البلدية، مركز بوسكورة.
33.40 ف في المنطقة الثانية : أگادير، فاس، إفران، مراكش + شعاع بلدي مسافته 7 كلم، وجدة، القنيطرة، الرباط وضاحيتها، آسفي، سلا، تازة.
29 ف في المنطقة الثالثة : فضالة، مناجم جرادة، وخريبگة، ثم المؤسسات العسكرية.
27.9 ف في المنطقة الرابعة، التي تضم ما تبقى من التراب المغربي [الخاضع لفرنسا].

(5) راجع مقالا الصفحة الأولى : 1 - لبريدوم وطاهر : «تقول الإدارة ب 42٪ كزيادة في الأسعار، بينما لم تمنح سوى 25 إلى 35 "»، ب) وللفرع الاقتصادي : «المضاربون يراكمون الأرباح، بينما تتم مساومة الشغيلة في حقهم في الأكل إلى حد الإشباع» ضمن "أ.س" لفاتح مارس 1948.

الفصل الثاني :

الانفجار : الإضرابات الكبرى لربيع 1948

1 . إضراب السككيين وآثاره (مارس 1948).

كان السككيـون يكونون هيئة مهنيـة كثيرة العـدد ومتنوعة، إلا أنهم كانوا يتـوفرون على حس تضامني قـوي. إضافة إلى الأمر كـانت هذه الهيئـة تضم فئتان كـبيرتان : هما الميـاومون والمساعدون من جهة، ومن جهة ثانية المعبئين والوكلاء، فكانت الفئة الأولى تتكون من مغاربة منظمين حـسب لوائح القطاع الخاص، بينمـا كانت الفـئة الثـانية تضم فـرنسيين، ينظـم قانون أساسي وضعيتهم.

وكان اتحاد نقابات الشبكات ـ الذي يضـم كافة فئات الشـغيلة ـ متشبثا دائما بالدفاع عن مصالح كافة منخـرطيه، وكان يسعى إلى إزالة الحواجز التي كانت تقيـمها الإدارة أمام المغاربة الذين كـان ممنوعـا عليـهم ولوج النظام الأسـاسي؛ وإلى إحـداث تطابـق بين النظام الأسـاسي لسككيي المغرب والنظام الأساسي لسككيي فرنسا.

وبما أن ارتفاع تكاليف المعيشة وتردد شـائعات ـ حقيـقية ـ مـفادها أن الحكومة الفرنسـية تسعى إلى فـصل مرتبات شـمال ـ افريقيـا عن مثيـلاتها الفرنسيـة، أغاظا اتحاد الشـبكات، فإنه تقـرب من الجمـعية المهـنية للسككيين المسيـحيين. وفي فاتح مـارس حقق سككيـو كـ.ع.ش. وكـ.ف، ش.م.، وحدة أعمالهم النضالية، إذ في نداء مشترك بينهما طالبا بـ :

«1 ـ الحق النقابي للجميع»

«2 ـ الزيادة في الحد الأدنى الحيوي»

«3 ـ احـتـرام الاتفـاقـيـات المبـرمـة يوم 8 دجنبـر 1947 بين السلطات العـمـومـيـة وممثلي السككيين، التي تضـمن التطبـيق الآلي للرواتب الأساسـية للـشركـة الوطنية للسكك الحـديدية [الفرنسية] بإضافة الزيادة المغربية، على سككيي المغرب».

«4 ـ ضـمـان القـدرة الشـرائيـة وذلك بالتكـيـيف الآلـي للأجـور كلمـا لوحظ ارتفـاع في كلفة المعيشة بـ 10٪».

«ودعوا كافة السككيين إلى اتباع تعليمـات وتوجيهات اللجنة المركزية للإضراب المكونة من ممثلين عن التنظيمين».

بهـــذا الدعـم، طار إلى باريـس، في 2 مـارس، وفـد عن الاتحـاد العام يـضم كاميـيـري

Camilleri (الموظفين)، ألوتشيو Aloccio (الكهربائيين) وبوسي Bousser (السككيين)، ويوم 3 مارس، استقبل الوفد الذي كان برئاسة أندري طولي André Tollet ، الكاتب الكنفدرالي، من قبل وزارة الشؤون الخارجية، حيث أطلعها على مطالب الاتحاد العام وسألها عمّا آلت إليه مسألة الحق النقابي، واحتج على منع الطّاهر من المجيء إلى باريس. ثم ذهب المندوبون الثلاثة للتحادث مع وزارتهم أو مديريتهم الخاصة، وإذا كانت الأجوبة بالنسبة للموظفين بطيئة، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة لبوسي الذي التقى ب أردوان Ardouin مدير السكك الحديدية للمغرب وعرف مباشرة ما ينتظره : إذ كان الرفض قاطعا.

وعند علمهم بالجواب، قرر سككيو المغرب الإضراب، الذي أصبح فعليا في المغرب بكامله يوم الجمعة 5 مارس على الساعة الواحدة صباحا، «إنها المرة الثانية خلال 22 سنة، وفي نفس اليوم ـ كتبت جريدة لوبوتي ماروكان ـ التي توقف فيها السككيون المغاربة عن الشغل للدفاع عن حقهم في الحياة...» وهي إشارة إلى أول إضراب في مارس 1926 الذي أدى إلى الحصول على "النظام الأساسي"(1).

كان الإضراب شاملا. إذ لم يتمكن أي قطار من التحرك، رغم مجهودات المديرية في أن ينطلق أحدهم على الأقل وهو القطار رقم 3 الرابط بين المغرب والجزائر. فكانت المحطات والأرصفة والمستودعات مهجورة، وأصدرت الإقامة العامة أوامر شخصية ثم جماعية للتجنيد لم يستجب لها أحد، في كافة بورصات الشغل، حيث كانت لجن الإضراب مجتمعة بصورة دائمة، كان يسود نشاط محموم، لاسيما في دار النقابات الواقعة في زنقة لاسال، رقم 2، بالدار البيضاء، حيث كانت تجتمع اللجنة المركزية للاضراب، التي تمركز المعلومات، وتبعث التوجيهات، ولها صلة وطيدة بفيدراليات ومكتب الاتحاد العام.

ذلك أن أرضية السككيين المطلبية كانت تتضمن المتطلبات الأساسية للنقابات، وتهم كافة فئات الشغيلين، بالقطاعات العمومية وذات الامتياز والخصوصية على السواء، وكان لها بذلك طابع معبيء. فتدخل إذن مكتب الاتحاد العام بسرعة. في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن انطلاق الاضراب، نشر في لوبوتي ماروكان ـ عدد صباح الجمعة ـ نداء إلى كافة شغيلة المغرب يطلب منهم تقديم «دعمهم الأخوي» للسككيين المضربين والبقاء على اتصال دائم بمسؤوليهم النقابيين، واستدعى أخيرا كافة كتاب الفيدراليات في نفس اليوم على الساعة 6 والنصف بعد الزوال.

2 - التهديد بالإضراب العام : الكلام في 7 و 8 مارس 1948.

في إطار جو يعمه الاستياء، عقد اجتماع مهم للمناضلين الذين علموا أن السيد بن بيدو Bidault وشومان Schuman رفضا استقبال وفد الاتحاد العام المتواجد بباريس، وأن اللجنة البيوزارية المكلفة بدراسة مطالب موظفي المغرب، طلبت من ممثليهم أن ينسحبوا من الاجتماع بعد أن استمعت لهم بسرعة.

---

(1) راجع الجزء I، ص. 48.

ودار النقاش إذ ذاك حول نقطتين : كيف يتم دعم السككيين الذين يعبرون عن كافة مطالب العالم النقابي؟ ما هو السبيل إلى تحطيم مقاومة القوى المعادية؟ هل من اللازم إقحام قوى الاتحاد كافة في النضال، أم على العكس، إحداث شرخ في كتلة أرباب العمل ـ الإقامة من خلال ضربات عنيفة متكررة وتركيز كافة جهود التضامن على السككيين؟ وتبنى الجمع الصيغة الثانية، التي كانت أكثر ليونة. وتقررت استشارة الشغيلة على التو بعد إخبارهم(2).

وعبرت التجمعات العامة التي عقدت في مختلف أنحاء البلاد يومي الجمعة والسبت عن تأييدها للإضراب : إضراب إنداري محدود : 12 ساعة في الإنارة والقوى المحركة؛ و24 ساعة في الموانيء والمرافيء والمكتب المركزي للنقل وحافلات الدار البيضاء والرباط ؛ وإضراب لامحدود في مناجم جرادة وشركة النقل للمغرب (CTM) وفي نقابات المكتب الشريف للفوسفاط.

وسجل اجتماع لكتاب الفيدراليات والاتحادات هذه القرارات، ويوم الأحد 7 مارس أعلن عنوان كبير في "لوبوتي ماروكان: عن شن كافة الإضرابات التضامنية والإندارية، يوم 8 مارس، إن خطورة وعدد وحجم الحركات النضالية المعلنة، فرضت على الهيئة العليا للإقامة التدخل بسرعة لتفادي العاصفة. لأنها كانت تخشى قبل كل شيء، دخول الجماهير العمالية بالمناطق المنجمية إلى ساحة النضال، وأدركت بأنه على التو ليس لها مخرج ماعدا التنازل مع محاولة الحد منه قدر المستطاع.

فجاء قرارها بسرعة، إذ أخبرت مكالمة هاتفية من الرباط، صبيحة الأحد، اللجنة المركزية للإضراب ومكتب الاتحاد العام بأن المقيم العام يريد استقبال وفد عنهما.

فتحت القاعة الكبرى لاجتماع الإقامة لهذه المناسبة ـ وعلى إحدى جوانب طاولة طويلة جلس في الوسط الجنرال جوان ببذلته العسكرية، وبجواره الوزير المفوض مطلق الصلاحية المنتدب لدى الإقامة العامة، والكاتب العام للحماية ومدير الديوان المدني، ومدراء الشغل والأشغال العمومية والسكك الحديدية، وأمامهم، جلس ممثلو السككيين من كـ.ع.ش. وكـ.ف.ش.م. وممثلو كارتيل المصالح العمومية من كـ.ع.ش، وأعضاء مكتب الاتحاد. وقد كان جليا، أن المقيم العام لم يكن مرتاحا على ما يبدو إذ كان مضايقا من جراء مسألة بدا له أنها أديرت بصورة سيئة من قبل مصالحه، وعرّف مدير الشغل بالاقتراحات الرامية إلى فض النزاع. وأكد المقيم العام من جديد بصدد الحق النقابي أنه لم تعد ثمة معارضة من قبل الحكومة الفرنسية، وبأن النصوص التي طلبت من باريس عبر برقية ستبلغ مباشرة إلى القصر الذي لا يعارضها.

فيما ذكّر المندوبون النقابيون بمطالبهم، واستغرب أحدهم للتعليمات التي أعطاها الكاتب العام للحماية للسلطات بعدم الاعتراف بالمكاتب النقابية التي تتضمن مغاربة، في حين أن

---

(2) شهادة المؤلف.

الاعتراف بالحق النقابي يوجد في طور التحقيق. فأجاب الكاتب العام بأن الأمر سيظل على ذلك النحو طالما لم يتم تعديل التشريع(3). فطلب الممثلون النقابيون تعليق الجلسة ليتشاوروا فيما بينهم. ثم عادوا في الرابعة بعد الزوال واستقبلهم السيد نيگريي Négrier والسيد أردوان Ardouin ، الذي كان متعطشا بالطبع إلى عودة سير قطاراته.

واستؤنفت المفاوضات العامة حوالي العاشرة مساء، لكن هذه المرة تم ذلك في الدار البيضاء في مكتب رئيس المنطقة المدنية. وكانت [مفاوضات] طويلة وعسيرة، وإثر عدة اتصالات هاتفية مع الرباط، تم التوقيع على بروتوكول الاتفاق على الساعة الواحدة و25 دقيقة من صباح يوم 8 مارس. وأراد ممثلو الإقامة الحصول على ضمانات لكي تكون العودة إلى العمل عامة، صباح يوم الاثنين 8 مارس، ولكي لا يمدد المنجميون إضرابهم، لكن ممثلي النقابات ردوا عليهم بقولهم : كيف يمكن تفادي هفوات ما، نظرا للوقت المتأخر الذي حصل فيه الاتفاق ولبعد بعض المراكز كما هو حال منجم جرادة؟

بطبيعة الحال، فيما يخص بعض النقط، لم تعبر السلطات سوى عن إعلان نواياها بصددها. إلا أن الشغيلة اعتبروا بأنهم حققوا ما هو أساسي.

ذلك أن السككيين، الذين حظوا بدعم كافة تنظيمات الاتحاد العام، فرضوا احترام الالتزام المتعلق بمعادلة كافة الأجور والتعويضات مع تلك التي يحصل عليها السككيون بفرنسا، ويضاف إليها زيادة 33٪.

وبالنسبة للشغيلة كافة، تمكنوا من الحصول على زيادة 11.5٪ على كافة الأجور المحددة بالبلاغ المقيمي المؤرخ بـ 29 فبراير، وكان ثمة تحديد يقول بأن «هذه الأجور، المحددة كتسبيق، ستطبق ابتداءا من فاتح مارس»، لأن مطلب الأجر الأدنى المحدد في 8.300 فرنك والاعتراض على تقسيم المغرب كانا مسجلين ضمن البروتكول، وضرورة التفاوض السريع حول هذه النقط كانت مسطرة.

غير أن ما تحقق بالخصوص، هو أنه لأول مرة، يتم ضمن اتفاق مكتوب وموقع من طرف ممثل عن المقيم العام كـ «متصرف بتفويض»، الاعتراف بمبدأ الحق النقابي للمغاربة، وكان من بين الموقعين الضامنين للاتفاقية، مغربي هو امحمد الطاهر، أحد الكاتبين العامين للاتحاد العام، الذي حظي باعتراف رسمي بصفته تلك.

وبتحليلهم لأسباب هذا النجاح، رأى المسؤولون النقابيون أنه يعود إلى سدادة مطالبهم التي عبأت كافة الشغيلة، مغاربة وأوربيين، في إطار التماسك والتضامن الذي يميز المنظمة،

---

(3) كان من البديهي أن دورية الكتابة العامة للحماية، التي انتقدت على هذا النحو، طبقت بدقة من قبل كافة السلطات، لدرجة أنه، إلى حدود 1952، ستشتغل كافة قيادات النقابات والفيدراليات والاتحادات. وابتداءا من مكتب الاتحاد الذي سينتخب بضعة أيام من بعد من قبل المؤتمر الخامس، ستشتغل دون أن يكون لها وجود شرعي، ذلك أن لوائح المسؤولين المقدمة كانت ترفض بسبب ضمها لأعضاء مغاربة.

وإلى روح المبادرة والحزم لدى المناضلين، وخرج السككيون من ذلك والمجد يغمرهم، وبدوا وكأنهم طليعة الحركة النقابية[4] .

أما الموظفون الذين لم يحصلوا على أي شيء في باريس، فإنهم قرروا خوض إضراب يوم 12 مارس. وبما أن الجنرال جوان أراد التخلص من المشكل تماما، فإنه أخذ على عاتقه تلبية مطالبهم، مُرغما بذلك المالية بباريس على القبول بها. لقد كان أهم انشغال لدى المقيمين العامين هو تفادي النزاعات العلنية مع موظفيهم، لأنهم كانوا يعتبرون أن مثل هذه النزاعات من شأنها أن تمس بـ «هيبة» القوة الحامية. هكذا، تم إذن إفشال المحاولة التي برزت في صفوف الحكومة الفرنسية والرامية إلى إلغاء التطبيق الآلي للتعويضات والمنح الأخرى المعطاة للفرنسيين، في هذه الفترة المتميزة بتضخم قوي، على موظفي المصالح العمومية والمصالح ذات الامتياز بالمغرب، وذلك بتظافر عمل السككيين والموظفين.

(4) راجع ضمن "أ.س.ع"، . 15 مارس 1948، مقال فرانكار Francart : «الانتصار الرائع للسككيين» حيث يعرض أسباب الإضراب وسيرورته وأسباب الانتصار. ثم ردود فعل الصحافة : «كيف قدموا الاضراب»، وأخيرا نصوص بروتكول 8 مارس.

الفصل الثالث :

المؤتمر الخامس : 13 - 14 مارس 1948

جاء المنتدبون لدى المؤتمر الخامس للاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة (كـ.ع.ش.) (للدار البيضاء) ونشوة النضالات والانتصارات المحققة تغمرهم. كان عددهم 234 «أتوا من كافة مناطق المغرب، يمثلون القوى الحية للبلاد، منجميون، عمال موانئ، كهربائيون، سككيون، عمال البناء والجلد والإهاب، وعمال العدانة والتغذية والموظفون والمستخدمون».

وبحكم أنهم منتدبون عن 137 نقابة و 60.000 شغيل أدوا اشتراكهم[1] - ربما ازداد عددهم ببضعة آلاف خلال الأسابيع الأخيرة - اجتمع المؤتمرون لتقييم حصيلة 15 شهرا من العمل النضالي المطبوع بالآمال والإحباطات وكذا بالمكتسبات الهامة : انشقاق منظمة "القوة العمالية" الذي تم التغلب عليه على ما يبدو، الزيادة في الأجور بـ 50٪ بل بـ 90٪ إذا ما أضفنا إليها زيادة شتنبر 1947 البالغة 28٪؛ المغربة المتعاظمة للمنخرطين والأطر؛ وعد بالحق النقابي مدوّن في بروتكول اتفاق رسمي.

للحضور في هذه المناقشات وللتعبير عن تضامن الطبقة العاملة الفرنسية مع شغيلة المغرب، بعثت كـ.ع.ش.، عضوين هما، روني أراشار René Arrachard ، كاتب عام فيدرالية البناء والخشب، عضو لجنتها الإدارية، وأندري طولي André Tollet ، كاتب كنفدرالي مكلف بما وراء البحار [مستعمرات فرنسا] والذي كان رئيس اللجنة الباريسية للتحرير.

وبعد التقارير المفصلة حول الأعمال المنجزة والنضالات المحققة والنتائج المحصلة، نادى كافة الخطباء بالتزام اليقظة والعمل على التطبيق الشامل لاتفاقية 8 مارس : التحديد السريع لحد حيوي أدنى حقيقي، النضال ضد غلاء المعيشة، الدفاع عن القدرة الشرائية بـ «التعديل الآلي للأجور حسب كلفة العيش؛ تنظيم شغيلة الزراعة لتمكينهم من الدفاع عن ظروف عيشهم ورفع أجورهم؛ التنديد بكل ما يمس حريات التنظيم والاجتماع والتعبير والتنقل؛ وقبل كل شيء إلغاء الرقابة[2] والإصدار الفوري للظهير الذي يمنح الحق النقابي للمغاربة «بدون أية قيود».

---

(1) تم بيع وتسديد 85.000 4 طابع إلى حدود 31 دجنبر 1947.

(2) في التقرير الأدبي، وهو مطبوع بالرونيو، هاجم بريدوم بشدة الرقابة «التي تمارس على كافة الكتابات النقابية وتتحامل على أحاديثنا بالإذاعة... في المقابل، لم تتهاون إذاعة الدولة في نشر كافة المعلومات التي من شأنها تفكيك حركة كـ.ع.ش.».

أكثر من نصف المداخلات كان من نصيب المندوبين المغاربة. وشكلت قضايا مناطق الأجور، وعمال الزراعة، والتميزات، وصندوق التعاون الاجتماعي، وعمل «خونة منطقة القوة العمالية»، موضوعات مداخلاتهم. كما تحدثوا عن توافد الشغيلة على النقابات وعن نضاليتهم. وقام امحمد بن عمر، الذي عانى من جراء نشاطه في قيادة نقابة بين الويدان، ثم بالاتحاد المحلي لقصبة تادلة، السجن ثم الطرد من منطقة تادلة، قام بمهمة الترجمة "ببراعة" طيلة الجلسات، وترأس شوفاني Chouvani ، من الاتحاد المحلي للرباط الجلسة المسائية ليوم 13 مارس[3] .

وحضرت جماهير، مكونة في أغلبها من المغاربة، اللقاء الجماهيري الذي انعقد صباح الأحد 14 مارس، قرب الميناء، في مستودع التفريغ المغربي، وتوجهت في موكب إلى المنطقة المدنية لتسليمها ملفها المطلبي. إلا أنه، بسرعة، وضع حاجز من الشرطة، حال دون ذلك. وسمح فقط لوفد أن يقابل رئيس المنطقة، فيليب بونيفاس Philippe Boniface الذي بدا بتقاسيم وجهه العابسة عازما على عدم التسامح أبدا مع هذه المسيرة المفاجئة.

ومع استئناف أشغال المؤتمر، في بداية ظهيرة يوم 14 مارس، وبعد مناقشة مسألة صندوق التعاون الاجتماعي، تم الانتقال إلى انتخاب الهيئتين القياديتين : اللجنة التنفيذية والمكتب. وكانت النتائج دالة على التغيرات التي وقعت في المنظمة منذ المؤتمر الأخير.

1 - اللجنة التنفيذية ومكتب الاتحاد

تكونت اللجنة التنفيذية، التي تم تدعيمها، من 42 عضوا، عوض 40، تم انتخابهم بناء على اقتراح نقاباتهم «وكان المؤتمرون يصوتون على كل عضو على حدة»[4]. وكانت هذه اللجنة تتميز عن سابقتها من عدة نواح.

إذ كانت أكثر "جدة"، بحكم تكونها من 43٪ من المناضلين الذين لم ينتخبوا إليها من قبل، 18 من ضمن 42؛ وأكثر مغربية، إذ ضمت 15 عضوا مغربيا عوض 7، وأكثر فتوة أيضا، إذ انخفض متوسط السن على إثر ذهاب مناضلين قدامى وتعويضهم بآخرين أقل سنا منهم، لاسيما المغاربة.

---

(3) هذه بعض التدخلات البارزة، الواردة باختصار في صفحات "أ.س." لفاتح أبريل 1948، الطاهر، وهو الكاتب العام، قدم التقرير "الهام" حول المنظمة. وتحدث السككي عبد الله، عن "الروح النضالية للشغيلة المغاربة». وتدخل الطيب بوعزة (باطن الأرض) حول إلغاء مناطق الأجور وضرورة تنظيم شغيلة الفلاحة مما سيمكنهم من الدفاع عن شروط عيشهم وتوقيف نزوحهم إلى المدن الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع أرباح أرباب العمل. وأكد لحسن من خريبگة عن تقوية صفوف ك.ع.ش. «منذ انسحاب خونة «القوة العمالية». حيث انتقل عدد المنخرطين من 700 إلى 7.500»، ثم سجل «التضامن الحاصل بين الشغيلة المغاربة والشغيلة الفرنسيين الذي يناضلون ضد عدو مشترك. فيما تحدث صلاح بن ادريس عن الصعوبات الناجمة عن خيانة الأطر الأوربيين، لكن بفضل مساعدة كافة الشغيلة المنقبين، سينتصر شغيلة مصنع السكر».

(4) "أ.س." لفاتح أبريل 1947، مقال "مناقشات المؤتمر".

هل كانت أكثر ميولا إلى الشيوعية؟ بالرغم من صعوبة إعطاء لون سياسي لمناضلي ك.ع.ش. ـ يكفي أن نعرف أنهم هنا مبعوثين بفعل ثقة رفاقهم، ومنكبين على نفس الأشغال ـ فإنه يبدو مع ذلك، أقول يبدو فحسب، أن عدد المندوبين الشيوعيين قد ارتفع قليلا (24 عوض 22)[5]. ويمكن أن نجد جوابا أكيدا عن ذلك السؤال في تشكيلة المكتب المنتخب.

كان المكتب الذي قدمته اللجنة التنفيذية لموافقة المؤتمر، يضم 10 أعضاء هم نفسهم الذين كانوا قبل انعقاد المؤتمر، باستثناء الحداوي الذي حل محل طونيا Togna، لكنه، خلال سنة 1947 كان قد عرف بعض التغيرات، إذ بعد قرار اللجنة التنفيذية لتلك الفترة، في مارس، عوض عياش، كاتب الفرع الاقتصادي، بنتي Pinty[6] ، الذي كان قد عين مدير مصلحة الشغل في الجزائر؛ وفي يوليوز، كاميري Camilleri عوّض شاسيو Chassiot الذي انتهت فترة انقطاعه بالمغرب وذهب ليدرس بمدينته بورج Bourges . وفي 1948، عُين من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي كمنذوب له في مجلس الاتحاد الفرنسي.

في تركيبته الجديدة، ضم المكتب 8 شيوعيين وعضوين يميلان إلى الاشتراكية، هما ليونيل كاميري وكاترين ڤيبي، وهما مناضلين من الجيل الأول اللذين رفضا الانشقاق [الشيوعي] لتشبثهم المتحمس بالوحدة. وكانا معا في قيادة فيدرالية الموظفين القوية. مما يعني أن تأثير الشيوعيين لم يكن حصريا، وإن كان عدديا مهيمنا.

ومع ذلك، تم إجراء تعديلان في صفوف المكتب، سيغيران ترتيب المسؤوليات وطبيعتها. إذ صعد أندري لوروى André Leroy ، وهو مندوب في الدعاية، إلى الكتابة العامة إلى جانب امحمد الطاهر؛ فيما تكلف هنري بريدوم بمهمة مدير عام للمالية، ذلك أن التقرير المالي والنقاش في المؤتمر أبرزا نوعا من التهاون في التدبير المالي للتنظيمات والاتحادات والفيدراليات، ونواقص في المحاسبة المركزية ـ إذ كان تقويم هذه الأوضاع أمرا ملحا. لذا كُلف بريدوم بذلك، لأن رفاقه اعتبروا بأنه يتوفر على الصفات والسلطة للقيام بتلك المهمة على أحسن وجه.

أما لوروى، وهو شاب (31 سنة)، حاصل على دبلوم الرسم بالبحرية، فقد تكوّن على

---

(5) سمحت لنا أبحاث بيوغرافية، التعرف على تعاطف المناضلين الفرنسيين للاتحاد العام، مع حزب سياسي ما أو الانتماء إليه ـ في حالة وجوده. أما بالنسبة للنقابيين المغاربة فالأمر أكثر تشعبا. ففي إطار بحثهم عن إطار يمكنهم من الدفاع عن ظروف عيشهم والتعبير عن هويتهم الوطنية، إنهم توجهوا حسب الظروف، للشيوعية أو للوطنية، هذه الانتقالات من هذا التيار إلى ذاك، المطبوعة أحيانا بالعودة إلى التيار الأول، مسألة ملحوظة عادة في الحركات العمالية المغاربية وكُشفت بنوع من التأخير. مما يعني أنه يجب التقدم في هذا المجال بحذر كبير، وسواء تعلق الأمر بمناضلين فرنسيين أو مغاربة، لم يكن لدى مصالح الإعلام المقيمية نفس الاحتراس، فحسب الأطروحة التي كان مطروح عليها إبرازها، كانت تقدمهم كشيوعيين أو وطنيين، مع تفضيلها تقديمهم كشيوعيين عندما يتعلق الأمر بمناضلين فرنسيين من ك.ع.ش.

(6) ولد جان بنتي في مارساك Marsac بـ ليفرادوى Livrdois (Puy-de-Dôme) في فبراير 1905. درس بالمدرسة العليا للأساتذة، وحصل على التبريز في الرياضيات. بعد مجيئه للمغرب سنة 1941، درّس بثانوية ليوطي بالدار البيضاء. وكان في مكتب الاتحاد مكلفا بالتشريع الاجتماعي والتكوين الاقتصادي والنقابي. وعمل على إنشاء المركز الدائم للتربية العمالية، توفي في تور Tours سنة 1972.

النضال العمالي خلال الاضرابات القاسية في ورشة السفن البحرية بشربورغ Charbourg [7]، بحكم كونه من أليفي التنظيم، ومعتاد على أخذ الكلمة في الأوراش وعند مخرج المقاولات، فإنه كان صحبة الطاهر والحداوي ومامون، وفيما بعد بقليل، الطيب، عنصرا مؤثرا في الدعاية والتنظيم وقيادة النضالات، ونظرا لجرأته فقد كان يربك مصالح الشرطة وسلطات المراقبة.

بالنسبة للاتحاد العام، لم تفرض - في مرحلة الحرب الباردة هذه - الانشغالات الدولية ذاتها عليها إلا مع التوقيع على معاهدة الحلف الأطلسي (1949) وإقامة قواعد أمريكية على التراب المغربي. على التو، ما كان ملحا أكثر هو قيادة النضال من أجل الدفاع عن ظروف العيش وكسب كافة الحريات - وكان بإمكان الاتحاد العام أن يعتمد على دعم التنظيمات التابعة لـ ك.ع.ش. الفرنسية التي تعتبر نفسها في مواجهة لنفس الخصم : الرأسمال الفرنسي الكبير. وسيتجلى هذا التضامن العمالي في كافة المناسبات.

يمكن أن نستخلص أيضا من تشكيل اللجنة التنفيذية المنتخبة حديثا، دروسا أخرى. وثمة درسان مهمان بصورة خاصة، وهما "صعود" الأطر النقابية المغربية التي أصبحت في وضعية حساسة بصورة خاصة؛ ثم نفوذهم، وعبرهم، حالة القوى النقابية.

2 - صعود الأطر المغربية

مع المغربة الكثيفة للمنخرطين خلال 1944 و 1945، تعد مغربة الأطر أبرز حدث لسنتي 1946 و 1947. إذ برز، كما رأينا ذلك، مسؤولون مغاربة في أوراش السدود الكبرى، في البناء والموانيء وفي النقابات الفلاحية خلال فترة وجودها القصيرة، وفي المناجم[8]، وتجلى ذلك بوصول 7 مندوبين مغاربة إلى اللجنة التنفيذية سنة 1946، 3 من بينهم سيعينوا في مكتب الاتحاد. وفي مارس 1948 أصبح عددهم 15 باللجنة التنفيذية و4 من ضمنهم بمكتب الاتحاد العام.

وثمة علامة أخرى جديرة بالملاحظة، وهي أنهم يمثلون وحدهم النقابات أو الفيدراليات المكونة بصورة شبه حصرية من المغاربة. هذا هو حال شغيلة البناء (عبد النبي بن مكي وبوشعيب بن لحسن) والتغذية (عبد الرحمن بن عجاج) والنقل (شوفاني) والجلد والإهاب (إلي بنشيمول) وباطن الأرض (الطيب بن بوعزة ولحسن بن معطي). وفي الفيدراليات المزدوجة الجنسية، نجدهم إلى جانب رفاقهم الفرنسيين، بأعداد متساوية غالبا : عبد الله بن الحاج، لحسن بن محمد، مبارك بن عبد الله صحبة لافاي Lafaye، فرانكار Francart وبريدوم

---

(7) ولد أندري لوروى في يوليوز 1917 بـ كوستفيل Costeville (Manche) من أب بحار ثم مستخدم بالبنك، بعد دراسته بثانوية مونطاني Montaigne ثم بمعهد الفنون الجميلة، حصل على شهادة الرسم. ودخل إلى ورشة السفن البحرية بشربورغ، وتم تجنيدة في 1939، ووصل إلى المغرب على متن سميرية مزيلة للألغام، وبعد تسريحه في شتنبر 1940 بقي بالدار البيضاء بأوراش البحرية. وبعد تجنيده من جديد ركب على متن نسافة مكلفة بعمليات في البحر المتوسط، وعاد إلى الدار البيضاء حيث استعاد منصبه في الورشة وكذا نشاطه النقابي.

(8) راجع أ. عياش : «المناضلون المغاربة المنتمون لاتحاد نقابات المغرب المتحدة»، م.ن، ص. 70 - 76.

Prudhomme في السكك الحديدية؛ وبالنسبة لشغيلة الدولة : دحمان، حداوي ومبارك صحبة بنسمون Bensamon، لوروى Leroy، ج. لويس G. Louis ؛ وفي البريد : مامون علوي، المثقف الذي كان منذ فبراير 1947 يحرر المقالات العربية بجريدة "أكسيون سانديكال"، صحبة ش. دوبوى Ch. Dupuy وأندري فانسان André Vincent ؛ وفي الموانيء والمرافيء، الطاهر مع طالياني Taliani؛ وفي الطاقة والقوى المحركة، بوشعيب صحبة ألوشيو Aloccio وسانشيز Sanchez. غير أنه ليس ثمة أي مغربي ضمن المندوبين العشرة التابعين لفيدرالية الموظفين.

ومهما يكن من أمر، فإن الطابع المغربي المتزايد للتنظيم النقابي، تأكد خلال هذا المؤتمر، فإلى جانب عدد المنخرطين المغاربة الذي وصل إلى حوالي الثلثين من المجموع، انضاف هذا الصعود، المتسارع حاليا، للأطر الشابة، القادرة على أن تحس أفضل بمطامح رفاقهم في الشغل وأن يعبروا عنها بصورة أفضل، ويجروهم بطريقة أفضل إلى النضال المطلبي. هؤلاء القادة سبق لهم أن برزوا في أوراش السدود الكبرى، وإلى جانب العمال الزراعيين، وفي تجمعات المنجميين، وفي معامل التصبير بآسفي أو بميناء الدار البيضاء[9]. وقد حصلوا على تكوينهم في "الميدان"، في المقاولة وفي بورصة الشغل، بالاحتكاك أو بمساعدة رفاق أقدم منهم. واكتمل تكوينهم أحيانا في المدارس، مثل مدارس أوراش الطيران والسكك الحديدية أو "مناطق" الحزب الشيوعي المغربي.

(9) امحمد بن عمر وبوزكري (السدود)؛ الطيب، حمو، السوسي، بن علي، لحسن بن معطي، الحسين (المناجم)؛ ش. ليفي (آسفي)؛ الطاهر وعبد الله (الموانيء).

الفصل الرابع :

نفوذ وقوة النقابات

إنها تبرز من الانتماء المهني لأعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبين.

1 - كارتل المصالح العمومية.

إن 28 عضـوا من بين 42، أي 66٪ من المجمـوع، يمثلون تنظيمات أصبحت منذ 9 يناير 1944 مجمعة ضمن كارتل المصالح العمومية الذي يعد العمود الفقري للاتحاد وأداة ضغطه على السلطات العمومية(1). هذه التنظيمات زودته [أي الإتحاد] بالسواد الأعظم من مناضليه وبأهم موارده المالية؛ في إطار أو بمساعدتها تمكنت الطبقة العاملة المغربية أن تعي ذاتها وتفرض نفسها وتمهد لدورها الوطني. وقد انبثق عنها 9 من الأعضاء العشرة لمكتب الإتحاد المنتخب خلال المؤتمر الخامس.

أ - الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين.

كانت الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين تحتل المرتبة الأولى. إذ كان لها 10 أعضاء ضمن اللجنة التنفيذية، خمسة منهم كانوا مدرسين(2)، إنها [أي الفيدرالية] انبثقت عن الجمعية العامة للموظفين الشهيرة (1919)، التي تعد مصدر النقابية في الحماية الفرنسية بالمغرب. وفي 31 دجنبر 1947، كانت تضم ما يزيد عن 12.000 منخرطا، ونظرا لتكونها من خليط من النقابات، فإنها كانت تضم آنذاك 67 نقابة، مجمّعة أحيانا في فيدراليات ذات أحجام متنوعة، وكانت الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين تستمد قوتها من 4 مجموعات كبرى ظلت قائمة، رغم المحن، إلى حدود 1952.

وكانت فيدرالية التربية الوطنية أكثرها عددا، إذ كانت تضم نقابة التعليم العالي الصغيرة

---

(1) عدد المندوبين : 10 من الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين : 3 من البريد؛ 6 من السكك الحديدية؛ 6 من شغيلة الدولة، المجموع : 28.

(2) المندوبون : عياش، كاميري، ديتوي، فارديل والسيدة ڤيي وهم مدرسون؛ بولار Boulard (مكتب القمح) شيسني Chesny (سجل المساحة) ديوداتي Déodatti (الجمارك) ساليير Salières (الصحة) ميتش Metche (الشرطة). من ضمن العشرة ثمة، 6 غير شيوعيين و4 شيوعيين. كان مكتب الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين، المنتخب يوم 21 دجنبر 1947، يضم بقيادة كاميري وڤيي، 13 عضوا من ضمن 10 ليسوا شيوعيين.

(12 عضوا) ونقابتي التعليم الثانوي (675 منخرط) والمعلمين (1575 منخرط)، الأكثر قدما والأكثر قوة، أي في المجموع 2262 نقابي، وثمة نقابة أخرى، لا ندري ما إذا كانت تودي آنذاك اشتراكاتها للفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين، وهي نقابة معلمي الرابطة اليهودية الدولية، وكانت تعمل بشكل وطيد مع نقابات المدرسين التي كانت تمدها بكامل الدعم في النضالات التي خاضتها للحصول على نظام أساسي يضمن لأعضائها تطورا مهنيا عاديا(3).

وإن نقابات التعليم هي التي ستصاب في المغرب، مباشرة وتوا برياح الانشقاق التي كانت تهز النقابية الفرنسية. في فرنسا قررت نقابات التعليم الانتقال إلى الاستقلال الذاتي، تاركة لمنخرطيها الاختيار في الإنخراط في إحدى المركزيتين النقابيتين : كـ.ع.ش. أو "القوة العمالية". كان هذا هو التكتيك المتبع للانفصال عن كـ.ع.ش. حين لا تتوفر إمكانية دفع المنخرطين إلى الالتحاق بـ "القوة العمالية".

في المغرب، ظلت نقابة التعليم العالي، ومندوبها بيدو Bidault من المعهد العلمي الملكي، ضمن الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين.

فيما اتبعت نقابة التعليم الثانوي، على إثر استفتاء لدى منخرطيها، مواقف تنظيمها بفرنسا، لكن 35٪ من أعضائها، أي 235 فردا، أخذوا بطاقة كـ.ع.ش، وحافظ جان فارديل Jean Fardel الوفي لـ كـ.ع.ش. على منصبه في قيادة النقابة بحكم ثقة زملائه، إلى حين عودته إلى فرنسا في أكتوبر 1951، وخلفه بول نوس Paul Nuss، وهو بدوره وفي لـ كـ.ع.ش.

بالنسبة للمعلمين، كانت النتيجة مغايرة تماما. بعد استشارتهم، صوتوا بما يزيد عن 75٪ لفائدة البقاء ضمن كـ.ع.ش. وأكد مندوبوهم لدى المؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للمعلمين (SNI) في باريس، المنعقد في 22، 23 و 24 مارس 1948، لتبرير موقفهم، على الشروط الخاصة التي تتطور ضمنها الحركة النقابية في المغرب «الذي لا يعد إقليما فرنسيا»، والمشاكل الخاصة التي عليهم أن يجدوا لها حلا، وتنوع الشغيلة التي عليهم أن يدافعوا عنهم، وأخيرا عن إرادتهم في البقاء متحدين مع الطبقة العاملة، الأمر الذي لا يمكن لهم القيام به، حسب قولهم - إلا عبر الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين، «التي يستمدون منها قوتهم وحيويتهم». وبالتالي البقاء ضمن النقابة الوطنية للمعلمين، والبقاء ضمن كـ.ع.ش. بواسطة الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين. هذا هو موقف معلمي المغرب. تلقى هـ. إيكبيرس H. Aigueperse ، الكاتب

(3) كان للرابطة اليهودية الدولية، التي تتعاقب مؤسساتها في الشرق الأوسط وعلى الضفاف الجنوبية للبحر المتوسط، من إيران والعراق إلى المغرب، أكبر عدد من المدارس في المغرب بالتحديد، وكان عددها 49 سنة 1948 وبها 20300 تلميذ. وقد تمكن معلموها المنضوون تحت لواء الإتحاد العام، على إثر نضال مستميت ومستمر، من الحصول على نظام وأجور مماثلين لتلك التي يتمتع بها باقي المعلمين، من قبل مشغليهم : الرابطة ومديرية التعليم العمومي، ونعتقد أنهم أدوا اشتراكاتهم للفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين، سنة 1950.

العام للنقابة الوطنية للمعلمين، هذا الموقف بتفهم ملحوظ، إلا أنه لقي محاربة شديدة ضمن لجنة النزاعات على إثر شكوى بعض معلمي مكناس، أعضاء "القوة العمالية"، وبعد نقاشات دامت عدة شهور، تمكن فرع المغرب من الإنتصار بفضل كفاحية مناضلين محنكين، أمثال لوگولار Le Goulard وهيفرنو Hivernaud ومن خلفاهما بول ديتوي Paul Dutuit، الكاتب العام، وج. سلون J. Salon، كاتب مساعد[4].

كان دائما للمدرسين، ولاسيما المعلمين، قسط كبير في تقدم النقابية منذ نشأتها، عبر أعمال نضالية مستميتة. وكان ريمي بوريو Rémy Beaurieux، أستاذ البلاغة العليا، سنة 1919 أول رئيس للجمعية العامة. وفي 1924، لم يتردد المعلمون في مواجهة سلطوية ليوطي وتحطيمها، وعشرين سنة بعد ذلك أرغموا مديرا من عهد فيشي على التخلي عن منصبه؛ وفي كل مناسبة كانوا يعبرون بفعالية عن تضامنهم مع الطبقة العاملة التي كانوا يعتبرون أنفسهم منحدرون منها، وغداة تحرير فرنسا، كان الأساتذة والمعلمون من ضمن قادة الاتحاد، فرنان شاسيو Fernand Chassiot، ثم ألبير بنتي Albert Pinty، اللذان سيدعمهما مجيء السيدة ڤييي Vieilly. وستؤدي تجديدات أخرى إلى مجيء عياش وكاميري إلى جانب القدامى. ومن ثم يفهم عدد المدرسين ضمن وفد الموظفين لدى اللجنة التنفيذية.

وإلى جانب المدرسين، ثمة فيدراليتان متساويتي العدد تقريبا، هما فيدرالية الشرطة وفيدرالية مستخدمي البلديات، وكانتا كتومتين، وظلتا وفيتين للإتحاد العام، وغالبا ما كان وزنهما حاسما في القرارات والتوجهات الفيدرالية، نظرا لعدد مؤتمريها.

كانت فيدرالية الشرطة، القوية بأعضائها الألفين، بقيادة فيكتور ميتش Victor Metche، وهو مناضل من الجيل الأول، وقد حافظت رغم كل العقبات على انتمائها للإتحاد العام ولفيدراليته التابعة لـ ك.ع.ش. بفرنسا، رافضة، حسب قولها «الإنفصال عن الطبقات الكادحة» («أ.س.» بتاريخ 15 ماي 1948).

فيما كانت نقابات مستخدمي البلديات، التي تجمع صغار المستخدمين، تضم سنة 1948، 2387 منخرطا، وكان كاتبها هو دينيس سانطوس Denis Santos.

---

(4) إنهم الأربعة الذين حرروا "الكتاب الأبيض"، عدد خاص من نشرة فرع المغرب للنقابة الوطنية للمعلمين (ماي 1949)، حيث صدرت جميع الوثائق التي لها صلة بالنزاع. هكذا نعلم في ص. 6 من الكتاب أن النقابة الوطنية للمعلمين بعثت في 29 أبريل "المدرسة المحرَّرة" لكل معلم بالمغرب، عبر الطائرة - «بكلفة بلغت 18.000 ف.» - «يتضمن في شكل إعلان انذارا ضد التصويت لفائدة بقاء الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين ضمن ك.ع.ش.، في المؤتمر الاستثنائي ليوم 8 ماي 1948، ونجد به أيضا معلومات حول أعداد معلمي التعليم الابتدائي : 1004 معلم منقطع من فرنسا؛ 1085 معلم فرنسي و850 عون للأطر المحلية؛ 400 منشط أهلي و390 وفقيه... الخ. أي في المجموع، حوالي 3800 معلم.

والمجموعة الرابعة، وهي أكثر تفرقا، تضم، حسب تجميعنا التعسفي، تنظيمات ظلت وفية رغم عدة تقلبات.

كان مستخدمو مصالح الطوبوغرافيا وسجل المساحة، والتحفيظ العقاري، والأشغال العمومية، وهم مهندسون ونواب مهندسون، أتوا إلى المغرب في العشرينات، يعرفون جيدا البادية وما يتعرض له سكانها من سلب وابتزازات، والنزاعات المختلفة التي يمكن أن تنشب بين الورثة أو بين الجيران، ويعرفون أنماط استغلال الأرض، فظلوا متشبثين بالتنظيم النقابي الذي ناضلوا به منذ البداية، كان ذلك شأن كلوديوس Claudius گوتيي Gautier، وأندري ليتزيلار André Leitsélart ، وجورج شيسني Georges Chesny، صديق كاميري والذي كان كاتبا عاما مساعدا للفيدرالية منذ إعادة تشكيلها في 13 غشت 1943.

وثمة تنظيمات أخرى، أكثر تنوعا وأكبر عددا من حيث أصول وظروف منخرطيها، كانت تشكل تعارضا مع نقابات الأطر تلك التي كانت بمجملها تضم من 200 إلى 250 منخرط.

وكانت الفيدرالية المغربية للصحة العمومية، تضم كافة المستخدمين بدون أي تمييز لا حسب الفئات ولا الأصول، من البستاني ومنظفات القاعات، مرورا بالممرضين والمعالجين المساعدين، الجوابين وعمال مرضى، ووصولا إلى الأطباء رؤساء المصالح، وقد تراوح أعداد منخرطيها بين 590 في 1947 و 305 في 1951، من بين قادتها نجد سنة 1948 أندري سليير André Salières والدكتور كاسطان Castan وبوشعيب بن خليفة[5] .

وكانت مصالح الجمارك النشطة والجمارك المقيمة والمياه والغابات ورجال المطافيء وجوابي الضرائب المباشرة، أي ما يقرب من ألف منخرط، تضم، كما هو الشأن بالنسبة للشرطة ومستخدمي البلديات والمحافظة العقارية أو الصحة العمومية، منخرطين ينتمون إلى فئات صغيرة، ذات ضمانات وأجور منخفضة بالنسبة للمغاربة، كانت هذه التمييزات شديدة الوقع على من كانوا خاضعين لها، وهي تمييزات تتأجج يوميا في أماكن الشغل، وكان المترجمون، وكلهم مغاربة وموزعون على مجمل التراب، ولهم عمل شاق يتطلب منهم معرفة متنوعة بالإضافة إلى معرفتهم للغتين العربية والفرنسية، مغتاظون من ذلك

---

(5) حسب أندري سليير، في رسالته بتاريخ 10 ماي 1983. ولد أندري سليير يوم 16 أكتوبر 1911 بوهران (الجزائر) من عائلة متواضعة، جاءت لتستقر بالمغرب، حصل على الشهادة الإبتدائية. بعد أدائه للخدمة العسكرية، دخل إلى مصلحة محاربة حمى المستنقعات بالمغرب، وهذه المصلحة لن يغادرها أبدا، بتجوله عبر التراب المغربي تمكن من معرفة رجاله ولغته، واحتل مناصب ومارس مسؤوليات تعاظمت مع السنين. في 1943، أسس نقابة، تحولت إلى فيدرالية سنة 1945، وانتخب عضوا في اللجنة لتنفيذية للإتحاد العام سنة 1946، وأمينا عاما للمال للاتحاد العام سنة 1950، وكاتبا عاما للفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين سنة 1952.

لاسـيـمـا لانـعـدام أي أمل لديهم فـي الـتـرقـيـة، لـكونهـم مـحـبـوسين ضـمـن إطار يدعى "محفوظ"(6).

هكذا، ورغم وجود بعض نقابات "الأطر العليا" تبدو الفـيـدرالية المغربية لنقابات الموظفين أساسا كتنظيم للدفاع عن المستخدمين الصغار والمتوسطين.

وفضلا عن متطلبات التطبيق الفوري للمكتسبـات المحققة في فرنسا على مرتبات موظفي الإطار العام، انكـب المكتب الفيدرالي مـنذ البداية(7)، على تشـجيع رفع الأجور الدنـيا، وعلى الحصول على ترسيم المساعدين، وإعطاء القانون الأساسي للمـستخدمين الصغار، وفتح ثغرات في الحاجـز الموضوع بين الإطار العـام والإطارات المدعاة "المحفـوظة" أو "الخاصـة". وهو عمل مسـتميت، عنيد وفـعال، وقد احـتفظت السيـدة ڤيبي في حرص وعنـاية بالمؤلف الذي يحمل الإهداء التـالي : «ذكرى ودودة من إهداء المتـرجمين لرفيـقهم كـاميـيري، 10 دجنبـر 1949»، وكان الإهداء مصحوبا بحوالي 10 توقيعات(8).

ب ـ فيدرالية البريد.

كان لـها 3 منذوبين لدى اللـجنة التنفيـذية وحـوالي 2000 منخـرط مـن ضـمن 4000 مسـتخدم، أي بنسبـة تنقيب تبلغ 50٪، بحكم أهوائهم الإسـتقلالية وتـاريخهم المضطرب(9)، انفصل البـريديون عن الموظفين سنة 1927 ثم انقسـموا إلى عـدة تيارات، وعلى إثر تصـالحهم سنة 1936 ودخولهم في إتحاد النقابات، لم يمض وقت طويل وبرزوا بوجه المعارض إثر التنافس الذي برز بين القائدين، أوراڠ Aurange كاتب الفيدرالية، وهيڤرنو Hivernaud، كاتب الإتحاد، وبعد انسـحاب المتنافسين من السـاحة النقابيـة، ساد وفاق تام بين الفـيدراليتين، الأولى بقـيادة كاميري، والثانية بقيادة أندريفانسان André Vincent ، مراقب رئيسي بالبريد.

كانت تواجههم نفس مـشاكل الإطارات المتنوعة، وتعديل المرتبات التي قلصـها التضخم السريع، والـدفاع عن صغـار المستـخدمين المحصـورين ضمن فـئات خاصـة. وأدى بهم الوضع أيضـا إلى القـيام بمساعي مـشتـركة لدى الـرباط وباريس، وإلى تقـديم لوائح مـشتـركـة باسم الفـيـدراليـتـين، فـي انتـخابـات المجلـس الأعلـى للـوظيـفـة الـعـمـومـيـة، التـي فـازت بهـا بانتـظـام.

---

(6) عقد المترجـمون، وعددهم 136 منقب في 1948، مؤتمرهم فـي سلا يوم السبت فـاتح يناير 1949، وكان مكتبهم المنتخب يتكون من : مـحمد سملالي، كاتب عام، محمد إدريس حـصار، أمين المال، وكأعضاء : تهـامي بن قدور، مـحمـد بن بقتي، أحـمد سقال، رحـال عبـد الحـميد، سايح برگطاوي، عبـد الحق البدري. كـان المترجمون يستنكرون إبعادهم عن أي تصنيف عكس باقي أعـوان الإدارة. (أ.س.، بتاريخ 15 يناير 1949.

(7) انظر أعلاه.

(8) زيارة المؤلف للسيدة ڤيبي بالدار البيضاء، يوم 20 أكتوبر 1975.

(9) انظر "الحركة النقابية..."، م.س.، ج. I ، ص. 53 وما يليها، وص. 265 ـ 266.

وكما هو الشأن في فرنسا، كانت فيدرالية البريد تضم النقابات الثلاث الخاصة بالمعتمدين والمستخدمين، والتقنيين، وكانت لها فروع في المراكز الحضرية التي توجد بها إتحادات محلية.

ج - الفيدرالية المغربية لشغيلة الدولة، القوات الجوية، البرية والبحرية.

كانت هذه الفيدرالية فخورة بضمها لأكبر عدد من النقابيين بعد فيدرالية الموظفين[10]. وقد يكون عددهم 7000 سنة 1945. وفي يناير 1948 أشار جورج لويس Georges Louis، كاتبها العام، إلى أنه في الأيام الأخيرة فقط، تم بيع 3.750 بطاقة، من بينها 500 لنقابة البحرية بالدر البيضاء التي بها 537 مستخدما (حسب "أس.". ع. 16 فبراير 1948). ويبدو أن العدد الإجمالي للمنخرطين قد بلغ خلال السنة حوالي 5000، ذلك أن مناضلين قدامى، أمثال دوكاب Decap وفرلندان Ferlandin سعوا إلى جر عدد من رفاقهم إلى "القوة العمالية".

كانت الفيدرالية تضم 3 إتحادات[11] و 12 نقابة، وكان كاتبها العام ج. لويس، وهو مقدام ومكوّن مناضلين، يتقاسم كل الجرأة التي كان يتمتع بها رفيق لوروى كاتب اتحاد البحرية قبل أن ينتقل إلى قيادة الإتحاد العام. وكان لها 6 ممثلين في اللجنة التنفيذية.

د - فيدرالية الطاقة والقوى المحركة.

كانت تضم 3 منذوبين لدى اللجنة التنفيذية، وكانت تضم عددا من المنخرطين النقابيين يتساوى تقريبا مع عدد البريديين، أي حوالي 2000 عضو، وكانت تضم كافة المستخدمين المكلفين بإنتاج وتوزيع الطاقة : مهندسين، مستخدمين ومعتمدين، وأكبر نقاباتها توجد على مقربة من مراكز الإنتاج، بوجدة (مركزيات حرارية)، فاس وسيدي قاسم (طاقة مائية)، إمفوت والداورات (طاقة مائية) مراكش ولاسيما الدار البيضاء، مع المركزيتان الحراريتان للصخور السوداء.

كان ألفونس ألوتشيو في قيادتها، وقد دعمت نفوذه النتائج التي حصل عليها، بدعم من الفيدرالية الوطنية الفرنسية للطاقة وكاتبها مارسيل پول Marcel Paul ، والمتعلقة بتطبيق النظام الأساسي الفرنسي على معتمدي المغرب. وقد لعب أيضا دورا كبيرا، كما رأينا ذلك، في استقبال وتنظيم والدفاع عن الشغيلة المغاربة، بينما كان كاتبا للإتحاد المحلي للدار البيضاء. وعلى أي حال، كانت هذه الفيدرالية تتحكم في النشاط السككي والصناعي المغربي؛ مما جعل مصالح المخابرات التابعة للإقامة تحيطها بمراقبة صارمة.

---

(10) "أ.س."، ع. فاتح أبريل 1947.

(11) كان على رأس كل إتحاد كاتب، بالنسبة للحربية كان فرانسوا سيرفان ، وبالنسبة للبحرية : لوروى Leroy ثم سكوتو Scotto والطيران، سيمونسيلي Simoncelli .

هـ - الإتحاد المغربي للشبكات.

كان الأمر مماثلا بالنسبة لِـ «الإتحاد المغربي للشبكات» المسمى عادة الفيدرالية المغربية للسككيين.

بحكم أنه تشكيلة قديمة، ذات ماض متقطع، وبطولي أحيانا، ومنظم بصورة نهائية في 1935 - 1936[12] ، سبق لاتحاد الشبكات أن دفع إلى الشهرة مناضلين لن يتوقفوا (بعد التحرير (1943) عن لعب دور المرشد لدى المناضلين الذين ظهروا حديثا. كان الأمر كذلك بالنسبة لهنري بريدوم، وهنري فرانسي H. François[13] ونيكولا بوسي Nicolas Bousse ، وبول دوريل Paul Durel وأميدي أوريوس Amédée Urios وهنري لافاي Henri Lafaye . بعد هنري لافاي، الذي كان أول كاتب عام لإتحاد الشبكات بعد إعادة تأسيسه، تم انتخاب نيكولا بوسي سنة 1945 للكتابة وسيبقى بها إلى سنة 1951[14]، صحبة كافة رفاقه، عمل خلال سنوات على إشراك المعتمدين المغاربة في المسؤوليات النقابية على كافة الأصعدة. فوصل إلى المكاتب النقابية مناضلون بارعون من حيث التكوين المحصل ضمن المقاولة باحتكاك مع المهام المتنوعة التي كان عليهم إنجازها ومن حيث ثقافتهم وتفكيرهم الشخصي. هكذا كان شأن فلوريان فرانكار الذي انتخب كاتبا عاما مساعدا سنة 1947، ومحمد بن لحسن من مكناس، وروجي گارسيا، وبدري المعطي الذي كان عضوا في مكتب الإتحاد المحلي للدر البيضاء في أبريل 1948.

نظرا لدعامة المناضلين ذوي الخبرة : كتاب الفروع التقنية (محطات، قطارات، سكك... الخ)، كتاب "القطاعات" والنقابات الذين لهم علم بمطالب كافة فئات المستخدمين، تمكن السككيون من شن الإضراب الناجح الذي انتهى عشية انعقاد مؤتمر الإتحاد العام.

كان لديهم،6 ممثلين في اللجنة التنفيذية المنتخبة في المؤتمر. وقد كان عدد المنخرطين حوالي 4.000؛ وكانوا 4.400 سنة 1946 من بين عدد إجمالي للمستخدمين يبلغ 9.253، أي بنسبة تنقيب بلغت 51٪ (ضمن "أ.س." ع. 15 يوليوز 1946).

---

(12) انظر الجزء I من هذا الكتاب، ص.ص. 48 - 52 و 134 - 136.

(13) ولد هنري فرانسوا، وهو ابن سككي، سنة 1907 في سان جان دي ڤيني، قرب شالون سون، بعد مجيئه إلى المغرب سنة 1927 في إطار الخدمة العسكرية، بقي به ودخل إلى السكك الحديدية المغربية التي غادرها سنة 1962 كمهندس. بحكم أنه كان مناضلا في الثلاثينات ومندوب لدى مجلس الحكومة (1937 - 1947)، لم يكف عن الدفاع عن الحق النقابي والمطالب العمالية، وكعضو للإتحاد المحلي للرباط، كان عمله النضالي مستمرا.

(14) بالنسبة لبريدوم ودوريل، وأوريوس، ولافاي، راجع فهرست بالجزء I . أما نيكولا بوسي، وهو ابن سككي، فقد ازداد سنة 1900 بسيدي بلعباس (الجزائر)، كان مناضلا في الثلاثينات، بترت إحدى أعضائه في الشغل، كان كاتبا عاما لإتحاد الشبكات من 1945 إلى 1951، وكان مفتشا بمصلحة السكة.

كانت أوراش الطيران والحربية والبحرية والسكك الحديدية والقوى المحركة تشكل مقاولات "طليعية"، مقاولات بها نظام أساسي يحدد طرق الشغل والتطور المهني والمرتبات. وكان بها نظام لتمثيل المستخدمين يسمح بالسهر على احترام هذه القواعد وعلى سير المؤسسة سيرا حسنا.

وكان الموظفون وشغيلة الدولة والسككيون والكهربائيون، يعتبرون أنفسهم مكلفين بمهمة وكانوا يجدون أنفسهم ضن جميع مكاتب الإتحادات المحلية التي تجمعهم بمسؤولي التنظيمات العمالية(15).

2 - شغيلة القطاع الخاص.

فلكونهم يمثلون ما يزيد عن 60٪ من أعداد المنخرطين ضمن الإتحاد العام، فإنهم بمثابة أهم كتائبه، ويعد المنجميون فيلقه القتالي، وعددهم 14.000 وهم موزعون على كتلتين، الأولى حول جرادة في المغرب الشرقي (بوبكر، تويسيت، بوعرفة، أحولي)، والثانية في خريبگة واليوسفية، في قلب الهضبة الفوسفاطية بالمغرب الغربي.

هذه النظرة الحربية، المعبر عنها بهذا النحو المجازي، ليست نظرة الشغيلة ولا نظرة المناضلين. وإنما، نظرة السلطات، التي عملت فيما بعد على تفكيك التنظيمات المنجمية، إذ كانت تعتبرها خطيرة لسببين : للتأثير الذي بإمكانها ممارسته على سكان البوادي، وللضرر الذي قد تلحقه لامحالة أعمالها بمداخل الحماية وبمصالح الشركات المنجمية الكبرى.

أ - المنجميون.

كانت التعاضدية المهنية للمنجميين تتوفر على أقوى هيكلة تنظيمية، وبالتالي فإنها كانت قابلة لـلتناول بصفة أفضل. كانت تشكل "الفيدرالية المغربية لباطن الأرض وما يماثله». بعد تأسيسها في الأصل من نقابات المستخدمين والأطر الفرنسيين، تغير تكوينها الإثني بتأسيس الفرع العمالي المغربي لجرادة الذي أتى ليدعم فرع خريبگة.. وقد تأثر من جراء ذلك شكلها وقيادتها بل وحتى مقرها، إذ في المؤتمر الثاني للفيدرالية، عين المندوبون بالإجماع الطيب بوعزة

(15) حان الوقت لوضع حد لبعض الأكاذيب التي يرددها بعض "المؤرخين" بدون تمحيص :

1) من الخطأ زعم أن أي انخراط في كـ.ع.ش. من طرف المغاربة كان مصحوبا إلزاميا بانضمامهم إلى الحزب الشيوعي المغربي، إذ ذاك قد يكون عدد المنخرطين في الحزب الشيوعي المغربي 40.000 في 1948، وهذا أمر سخيف بالطبع.

2) من الخطأ التأكيد بأن مصالح الحماية كانت تزود التنظيمات النقابية التابعة لـ كـ.ع.ش. بمداومين، طبقا للتشريع النقابي كان بإمكان التنظيمات الكبرى أن تطلب انقطاع أحد مسؤوليها. ففي 1948 كان ثمة منقطعين يحصلون على رواتبهم من مصالحهم وهم : المعلمان كاميبري وهيفرنو، والسككيان فولريان وبريدوم؛ والبريدي : فانسان، والكهربائي ألوتشيو، لم يكن ثمة مغاربة من ضمنهم، لأنهم لا يتمتعون بالحق النقابي ؛

3) لم تكن كـ.ع.ش.، تحظى برضى الحماية، بل على العكس، كانت تستقطب وتدافع وتفرض المغاربة، في حين كانت الحماية تأمل أن يظلوا مجالا محفوظا لها.

ككاتب عام، وتم تحويل مقر الفيدرالية إلى جرادة (نونبر 1946)(16). وأهدت الفيدرالية الفرنسية لباطن الأرض للتنظيم المغربي الفتي سيارة إسعاف جديدة.

في بداية سنة 1948 عرفت النقابية المنجمية أوجها، وعشية المؤتمر الخامس للإتحاد، كانت تضم 16.500 منخرط، حسب قول أمين مالها، في الحقيقة هذا العدد مشوه شيئا ما. ففي 1947، باعت الفيدرالية 12.903 بطاقة و 88.558 طابع. وفي نهاية مارس 1948، تم بيع وتسديد 12.200 بطاقة وكان ثمة طلبات جديدة لم تلب بعد(17).

بالطبع، كانت هذه النقابية تقلق المسؤولين بقوة وعدد مطالبها، وحجم تجمعاتها التي كانت تضم في جرادة وفي خريبگة آلاف الأشخاص، وجودة مناضليها الذين فرضوا وجودهم، وقوة الدعم الذي تتلقاه إذا كانت مهددة، ونظرا لحكمها عليها بأنها خطيرة، ستعمل السلطات على القضاء عليها.

ويبدو إذن أن تعاضدية المنجميين قد فازت، في نهاية الشهور الثلاثة الأولى من السنة، بالمرتبة الأولى عدديا، أمام الفيدرالية المغربية للموظفين ضمن الإتحاد العام. إلا أن القمع الذي سيطالها خلال الشهور الموالية سيفقدها تلك الصدارة العابرة وسيكون عليها الإنكباب منذ ذلك الوقت على الحفاظ على تواجدها.

ب ـ تعاضديات أخرى.

فيما يتعلق بالتعاضديات الأخرى، لا تتوفر معلوماتنا على نفس الدقة. بالطبع، ستصدر بعض التجليات عن انشغالاتها أو أنشطتها من خلال بعض بلاغاتها، لاسيما عندما اقتضى الحال، في بداية يناير هذا، دعم الإتحاد العام في نضاله ضد "الإنقساميين". وستظهر بعض المعلومات الأخرى أيضا خلال الإضرابات، غير أنه ليس ثمة ما يمكّن من الإحاطة بنوع من التأكد بأعداد منخرطيها وهياكل كل واحدة منها. ونظرا لضعف تنظيمها بالقياس للتعاضديات الأولى، فإن نقاباتها أو فروعها النقابية المشتتة على مجمل التراب كانت تساهم أكثر في حياة الإتحادات المحلية التي كانت تتحرك ضمنها.

وكان أكثرها عددا :

□ إتحاد نقابات البناء والخشب وإتحاد نقابات التغذية. الأول يجمع من يقومون ببناء السدود والموانيء والبنايات الإدارية والسكنية، وحتى من يصنعون مواد البناء. فيما يضم الثاني

---

(16) "أ.س." ع. فاتح يناير 1948، ص. 2، تقرير عن المؤتمر الثالث لباطن الأرض. تكون المكتب من الطيب وگارنيي Garnier ، وعلال ولحسن وكولونا Colonna ، وتم تقديم مقرر يتضمن 26 نقطة إلى الإقامة العامة.

(17) كشوفات قدمت للمؤلف في جرادة يوم 27 مارس 1948، توزيع البطاقات على النقابات الإحدى عشر : جرادة : 4.500، بوعرفة : 1000، بوبكر : 63؛ تويسيت : 125؛ خريبگة : 5.500؛ اليوسفية : 1.000؛ الدار البيضاء : 50؛ سيدي قاسم : 200؛ مراكش : 150. البطاقات الجديدة المطلوبة : جرادة : 1.000؛ أحولي : 600؛ اليوسفية : 500...

الأعـداد الـكبـيــرة من عــمــال وعــامــلات المطاحن ومـصــانع المواد المشـتـــقـــة، والمشروبات والمصبرات.

وكان اتحـاد نقابـات البناء تحت قيـادة عبـد النبي بن مكي منذ 1945. ونعلم من جـريدة "أ.س." أنه تم في أواخـر دجنبـر 1947 انعـقاد لجنة إدارية للإتحاد بالرباط؛ وفـي نفس الشهـر انعقد بالرباط دائمـا اجتماع إخبـاري برئاسة كاتب النقابة المحليـة، جاكوبينيلي Jacopinelli ، الذي أعطى صــورة عن نمو النقــابة ـ التي انطـلقت بـ 150 نقـابي وتضم اليـوم 2700 ـ وعـن النتائج المحصلة وعن ضرورة العمل من أجل نشر الفكر النقابي بين عمال البناء وما شابههم في المنطقة والبالغ عددهم 8000 عامل[18]. وكانت نقابات الداورات وايمفـوت، التي تحظى دائما بدعم فـعـال من طرف نقـابات المركـزيات الكـهـربائيـة المجـاورة، في نزاع دائم مع مـديريات الأوراش وسلطات المراقبة وعميد الشرطة[19]. إجمالا، يمكن تقدير أعـداد المنخرطين في إتحاد البناء والخشب تقريبا ببعض الآلاف، ربما بـ 6.000.

أمـا أعداد المنخـرطين في إتحـاد نقابـات التغـذية فكان تحـديدها أصعب. كـان ممثلهـا في اللجنة التنفـيذية المنتـخبـة في المؤتمر الخامس هو عـبد الرحـمن بن عجـاج، فبين عـمال شـركة السكر المنقبـين بما يزيد عن 70٪، وعمـال وعاملات مصـانع التصبـير بآسفي ـ وقـد كانوا في تحركـات دائمـة ضد أرباب عـمل عنيدين ـ وعـمال المطاحن والعـمال ـ الخبازون، قـد يصل أحيانا عدد المنقبين ـ وإن كان جد متحول ـ إلى 3000.

▫ ثم تأتي نقـابات النسـيج والألبسة، والجلد والإهـاب مع المذابغ، الأحذية والـسخـاتة. وبعـد نوع من الإنحطاط، أخـذت مكانة نقـابات العدانة والأوراش الـبحـرية تتـعاظم، وكـان الكاتب العام لنقـابة الجلد والإهاب هو إيلي بنشيمول؛ وبعـد إضرابات أبريل 1948 الناجحة، عـينـت نقـابة العــدانة ككاتب عـام لـهـا إيزوار Isoard وهو منـاضل من الأوراش البـــحـــرية هيغ Huygues.

▫ إن الفيدرالية المغربية لنقابات مستـخدمي الأبناك التي كانت لها أهمية كبرى في تدبير الأنشطة الإستـعمارية، والفـيدرالية المغـربية للموانـيء والمرافيء، وإتحاد نقابات النقل الحـضري (حافلات فاس، مكناس، الربـاط، الدار البيضاء) والنقل ما بين المدن : للمسـافرين (شركة نقل المغرب CTM) وللبضائع (المكتب المركزي للنقل)، كلها حافظت على حيوية كبيرة؛ ومعظمها كانت منـظمة باتفاقـيات جـماعيـة كان تجـديدها أو تكميلهـا دائما فرصـة لنزاعات مع غـرفة أرباب العمل.

▫ يجب أن يضـاف إليهـا "الكتـاب"، وهو مؤسسة عـماليـة جليلة، الأولى التي أنشئت بالمغرب؛ والورق الكارطون؛ والصناعـات الكيماوية؛ والعمال الحـلاقون؛ ومستـخدمو الفنادق والمطاعم؛ والفنانون الموسـيقيون؛ وأيضـا مستخـدمو وعمال شـركة التبغ. فيـما اختفت تقـريبا

(18) "أ.س."، ع. فاتح يناير و15 يناير 1948.

(19) "أ.س."، ع. فاتح فبراير 1948 : «سد الداورات؟ لا سجن الداورات»، مقال ألفونس ألوكسيو

نقابات العمال الزراعيين التي ولد ازدهارها آمالا هائلة في 1946 و 1947، بحيث حطمتها سلطات الحماية.

يبقى المجموع، رغم هذه النواقص، مدهشا بالنظر للقوى التي يحتويها : موظفون منتشرون عبر مجمل التراب الوطني؛ سككيون وكهربائيون هم عوامل تجلب أنشطة الإستعمار، عشرات الآلاف من المأجورين المغاربة والأوربيين، هم العناصر الفاعلة في هذه الأنشطة. والحال أن 50٪ تقريبا من شغيلة الدولة والمصالح ذات الإمتياز، والمنجميين ومأجوري القطاع الخاص هم تابعون لـ ك.ع.ش[20]، بهذا تتضح في ذات الآن حدة النزاع القائم بين التنظيمات النقابية وأرباب العمل والإقامة.

---

(20) من الصعب تحديد أعداد مأجوري المغرب. بالنسبة لسنة 1948، لا نتوفر إلا على الأرقام التي يقدمها التقرير السنوي لصندوق التعاون الاجتماعي، الذي تغذيه اشتراكات أرباب العمل البالغة 5٪ من الأجور المؤداة. بالرغم من ثغراته وصعوبات تأويله (راجع دراسة أ. عياش : "الساكنة العمالية بالمغرب"، ع. 79 من النشرة الإقتصادية والإجتماعية [BES]) يقدم هذا التقرير معطيات كمية مفيدة، يمكن تكميلها بمؤشرات مأخوذة من جهة أخرى شريطة أن تظهر قريبة من الحقيقة.

لدينا في صندوق التعاون الإجتماعي في 1948/12/31 : المغاربة 183.000، الأوربيون 42.700

زائد القطاع الخاص الذي لا يشترك في الصندوق

ومن ضمنه مفاحم شمال إفريقيا والمكتب الشريف للفوسفاط	85.000	8.000
زائد القطاع العام وقطاع صاحب الإمتياز	20.000	30.000
المجموع	288.000	80.700

لا يتضمن هذا التقرير العمال الزراعيين.

الفصل الخامس :

معركة 11,5 %

1 - رفض كبار أرباب العمل

في 8 مارس، جاء مرسوم للإقامة ـ صدر في الجريدة الرسمية في 11 مارس ـ ليرسِّم زيادة 11.5٪ لكافة الأجور، حسب التحديد الذي أعطته إياها الإجراءات التنظيمية بتاريخ 28 فبراير.

وفي يوم 11 مارس، أعلنت كنفدرالية أرباب العمل بالمغرب في بلاغ لها بأنها لن تطبق زيادة 11.5 ٪. هذا الموقف أحرج كثيرا مصالح الإقامة، لاسيما وأن الشغيلة كانوا يطالبون بأن يُلزم المشغِّلون باحترام القانون. وتعاقبت اللقاءات بين الإقامة وأرباب العمل. وخلال اجتماع 25 مارس طالب أرباب العمل بالعودة إلى حرية الأجور، وفي انتظار أن يكون ذلك ممكنا، اقترحوا بأن يتم الحصول على 7.200 ف. التي اعتمدتها الإدارة كحد حيوي أدنى في الدار البيضاء، برفع مدة العمل الأسبوعية من 48 إلى 51 ساعة مما سيقلص أجر الساعة الواحدة من 34.60 ف إلى 32.60.

في مذكرته حول هذا الاجتماع كتب مارگا Margat [1] ، مدير الشغل ما يلي : «تتمثل خطورة هذا الإجراء في كونه يتطلب الغاء زيادة 11.5 ٪، أي التراجع على البروتكول الموقع يوم 8 مارس 1948 بين السيد بونيفاص والنقابات والذي بموجبه وُضع حد لإضراب السككيين. ويخشى أن يدفع أدنى مسعى لدى النقابات (التي بدأت تبدي قلقها إزاء البلاغات التي تنشرها كنفدرالية أرباب العمل في الصحافة إلى خوضها الإضراب العام من جديد...) غير أنه، في مذكرة سابقة كتبها في 16 مارس[2]، أعطى رأيه في مطلبي أرباب العمل المتعلقين بحرية الأجور وبمدة العمل. واعتبر بأنه «عندما تكون الفرصة مناسبة يمكن توقع تطبيقهما». وبصورة فورية، في حالة ما إذا استدعي مفتشو الشغل من قبل الشغيلة لمعاينة خروقات إزاء قانون الأجور، فإن المحاضر الرسمية المحررة «ستحفظ للبحث، وسيوقف البحث فيها فيما بعد».

---

(1) أرشيف وزارة الشغل، الرباط، 26 مارس 1948 : مذكرة حول تطبيق زيادة 11.5 ٪ في الأجور.

(2) أرشيف وزارة الشغل، الرباط، 16 مارس 1948 : مذكرة حول رد فعل أرباب العمل إزاء آخر زيادة في الأجور.

وبحكم قلقهم أو غيظهم من جراء التماطل أو الرفض، ضاعف المأجورون مساعيهم لدى مشغليهم. كان السككيون وكارتل المصالح العمومية ومكتب الاتحاد العام، الموقعون على بروتكول 8 مارس، يستنكرون ويندون بخمول مصالح الشغل والسلطات العمومية. وأخيرا، في 3 أبريل، استقبل مكتب الاتحاد العام من قبل الإقامة، حيث طمأن لوڤاسور Levasseur ، رئيس الديوان المدني، قائلا : «إن الحكومة الفرنسية قد أعطت ضمانتها لاتفاقيات 8 مارس... وسيتم تطبيق زيادة 11.5 ٪ بصورة شاملة». وأعاد أخيرا التأكيد، باسم المقيم، على إرادة الإدارة في إضفاء الشرعية على الحق النقابي : «إن النصوص الضرورية سُلمت للقصر الملكي..»

هذا النص الذي طالما انتظره [المغاربة] وطالبوا به بحرارة منذ حوالي 15 سنة، هل سيصدر أخيرا؟ في انتظار ذلك، أقدمت الشرطة على تشتيت شغيلةمغاربة بآسفي، كانوا قد طالبوا بالزيادة التي من حقهم وبالشرعية النقابية الموعودة، واعتقلت 28 من ضمنهم. وكتبت جريدة "لوبوتي ماروكان" بهذا الصدد : «هذه الوسائل القهرية، تفضل الحكومة استعمالها ضد مواطنين هادئين، ذنبهم الوحيد هو أخذهم بجدية مفرطة التصريحات الرسمية.. المتعلقة بالحق النقابي مثلا، هذه الواقعة تبين مرة أخرى سياسة الإدارة في هذا البلد : تخصيص صرامة السلطة لأولائك المحرومين من كل شيء، الذين لا يتوفرون حتى على إمكانية إيجاد حماية ضمن القانون من التعسف الممارس عليهم» ("تصور معين للسلطة" ضمن "لوبوتي ماروكان" ع. 8 أبريل 1948).

2 - رد فعل العمال : إضراب عمال المعادن (أبريل 1948).

في الطبعة الصباحية لجريدة "لوبوتي ماروكان" ليوم الاثنين 5 أبريل صدر التقرير عن اللقاء الذي أكد فيه ممثل الإقامة بأن زيادة 11.5 ٪ ستطبق بصورة شاملة. في مؤسسة "إرنو طومازو" Ernault Thomazeau ، وهي ورشة للميكنيكا. يعمل فيها شغيلة ذوي تأهيل عال، طالب المستخدمون بأداء الزيادة. ونظرا للرفض الذي ووجهوا به، قرروا بالإجماع في العاشرة صباحا الدخول في إضطرابات عن العمل، هذا الإضراب أصبح فعليا ابتداء من الثانية بعد الزوال، بهذا اندلعت اضرابات اجتماعية جديدة، ذات تقلبات متعددة.

وفي 6 أبريل، حدث مقاولة سخاتة بمراكش حدوها، وقررت نقابات الكتاب القيام بنفس الشيء إذا لم تتراجع غرفة أرباب العمل لرجال الطباعة عن قرارها الرامي إلى عدم تطبيق قانون الزيادة. وفي 7 أبريل، شمل النزاع مؤسسات بول موريس Paul Mauriès .

وانطلق كبار أرباب العمل إذ ذاك بعزم في مواجهة موجهة في ذات الآن ضد المأجورين وضد سلطات الإقامة التي كانوا يريدون أن يبينوا لها بأن مشاكل الشغل لا يمكن أن تُسوّى بدون موافقتهم وضد مصالحهم. ورددوا قرارهم الرامي إلى عدم الزيادة في الأجور، متهمين الحركات الإضرابية التي كانت تتطور لإرغامهم على احترام القانون، بالإضطرابات السياسية، وهددوا بإغلاق «محدود أو لا محدود» لمصانع القطاعات الاقتصادية التي ستظهر بها

إضرابات، وأعطوا ضمانة لتضامنهم التام مع غرف أرباب العمل التي قد تلجأ إليهم، وطالبوا في النهاية «بمنع الحزب الشيوعي المغربي»، مما دفع بأوجين بيرڤيل Eugène Puravel إلى أن يكتب ما يلي في "لوبوتي ماروكان" : «هذا يبين بإسهاب أن انشغالات كنفدرالية أرباب العمل لا علاقة لها بتاتا بالنشاط العادي لمنظمة مهنية».

ويوم الخميس 8 أبريل، اجتمع رجال العدانة للدار البيضاء في بورصة الشغل، وجاء ردهم كالتالي : «... إنهم قرروا تنظيم التضامن لمساعدة الرفاق في النضال، محتفظين بحقهم في دعمهم في حركتهم بالوسائل التي يعتبرونها ملائمة... وطالبوا، في حالة إغلاق المصانع، أن تصادر فورا، وأعربوا عن ثقتهم في ك.ع.ش. المنظمة العتيدة، للدفاع عن مطالبهم العادلة».

3. المناورات الكبرى لأرباب العمل

يوم الجمعة 9 أبريل، قررت غرفة أرباب العمل للعدانة والأوراش البحرية إغلاق المصانع من الإثنين 12 أبريل إلى السبت 17 منه، إذا لم يستأنف المضربون عملهم يوم الإثنين صباحا. وتلقت غرف أرباب العمل وكنفدرالية أرباب العمل دعم غرفة التجارة والصناعة للدار البيضاء، وطلب منتخبو الهيئة الثالثة للدار البيضاء، المرتبطة بأرباب العمل، من الإقامة العامة مراجعة اتفاقيات 8 مارس واقترحت وساطتها.

كان ذلك بمثابة محنة جديدة على الاتحاد العام مواجهتها. وكان انشغاله مزدوجا : إرغام السلطات على التدخل لإلزام أرباب العمل المتمردين باحترام القانون، ومساعدة العمال المضربين بتمكينهم من الصمود إلى أن تتنازل في الأخير إداراتهم.

وفي يوم الإثنين 12 أبريل، بما أن عمال مؤسسات "موريس وتومازو" تشبثوا بموقفهم، أصبح إقفال المعمل فعليا خلال الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، تجمع العمال المطرودون قرب أماكن عملهم، ثم ذهبوا إلى مقر النقابات. وفي بضعة لحظات امتلأ البهو بآلاف عمال العدانة الذين، كان معظمهم، يجهلون كل شيء عن النقابة. وكانت المجموعة الأكثر عددا مكونة من مأجوري "الأوراش البحرية هيغ"، حيث التحقت فروع النحاسة والنجارة والكهرباء بالإضراب تضامنا مع الفرع الميكنيكي المطرود. في المجموع، مست الحركة 2.500 عامل من العدانة، والتحق بهم 120 عامل من مصنع لعود ثقاب "أليماروك" (Allumaroc) الذي، بعدما أدى صاحبه زيادة 11.5 ٪، توقف عن ذلك، تطبيقا لتعاليم كنفدرالية أرباب العمل.

وإذا كان عمال العدانة أوروبيون في معظمهم، فإن شغيلة "أليماروك" كانوا شبابا مغاربة كونوا لجنتهم للإضراب. وتكونت لجنة تنسيق بين المقاولات المضربة أو المغلقة، وفي إطار الحماس النضالي، أنشئت فروع نقابية وتم إعداد 200 بطاقة جديدة في ظرف ساعتين.

كان مكتب الاتحاد العام يعلم أن حركة أرباب العمل لا تعتمد على إجماع تام، وأن عدة مقاولات صغرى أو متوسطة كانت تطبق التشريع الجديد للأجور؛ وأن المقاولات الكبرى

للميكنيكا كانت لها طلبيات كثيرة، وأن بعضها، مثل "الأوراش البحرية هيغ"، كان ملزما بأداء تعويضات مهمة، في حال تأخره عن إنجاز أشغاله، وبالتالي كان ينبغي استغلال هذه الوضعية لتكسير جبهة أرباب العمل وإرغامهم على احترام القانون، مادامت الحكومة غير مصممة على ذلك، واعتبر المكتب أن شن إضرابات أخرى في القطاع الخاص غير مستحبة، بل يجب تنمية التضامن المادي بصورة واسعة لتمكين عمال العدانة من الصمود إلى أن تتنازل غرفة أرباب عمل العدانة وتجر معها كنفدرالية أرباب العمل في تراجعها، وفي ظرف حوالي 10 أيام، تم تجميع ما يزيد على نصف مليون فرنك - 619.346 ف. - في 20 أبريل[3]، بشكل مواز ضاعف المكتب من طلباته على مقابلة المقيم العام.

عوض ذلك، تم استدعاؤه باستعجال يوم الخميس 15 أبريل على الساعة العاشرة مساء، من طرف المنطقة المدنية، ليستمع، باندهاش، إلى بلاغ رسمي قرأه عليه رئيس المنطقة بونيفاس. هكذا، علم بأن أرباب العمل قرروا وضع حد يوم 16 أبريل لإغلاق معاملهم، وأداء زيادة 11.5 ٪ ابتداء من 16 أبريل، وتمكين الشغيلة من استرجاع أجور الأيام الضائعة. في الأخير، طالب البلاغ أن يتحلى الجميع بروح التفاهم، التي سبق أن تجلت في مجهودات المنتخبين لدى الهيئة الثالثة والغرف التجارية، لكي يستأنف العمل مباشرة».

هذا يعني أن أرباب العمل أرادوا التخلص من ورطتهم بأقل خسارة، لذا طالب المكتب من الإقامة العامة المستند الذي بموجبه سمحت لنفسها تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور من فاتح مارس إلى 15 أبريل. وأضاف بأن اقتراحات الإقامة ستبلغ للشغيلة المعنيين بالأمر وللموقعين على اتفاقية 8 مارس، الذين وحدهم يمتلكون سلطة التقرير. فاستدعى المكتب إذن فورا شغيلة العدانة المضربين والمطرودين في اليوم الموالي 16 أبريل على الساعة 9 صباحا، وكتاب الفيدراليات على الساعة 11، ولجنة تنفيذية موسعة للمسؤولين النقابيين على الساعة 6 والنصف مساء، وفي نفس الوقت أثار انتباه الجميع إلى عبارات بلاغ كنفدرالية أرباب العمل وأبدى ثقته فيهم ليحولوا دون تحقيق نوايا أرباب العمل الصداميين».

ذلك أن نفس العدد من جريدة "لوبوتي ماروكان" الذي سرد أحداث الأمس ودعى إلى لقاءات ذلك اليوم، نشر بلاغ الكنفدرالية الذي سلط الضوء على الأهداف التي تتبعها : مقابل التنازلات المقدمة، فهي تطالب الحكومة :

«1 - بألا تعرف الأجور والتكاليف الاجتماعية أية زيادة بعد ذلك،

«2 - بأن تتخذ، لهذه الغاية، كافة الضمانات لمنع صادرات المنتوجات الغذائية ؛

«3 - بالعمل على إحداث العودة إلى الحرية التامة للأجور، وعلى إدخال النصوص الخاصة بالصلح والتحكيم إلى حيز التنفيذ...؛

(3) "لوبوتي ماروكان"، ع.21 أبريل 1948 :صندوق التضامن التابع للاتحاد العام، 100.000 ف. "لوبوتي ماروكان" : 100.000 ف، فيدرالية الموظفين : 50.000 ؛ شغيلة الدولة : 20.000 ؛ فيدرالية البريد : 20.000 ؛ اتحاد الشبكات : 10.000 ؛ سككيو الدار البيضاء" 20.000، نقابة الكتاب : 10.000 ؛ خريبگة : 10.000 ؛ أوراش الطيران : 11.278 بالإضافة إلى التبرعات.

«4 ـ باتخاذ كافة التدابير التطهيرية إزاء العناصر التي تثير الاضطراب لضمان حرية العمل ضمن النظام والأمن...»

هذا البلاغ أكد قناعة مناضلي الاتحاد العام بأن رفض أرباب العمل للزيادة كان مناورة ابتزازية للحصول على حرية الأجور وتمديد مدة العمل وإعادة المناضلين إلى الصواب بواسطة القمع. فيما يخص هذه النقطة الأخيرة، بدأت السلطات على التو، في تلبية رغبات أرباب العمل هكذا، طرد إلى الجزائر كرونوفسكي Chronowski من نقابة الخطوط الجوية أطلس بأگادير، وامحمد فرحات، معلم وعضو الاتحاد المحلي لآسفي، ومحمد والي، كاتب عام نقابة جرادة، من قدماء المقاومين وله معاش بـ 60 ٪، لأنهم شيوعيون، خلفت هذه الإجراءات اضطرابات بالغة.

غير أن النزاع حول الأجور لم يهدأ مع ذلك، إذ قرر الشغيلة المضربون أو المطرودون الاستمرار في النضال إلى حين احترام اتفاقيات 8 مارس؛ ووافقت اللجنة التنفيذية على ذلك؛ وقرر كارتل المصالح العمومية، وهو ضامن اتفاقيات 8 مارس، أن يقدم دعمه الشامل. الجميع أعطوا لمكتب الاتحاد العام صلاحية دراسة صيغ العمل النضالي.

أ ـ توسيع النزاع وتجذره : شغيلة الدولة وعمال المناجم.

دون فترة انتظار، تهيأت لذلك، مقاولات أو قطاعات اقتصادية برمتها، أغاظتها مواقف أرباب العمل وتماطلات الحكومة.

فعمال الكتاب أعطوا انذارات، مهددين بخوض الإضراب إذا لم تؤدى لهم الزيادات؛ فكان رد غرفة رجال الطباعة، التهديد بإغلاق المعامل.

وبما أن الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية، لم تدفع لهم بعد، قام عمال شركة السكر المغربية، وهي أكبر مصنع بالمغرب، بمساعي جديدة لدى مديريتهم، معربين عن قرارهم بشن الإضراب إذا لم تؤدى لهم حقوقهم.

وكان الغضب شديدا بصورة خاصة في صفوف شغيلة الدولة وفي المناجم.

منذ 23 مارس، كان شغيلة الدولة ينتظرون اللوائح الجديدة للأجور التي واعدتهم بها الوزارة الفرنسية الوصية عليهم، متضمنة الزيادتان المغربيتان المكتسبتان (35 ٪ زائد 11.5٪). إلا أنه عوض ذلك، صدر مرسوم يقلص مبلغ الامتيازات العائلية (مرسوم رقم 48.613 بتاريخ 12 أبريل، "لوبوتي ماروكان" عددي 11 و 12 أبريل)، فتشكلت لجن محلية ولجنة مركزية للإضراب، يوم الأربعاء 21 أبريل، اجتمع 2.500 منهم في المحل رقم 2، بزنقة لاسال، وعبروا عن غضبهم وعن مطالبهم. ومن خلال ملتمس، احتجوا على طرد المناضلين وعلى رفض المقيم العام استقبال مكتب الاتحاد العام ـ وهو «إجراء تنكيدي اتجاه الطبقة الكادحة بالمغرب» ـ وعلى خمول السلطات العمومية «تجاه من يخلون بالنظام ويتمردون على القانون»، وعلى عدم صدور النصوص الشرعية التي تمنح الحق النقابي لكافة الشغيلة، دون تمييز عرقي أو قومي،

وعلى عدم الوفاء بالالتزامات المقدمة، وعلى التخفيض الكبير للتعويضات العائلية التي كانت ممنوحة لهم، وقرروا «التوقف عن الشغل يوم الخميس 22 أبريل في منتصف الليل».

بهذا، اندلع إضراب قاسي، تخللته عدة تقلبات، وسيتوقف بعد 21 يوما بتلبية المطالب المقدمة.

في المناجم، هذه العوالم المغلقة، التي كان بها الشغيلة خاضعون لمراقبة شديدة من قبل الشرطة، كان يسود توتر بالغ، في جرادة، كما هو الشأن في خريبگة، كان عمال المناجم يحتجون على تصنيف مقاولتهم في 3 مناطق، بينما كانت أثمنة كافة المواد والبضائع أغلى من الدار البيضاء التي كانت تأتي منها. وتم التعبير عن مطلب الحق النقابي بحدة أكبر، لأن تسعة أعشار المستخدمين كانوا مغاربة ـ في جرادة ـ كان المسؤولون النقابيون وعمال المناجم مغتاظون، أكثر من زملائهم بخريبگة، من مناورات التقسيم، والاستفزازات والضغوطات، والتدخلات المتكررة في الحياة العمالية التي كان يقوم بها رئيس مصلحة المستخدمين، العقيد دوبا Dupat وسلطات المراقبة بتحريض من رئيس المنطقة، المراقب شينبو Chénebeaux . هذه المناورات، كما رأينا، لم يتوقف العمال عن التنديد بها خلال التجمعات العامة، وعبر الوفود أو التقارير المرفوعة إلى رئيس منطقة وجدة وإلى المقيم العام. . وإن طرد والي «الكاتب العام للنقابة»، دفع السخط العمالي إلى أوجه، فقرروا خوض إضراب لمدة 24 ساعة.

وحصل نفس الشيء في خريبگة، حيث انضافت إلى المطالب العامة، مطالب خاصة بالمستخدمين الأوربيين، الذين وضعوا منذ فبراير، ملفا مطلبيا يتمحور حول تمتيعهم بنظام أساسي مماثل لنظام الموظفين.

ب ـ الأوج (22 أبريل) ـ انتصار عمال العدانة (23-24) أبريل 1948.

صباح يوم الخميس 22 أبريل، كان ما يزيد عن 22.000 شغيل في إضراب لدعم شغيلة العدانة، وكذا للدفاع عن مطالبهم الخاصة، أي الحصول على الحق النقابي ومناهضة الطرد. إنها المرة الأولى في تاريخ الحركة العمالية بالمغرب، التي كانت فيه كتلة بهذه الأهمية من الشغيلة مندمجة في أعمال متفق عليها للتوقف عن العمل، الأعداد الكبيرة من الشغيلة كانت بالدار البيضاء (حوالي 6.000) وجرادة (بين 6.000 إلى 7.000) وخريبگة (8.000) واليوسفية (1.500) ؛ وكانت مجموعات شغيلة الدولة توجد في المراكز التي توجد بها حاميات قوية[4].

وأخيرا، أعلن كارتل المصالح العمومية، بأن السككيين والكهربائيين ومستخدمي النقل

---

(4) في الدار البيضاء كان حوالي 2.500 عامل عداني؛ وحوالي 3.000 شغيلة الدولة في القوات الجوية والبرية والبحرية؛ و 120 بشركة أليماروك.

فيما يخص شغيلة الدولة، تم شن الإضراب يوم 22 أبريل بالدار البيضاء، وجدة، القنيطرة، ومكناس، ويوم 23 أبريل بفاس، تازة، الرباط، مراكش، وأگادير، إجمالا : 8.500 عامل. انظر ضمن "لوبوتي ماروكان"، ع. 22 أبريل مقالات حول "توسع حركات الإضراب بالمغرب".

العمومي، المكتب المركزي للنقل وحافلات الدار البيضاء، قرروا الدخول في «إضراب محدود إنذاري» يوم الجمعة 23 أبريل ما بين الخامسة والسادسة مساء.

وأخطر ما حدث هو القرار المتخذ في خريبكة من قبل المستخدمين الأوربيين والمغاربة، المجتمعين في إطار تجمع عام يوم الخميس 22 أبريل، والقاضي بتحويل توقفهم عن العمل لمدة 24 ساعة إلى «إضراب عام لا محدود» بهدف تلبية كافة مطالبهم ومن ضمنها تلك التي طرحت في شهر فبراير 1948 والخاصة بالمستخدمين الأوربيين. إن الإضراب العام اللامحدود، صيغة خطيرة، اتخذت بحماس خلال تجمع عام، تتعذر معها أية مناورة قد تتطلبها سيرورة النزاع؛ وسوف لن تفوت السلطة الفرصة لاستعمال القوة.

ذلك لأن حكومة الحماية، لم تسمح أبدا بأن تعطي شغيلة في وسط البادية المثال عن العصيان، وأن يهددوا، فضلا عن ذلك، التموين بالوقود ولاسيما إنتاج الفوسفاط الذي كانت مبيعاته تؤمن توازن الميزانية وتوفر عملة صعبة ثمينة.

كان القمع فوريا في جرادة، حيث سرعان ما دخلت قوات الشرطة المساعدة ـ "الكوم" ـ في نشاطها القمعي، فاعتقلت 50 عاملا منجميا، بذلك لم يتم الانتقال إلى الإضراب العام، كما حصل في خريبكة. في هذه الأخيرة، التي كان فيها مستخدمو التأطير الأوربيون في مجملهم تقريبا (80٪) مضربون[5]، كان تدخل الشرطة أقل عنفا، غير أن الأمور ستتغير بعد ذلك.

كان من المستعجل مع ذلك بالنسبة للإقامة أن تضع حدا لوضعية محفوفة بالمخاطر، وبالنسبة لأرباب عمل قطاع العدانة، أن يخرجوا من مغامرة انساقوا إليها بلا روية وتكلفهم كثيرا... لذا أقروا الاستسلام.

وخلال مفاوضات مريرة، جرت يومي 23 و 24 أبريل قرب الميناء في كوخ من خشب، هو مقر نقابة تفريغ البضائع المغربية، سعى ممثلو غرفة أرباب عمل العدانة أن يقلصوا تنازلاتهم؛ إلا أنهم اضطروا في الأخير إلى التنازل عن الجوهر، ألا وهو التفاوض مع وفد بقيادة مغربي، وتأدية الأجور وفقا للقانون ابتداء من فاتح مارس، وتأدية أجور أيام الإغلاق كاملة ونصف أجور أيام الإضراب؛ والحفاظ على المكتسبات المحصلة، وعدم اتخاذ أية عقوبة بسبب الإضراب.

وحصل نفس الشيء في شركة "أليماروك" حيث تضمن بروتكول الإتفاق الموقع بندا إضافيا، ينص على أن مديرية المؤسسة تعترف بالممثلين النقابيين.

وقد استقبلت قراءة البروتكولات بهتافات النصر من قبل الشغيلة الذين كانت تتم استشارتهم بصورة منتظمة وكانوا ينتظرون في بهو مقر النقابات.

وصدّر عدد الاثنين 26 أبريل من "لوبوتي ماروكان" صفحته الأولى بالعنوان التالي :

(5) "لوبوتي ماركان"، أعداد 23 ، 24 ، 25 و 26 أبريل 1948.

«بعد 18 يوما من الإضراب، تمكن شغيلة المعادن، بعزمهم النضالي، من فرض احترام القانون».

فيما حاولت أسبوعية الاتحاد العام، "أكسيون سانديكال"، بضعة أيام بعد ذلك، بعد سرد سريع للنزاع وأسبابه، استخلاص مميزاته ونتائجه ودروسه على النحو التالي :

«... إن شغيلة العدانة صمدوا، لم يزعزعهم أي شيء : لا قلق الجوع، ولا المبعوثون السريون ولا التهديدات أو الوعود المعسولة... ويكرس البروتكول انتصار القانون الذي فرض الشغيلة احترامه، معوضين السلطات العمومية العاجزة أو المتواطئة...».

«إنه يبرز بجلاء قوة نقاباتنا التابعة لـ كـ.ع.ش.».

«وإنه يكرس في الأخير، الاعتراف بالحق النقابي بدون قيود، من قبل أولائك بالذات الذين كانوا أشد خصومه».

«وإن انشقاق جبهة أرباب العمل يعد من نتائج انتصار 24 أبريل التي لا تقل شأنا....»

«كانت الأسابيع الثلاثة غنية بدروس من شتى الأنواع».

«وضمن هذه النضالات بين الشغيلة بأنهم يتوفرون على روح التنظيم والانضباط».

«وتأسست على التو، فروع نقابية للمقاولات، وبرز أطر، وتشكلت نقابة فتية للمعادن، وهي مستعدة لنضالات أخرى».

«لكن، ما كان مؤثرا أكثر، هي حركة التضامن العارمة التي تجلت لدى شغيلة البلاد كافة، مغاربة أو أوربيون، موظفون أو عمال، بهدف مساندة رفاقهم الذين كانوا في خضم النضال. هذه أبرز شهادة عن وحدة الطبقات الكادحة...»[6].

هل هذا يعني أن مناورات أرباب العمل التي كررت مناورات غشت 1947 والتي ذهبت أبعد من ذلك باءت بالفشل؟ على الفور : نعم، وعلى المدى البعيد ظهر أن كبار أرباب العمل أصبحوا من جديد أسياد الموقف واستعادوا الدعم الكامل للسلطات العازمة على منع تحريك الجماهير العمالية المغربية التي ستعمل على اعتقال قياداتها أو القضاء على تنظيماتها وكذا على الحزب الشيوعي والحزب الوطني ومنهما كان ينحدر مناضلوها، وكان الشيوعيون منذ التحرير، هم الذين يقلقون أكثر؛ إنهم «محرضون محترفون»، يجب التخلص منهم. وفي 1949 ـ 1950 أضيف إليهم الوطنيون، والشغيلة، لم يكن يخطر ببالهم ذلك، وهم في غمرة فرحهم.

وفي 26 أبريل، يوم استئناف العمل بالنسبة لشغيلة العدانة و"أليماروك"، لم تهدأ بعد الاضطرابات في كافة أنحاء الدار البيضاء.

بعض المقاولات ـ وهي مقاولات ذات شأن ـ تعنتت في عدم أداء زيادة 11.5 ٪، إلا أن

---

(6) "أ.س."، فاتح و 15 ماي 1948 : «شغيلة العدانة المتحدون والعازمون، يخترقون جبهة أرباب العمل»، من طرف أ. عياش.، وفي الصفحة 3 نشرت بروتكولات العدانة و"أليماروك".

التهديد بالإضراب الذي أشهره مستخدموها، وضع حدا لمقاومتها. هكذا، أدت غرفة رجال الطباعة وشركة السكر (كوزيمار COSUMAR) والشبكة المغربية للأشغال الكبرى بالشرق، الزيادة ابتداء من فاتح مارس؛ وقامت بنفس الشيء، فيما بعد بقليل، شركة المرايا تيمسيت وشركة البناء "مانسيري" Manceri.

وفي فاتح ماي، اشتد تصلب السلطات إزاء مظاهرات فاتح ماي.

لذا تم تهيئها في جو يسوده التوتر في كافة الاتحادات المحلية ولاسيما في الدار البيضاء.

وقد أعطت ارتجاجات الانتصارات المحققة مؤخرا، النضالات الجارية، والغضب المتولد عن المس بالحريات العمالية، ومنع المسيرات التقليدية، وتكدس قوى الشرطة حول أماكن التجمعات ـ إذ كان حسب قول "أكسيون سانديكال"، بملعب فيليب Philippe [7] حوالي 10.000 مستمع متنبه دون احتساب حوالي 6.000 متظاهر رغما عنهم، كانوا بقبعاتهم الحديدية وسياراتهم، قد أحدثوا اكتضاضا في الحي" ـ هذه العوامل كلها أعطت طابعا حماسيا لفاتح ماي هذا، الذي هو "يوم نضال وليس يوم احتفال".

في الدار البيضاء قام خطيبي الاتحاد العام، الكاتبان العامان لوروى Leroy ، بالفرنسية، والطاهر بالعربية، وسگريستان Segrestan ، مندوب الكـ.ع.ش. بعد ذكرهم تاريخ فاتح ماي لهؤلاء الشغيلة المغاربة الذين كانوا يجهلونه ـ بالتنديد بمناورات أرباب العمل، وبضخامة أرباحهم، التي تعد السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، وبعزمهم على تعميق استغلال الشغيلة الذين هم «المنتجون الحقيقيون للثروات». ودعوا إلى الاتحاد، وإلى التنظيم في صفوف الاتحاد العام وكـ.ع.ش.، بعد ذكرهم للمطالب الأساسية : الحق النقابي للجميع، مساواة كافة الأطفال في التعويضات العائلية، الدفاع عن العمال لزراعيين الذين لازالت أجورهم في مستوى سنة 1946، حد أدنى حيوي حقيقي، الزيادة في الأجور، احترام كافة الحريات.

بهذا، تم تلخيص كافة انشغالات الشغيلة، إلا أن مسؤولي الاتحاد العام ظلوا منشغلين بنزاعين استمرا بالنسبة لشغيلة الدولة والمناجم.

ج ـ شغيلة الدولة : «إضراب الـ 21 يوما» (21 أبريل 12 ماي 1948).

كان إضراب شغيلة الدولة يمس عددا كبيرا من المراكز : وجدة، تازة، فاس، مكناس، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء، مراكش، وأگادير، أي حيثما كان أشخاص مدنيون يشتغلون في مؤسسات عسكرية، كانت الدار البيضاء، التي توجد بها أوراش الجو، والترسانة، وأوراش الحرب، هي مقرالفيدرالية، وكان ثمة مناضلون، شباب جريئون، بل ومخاطرون، أمثال جورج لويس، سكوتو Scotto وسيرفان Sirvent، وهم شيوعيون ذوو خبرة نقابية وسياسية كبيرة.

في 1946 ـ 1947، التحق بهم شغيلة مغاربة، حاملين شهادة تأهيل في الخرط والتوضيب، بعضهم اعتنق الشيوعية وتردد على خلية المقاولة، كما هو حال الناصري

---

(7) "أ.س."، ع. 91، بتاريخ فاتح ماي و15 ماي 1948.

والحداوي؛ بينما انتهى الأمر بآخرين، الذين كانوا وطنيين، إلى الالتقاء والتشاور، وهم اسماعين، التيباري وعبد الكريم زعير، كلهم، بتأثير من لويس ولوروى تحملوا مسؤوليات نقابية، بدءا بالمهمة المفيدة والفعالة، بالنسبة لربط الاتصال والدعاية، المتمثلة في جمع الاشتراكات.

إن اللوائح الجديدة للأجور التي أعطي وعد بشأنها منذ 21 مارس، والتي كان عليها أن تعكس على الصعيد المغربي، الزيادات المحددة من خلال المرسومين المقيميين بتاريخ 28 فبراير و11 مارس، لم تصل إلا في 22 أبريل وهو أول يوم للإضراب، إلا أن زيادة 50 ٪ قلصت إلى 33 ٪ على إثر تخفيض منحة المردودية، والتي انضاف إليها تقليص التعويضات العائلية، لدرجة أن شخصا له طفلين أصبح أجره أدنى من الأجر الذي كان يتقاضاه في 28 فبراير. هذه الأمور العبثية برزت بجلاء بالنسبة للسلطات العسكرية المحلية، فتوصلت لجنة تعادلية التمثيل بين القوات العسكرية، تضم مندوبي الإدارة ومندوبي الشغيلة، إلى اتفاق مبدئي حظي بقبول المضربين (2 ماي)، إلا أنهم قرروا مع ذلك مواصلة الإضراب إلى حين التطبيق الفعلي للاتفاق.

في باريس، إن الفيدرالية الوطنية لشغيلة الدولة هي التي أجرت المفاوضات مع وزارة القوى المسلحة، ولم تقبل المصادقة على الاتفاق المبرم في المغرب في 2 ماي إلا بعد 10 أيام، واستؤنف الشغل يوم 12 ماي.

بهذا، انتهى "إضراب 21 يوما" حسب تعبير الشغيلة، الذي أثر بقوة على ذكريات مناضلين مغاربة شباب، حيث كان بالنسبة إليهم أول معركة نقابية كبيرة، بعضهم برهنوا (التيباري) وآخرون أكدوا (الحداوي) صفات نضالية مكنتهم من أن يعيّنهم رفاقهم في مناصب المسؤولية، كان الحداوي سلفا عضو مكتب نقابته وعضو اللجنة التنفيذية وعضو مكتب الاتحاد العام، وانتخب التيباري في اللجنة المركزية للإضراب : وفي نفس السنة (1948) تم تعيينه في مكتب نقابته، ثم في المكتب الفيدرالي.

د - الإضراب في المراكز الفوسفاطية (22 أبريل - 23 ماي).

اتخذ الإضراب بسرعة منحى حادا، لأن السلطات كانت عاقدة العزم على تكسيره، وقد جذب مجمل الشغيلة المغاربة وما يزيد عن 80 ٪ من المستخدمين الأوربيين، بكافة اتجاهاتهم، ماعدا «القوة العمالية»، التي قرر المنخرطون فيها تكسيره.

شمل الإضراب المراكز المنجمية بخريبگة واليوسفية ومنشآت الإبحار بآسفي والدار البيضاء. وسرعان ما أصبح مركزا خريبگة واليوسفية منعزلان وتحولا إلى "مدن ممنوعة".

وعلى دائرة من عدة كلومترات، كانت دوريات دركية متحركة تراقب مشارفهما، في خريبگة توافدت قوات الأمن، الجيش والشرطة، بالشاحنات والمصفحات الرشاشة والمدرعات والسيارات المجهزة بالراديو ؛ وحطت بعضها أمام مقر النقابة. واستعمل العنف ضد المنجميين

المغـــاربة لإرغـامـــهم على الالتــحـــاق بمراكـــز عـــملهم وهرب عـــدد كـــبـــيـــر منـــهم إلى البادية ليختبئ بها(8).

لتكسيـــر الحـصـار المضـروب على المركـزين المنجـمـيين الرامي إلى عـزل المضـربين عن فيدراليتهم وعن الاتحاد العام، اتخذت مبادرات متعددة ومتنوعة، كانت ناجحة إلى هذا الحد أو ذاك. فتـمكن بعض صحفـيي "لوبوتي ماروكان"، مـعتزين بصـفتهم كـمراسلين، من المرور والعودة بعناصر إخبارية، إلا أنهم لم يتمكنوا من تكرار مبـادرتهم. واستطاع الطاهر وبريدوم، بقيادة ميشال كولونا، أحد كتاب نقابة المناجم، ربط اتصالات مع أوربيي لجنة الإضراب، يوم 3 ماي. وفي 4 ماي، منع من ذلك الـطاهر والحداوي. وحصل نفس الشيء فـي الأيام الموالية، إذ كلمـا حاول بريدوم والطاهر والحـداوي أو لوروى اخـتراق الحـصار، كـانوا يوقفـون بانتظام ويرجعون إلـى الدار البيضاء، مما كانـت تترتب عنه مشاداة عنيـفة مع عمداء الشـرطة أو ضباط الدرك المكلفين بإيقـافـهم، واحـتـجاجـات شـديدة اللهجـة لدى السلطات الجـهوية والمقيـميـة والباريسـية. هذا لم يمنع لوروى وبريدوم والطيب، كـاتب فيدراليـة باطن الأرض، من الوصول ليلا إلى خريبكة وعقد اجتمـاع مع لجنة الإضراب، ولم يحل أيضا دون بقاء الحداوي عدة أيام في وسط منجميي بوجنيبية لمساندتهم في نضالهم.

كان المنجميون يأملون أن تتجدد لفـائدتهم أعمال المساندة التي انطلقت خلال إضرابات السككيين وشغيلة العدانة، في اللجنة المركـزية المجتمعة في 9 ماي، التي حضر إلـيها سرا بعض ممثليهم، كـان النقاش جد حـاد، وتم التفكير في أشكال للدعم والاحـتجاج، أقل جذرية، بغـية دفع الحكومة إلى فتح المفـاوضات وإطلاق سراح المنجميين المعتقلـين، ووضـع حد للقمع ولخرق الحريات النقابية وحرية التعبير.

ذلك، لأن الرقـابة، بحـذفهـا لمقـالات الاتحاد الـعام في "لوبوتـي ماروكـان" و"أكـسيـون سانديكال"، كانت تحول دون انتـشار الأخبار. لم يكن بالإمكان الحديث عن حقـيقة أحداث خريبكـة، لذا، تم توزيع المناشير يـوم السبت 9 مـاي، وفي 11 ماي، تم اعـتقـال أحد الموزعين - بعدمـا كشف عنه البـحث - وهو ويزمان Wizman ، أحـد العـمال بـقطاع الجلد والإهاب، ثم فيكتور بنشيمول Victor Benchimol أحد كتاب الاتحاد المحلي للدار البيـضاء، وتم حبسهـما مع منحرفين من الحق العـام. خلفت هذه الاعتقـالات اثارا بالغة. فنادى الاتحاد المحلي مبـاشرة إلى

(8) إن البرقية التاليـة الموجهة للفرق السياسية بالجمعية الوطنية الفرنسية، وإلى شاسيو وليـونتي، الأول مستشار الاتحـاد الفـرنسي، والـثـاني عـضـو مـجلس الشيـوخ، وإلى مكتب كـ.ع.ش. بـباريس، تعطي فكرة عن الأساليب المستعملة ضد المنجميين : «شغيلة كـ.ف.ش.م. و كـ.ع.ش. فوسفاط خـريبكة، في إضراب منذ 22 أبريل. الإدارة ترفض أي تفاوض، قمع شرس : جيش، دبابات، الشـغيلة يجلدون علانية ويقادون بالقوة إلى المنجم، مناضل نقابي مغـربي أخرج من المقر النقابي تحت تهديد مسدس عـميد الشرطة ويُصفع أمام العمال، اعتقالات جماعية كثيفة، التموين والماء مقطوع في قرى المنجميين، تشغيل العمال الزراعيين يؤدي إلى حوادث شـغل خطيرة... الدخـول إلى المراكز المنجـمية خـريبكة، بوجنيبـة، بولنوار، ممنوع على المناضلين النقـابيين، كـتـاب وأعـضاء مكـتب اتحاد نقـابات المغـرب طردوا بالقـوة.نطالب بتـدخل فـوري لإيقاف الأساليب الهتليرية ولبدء التفاوض. امحمد الطاهر، أندري لوروى».

تجمع جماهيري كبير للاحتجاج في بورصة الشغل ضم ما يزيد عن 4.000 شخص. فقامت قوات الشرطة، بخوذاتها ورشاشاتها، بالهجوم على بورصة الشغل، فاتحة بعنف ممرا لها عبر الجماهير التي كانت تغادر التجمع، إلا أنها اضطرت إلى إخلاء المكان تحت صفير الحضور، كانت تلك مناورات كبيرة للتهديد، أقدم عليها رئيس المنطقة، فيليب بونيفاص، للقضاء على صمود المضربين وعلى جرأة المسؤولين ؛ وهو سيناريو لن يتوقف على توسيعه وتعميقه حول مقر النقابات خلال السنوات التالية، إلى حدود أحداث دجنبر 1952 الدامية.

وبما أن مكتب الاتحاد العام أعلن مسؤوليته على المنشور الموزع، استدعي أعضاؤه من طرف الشرطة لاستنطاقات الهوية؛ وخلال محاكمة ويزمان وبنشيمول أمام محكمة التلبس، أشار وكيل النيابة، بأن مسؤولي الاتحاد العام سيمثلون أمام المحكمة كمتهمين يتمتعون بالحرية، لذا مُتع ويزمان وبنشيمول بالسراح المؤقت وأجلت القضية بعد أسبوع[9].

أمام التهديدات التي تقع على قادتهم والخروقات التي مست مجددا الحريات النقابية والفردية وحرية التعبير - إذ كانت الرقابة تبتر وتشوه وتكمم - بينما كان المضاربون وأرباب العمل المتمردون يتمتعون بمحاباة تامة من طرف السلطة[10]، قررت لجنة تنفيذية استثنائية إضرابا عاما احتجاجيا لمدة 24 ساعة يوم الخميس 20 ماي.

ومع إعلان المقيم العام عن قبوله استقبال وفد سيحدثه عن مطالب شغيلة الفوسفاط وعن ضرورة استئناف المفاوضات، تم إلغاء إضراب 24 ساعة.

في اليوم الموالي، 20 ماي، تم استقبال مكتب الاتحاد العام، الذي طالب السيد لوسيوس Lucius ، الكاتب العام للحماية، بإطلاق سراح المنجميين المعتقلين، واستئناف المحادثات مع المضربين. وندد أيضا بالمعاكسات التي كانوا عرضة لها وطالب بإعادة حق التنقل والاجتماع بمراكز المكتب الشريف للفوسفاط. فطمأنه الكاتب العام وأكد له بأن هذه المطالب ستتلقى قريبا جوابا إيجابيا.

في نفس اليوم بباريس، أكد جورج بيدو، وزير الشؤون الخارجية، أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الجمهورية، علي إثر تدخل نائب المغرب جان ليونيتي، بأنه سيقوم بكافة المساعي لتأمين تعاون فعال بين الإقامة والنقابات.

ويوم الأحد 23 ماي استطاعت تجمعات عامة حماسية أن تنعقد في المراكز المنجمية خريبگة، بولنوار وبوجنيبة. خلالها أكد آلاف المنجميين تشبثهم بـ ك.ع.ش.، وطالبوا بإطلاق سراح رفاقهم المعتقلين، وعينوا ميشال كولونا ولحسن معطي لتمثيلهم في مؤتمر الفيدرالية الوطنية الفرنسية لباطن الأرض بسانت إيتيان. فيما لم يتمكن بوزانكي Bouzanquet ، كاتب وطني للقوة العمالية، الذي أتى من باريس بدعوة من منجميين من اتجاهه، من جمع سوى 50 عاملا يوم 22 ماي[11]. لكن، سرعان ما أدرك النقابيون الحدود التي أرادت السلطات أن

(9) "لوبوتي ماروكان، ع. 14 و 15 ماي.

(10) "لوبوتي ماروكان"، ع. 17 ماي، أهم مقال : «دلالة إضراب».

(11) لم يتمكن لحسن من مغادرة المغرب، لعدم حصوله على التأشيرة، عوّضه علال البشير، مستخدم بجرادة، وهو أمين مال الفيدرالية المغربية لباطن الأرض. كان جزائريا واشتراكيا. إثر عودته إلى المغرب بعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد، تم طرده.

تضعـها لميولاتهـا الليبراليـة. وبدعوى أنهمـا غرباء عن المكتب الشـريف للفوسفـاط، قام رئيس منطقة الدارالبيـضاء الذي تقع المراكز المنجمـية ضمن نفوذه باعتـقال جان سين Jean Seine، كاتب الفيدرالية الفرنسية لبـاطن الأرض ـ الذي أتى لأخذ معلومات عن مطالب رفاقه المغاربة وعن العـنف الذي طالـهم ـ ثم بيـيـر هـريفي Pierre Hervé، نائب بـاريس ومـدير جـريدة "أكسيون"، لدى وصولهـما إلى خريبگة وأعادهما إلى الدار البيضاء. كـان جان سين مصحوبا بالكاتب العـام الثاني للاتحـاد العام، امـحمد الـطاهر، كما كـان يرافق بيـير هيرفي قـائدان من الحزب الشيوعي المغربي، هما عبد السلام بورقية وامحمد بن عمر.

هذا كله لم يتم دون احتجـاج لدى الإقامة لدى الحكومة الفرنسية. وردا على ذلك، قدم ناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية التصريح التالي : لتبرير عمليات الطرد بخريبگة، تحدث عن حملة التحريض والنداءات للعنف التي قام بها جان سين وبيـير هيرفي. ولتأكيد زعمه أضاف : «بأن سين قـد قال : «إن مـخزن(*) المغرب هو مـخزن اليهود؛ إذن لا قـيمة له. الشيء الوحـيد المهم هو الـ كـ.ع.ش.، إن إخـوانكم معـتقلون بدون أي سبـب، وسنخرجهـم مـن السجن، إن موظفي المغرب هم يهود يشتغلون لفائدة بلد آخر غير فرنسا»[12].

«هذا كلام غـير مـعقـول وكـاذب»، بذلك خـتمت جريدة لـوبوتي ماروكان التـي نشرت الخبر؛ بينـما اسـتغلت يوميـة "لابريس مـاروكـان" ذلك لبلورة حـملتهـا ضـد النقـابية وضـد الشيوعية. في نظر النقابيين، ليس ثمـة مجال للشك في أن هذا الخبر الكاذب صنيع من صنائع إحدى مـصالح الإقامـة بغية استغلال الانفـعال الذي ولّدته القضـية الفلسطينيـة في البلاد[13] وتحريض المغـاربة المسلمين ضد مواطنيـهم اليهود، وتفكيك صفـوف الحركة النقـابية التي تضم شغيلة من كافة الأصول ومن كافة المعتقدات، وكـذا، بغية إحباط أعمال المساندة التي ينظمها الاتحاد العـام لفائدة ويزمـان وبنشيـمول، اللذين اعـتقـلا إثر توزيعهـما لمنشـورات تندد بالعنف الممارس على رفاقهما المنجميين، تم تسريب شائعات تقول بأن كـ.ع.ش. منظمة لليهود.

جاء تصريح الناطق باسم الوزارة الفرنسيـة للشؤون الخارجية ثلاثة أيام بعد الخطاب الذي وجهه العاهل المغربي لشعبه[14] والذي أعرب فيـه عن تضامنه مع الشعوب العربيـة في نضالها ضد المشـاريع الصهـيونية في فـلسطين وعن أوامره لرعايـاه المسلمين لكي لا يقومـوا بأي عمل ضـد مـواطنيـهـم اليـهـود، ولرعـاياه اليـهـود لـكي لا ينسـوا بأنهم مـغاربـة، ولكي لا يتـركـوا اعتبارات أخرى تضللهم.

ضمن هذا المناخ اندلعت يوم 7 يونيو، الأحداث الدامية لذبـح اليهود بوجدة ـ جرادة في المغرب الشرقي البعيد.

(*) أي دولة، أو جهاز دولة.

(12) وثيقة بعثتها الوكالة الفرنسية للأنباء في 26 ماي ونشرت في "لوبوتي ماروكن" يوم 27 ماي 1948.

(13) في 14 ماي 1948، وهو اليوم الذي انسـحبت فيـه القوات البريطانيـة من فلسطين، تم الإعلان عن دولة اسرائيل، كان ذلك إشارة لحرب جعلتها في مواجهة مع الدول العربية بالشرق الأوسط.

(14) تصريح 23 ماي في "ب.م." (لوبوتي ماروكان)، ع. 24 ماي.

الباب السادس :

أرباب العمل والإقامة ضد النقابات

الفصل الأول :

أحداث المغرب الشرقي

(7 يونيو 1948 ـ فاتح مارس 1949)

قد يكون من الضروري تخصيص مؤلف كامل للحديث عن الأحداث التي أحزنت، يوم 7 يونيو، وجدة والمدينة المنجمية الصغيرة جرادة، ولمحاولة توضيح جذورها ومميزاتها ونتائجها[1].

انكب مكتب الاتحاد العام على هذه القضية لأن مسؤولي فيدرالية باطن الأرض ونقابة مفاحم افريقيا الشمالية، كانوا متهمين فيها مباشرة من طرف المراقب المدني، رئيس دائرة وجدة ـ جرادة. هذا الأخير قال، إذا ما صدقنا التقرير الذي حرره حول أحداث جرادة والذي أضافه محامي الدفاع للملف خلال إحدى جلسات المحكمة العسكرية، يوم 18 فبراير 1949)، بأنه متيقن من أن المذبحة بدأها أعضاء النقابة الاستقلاليون، بأمر من حزبهم ومن كـ.ع.ش. المشتركين في الجريمة بنشاط، بهدف إحداث «صدمة سيكلوجية» لدى الشغيلة لتعزيز تأثيرهما المتناقص في وسطها. والحقيقة، أنه، باستحواذه على سلطات قاضي التحقيق، قاد المراقب المدني البحث خلال عدة أيام، ضالا طريقه في البداية ومزيحا كل الذين ظهروا في أعين الجميع بصورة المحرضين، أي العناصر الأعضاء في نقابة كـ.ف.ش.م. التي أسسها هو نفسه. من خلال أساليب معينة التي أعطتنا فكرة عنها تدخلات المتهمين في جلسة المحكمة[2] ـ سعى جاهدا إلى نسج مجموعة متضافرة من الشهادات، تبين جُرم المسؤولين النقابيين. وتحامل بصورة خاصة على الكاتب العام للنقابة، بوحميدة، وعلى أحد أعضاء مكتبها علي بلقاسم المدعو "كوسكوس". واستؤنف التحقيق فيما بعد من طرف قاض عسكري للتحقيق، أرهقته تقارير ومذكرات المراقب.

---

(1) مصادر: "الحقيقة حول أحداث جرادة"، كتيب مطبوع بالرونيو يقع في 18 صفحة، من تأليف هنري بوني H. Bonnet ، محامي بوحميدة، ملحق للنشرة الداخلية للاتحاد العام، مارس 1949، رسالة بتاريخ 27 يوليوز من مكتب الاتحاد العام إلى المقيم العام، تقارير جلسات المحكمة العسكرية للدار البيضاء، فبراير 1949، ضمن يوميتان متعارضتان : "ب.م." و "لابريس ماروكان".

(2) جلسة 14 فبراير بوحميدة يتراجع عن التصريحات التي وقع عليها ويقول كيف انتزعت منه : «الأستاذ فلان قال لي ستتكلم. إذ ذاك أثخنني المفتشان عباس وبوسماحة. علقوني وأنا مربوط بطرفي قضيب حديدي موضوع على منصبتين. وضغطوا بالكهرباء قرب عيني وفي إبهامي ورجلي...

إن كافة المغاربة الأعضاء في فيدرالية باطن الأرض وأعضاء مكتب نقابة المناجم، الحاضرون في جرادة، تعرضوا للاعتقال، وألزم المنجميون على تسليم بطاقاتهم النقابية، التي كومت وأحرقت في الساحة التي تقع أمام مكاتب مصلحة المستخدمين، فساد الخوف والوشاية على أجواء القرية، التي أصبحت قرية ممنوعة، كما حصل لخريبگة بضعة أسابيع من قبل، أي مقطوعة عن المحيط الخارجي، ومغلقة في وجه مسؤولي الاتحاد العام الذين كانوا يرغبون الحصول على معلومات.

ورغم عدة عوائق، تمكنوا من تبيان الحقيقة والتعريف بها من خلال عدة قنوات : ندوات الأطر النقابية، تجمعات جماهيرية، بلاغات صحفية، تقارير للمقيم العام.

إذا كانت جذور فتنة وجدة لاتزال غامضة ـ من أثارها وفجرها؟ ـ فإن كافة الشهادات تتفق للتشديد على العجز الغريب للسلطات الجهوية، التي تخلت، طيلة ساعتين، للمتمردين، على الأحياء "الأهلية" للمدينة، المحادية لسوق "العرب"، والأزقة المجاورة، حيث كانت تختلط منضدات البضائع ودكاكين تجار صغار ـ مسلمين ويهود. فتمكن المتمردون من القيام بعمليات القتل والنهب بكل حرية. وحوالي الساعة 11، أدى مجيء الوحدات والدّبابات إلى تفرقتهم. وتقرر إذ ذاك، مراقبة أي اتصال مع الخارج للحيلولة دون انتشار العدوى إلى جهات أخرى.

لكن، في الرابعة والنصف بعد الزوال، سُمح لحافلتين بالذهاب إلى جرادة، إحداهما، وهي الثانية، وصلت حوالي السابعة و 15 دقيقة مساء وكانت تحمل أولائك الذين سيدعون إلى ذبح اليهود؛ والذين، وهذا حدث فريد، لا يوجدون في قفص الاتهام، عند ابتداء المحاكمة.

إن قلة الحيطة والشجاعة من قبل السلطة المحلية يترك المرء مشدوها، إذ ظل المراقب المدني المساعد والقائد وقواتهما المساعدة محبوسين داخل مقرات المراقبة المدنية، ولم يخرجوا منها إلا حين أرغمهم المناضلون النقابيون، الذين علموا بالاضطرابات على التدخل، وبانقسامهم إلى عدة مجموعات، استطاعوا إنقاذ عدة أرواح، وساعدوا على عودة الهدوء وعلى نقل الموتى والجرحى.

إن رجال الشرطة الذين ساعدهم المناضلون النقابيون، اضطروا إلى الاعتراف بذلك أمام قاضي التحقيق، وعمل الاتحاد العام والتنظيمات التي لبت نداءه، وهي الحزب ش.م.، النجدة الشعبية المغربية، اتحاد نساء المغرب، جمعية فرنسا ـ الاتحاد السوفياتي، عصبة حقوق الإنسان(3)، لكي تُغرق بالأحداث.

وفي 27 يوليوز، وجّه مكتب الاتحاد للمقيم العام، تقريرا حول أحداث وجدة ـ جرادة، وتطورها، وطبيعتها، والاستغلال المناهض للنقابية المترتب عنها، وكذا حول براءة بل وشجاعة

---

(3) رفض كل من الحزب الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال المشاركة في هذا العمل.

مناضلي جرادة وروح المسؤولية لديهم، وتساءل في الأخير عن التصرف الغريب للسلطات الجهوية والمحلية بوجدة وجرادة، الذي قد يعد، في نظره، مناورة استفزازية، أو في أحسن الأحوال «استخفافا ولا إدراكا ذا طابع إجرامي، لأنها أودت بحياة 44 شخصا». واختتم بما يلي : «إن الطيب ومناضلي جرادة معتقلون بصورة تعسفية، يجب إطلاق سراح رفاقنا فورا. والاهتمام بالعدالة في أبسط شكلها، يتطلب تشكيل لجنة للتحقيق يكون عليها أن تسلط الضوء على كافة النقط، وتسمح بتحديد المسؤوليات ومعاقبة المجرمين».

ويوم 8 غشت، أعلنت برقية من الطيب بن بوعزة، كاتب فيدرالية باطن الأرض، عن إطلاق سراحه هو و12 من رفاقه إثر قرار عدم متابعتهم الصادر عن قاضي التحقيق العسكري[4]. كان ذلك نصرا وتم استقباله كذلك. إلا أن المناضلين الذين أطلق سراحهم، لم يدمجوا مجددا بمناصبهم. بل أكثر من ذلك، منعت عليهم دائرة وجدة ـ جرادة، وأخيرا، ظل مسؤولون من نقابة جرادة، وهما بوحميدة وعلي بلقاسم المدعو "كوسكوس" رهن الاعتقال، بتهمة القتل والتحريض عليه.

فعملت القوى النقابية على البرهنة على براءتهما والحصول على إطلاق سراحهما. وقد ساهمت في ذلك، بلاغات مكتب الاتحاد العام، وندوة الأطر النقابية بتاريخ 17 غشت والتجمع الجماهيري بتاريخ 24 غشت الذي ضم عدة آلاف الأشخاص في الدار البيضاء[5].

---

(4) من بين المناضلين الذين أطلق سراحهم ثمة إلى جانب الطيب بن بوعزة، الكاتب العام ـ حمو السوسي وعزالدين، من المكتب النقابي.

(5) راجع التقرير حول ندوة الأطر في "ب.م" ع. 18 غشت، وحول التجمع الجماهيري ضمن "ب.م."، ع. 25 غشت، حيث حذفت الرقابة 72 سطرا.

الفصل الثاني :

محاكمات الدار البيضاء : فبراير 1949

افتتحت محاكمة مذابح اليهود بالمغرب الشرقي في بداية فبراير 1949 أمام المحكمة العسكرية للدار البيضاء.

1 . وجدة.

انكبت المحكمة أولا على اضطرابات وجدة التي خلفت 5 قتلى، من بينهم بريدي، فرانسوى أموروس، وهو مناضل نقابي، صديق سيزار إردينغر César Erdinger ، مسؤول عن اللجنة الاقتصادية لاتحاد وجدة المحلي، كان يقوم بإغاثة امرأة عجوز تم الإعتداء عليها.

وأتت الأحكام على النحو التالي : حكمان بالإعدام، 7 أحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة،4 أحكام بالسجن و22 حكما بالبراءة.

2 . جرادة.

يوم الاثنين 14 فبراير بدأت محاكمة المتهمين في مذبحة جرادة، وبدا من خلال الجلسات المختلفة أن التحقيق أنجز بارتباك كبير، إذ تاهت المحكمة بشأن حجج الإثبات التي كانت غائبة أو حصل خلط فيها، هكذا، رأى بقال بئيس متهم بجريمة قتل، بروز امرأة شابة، في صحة جيدة، تم التأكيد على أنه قتلها بطعنات سكين، بل والأخطر من هذا، هو أن مستلهم هذا السيناريو برمته ـ المُعدّ للحط من حظوة الكـ.ع.ش. والقضاء على النقابة التي قرر تخريبها ـ المراقب المدني، المتهمِ الرئيسي ـ لم يظهر في المحاكمة "لأسباب صحية"[1]، خلال مختلف الجلسات، تراجع كل الشهود عن أقوالهم، التي كانوا قد حملوها على بوحميدة وعلى بلقاسم، تحت ضغوطات المراقب ـ قاضي التحقيق.

---

(1) إلا أنه ثمة تغيب أحدث مفاجأة قوية، عندما أعلن كاتب الضبط بأن السيد شينبو Chènebeaux ... لن يحضر الجلسة، بسبب حالته الصحية، وبأنه قدم شهادة طبية، لم يكن بالإمكان كبح بعض الرجات في صفوف الدفاع، إذ رفعت أدرع وأنزلت بفتور. كما تداعت ابتسامات تشكيكية على عدة أوجه وتأسف الأستاذ بوني لغياب شينبو «لأنه، كانت لديه سلسلة من الأسئلة حول النشاط الذي قام به بصدد أحداث جرادة «ضمن لابريس ماروكان"، ع. 14 فبراير 1948، وتأسف أيضا الأستاذ ج.ش. لوگران J. Ch. Le-grand ، في جلسة 18 فبراير، غياب السيد شينبو، لأنه كان يود مساءلته بصدد التقرير الوارد في القسم 635 من الملف، حيث يحدد فيه مذهبه المتعلق بجذور مذبحة اليهود.. كيف لا يحس المرء إذ ذاك بالذهول حيال غيابه وكيف لا يتأسف عن عدم مجيئه علنيا ليتحمل مسؤولية الإتهامات الموجهة له؟» "بريس ماروكان"، ع. 19 فبراير.

صدر الحكم يوم 25 فبراير ولم يتضمن أي حكم بالإعدام، إلا أنه أقر 4 أحكام بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وعدة أحكام أخرى بالسجن، فيما أخلي سبيل علي بلقاسم المدعو "كوسكوس". أما بوحميدة فقد حكم عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة بالرغم من انهيار التهم الموجهة إليه، الواحدة تلو الأخرى.

وهاهي الصيغة التي قدمت بها جريدة "لينوفيل دي مغرب" (أخبار المغرب الكبير) الصادرة عن الفرقة الثالثة للقيادة العليا والموجهة لجنود المغرب، تعليقها في فاتح مارس على الأحكام.

«صدر حكم بالإعدام في حق مجرمين من ضمن مجرمي وجدة».

ولم يصدر أي حكم بالإعدام في حق مجرمي جرادة؛ بالفعل لم يكن بالإمكان إيجاد الأدلة الحاسمة لإثبات جرم هؤلاء المتهمين الثلاثة والخمسين، بالرغم من أن الجريمة المقترفة في المدينة المنجمية هي أبشع بكثير، كل المتهمين أنكروا بصورة منهجية التهم المنسوبة إليهم، والشهود أتوا إلى حرم المحكمة خصوصا لدعم أصدقائهم أو للانتقام. فكان من الصعب إذن إصدار عقوبات رادعة في حق المتهمين. العدالة لا يمكنها أن تتردد وإن تعلق الأمر بالحفاظ على النظام. ولن تعاقب سوى المجرمين المتأكد منهم، لذا «اعتمادا على أدلة العقل، وفي غياب الحجج الدامغة، حكمت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة على من كانوا، احتماليا، وراء القضية».

3 - انعكاسات القضية.

أحدثت هذه المحاكمة رجة عنيفة وسط الرأي العام. إذ صدرت عن الجالية اليهودية بالمغرب، وعن الجاليتين المغربية والجزائرية، أحكام قاسية على تصرف السلطات، استنكارا منها لهذه المذبحة التي حصدت أبرياء، وأرسلت الرابطة اليهودية العالمية مبعوثا للتحري في الأمر، إلا أننا لم نتعرف عن خلاصاته.

وأصدر حزب الاستقلال، في جريدته "العلم"، غداة الأحداث، بلاغا ردد فيه كافة العبارات الواردة في الدعوة إلى الهدوء التي وجهها السلطان لرعاياه المسلمين واليهود، ضمن تصريح 23 ماي، فيما صدرت أسبوعيته باللغة الفرنسية "لوبينيون دي پوپل"، يوم 12 يونيو، بأعمدة بيضاء في صفحتها الأولى، هل كان للمقالات المحذوفة من طرف الرقابة علاقة بأحداث جرادة؟ كان ذلك آخر عدد من الجريدة.

وتعرض الحزب الشيوعي المغربي - الذي كان من الأوائل الذين أعطوا أخبارا عن طابع التحريات التي جرت في جرادة - إلى المتابعة القضائية، وفتشت مقراته واحتجزت أدواته للطباعة وصدر في حق كاتبه السياسي علي يعته، إجراء بالطرد، لأنه أصدر بلاغاته الممنوعة من طرف الرقابة بواسطة المناشير، غير أنه اختفى قبل أن تقبض عليه الشرطة.

فيما استمرت صحافة اليمين في حملتها التأجيجية ونادت باللجوء إلى القمع...

أما الاتحاد العام، فقد عمل جاهدا بمساعدة كافة مسؤولي الفيدراليات والنقابات، على

الحيلولة دون أن يقع الشغيلة في "الفخ الفلسطيني". وطالب منهم أن «يحافظوا على برودة أعصابهم ويرفضوا الأخبار المشبوهة، ويبقوا متحدين ويقظين للتصدي لمناورات أعدائهم الطبقيين الذين يسعون جاهدين إلى تقسيم صفوفهم بغية استغلالهم أفضل استغلال». وطالب منهم أن يكرسوا على التو كافة مجهوداتهم لتحقيق المهام التالية :

- النضال من أجل الحريات، والدفاع عن التنظيمات النقابية، وإطلاق سراح منجميي خريبگة ومناضلي جرادة؛
- الحق النقابي للجميع، الذي قدمت اتفاقيات 8 مارس وعدا بشأنه ،
- أداء التعويضات العائلية للمغاربة ،
- الدفاع عن شروط العيش.

هذه الموضوعات المعبّر عنها من قبل اللجنة التنفيذية المجتمعة في 18 يونيو غداة أحداث وجدة وجرادة المؤلمة، والتي رددتها بدون توقف الصحافة العمالية "أكسيون سانديكال" و"لوبوتي ماروكان"[2]، نشّطت عمل المناضلين باختلاف جذورهم ومعتقداتهم خلال النصف الثاني من سنة 1948، وعملت على لحم اتحادهم بقوة أكبر.

(2) راجع مقرر اللجنة التنفيذية بتاريخ 18 يونيو 1948 ضمن "لوبوتي ماروكان"، ع. 19، يونيو 1948.

الفصل الثالث :

الأسعار والأجور والأعمال النضالية العمالية

1 ـ رد أرباب العمل والإقامة : حرية الأجور (يونيو ـ أكتوبر 1948).

لم تكن مسألة الأجور قد سُويت نهـائيا من خلال اتفاقيات 8 مارس التي حددت الأجر الأدنى الشهري بـ 7.200 ف. في المنطقـة الأولى عوض 8.300 ف. الذي طالب به العـمال. وتم إذن الاتفاق من خلال البـروتكول، بأن الزيادة المحصلة، لا تعد سوى "تسبـيقا"، في انتظار دراسة مشتركة، بين الإدارة والنقابات، لحد أدنى حيوي حقيقي.

والحال أن الإدارة لم تحرك ساكنا. إذ كانت تعتبر أن مؤشر كلفة المعيشة ـ كما كانت تحسبه بالنسبة للمغاربة ـ قد انخفض منذ مارس، واعتبرت من جهة أخرى أن كافة الجهود يجب أن تتجه من الآن فصاعدا إلى التأثير على الأسعار. عوض هذا، فإنها أعطت هي ذاتها الإشارة لإرتفاعات في الأسعار، ستتفاقم طيلة الصيف والخريف.

ابتدأ ذلك في فاتح يونيو، بالزيادة في أسعار البن (85 ٪) والشكلاطة (137 ٪) والمواد الذهنية: الزيت (84 ٪) المرغرين (27 ٪) الصابون (24 ٪). وفي 15 يونيو، قرر مجلس إدارة مكتب القمح، رغم احتجاجات ممثلي الإتحاد العام[1]، أن سعر القمح بالمغرب أصبح ابتداءا من هذا التاريخ مماثلا لسعر القمح الفرنسي ناقص المصاريف التمهيدية ؛ وهو قرار خطير في بلد فلاحي بالأساس حيث ترتبط أسعار المواد الأساسية بسعر القمح. وتمت الزيادة في منح الخبازة والطحن، وفي انتظار معرفة سعر القمح الفرنسي الذي لم يُحدد بعد، ارتفع الكيلو الواحد من الخبز بـ 5 فرنكات. وفي الأسواق، لم تقع تخفيضات الأسعار المعتادة في الصيف، بل شهدت كافة المواد (خضر، فواكه، أسماك، لحوم) ارتفاعا في أسعارها.

واعتبر الفرع الاقتصادي للاتحاد العام، أنه من اللازم إعادة تحديد الأجر الأدنى بعد هذه الزيادات. لكن، بما أنه كان يتحدد إلى حدود الآن وفقا لاقتصاد الخصاص، فقد اعتبر الفرع أنه من باب الإنصاف أن يستفيد الشغيلة من العودة التدريجية إلى نوع من الوفرة وهم صانعوها الأساسيون.

بناء على هذه المعطيات كافة، حدد الفرع الأجر الأدنى الشهري بـ 9.870 ف. وبعد تنديدها بـ «الكذب والمغالطة» اللذان ميزا حملة انخفاض الأسعار وبـ «سياسة الإقامة العامة

(1) كان الإتحاد العام يقول دائما بوجوب تحديد سعر القمح المغربي بارتباط مع أسعار الكلفة المحلية.

المتسمة بطابع مناهض للعمال والنقابات»، وجهت اللجنة التنفيذية لـ 9 يوليوز، نداءا للشغيلة للنضال من أجل الزيادة في الأجور، وتعديلها بصورة آلية حين يبلغ ارتفاع الأسعار 10 ٪، واجتماع اللجنة المركزية للأجور، والزيادة في التعويضات العائلية التي يجب أن تكون متساوية بالنسبة للجميع.

وفي غشت وشتنبر، كثف الاتحاد العام وفيدرالياته ضغطهم، ووضحوا الآليات التي تتحكم في انخفاض الأسعار وارتفاعها، والتي بموجبها يتم تفقير الشغيلة، بينما يراكم المضاربون والشركات الأرباح[2]. ووجهوا نداءا للاتحادات المحلية وللنقابات يحثوها فيه على عقد ندوات للأطر وتجمعات عامة تهدف إلى إخبار المناضلين وتؤكد لهم أن أجورهم لا علاقة لها مع ارتفاع الأسعار، وأن الأسعار ترتفع حتى وإن ظلت الأجور مجمدة، وتدعوهم إلى دعم تنظيمهم في الورش والحرف والمكتب والمقاولة، وتحديد مطالبهم بأنفسهم والعمل دون انتظار التوجيهات الآتية من الفوق[3].

في نفس الوقت، تدعمت تنظيمات عمالية أو أعيد تأسيسها بعد أن تزعزعت هياكلها من جراء تظافر القمع والاستغلال الخبيث لأحداث فلسطين. هذا العمل لقي تشجيعا من جراء توافد المناضلين المغاربة المطرودين من المراكز المنجمية بعد خروجهم من السجن (منجميو جرادة) أو سجن الإصلاح (مضربو خريبگة) على مدينة الدار البيضاء. وسنجدهم إما في الفيدرالية المغربية لباطن الأرض، التي اعتقدت السلطات أنها قضت عليها والتي عقدت مؤتمرها الرابع[4] في 27 و 28 شتنبر، وإما في الاتحاد المحلي للدار البيضاء الذي دعموا صفوفه.

ومع نهاية الصيف ازداد غلاء المعيشة، مثقلا كاهل كافة فئات الشغيلة، أوربيين ومغاربة على السواء. وفي بداية شهر غشت، بعد معرفة سعر القمح الفرنسي (2.300 ف.)، تحدد سعر القمح المغربي (2.100 ف. عوض 1.350 سنة من قبل) ومعه سعر الخبز (32 ف. للكيلو الواحد عوض 24 ف.) والدقيق (39.5 ف. عوض 31.30 ف) والسميد (45 مقابل 31.30). وفي يوليوز وشتنبر ارتفع سعر الكيلو الواحد من لحم الغنم في الأسواق بـ 45٪ (220 ف. مقابل 180) ومن السردين بـ 19٪ (30.35 مقابل 25.30) ومن الطماطم بـ 100 ٪ (32 مقابل 16) والحليب بـ 15٪. وفي فاتح شتنبر انتقل سعر زيت الگاز - وهو ضروري

---

(2) "أكسيون سانديكال"، ع. 15 يوليوز 1948، راجع تقرير أندري لوروى عن اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ 9 يوليوز، ومقال الفرع الاقتصادي : «الإدارة تتحدث عن انخفاض الأسعار وتدفع إلى ارتفاعها».

(3) "أكسيون سانديكال"، ع. 15 شتنبر 1948، نداء الاتحاد العام.

(4) "أكسيون سانديكال"، ع. 15 أكتوبر 1948. أخذ المؤتمر بمطالب الاتحاد العام. ثم بتلك الخاصة بالمنجميين، لاسيما بلورة قانون أساسي للعامل المنجمي وإلغاء مناطق الأجور. وانتقل المقر الرئيسي للفيدرالية من جرادة إلى الدار البيضاء. وتكون مكتبها المنتخب من : الطيب، كاتبا عام وبليگ Belaigue، كاتبا مساعدا، ولروگ Larogue أمينا للمال، ورونو Renaut، ولحسن وكولونا Colonna.

للمعدات التي تنير وتدفئ البيوت ـ من 10.10 للتر الواحد إلى 15.60 (54+٪). وارتفع البنزين بـ 40 ٪ مما أدى إلى ارتفاع أسعار النقل وأسعار معظم المنتوجات. وأخيرا، ثمة إجراءات جديدة، تمثل تخفيضا جديدا للعملة، ساهمت بدورها في غلاء المواد المستوردة. وفي شتنبر، فرضت واشنطن السوق الحرة للدولار والذهب. وفي 17 أكتوبر، قررت الحكومة الفرنسية أن قيمة الفرنك ستخضع للمتوسط الشهري بين الدولار الحر والدولار ذي السعر الرسمي، مما أعطى بالنسبة لشهر أكتوبر : دولار واحد يساوي 246 فرنك عوض 214[5]. إثر ذلك عنونت "لوبوتي ماروكان" إحدى مقالاتها بـ "فرنك جديد كل شهر".

وعبر الشغيلة عن غضبهم من خلال عرائض اتخذت في تجمعات عامة، ووفود بعثت للسلطات ولمديرياتهم أو من خلال إضرابات متعددة ومتجددة ـ ومحدودة المدة[6] وهو تكتيك للارهاق يسمح في مرحلة التوثر هاته بتوطيد الروابط بين شغيلة متبايني الديانة والجنسية، منخرطين في نضالات مشتركة للدفاع عن شروط عيشهم، وتدعيم تنظيماتهم وحفظها من الإجراءات الاستفزازية والقمعية لقوات الشرطة وأرباب العمل.

هذه الأعمال شغلت بال الإقامة العامة، لاسيما وأنها صادفت حملات المطالب والإضرابات بفرنسا والجزائر وتونس، التي قدمت السلطات العمومية تنازلات تدريجية بشأنها. ولإيقاف هذه الأعمال، اتخذت الإقامة العامة إجراءا لم يهدئ النقابات، تمثل في منح تعويض استثنائي إلى كافة موظفي المصالح العمومية والامتيازية الخاضعة للوائح الأجور، يتراوح بين 1000 و 2.500 ف. حسب فئات الموظفين. وقررت بدورها كنفدرالية أرباب عمل المغرب في فاتح أكتوبر «تقديم تعويض جزافي يبلغ 1000 ف. كدفعة وحيدة وفورية إلى كافة شغيلة القطاع الخاص، وذلك قياسا على الإجراء المتخذ من قبل الإدارة».

اعتبر هذان الإجراءان تافهان، إذ عوض أن يهدئا الوضع فإنهما قد زادا في توثره. فردت اللجنة العامة للإتحاد في اجتماع 26 شتنبر بالمطالبة بـ «أجر أدنى مصحح يبلغ 11.100 ف. والتطبيق الآلي للإجراءات المتخذة في فرنسا لفائدة موظفي ومستخدمي المصالح العمومية والامتيازية؛ الزيادة في أجور القطاع الفلاحي (80 ٪ من الأجر الأدنى الصناعي والتجاري)؛ ضمان القدرة الشرائية بتطبيق السلم المتحرك؛ وفي انتظار الزيادة في الأجور، دفع مبلغ 3.000 ف. شهريا كدفعة تراتبية...». ووجهت نداء إلى الشغيلة لتكثيف نضالهم من أجل الدفاع عن كافة الحريات، النقابية والفردية، حرية التعبير والتجمع والتنقل، ومن أجل الزيادة في

(5) "أ.س." ع. فاتح أكتوبر و ع. 15 أكتوبر1948 يقدم مقال «ارفعوا قوتنا الشرائية بتقليص الأرباح» أ. عياش، سلسلة الزيادات والأرباح التي حققتها المقاولات الكبرى، والتلاعبات النقدية، والمطالب المباشرة. انظر أيضا "إيسبوار"، ع.4 "شتنبر 1948" و "ب.م." ع. 17 أكتوبر 1948.

(6) هذه التحركات قامت بها التنظيمات الكبرى : السككيون، 10 دقائق يوم 9 شتنبر وساعة واحدة يوم 24 اكتسبوا من خلالها ترسيم 2000 عامل مساعد مغربي؛ الكهربائيون؛ شغيلة الدولة يوم 23 شتنبر الذين حصلوا أخيرا على تحقيق الوعود المقدمة منذ يوليوز (أجور، امتيازات عائلية)، العدانيون (ساعة واحدة)؛ البريديون (ساعتين يوم26 شتنبر)؛ وعمال البلديات.

الأجور واجتماع اللجنة المركزية للأجور، التي تتوفر لوحدها على صلاحية مناقشة تلك المسألة[7].

عوض هذا، صدر في 24 أكتوبر، بلاغ عن الإقامة العامة يقول بأن الحكومة قررت «تحرير الأجور»، انطلاقا من الحدود الدنيا التي تظل بالنسبة للمناطق الأربعة في المستوى الذي حددته فيه مراسيم أبريل 1948. هذا القرار كان من شأنه ـ في ظل هذه الحماية التي لا يتوفر فيها المغاربة على الحق النقابي، الأمر الذي لا يمكنهم من أن يكونوا طرفا فاعلا في الاتفاقيات الجماعية ـ أن يخضع المغاربة لتعسفات أرباب العمل، بحيث أن التصنيفات المهنية تختفي مع لوائح الأجور التي تحددها[8].

كيف تجرأت الإقامة العامة للوصول إلى هذا الحد، في حين أعربت السلطات الجزائرية والتونسية المجاورة، بعد استشارتها، بأنها لا تنوي بتاتا تعديل تشريعها الخاص بالأجور؟

حقا، إن مناضلي الاتحاد العام يعرفون مطامح أرباب العمل الفرنسيين بالمغرب. ويدركون تلهفهم إزاء كل تقنين لمجالي العمل والأجور؛ وعزمهم على وضع حد للجنة الأجور التي كانوا يكرهونها، وللوائح الأجور التي كانت تؤدي بهم إلى الاعتراف بتصنيف مهني. وكانت مساعيهم لدى السلطات العمومية في مارس ـ أبريل ـ والتي سمعوا أصداءها ـ تؤكد ذلك. وما هو أخطر من ذلك أن المقيم العام بدا مقتنعا بوجهات نظرهم. ألم يَرُد، في مجلس للحكومة بتاريخ 29 يونيو، على منذوبين سطروا انخفاض الصادرات «لأن الأسعار جد مرتفعة»، قائلا : «إنه أيضا مشكل الأجور»؟[9] وأخيرا، خلال الجمعية العامة السنوية للجنة المركزية لرجال الصناعة (غشت 1948)، ابتهج المجلس الإداري في تقريره الأدبي لعودة الليبرالية الاقتصادية، ولاستعادة معظم القطاعات لحرية الإنتاج والتجارة وتحديد الأسعار، وتأسف لبقاء "النزعة التوجيهية" للأجور ضمن مناخ الليبرالية هذا، مما دفعه إلى المطالبة بـ «حرية الأجور التي بإمكانها وحدها تقليص البطالة أو تفاديها عندما ستمدد الأزمة الاقتصادية، التي على الأبواب، دمارها إلى الحماية»[10].

في بداية شتنبر، إن حجم المطالب المعبر عنها من قبل كافة تنظيمات الاتحاد العام، وقوة وتعدد الأعمال النضالية المتخذة، دفعا أرباب العمل والإقامة العامة إلى الرد بسرعة، فتشاوروا فيما بينهم ووضعوا النصوص التي ستحدد الإجراء وتصاحبه لتطمين الشغيلة وإعطائهم انطباعا

---

(7) فيما يتعلق باللجنة العامة، نقاشاتها ومقرراتها، راجع "أكسيون سانديكال"، ع. فاتح و15 أكتوبر 1948.

(8) فيما يخص حرية الأجور، راجع "أكسيون سانديكال"، ع. فاتح نونبر 1948 «حذار أيها الشغيلة»، المصدر : ملف 8201 : الأجور، تطورات 1948 ـ 1950، أرشيف وزارة الشغل، الرباط.

(9) "لوبوتي ماروكان"، ع. 30 يونيو 1948، تقارير مجلس حكومة الأمس : «الشغيلة مهددون بتحرير الأجور».

(10) صدر التقرير الأدبي لشهر غشت 1948 للجنة المركزية لرجال الصناعة في الأسبوعية "لوبوتي كازبلانكي" بتاريخ 21 غشت 1948.

بأنه لن يكون له انعكاس فعلي على مستوى الأجور. وفي 14 شتنبر بباريس، «كان القسم[11] قد أخبر بهذه المشاريع». وفي 9 أكتوبر أتى السيد إريسو Yirissou، مفتش عام للاقتصاد الوطني، ليدرس المسألة في عين المكان. وكان على علم بالمشاريع المتمّمة تقريبا. و«في 19 أكتوبر، أرسلت النصوص إلى القصر، وأعلن جلالته من إفران موافقته عليها. وفي 21 أكتوبر، منح مدير الأشغال العمومية زيادة 10 ٪ في أجور المصالح الامتيازية. وفي 25 من نفس الشهر، أعلنت الصحافة عن حرية الأجور وعن صدور النصوص..»[12].

صدرت هذه النصوص ضمن الجريدة الرسمية للحماية، عدد 1878 مكرر بتاريخ 26 أكتوبر. وقد هُيئت بعناية فائقة ؛ ودُرست بنوذها وقيمت، وغالبا ما أملتها كنفدرالية أرباب العمل وفيدرالية الغرف التجارية والصناعية. وشكلت هذه النصوص إطاراً مُربكا حافظ على قوة رب المقاولة وحرية تصرفه التامة إزاء المأجورين.

في البداية أصيب مناضلو الإتحاد العام بالذهول، ثم استنكروا الأمر وردوا بقوة. فعند تحليلهم لبلاغ الإقامة بتاريخ 25 أكتوبر، عملوا جاهدين على تبيان تفاهة الأدلة المقدمة، ومكنهم تحليل النصوص التشريعية (الظهائر) بل وأكثر من ذلك تحليلهم للمراسيم التطبيقية - التي اتخذت أشكال متعددة : مراسيم الإقامة، مراسيم وزارية أو مراسيم الكاتب العام للحماية - مكنهم من تقديم تفسير أفضل لمدى الخروقات التي طالت التقنينات والاتفاقيات المتعلقة بالشغل والأجور.

وهذه بعض من كتاباتهم أو نداءاتهم الأكثر دلالة :

«أكسيون سانديكال» عدد فاتح نونبر 1948 : «حذار أيها الشغيلة !» (ستة سطور حذفتها الرقابة)..

«طالبوا بالزيادة في أجوركم. وافرضوا احترام تصنيفاتكم، واعترضوا على التسريحات. إن النظام الأساسي الإداري النموذجي ... (ثلاث كلمات حذفتها الرقابة).

وتذرعت الإقامة العامة، لتبرير قرارها الرامي إلى تحرير الأجور، بتطور الظروف الاقتصادية... وضرورات التصدير... ومتطلبات المنافسة العالمية...».

«هذه الأدلة لا قيمة لها. إذ أن الحرية الجمركية وتطور الظروف الاقتصادية - وليس لوائح الأجور - لم يمنعا نمو الإنتاج ولا تراكم الأرباح».

«أما فيما يخص الصادرات المغربية، فيسمح لنا تحليل سريع للحركة التجارية خلال الثمانية شهور الأولى لسنة 1948، من إبراز مميزاتها الحقيقية. إذ تمثل الصادرات النباتية، وفي مقدمتها الحوامض والقطانيات، 44 ٪ من قيمة الصادرات ؛ والمواد المنجمية 25 ٪، والمواد الحيوانية، وبصورة رئيسية مصبرات السمك، 18٪ ؛ والمتبقي، أي 13 ٪ يمثل المواد المصنعة.

---

(11) يتعلق الأمر بـ "قسم افريقيا - الشرق" من وزارة الشؤون الخارجية الذي تخضع له حماية المغرب.
(12) مذكرة بخط يد مدير الشغل حول حرية الأجور، ضمن ملف 8201، أرشيف وزارة الشغل، الرباط.

مما يعني أن المنتوجات الفلاحية تحتل الصدارة ضمن صادراتنا ؛ والحال أن الأجور، في المجال الفلاحي، حرة وأبقيت في مستوى منخفض بشكل شائن. وفي المناجم تخضع الأجور لمستوى المنطقة الرابعة، أي 27.50 ف. للعامل اليدوي. هذه الظروف تفسر الأرباح المفرطة المحصلة من قبل منتجي ومصدري الحوامض، والشركات المعدنية للرصاص ومصبري السمك... إن لوائح الأجور ليست إذن مسؤولة عن ارتفاع الأسعار الممارسة في هذا البلد، وإنما المسؤولية تعود إلى التعلق بالأرباح...».

وتعلق "أكسيون سانديكال" قائلة «لكن، مادام ثمة إرادة صريحة في عدم تغيير أي شيء بشأن ظروف الشغيلة الحالية، فلماذا إذن إلغاء لوائح الأجور ولماذا طالب كبار أرباب العمل ذلك بهذا الإلحاح ؟».

«والإجابة عن هذه الأسئلة يقدمها لنا التقرير الأدبي للجنة المركزية لرجال الصناعة الصادر في غشت الأخير، إذ اعتبر أن لوائح الأجور تمثل، في بلد يتسم بحرية جمركية، «مضايقة لا مبرر لها» وتؤدي إلى «إضفاء طابع الموظفين على شغيلة مقاولات القطاع الخاص». إن أرباب العمل يريدون إذن أن يحتفظوا بحق «التقدير التميزي للخدمات التي بإمكان كل أجير أن يقدمها للمقاولة».

«بوضوح، هذا يعني أن أرباب العمل يريدون الاحتفاظ بحق إعطاء الأجور التي تروقهم لمستخدميهم وسيؤدي "تقديرهم التميزي" إلى الضغط على الأجور في أدنى المستويات. ولتوجيه خطتهم، فإنهم يعتمدون على الاحتياطي من اليد العاملة الذي يغذيه توافد الفلاحين ـ الذين أفلسوا من جراء الابتزازات وعمليات جمع تبرعات الحبوب ـ والعمال الزراعيين ـ الذين استحال عليهم العيش بالبادية ـ على المدن... ويعرف الشغيلة أنهم منذ الغد سيكونون ضحية تسريحات وسيعوّضون بيد عاملة منعدمة الخبرة وعاجزة عن الدفاع عن ذاتها، ثم سيأتي فيما بعد، حسب الاتحاد العام، دور الشغيلة المؤهلين، لأنه من الثوابت أن أجور الشغيلة المختصين ينتهي بها الأمر إلى أن تتحدد وفقا للأجور المؤداة للعمال اليدويين»[13].

هل هي نظرة متشائمة للأمور؟ أبدا، إنها نظرة تدل على معرفة بعالم أرباب العمل واتجاهاته.

ومع ذلك، تجاسر مدير الشغل على المجيء إلى بورصة الشغل ليعبر لأعضاء مكتب الإتحاد عن جودة الإجراءات المتخذة مؤخرا، بل وتجرأ على القول : «إننا لم نكن نفهم، نظرا لعنادنا (كذا) بأن حرية الأجور هذه ستؤدي إلى تحسين ظروف العمال...» وتم التعامل مع خطابه بطريقة جعلته «ينهي زيارته بهروب مضطرب»، حسب قول السيدة ڤيبي (أكسيون سانديكال، ع. 15، دجنبر 1948).

والحال أن الأمور كلها تمت، في الواقع، كما توقعها المناضلون.

وطالبت كنفدرالية أرباب عمل المغرب ـ في الوقت ذاته الذي قامت فيه مصالح الإقامة

(13) راجع مقالات أندري لوروى والفرع الاقتصادي ضمن "أكسيون سانديكال" ، ع. فاتح نونبر 1948.

بنفس الشيء لفائدة شغيلة المصالح شبه العمومية والامتيازية - من كافة منخرطيها أن يؤدوا لمأجوريهم منحة تبلغ 1000 ف. في فاتح أكتوبر لنسف مطالب المأجورين؛ وبعد ذلك يقوموا بزيادة 10 ٪ على كافة الأجور ابتداء من فاتح نونبر لكي يتم قبول المرور إلى حرية الأجور، وحدها خمسون مقاولة طبقت ذلك، ومعظم المقاولات الأخرى، الصغيرة والمتوسطة وأحيانا حتى المهمة، مثل مصبرات آسفي أو مقاولات البناء الكبرى، أعفت نفسها من ذلك، باستثناء المؤطرين والمختصين وهم عادة أوربيون، وكان الأمر كذلك بالنسبة للسيد إمبرتي Imberti رئيس الكنفدرالية، إذ كتب السيد مارگا في 2 فبراير 1949 ؛ «إن الأمر مزعج»، وتم الرد عليه بأن «التوجيهات لم تُفهم جيدا، وتم تصحيحها»[14]، وبالنسبة لكافة الفئات المهنية الوسيطة - أي من أبسط عامل إلى العامل اليدوي المختص - وضمنها يوجد المغاربة، ثمة «انخفاض لقيمة الأجور» يميل إلى خفض أجر الساعة الواحدة إلى الأجر الأدنى للمنطقة. وأحيانا، لم يحترم حتى هذا الحد الأدنى. وعند منتجي الحبوب في پور ليوطي (القنيطرة)، إن «الأجور الدنيا المعطاة للعمال اليدويين» تقلق مفتشي الشغل الذين يطالبون مديرهم «إذا كان عليهم أن يقوموا بإنذارهم وتحرير محضر عند الاقتضاء». غير أن السيدين كاپتان ومارگا يشيران معا، إلى أن ممارسات أرباب العمل تؤدي إلى اتساع جدول الأجور، فكتب مدير الشغل ما يلي : «إن حرية الأجور، بدت كوسيلة ملائمة لتسهيل رفع أجور العمال المختصين (كلهم أوربيون)، أي سياسيا : إرجاع الهيبة الضرورية للسكان الفرنسيين بهذا البلد»[15]. أما مفتش شغل المقاطعة، السيد ر. روميون R. Romion ، فإنه يلخص جيدا الوضعية المحدثة من قبل التشريع الجديد حول الأجور حين كتب في مؤلفه «مجمل التشريع المغربي للشغل» : «... فيما يخص شغيلة القطاع الخاص، التي تفوق أجورها الأجر الأدنى... فإنها تخضع لقانون العرض والطلب»[16].

2 - الاتفاقيات الجماعية والنظام الأساسي النموذجي

غير أنه يجوز لنا أن نتساءل إذا ما كانت النصوص القديمة، التي أتممت وأعيد استعمالها كما هو شأن نصوص الاتفاقيات الجماعية والمصالحة والتحكيم في الخلافات الجماعية للشغل؛ أو النصوص الجديدة، كما هو حال النظام الأساسي النموذجي الأدنى المحدد للعلاقات بين المشغلين والمأجورين، قد لعبت على الأقل دورها الحامي لـ «حقوق الشغل»، كما أعلن عن ذلك بلاغ الإقامة؟ لنرى ذلك.

فيما يتعلق بالاتفاقيات الجماعية، ثمة أربع اتفاقيات عند نهاية الحماية، اثنتان منهما، تخصان «أروقة لافاييت» والأبناك، حصل التفاوض بشأنهما وتم إبرامهما

(14) مذكرة بخصوص النظام الجديد للأجور أنجزها السيد كاپتان Capitant بتاريخ 4 دجنبر 1948، وملف مارگا Margat، في نفس الموضوع، فبراير 1949، أرشيف الرباط.

(15) مارگا، مذكرة سبق ذكرها صدرت في فبراير 1949، ص. 4، أرشيف الرباط.

(16) ر. روميون، «مجمل ....» الدار البيضاء، 1948، 1949، ص. 984.

سنة 1937 غداة حصول الجبهة الشعبية على السلطة[17]. وقد تطلب إتمامهما في 1948 مناقشات حادة، مصحوبة بتهديدات بالإضراب من قبل مستخدمي «أروقة لافاييت».

فيما يخص الأبناك، اتخذت الأحداث وجهة أخرى. إذ أدى بطء وتماطل اتحاد أرباب العمل خلال المفاوضات إلى حدوث أزمة. حيث قرر الشغيلة، بقيادة كارتل الكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين ـ الكنفدرالية العامة للشغل، خوض إضراب عن العمل يوم 2 دجنبر. في البداية اتبع الإضراب بالإجماع؛ إلا أنه في 3 دجنبر تفككت الحركة الإضرابية بعد أن قدمت الإدارة عرضا للمصالحة والتحكيم، إذ قبل النقابيون المسيحيون هذا العرض، فيما انقسم بشأنه نقابيو كـ.ع.ش. : بحيث قبله البعض ومعهم الكاتب العام موراشيني Morrachini ، ورفضه البعض الآخر وهم أكثر عددا. بهذه المناسبة، أراد مدير الشغل أن يطبق الأحكام الخاصة بالمصالحة والتحكيم المتضمنة في ظهير 26 يناير 1946 الذي كان معلقا، والذي يؤدي عمليا، بعد تعديل بعض نقطه بطلب من أرباب العمل بمرسوم وزيري بتاريخ 24 أكتوبر 1948، إلى منع الإضراب[18].

بالفعل، ينص البندان الأول والثالث على أن اللجوء إلى الاضراب ممنوع طالما لم تتم عملية المصالحة والتحكيم؛ وينص البند 19 على أن قرار التحكيم المرجّح «المسجل بكتابة الضبط بالمحكمة» يتمتع بقوة تنفيذية؛ وينص البند 23 على أن عدم تنفيذ الحكم يؤدي إلى فسخ عقد الشغل بالنسبة للأجير.

وعيّن مدير الشغل بصورة مستعجلة في 3 دجنبر مندوبين عن العمال تابعين لـ (كـ.ف.ش.م) و (كـ.ع.ش.) للحضور في لجن المصالحة والتحكيم إلى جانب مندوبي أرباب العمل، رفض مندوبو كـ.ع.ش. هذا التعيين، وأحالوا الأمر على مكتب الاتحاد، وقررت بالإجماع لجنة تنفيذية في اجتماع عقد بسرعة في 8 دجنبر ـ بعد تحليل دقيق لبنود الظهير ـ رفض المساهمة في تطبيق نص يطعن في حق الإضراب. إذ ذاك شرع أرباب العمل والإدارة الإجراءات. فعينوا حكما مرجحا من ضمن أبرز عناصر كنفدرلية أرباب العمل، الذي طالب بالزيادة في الأجور بموافقة اللجنة القيادية للكنفدرالية. وتم إذ ذاك توقيع اتفاقية جماعية من طرف كـ.ف.ش.م. والسيد موراشي المنشق عن كـ.ع.ش. الذي سينخرط مباشرة بعد ذلك في منظمة القوة العمالية، وسيتحمل ضمنها منصب مسؤول هام[19].

وإن النزاع الحاد الذي نشب بين مديرية الشركة المساعدة لنقل المغرب (CTM) التي تجوب حافلاتها لنقل المسافرين والبضائع ربوع البلاد، ومستخدميها العديدين، انتهى بتوقيع اتفاقية

---

(17) أ. عياش، «الحركة النقابية...»، م.س.، الج.I ، ص. 215.

(18) «أكسيون سانديكال»، ع. 15 دجنبر 1948، مقال كاترين فيبي المتحمس : «سندافع عن حق الإضراب، الإدارة تريد تجريد الشغيلة من السلاح».

(19) كان جاك موراشي بعد لويس طونيا، كاتب نقابة كـ.ع.ش. للأبناك، في 1949 أسس "القوة العمالية" للأبناك. وكان كاتبا إداريا للاتحاد العام لنقابات القوة العمالية للمغرب.

جماعية (فبراير 1949) بفضل الموقف غير المناوئ لـ (كـ.ف.ش.م.) و(كـ.ع.ش.) ـ القـوة العمالية، حسب تعبير ماركا.

وفي أوراش هوگ البحرية، تم إبرام اتفاقية جماعية إثر مواجهة خاضها عمال المقاولة يوم 18 أكتوبر 1948. وكما رأينا سابقا، فإن تدخل 600 عامل عداني من الأوراش كان حاسما لتسوية النزاع بصدد زيادة 11.5 ٪ في أبريل المنصرم، والحال أنهم منذ عدة أسابيع يطالبون بـ : 1 ـ الزيادة في الأجور على أساس حد أدنى يبلغ 11.100 ف.

2 ـ أداء التعويضات العائلية للعاملين المغاربة من طرف الأوراش ذاتها.

3 ـ الاعتراف بالمندوبين النقابيين المعيّنين من قبل العاملين.

وبما أنهم لم يتلقوا أي رد قرروا شن إضراب، وخاضوه بالإجماع. إثر ذلك، تم الإعلان عن تحرير الأجور. وطرح مطلب جديد يتمثل في إبرام اتفاقية جماعية تضمن التصنيفات المهنية ومستوى الأجور، وتحدد النظام الأساسي للشغيلة، وانتصر الشغيلة في 9 نونبر.

عند هذا الحد تقف تأثيرات ظهير الاتفاقيات الجماعية.

وثمة حاجز آخر أقيم لـ «ضمان حقوق الشغل»، ألا وهو النظام الأساسي ـ النموذجي الأدنى، في هذا البلد الذي يظل فيه قانون الشغل أوليا ومشتتا، طالب الإتحاد العام إقامة وتطبيق هذا النظام الأساسي منذ 1944، النصوص كانت جاهزة، إلا أنها لم تكن تناسب أرباب العمل، وفي فبراير ـ أكتوبر 1948، تم الرجوع إليها وعُدِّلت بناء على طلب كنفدرالية أرباب العمل، وصدرت، إلا أن مناضلي الإتحاد العام هم الذين لم ترقهم هذه المرة.

حقا، إن «أدنى نظام أساسي نموذجي» المعد من قبل مديرية الشغل، والمحرر بالفرنسية والعربية، يجب أن يعلق في كل مقاولة في مكان يسهل على الشغيلة الاطلاع عليه. هذا النظام يضم في جزئه الأول المقتضيات الاجتماعية الهزيلة المتواجدة، والتي لم تكن محترمة في المقاولات إلا إذا ما وجد تنظيم نقابي للتذكير بها أو المطالبة بها، وتم إغناؤه بإجراءات من شأنها إخضاع الشغيل بشكل أكبر لسلطة رب العمل : نظام الغرامات، وتراتبية العقوبات، والأخطاء الفادحة التي كان رب العمل ومساعديه المباشرين وحدهم يحضون بصلاحية تقدير درجة خطورتها، والتي كانت تؤدي إلى تسريح بدون إشعار ولا تعويض، من بين هذه الأخطاء الفادحة، نذكر : «القذف الخطير إزاء رؤساء العمل أو المديرية، المس بحرية الشغل، التخلي الإرادي وبدون مبرر عن الشغل؛ عرقلة العمل». بهذا، تم تجميع كافة المقومات ليصبح المضربون خارجين عن القانون.

الفصل الرابع :

حول الحق النقابي والنظام الأساسي النموذجي

إلا أننا، نعلم اليوم أنه، منذ شهر ماي، قام نزاع صامت بين الإقامة والقصر حول الحق النقابي.

إذ اقترحت الإقامة في مشروع ظهير، لكافة السكان، مغاربة وفرنسيين :

1 - إلغاء ظهير 28 يونيو 1938 القمعي الذي يمنع على المغاربة الانخراط في النقابات (المادة الرابعة) ؛

2 - حق شغيلة المهن والحرف ذات طابع صناعي، تجاري أو حر، في تكوين نقابات أو جمعيات مهنية (المادة الأولى)؛

3 - إدارة أو قيادة النقابة أو الجمعية شريطة أن يوضع نظامها الأساسي ولائحة قادتها لدى السلطة المختصة (المادة الثانية) ؛

4 - إلا أنها نصت على أن تكون قيادة الاتحادات، والفيدراليات أو التجمعات النقابية، تضم على الأقل نصف أعضائها من الفرنسيين.

هذا التحديد العددي، الذي سبق للنقابيين الفرنسيين أن رفضوه بقوة حين اقترح عليهم في 1943 و 1944، لم يكن بإمكان "المخزن" أن يقبل به، لأنه اعتبره يمس السيادة المغربية وكصيغة مقنعة للتسيير المشترك، إلا أنه تم تصحيح هذا الوضع جزئيا، بحصول الشغيلة المغاربة على الكفاءة الشرعية لتأسيس وقيادة نقابات مهنية.

وكلفت لجنة من قبل السلطان بمهمة دراسة مشروع الإقامة وتعديله أو تتميمه، إن اعتبرت ذلك ضروريا[1]، احتفظت اللجنة طبعا بالنصوص التي تلغي ظهير 24 يونيو 1938 القمعي، وقبلت أيضا بعض النصوص الحصرية التي لم تكن موجودة ضمن الظهير العضوي لـ 24 دجنبر 1936، والتي كانت ستطال الفرنسيين والمغاربة كما هو شأن إلزام كل نظام أساسي لأي نقابة بـ «ضمان حرية وسرية كافة التصويتات» أو حصر مزاولة الحق النقابي «في بلديات المنطقة الفرنسية من مملكتنا وفي المراكز التي سيحددها مرسوم صدرنا الأعظم...»، الأمر الذي

---

(1) تكونت لجنة المخزن من 8 أعضاء جلهم قضاة سامون أو رجال قانون، وهم : محمد أوعشرين، رئيس المحكمة العليا المغربية، عبد الرحمن الشفشاوني، نائب رئيس المحكمة؛ عبدالله الصبيحي وعبد اللطيف التازي، مندوبا الصدر الأعظم في الشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية؛ محمد باحنيني ومسعود شيگر وبوبكر الصبيحي، رجال قانون وهم من الموقعين على وثيقة 11 يناير 1944، ومحمد قصارة، رئيس محكمة.

يستثني عمليا البوادي، ولم لا، معظم المراكز المنجمية من النشاط النقابي، مما كان سيدفع الاتحاد العام إلى استنكاره بدون شك.

وعلى عكس ذلك، فبتعديلاتها التي أضافت نعت «فلاحي»، بعد عبارة «مهن ذات طابع صناعي، تجاري...»، وأضافت جزءا من جملة في «وضع الأنظمة الأساسية ولائحة القادة لدى السلطات المختصة، حسب جنسية المعنيين» أو حذفت جزءا من جملة يخص قيادات الإتحادات والفيدراليات «التي يمكن أن تكون مغربية في حدود نصف أعضائها»، أحدثت اللجنة تغييرا كبيرا في الاقتصاد وفي دلالة مشروع الإقامة.

بوضوح، يسمح مشروعها المضاد بوجود حركتين نقابيتين : حركة نقابية فرنسية خاضعة لسلطة الإقامة وللقوانين الفرنسية؛ وحركة نقابية مغربية خاضعة لسلطة المخزن السياسية والإدارية والقضائية. كلتاهما مفتوحتان لكافة الأجراء الراغبين في الانخراط فيها، دون فرض التوازن في قيادات الإتحادات والفيدراليات، إلا أنهما كلتاهما خضعتا إلى تحديدات حصرية شديدة، والتزامات مأخوذة من مشروع الإقامة أو من الظهير العضوي لسنة 1936، تتعلق بالتواجد على التراب الوطني أو بنمط التصويت في التجمعات النقابية، أو بمشاكل النظام العام، ولاسيما البند 23 الذي ينص على ما يلي :

«في حال خرقها للظهير الحالي أو للبنود غير الملغاة من ظهير 24 دجنبر 1936 المشار إليه آنفا، أو لأنظمتها الأساسية، ولاسيما إذا ابتعدت عن دورها التعاضدي أو المهني، يمكن للنقابات أن تحل من طرف سلطة قضائية، إثر دعوى من النيابة العامة، وبإمكانها، فضلا عن ذلك، أن تُحل بمرسوم صدرنا الأعظم لأسباب تتعلق بالنظام العام».

هذه هي الخطوط العريضة وجوهر مشروع ظهير الإقامة «المتعلق بتعديل النصوص الخاصة بالنقابات المهنية» والمشروع ـ المضاد الذي قدمته لجنة المخزن لجلالة السلطان في 18 شتنبر 1948 والذي بُلِّغ كما هو إلى الإقامة العامة التي اعتبرته غير مقبول. ابتداءا من ذلك، لم يتغير أي شيء، لأن كل طرف ظل متمسكا بموقفه[2].

ومع ذلك، في 23 أكتوبر، وقع العاهل نصوصا تشريعية تسمح لسلطات الإقامة الإقرار بحرية الأجور وبنظام أساسي نموذجي بكافة العواقب الوخيمة التي يتضمنها والتي تناولناها بتفصيل سابقا.

---

(2) خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1949 تم تدريجيا تمزيق ستار الصمت الذي كان يحيط بالنزاع القائم بين القصر والإقامة، ودار جدل حاد بين الطرفين، دون أن يطلع الرأي العام والتنظيمات العمالية على نصوص المشروع والمشروع المضاد، بعد عدة أبحاث، أبلغنا السيد محافظ أرشيف وزارة الشؤون الخارجية بنانت (Nantes) بهذه النصوص، وله الشكر على ذلك.

الفصل الخامس :

حيوية التنظيمات النقابية

تجلى ذلك في زوبعات متوالية في نونبر ـ دجنبر 1948، إن الشعارات التي رفعتها الهيئتان القيـاديتـان للاتحـاد العـام ـ المكتب واللجنة التنفيـذية ـ من أجل الـزيادة في الأجـور، وأداء التعويضات العـائلية للشغيلة المغاربة، في المقاولة ومن طرفهـا، وضد النظام الأساسي النموذجي والتسريحـات التعسفيـة، والمصالحـة والتحكيم الإجبـاريين، والمس بالحريات ـ الرقـابة، طرد المناضلين الفرنسيين أو المغاربة بسبب عملهم السياسي أو النقابي[1]، منع مناضلين مغاربة من الذهاب إلى الخارج أو إلى فرنسا للحضور في اجتماعات نقابية[2] ـ نقول هذه الشعارات نفذت لوعي الشغيلة وألهمت تفكيرهم وعملهم، كانت الدار البيضاء المركز الذي تأثر أكثر بذلك، وقد تأثرت أيضا المراكز الداخلية وكذا المراكز المنجمية، رغم الضربات التي تلقتها.

بالطبع، كانت تقدم كمثال استماتة وكفاحية عمال العدانة الـ 600 بشركة هوگ الذين خاضـوا إضرابا لمدة 22 يوما، وعمـال الترام بمكناس الذين استـمر إضرابهم 29 يومـا (من 20 أكتوبر إلى 18 نونبر)، وانتصروا، بينما كان يتطور هجوم أرباب العمل ـ الإقامة، هذه الأعمال كانت مصحـوبة بأعمال أخرى، في مصانع النسيج، ميلتيكس Maltex ، 120 أجير، إضراب لمدة 5 أيام (29 أكتوبر ـ 3 نونبر) ؛ الشركة المغربيـة للزركش القيطاني إضراب لمدة يومين (فاتح و2 نونبـر)، من أجل زيادات في الأجور، تم الحصـول عليهـا. وفي الشركـة المغـربية للدباغـة (SOMATAM) ، حصل الفرع النقابي الفتي المؤسس في 22 أبريل، خلال النضالات من أجل زيادة 11.5 ٪ في الأجور والمعضد بـ 400 شغيل، حصل بعد توقفات محدودة عن العمل، على أداء منحة 1000 ف. التي قدم أرباب العـمل وعدا بشأنهـا؛ وفي فاتح أكتـوبر حصل على زيادة 10٪ في الأجور، إلغاء التفتيش الذين كان يُمارس على العمال عند مـغادرتهم محل الدباغة، والإعـتراف بالمنـدوبين النقابيـين. إلا أن هذا الانتصـار لم يدم وقـتا طويـلا، إذ خلال الأسـابيع الموالية تم تجديد شامل للمستخدمين إثر تسريحات متتالية، وأعيدت حرية الأجور، وتم القضاء على الفرع النقابي.

---

(1) كرونفسكي Chronovsky من أگادير، فرحات محمد، معلم وكـاتب الإتحاد المحلي بآسفي : علي يعته بسبب تنديده، من خلال منشور، بالمؤامرات التي صاحبت أحداث وجدة ـ جرادة.

(2) امحمد طاهر؛ الحداوي إلى مؤتمر كـ.ع.ش. ؛ لحسن بن معطي من خريبگة إلى مؤتمر المنجميين الفرنسيين بسانت إيتيان.

ووقعت أيضا في هذا النصف الأول من شهر نونبر ثلاث حركات ذات حجم كبير شيئا ما: إذ حصل 100 شغيل بالصيدلة ـ العقاقير، بعد عدة أعمال نضالية على زيادة 33٪ تشمل مجمل التراب المغربي؛ وخاض شغيلة المفاحم، ثم مستخدمي شركة تفريغ البضائع، في المجموع 2500 شخص، إضرابا لمدة 3 أيام وحصلوا على الحفاظ على نظامهم الأساسي وعلى إجراءات لإعادة التصنيف.

في ذات الوقت، كانت تبذل مجهودات من طرف مناضلي فيدرالية باطن الأرض لإعادة إحياء الحركة النقابية المنجمية. وأظهر اجتماعان في المراكز المنجمية، الأول بخريبگة في 9 نونبر، والثاني في بولنوار بتاريخ 28 نونبر، مدى تشبث المستخدمين بتنظيمهم. وجاء الرد فورا. إذ اعتقل الكاتب العام، لحسن، الذي فلت بأعجوبة لحد الآن، وحُكم عليه توا بالسجن لمدة ثلاثة أشهر «لمنعه لعمال الفوسفاط من الإحتفال بعيد العرش»؛ وهذا كان باطلا بالطبع. وبعد قضائه مدة حكمه، طُرد من المنجم، ومنعت عليه الإقامة بخريبگة، فجاء إلى الدار البيضاء حيث التحق بالطيب بوعزة، وحصل نفس الشيء لكاتب نقابة البناء بمراكش السيد قاوقجي.

وتميز أسبوع دجنبر الذي تلا ذلك بنفس الإضطراب. إذ أرغم إضراب شغيلة الأبناك لمدة 48 ساعة، والذي تحدثنا عنه أعلاه[3] اتحاد أرباب الأبناك على التسريع بتوقيع اتفاقية جماعية.

وعاد الإضطراب إلى ميناء الدار البيضاء. وجاء هذه المرة نتيجة لعمل عمال الميناء المنظمين في 1946 من طرف امحمد الطاهر. هؤلاء الشغيلة الذين كانوا يشغّلون صباح كل يوم ويقدمون الفدية لمشغليهم، رؤساء الفرق، «العرفاء»، كانوا يعدون عمالا «غير قارين»، ولذلك لم يكونوا يتمتعون بأية حماية قانونية. وقررت نقابتهم ـ وقد استعادت نشاطها خلال سنة 1948 ـ أن تعبر عن مشاغلهم القديمة والثابتة. وكانت المفاوضات عسيرة، ومع ذلك بلغت نتيجتها، وتم الاتفاق على أن تطبق بنود الاتفاق ابتداء من فاتح يناير 1949. وعند وصول هذا التاريخ، تظاهر ممثلو شركات الملاحة والوكلاء البحريون الموقعون على الاتفاق بتناسيه. واعتبر عمال الميناء أنه من غير المجدي الدخول مجددا في نقاش ممل، فشنوا إضرابا يوم الخميس 6 يناير 1949، واعتقدت الشركات البحرية، أنه بإمكانها تعويضهم بسهولة. إذ ثمة مئات الحمالين يطلبون الشغل كل صباح، غير أنهم لا يتوفرون على أية خبرة، فباءت التجربة بسرعة بفشل ذريع، ويوم الأحد 9 يناير بدأت المفاوضات بعجلة، وأفضت توا إلى التوقيع على بروتكول اتفاق. وباستثناء رئيس الغرفة النقابية لأصحاب المستودعات والوكلاء البحريين، ديشو Dechaud والكاتب العام للفيدرالية المغربية لـ ك.ع.ش. للموانئ وعمال الموانئ طالياني Taliani ، كان الموقعون الخمسة الآخرون نقابيون مغاربة، من بينهم كان يوجد امحمد الطاهر، الذي أصبح في المؤتمر الخامس كاتبا عاما ثانيا، للاتحاد العام، وعبد الله الذي عوضه في منصب كاتب نقابة عمال الميناء.

---

(3) انظر أعلاه.

وتمثلت النقط الأساسية للإتفاق فيما يلي :

1 - إنشاء مركز للتشغيل بمساهمة منذوبين عن العمال منتخبين من طرف عمال الميناء؛

2 - تسليم بطاقة مهنية لعمال الموانئ المشتغلين بصورة دائمة، وذلك قبل فاتح فبراير، وهي بطاقة ستمنحهم كافة ضمانات قانون الشغل الجاري بها العمل حاليا (استقرار الشغل، عطل مؤدى عنها، تعويضات عائلية) ؛

3 - وبالنسبة لكافة عمال الموانيء - المهنيون أو المؤقتون - احترام الزيادة في الساعات الليلية وأيام العطلة، والحماية من حوادث الشغل، وضمان الأجر. كان هذا انتصارا كبيرا بالنسبة لعمال ميناء الدار البيضاء[4]، غير أن هذا لم يضع مع ذلك حدا نهائيا لابتزازات التوزاني، وإن تقلصت نوعا ما.

وكانت قراءة الأعداد الأخيرة من جريدة «أكسيون سانديكال» تمد المناضلين ببواعث الارتياح. هكذا، علموا بأن الفيدرالية المغربية لباطن الأرض عقدت مؤتمرها الرابع وانتخبت مكتبها الجديد[5] وقررت نقل مقرها الرئيسي إلى الدار البيضاء، وتبنت كافة مطالب الإتحاد، مضيفة إليها المطالب الخاصة بعالم المنجميين، هذا مع أن السلطات قررت حلها في يونيو. وطالب المؤتمر بضم كافة المناجم إلى المنطقة الأولى فيما يخص الأجور، كما طالب بنظام أساسي لعمال المناجم وبانتخاب فوري لمندوبي حفظ الصحة والأمن، وبوضع حد للقمع، وبإطلاق سراح كافة المنجميين المعتقلين، وبعودة المطرودين وبإعادة كافة المسرحين إلى مناصب عملهم، وباحترام الحريات النقابية، وقدم الملتمس المصوت عليه إلى رئيس منطقة الدار البيضاء.

إن تواجد المناضلين المغاربة في الهيئات القيادية وتدخلاتهم المتزايدة أكثر فأكثر، يبرزان عمق التحولات الجارية ضمن الإتحاد العام - بعد المغربة الناجحة للمنخرطين، أتى دور الأطر ليُطعمُوا بعناصر برزت ضمن العمل النضالي. وهي ظاهرة إيجابية لأن التنظيم كان يعاني وسيظل يعاني من ضعف التأطير.

في اللجنة العامة المنعقدة في 26 شتنبر بلغ عدد مداخلات المغاربة إحدى عشرة. وحظي المنجميون - الذين أتوا بكثرة للمساهمة في مؤتمرهم في اليوم الموالي - بمركز الشرف. وتم النداء على لحسن المعطي، الكاتب العام لنقابة الفوسفاط، ليرأس الجلسة الثانية. وأعرب الطيب بوعزة وبنعلي، وحمو السوسي عن تشكراتهم مجددا لرفاقهم في الإتحاد العام على العمل الذي قاموا

---

(4) "أكسيون سانديكال"، ع. 15، دجنبر 1948، وع. 15 يناير 1949.

(5) "أكسيون سانديكال"،ع. فاتح أكتوبر و ع. 15 أكتوبر. كان المكتب الجديد يتكون من الطيب، ككاتب عام، بليگ Belaigue ، كاتب مساعد، لاروك Larroque ، أمين عام للصندوق، رونو Renaud ولحسن وكولونا (م.ش.ف.).

به للتعريف بالحقيقة فيما يخص أحداث جرادة؛ وانتزاع إطلاق سراحهم. وطالبوا بأن تتواصل الجهود لفائدة عمال المناجم الذين لازالوا رهن الإعتقال[6].

وإن تكوين مكتب الإتحاد المحلي للدار البيضاء المنتخب في 23 دجنبر، يدل على هذه الإرادة الرامية إلى التسريع بمغربة الأطر، فتكونت الكتابة، التي أصبحت جماعية، من ش. ديبوي Ch. Dupuy ، عضو مكتب البريد وكاتب عام سابق، وعبد الله من السككيين، وجبارة، عضو مكتب نقابة منجميي جرادة، الذي اعتقل، وأطلق سراحه، ثم منعت عليه الإقامة بالمغرب الشرقي. إجمالا، كان المكتب الجديد يضم 7 مغاربة و 3 فرنسيين[7].

إضافة إلى ذلك، جاءت نتائج الإنتخابات المهنية في الوظيفة العمومية والسكك الحديدية، والطاقة الكهربائية، لتؤكد النفوذ الذي كانت تحظى به المنظمات التابعة لـ ك.ع.ش. لدى الشغيلة، مع أن السلطات والمديريات لم تدخر جهدا للقضاء عليها، وفي المجلس الاستشاري للوظيفة العمومية، حصلت اللائحة المشتركة لفيدرالية الموظفين وفيدرالية البريد، على 5 منتخبين بمتوسط يزيد عن 5.200 صوت من ضمن 9.728 صوت معبر عنه. وحصلت الكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين على مرشحين بـ 2.300 صوت؛ و"القوة العمالية" على مرشحين بـ 2.100 صوت[8].

وفي الطاقة الكهربائية للمغرب، جرت الإنتخابات يوم 10 نونبر. كان الأمر يتعلق بانتخاب مندوبين في لجن التصنيف وفي مجلس الأعمال الاجتماعية وفي مجلس الصندوق التعاضدي، وهي هيئات تمكنت الفيدرالية أخيرا من إنشائها، إلا أنه، قبل ربع ساعة من ختم الاقتراع، جاءت مذكرة من مدير الأشغال العمومية تأمر بوقف التصويت فورا، وجاء الرد على الفور، متمثلا في توقف عن العمل لمدة ساعة شلّ المركزية الحرارية، ومصحوب بتهديد بالإضراب العام إذا لم يتم على التو إجراء فرز أصوات الاقتراع الذي جرى بصورة قانونية، فتراجع مدير الأشغال العمومية. وفازت ك.ع.ش. بـ 57 مقعدا من ضمن 59، وحصلت الكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين على مقعدين.

وفي السكك الحديدية، استدعي يوم 13 نونبر، شغيلة مختلف المصالح، لتعيين مندوبين لدى رؤساء مصلحتهم؛ ولأول مرة، استدعي السككيون المغاربة للمساهمة فيها، وذلك نتيجة

---

(6) تلا ذلك تدخلات شوفاني Chouvani من الرباط، حول صعوبة الدفاع عن العمال الزراعيين؛ وعبد الرحمن، حول مطالب شغيلة التغذية وأعمالهم النضالية؛ وعبد الله، من السككيين، حول ضرورة تزويد صندوق التضامن للإتحاد؛ والشرقاوي، من عمال بلدية الرباط، حول تصفية إنشقاق "القوة العمالية" في منظمته. ثم تدخل مناضلان شابان برزا خلال الإضرابات الأخيرة، هما التيباري، من الأوراش الجوية (AIA 3) الذي طالب باتخاذ الوسائل النضالية الكفيلة بتحقيق المطالب العامة؛ ومحمد قاوقجي من الإتحاد المحلي لمراكش، الذي تحدث عن ضرورة التنظيم وعن إقامة علاقات وطيدة مع القاعدة لمعرفة مطامحها (ضمن "أكسيون سانديكال" ع. فاتح أكتوبر، وع. 15 أكتوبر 1948).

(7) "أكسيون سانديكال"، ع. فاتح يناير 1949.

(8) "أكسيون سانديكال"، ع. 15 نونبر 1948.

المطلب الملح لإتحاد الشبكات، ومن بين 97 مقعدا، حصلت كـ.ع.ش. على 87 بـ 83.6٪ من الأصوات؛ والكنفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحيين على 12 مقعدا بـ 16.4٪ من ضمن 3.514 مصوت[9].

لم يضيع الإتحاد العام فرصة استغلال هذا الفوز في وقت كان يتعرض فيه للهجوم من كل جانب.

لكن، قبل إنهاء القائمة، من الضروري التذكير بالنتيجة التي حصل عليها مكتب الإتحاد العام، بفضل مساعيه وصلابته التي كانت السيدة ڤيبي من ورائها، والمتمثلة في الإتفاق المبرم أخيرا بين بلدية الدار البيضاء ومصالح الحماية في 6 يوليوز 1948، الذي يحدد الصيغ المالية لبناء بورصة كبيرة للشغل في بقعة الأرض المختارة باتفاق مع الإتحاد العام الموجودة في امتداد شارع پاستور[10]، وهي العمارة التي سيستقر فيها الاتحاد المغربي للشغل غداة الاستقلال[*].

بهذا انتهت سنة 1948 وقد كانت سنة حامية الوطيس، أحيانا مأساوية، وغنية بأحداث من شتى الأنواع.

وكانت بالنسبة للمناضلين الذين عاشوها سنة محمّسة بالنتائج التي انتزعت على إثر إضرابات قوية : الأجر الإضافي العائلي المؤدى أخيرا للشغيلة المغاربة؛ الزيادة في الأجور الأساس بـ 90٪ (28٪، ثم 50٪)؛ مبدأ الحق النقابي للمغاربة المسجل ضمن بروتكول اتفاق موقع من قبَل الإقامة العامة والذي رأينا المآل الذي آل إليه؛ سمعة الإتحاد العام التي بلغت القمة والتي ستكرس ببناية في مستوى الطبقة العاملة التي يمثلها.

وكانت سنة معاناة أيضا، من جراء الاعتداءات المتظافرة لكبار أرباب العمل والإقامة العامة وبعض النقابيين، وإثر القضاء على الحركة النقابية المنجمية بالمغرب الشرقي، التي كان من اللازم إنقاذ مناضليها من اتهامات باطلة موجهة إليهم؛ ومن جراء إلغاء التقنينات الخاصة بالأسعار والأجور والإتفاقيات المتعلقة بالشغل؛ وإثر النضالات التي كان من اللازم خوضها لحصرها والحد من مفعولاتها، هذه الأعمال النضالية المتعددة الأشكال كشفت عن تجربة وكفاحية وتماسك كافة الشغيلة، مغاربة وفرنسيين، المجتمعين ضمن الاتحاد العام، مع البعد الزمني، تبدو سنة 1948 كسنة مفصلية مثقلة بالأحداث والمواقف والعلامات التي ستؤثر على شروط وصيرورة شغيلة وشعب المغرب.

(9) "أكسيون سانديكال"، ع. فاتح دجنبر 1948.

(10) "أكسيون سانديكال"، ع. 15 غشت 1948، مقال "بورصات الشغل : من المشاريع إلى الواقع" بقلم كاترين ڤيبي.

(*) حيث أصبح الشارع يحمل اسم القوات المسلحة الملكية [المترجم].

مذكرة توثيقية

المراجع الأساسية.

▢ حول فرنسا.

• «السنة السياسية»، المنشورات الجامعية لفرنسا (PUF)، يعالج هذا المؤلف الأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية الدولية الكبرى، التي، خلال سنة، طبعت حياة فرنسا والدول الخاضعة لها. بعد اختفائه خلال الحرب (1939 - 1945) عاد هذا المؤلف إلى الصدور سنة 1946، يتناول «السنة السياسية» الفترة الممتدة من 15 غشت 1944 (تحرير باريس) إلى 31 دجنبر 1945.

• ج.ب. ديروزيل J.B. Duroselle : السياسة الخارجية لفرنسا، الجزء الثالث : الهاوية : 1939 - 1945، المطبعة الوطنية، باريس 1983.

• ف. بروديل F. Brandel و ا.لبروس E. Labrousse : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا، الجزء الرابع : العهد الصناعي ومجتمع اليوم (1880 - 1980)، المؤلفين الثاني والثالث 1914 - 1950 و 1951 - 1980، المنشورات الجامعية لفرنسا ، باريس (PUF) 1982.

▢ حول افريقيا الشمالية والمغرب.

• أ. عياش : «المغرب والاستعمار (مدخل ج. دريش) باريس، المنشورات الاجتماعية، 1956، مترجم إلى العربية، دار الخطابي، الدار البيضاء 1984.

• ش.أ. جوليان Ch. A. Julien : افريقيا الشمالية تسير، الطبعة الثالثة 1972، باريس، جوليار، مذكرة توجيهية.

• ش. أ. جوليان Ch. A. Julien : «المغرب في مواجهة الإمبرياليات» 1415 - 1956، باريس، منشورات "جون أفريك" 1978، بيبليوغرافيا، فهرست، صور وخرائط. راجع أيضا بصدد هذا الكتاب التقديم الذي أنجزه حوله أ. عياش في حولية مغربية مجلة "لاپونسي" (الفكر)، عدد 210، فبراير 1980، ص.ص 125 - 133، باريس.

• ج. أوفيد G. Oved : "اليسار الفرنسي والوطنية المغربية" 1905 - 1955، يقع في جزئين، لارمطان، باريس، وبه مصادر وبيبليوغرافيا وفهرست، 1984.

▢ حول الحركات العمالية في البلدان المغاربية والشرق أوسطية.

• أ. عياش : «الحركة النقابية بالمغرب"، الجزء الأول 1919 - 1942، باريس، لارمطان، 1982 (مترجم إلى العربية، دار الخطابي، الدار البيضاء 1988).

- أ. عياش، : "المناضلون المغاربة لإتحاد نقابات المغرب المتحدة" 1935 ـ 1955، ضمن "الحركات الإجتماعية المغاربية : الشغيلة، المناضلون، الإيديولوجيا"، دفاتر مجموعة الأبحاث حول المغرب العربي والشرق الأوسط (GREMAMO) ، جامعة باريس VII ، ص.ص 68 ـ 84، دفاتر البحر الأبيض المتوسط، نيس، 1983.

- ج. دروز J. Droz (تحت إشراف) : «التاريخ العام للاشتراكية» الجزء الرابع : «من 1945 إلى يومنا : «المرجعيات الاشتراكية في العالم العربي»، من طرف گاليسو R. Gallissot

- ج. ميترون (تحت إشراف) : معجم بيوغرافي للحركة العمالية الفرنسية ما بين الحربين (1914 ـ 1939) صدر منه 33 مؤلفا إلى حدود حرف laz ، حررت بيوغرافيات المغرب من طرف أوفيد وعياش.

- ج. ميترون J. Maitron (تحت إشراف) : «معجم بيوغرافي للحركة العمالية الدولية»، مؤلف المغرب العربي، جزء المغرب، من تحرير أ. عياش (سيصدر قريبا).

المصادر

1 ـ الأرشيف

لم يكن أرشيف الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية بباريس ونانت، وأرشيف مصلحة التاريخ للجيش في فانسين، بالنسبة للفترة المدروسة، مفتوحان في وجه الباحثين عندما تم إنجاز هذا العمل، لم يعد الأمر كذلك اليوم.

إلا أنه في مكتبة وزارة فرنسا لما وراء البحار، وزارة المستعمرات سابقا، تمكننا من تفحص نشرات الاستخبارات السياسية النصف شهرية لإقامة المغرب الموجهة للشؤون الخارجية بالجزائر العاصمة، ثم إلى باريس، من يونيو 1943 إلى بداية سنة 1947. يحتل الشيوعيون والوطنيون لمنطقتي الجنوب والشمال السواد الأعظم من المعلومات؛ وثمة تأكيد مستمر على "جدارة" المكتب المغربي للشغل، كارطون 1424 و 1425، ملفات 4 ، 5 ، 6 ، 10.

أرشيف في فيلمات لوفد الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر (1943 ـ 1944)، مكب 874 ومكب 876، المكتبة الماركسية، باريس

الوزارة المغربية للشغل ـ الرباط. إنها تمتلك أرشيف مصلحة الشغل للحماية سابقا. تدل ملفات النقابات والأجور على انشغالات الإقامة فيما يخص النقابات والأجور، وعلى شتى ألوان ضغوطات أرباب العمل..

أرشيف النقابات : تم حجزها مرة أخرى من طرف قوات الشرطة بعد الهجوم على مقر النقابات يوم 8 دجنبر 1952. احتفظ مناضلون على بعض الأجزاء منه. ستتم الإشارة إليها عند استعمالها.

2 ـ مصادر مطبوعة.

أ ـ رسمية وشبه رسمية.

الجريدة الرسمية لحماية الجمهورية الفرنسية على المغرب : نشرت الإجراءات التشريعية (الظهائر) والتنظيمية (مراسيم وزارية ومقيمية)، الدليل الإحصائي للمنطقة الفرنسية من المغرب، منذ 1939، عدد سنوي.

نشرة معلومات المغرب : الإقامة العامة، الرباط، نصف شهرية (نونبر 1942 ـ 1955).

النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، نشرت عدة دراسات بشرية، اقتصادية وإحصائية، إنها دورية فصلية، وبها جداول سنوية.

مجلس الحكومة : رقانة الجلسات ووثائق ملحقة، كان ثمة دورتان : الأولى في نهاية يونيو والثانية مع نهاية دجنبر، بالنسبة للفرعين الفرنسي والمغربي. نجد بهاخطابات وإعلانات المقيمين العامين ومدراء المصالح والمندوبين.

بيرنگيي هيبوليت Berenguier Hippolyte ، «النقابية المغربية في ظل الحماية» CHEAM باريس، 1957.

هونوري (فرنان، قبطان) Honoré : «النقابية المغربية من الـ ك.ع.ش. إلى الإتحاد المغربي للشغل» المندوبية السامية لفرنسا بالمغرب، الرباط، أبريل 1956 (أرشيف CHEAM) باريس.

ب ـ نقابية.

إنها مصادر أساسية. وتنقسم إلى قسمين :

- "أكسيون سانديكال" (العمل النقابي) : نشرة شهرية، ثم نصف شهرية، لسان حال الإتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة، الدار البيضاء، فاتح أكتوبر 1943 ـ 15 أبريل 1950، تقرر منذ البدء، بأنه بإمكان ليس الإتحاد وحده وإنما كافة التنظيمات المنخرطة فيه التعريف من خلالها عن انشغالاتهم وأعمالهم النضالية وقراراتهم، وذلك نظرا لقلة الورق.

- و«لوبوتي ماروكان» (المغربي الصغير) : يومية الاتحاد، الدار البيضاء، فاتح أكتوبر 1945، يونيو 1950. إنها جريدة إعلامية واسعة الانتشار، تعبر عن آراء الاتحاد حول أهم الأحداث العالمية وحول مشاكل الحياة اليومية في فرنسا والمغرب وانعكاساتها على ظروف الشغيلة والطبقات الشعبية.

ج ـ سياسية.

- "إيسبوار" (الأمل) : لسان حال الحزب الشيوعي المغربي، الدار البيضاء، جريدة أسبوعية، مارس 1945 ـ 1952، كانت تصدر بانتظام إلى نهاية سنة 1948. إنها كانت تتوفر

على معلومات جيدة تتعلق بقضايا العمال والفلاحين، وكذا بالتوجيهات المعطاة من طرف سلطات الحماية لمعتمديها الخاصة بنقابات الاتحاد (كـ.ع.ش.).

• "لوماروك سوسياليست" (المغرب الاشتراكي)؛ نشرة أسبوعية للفيدرالية المغربية للحزب الاشتراكي، 1945 ـ 1953، كانت تصدر بصورة غير منتظمة.

• "لوجون ماغربان" (الفتى المغاربي) : 30 غشت 1946 ـ 4 يونيو 1948، و"لوپنيون دي يوپل» (رأي الشعب) : 8 مارس 1947 ـ 12 يونيو 1948، وهما أسبوعيتان باللغة الفرنسية صادرتان عن حزب الاستقلال، وبهما أبواب تتناول الحياة العمالية والنقابية.

• "العلم"، يومية باللغة العربية لحزب الاستقلال، لازال مطروح تصفحها بصورة منهجية، الأمر الذي سيسمح بتسليط الضوء على الفكر العمالي والنقابي للحزب الوطني.

د ـ لأرباب العمل.

• "لوبوتي كازبلانكي" (البيضاوي الصغير)، لسان حال كبار أرباب العمل، وهي جريدة أسبوعية.

• "لابريس ماروكان" (الصحافة المغربية)، التي أصبحت تحمل اسم "ماروك ـ بريس" (صحافة المغرب)، وهي جريدة الغرفةالنقابية للمناجم، الدار البيضاء.

• جرائد سلسلة ماس Mas القديمة : "لوكوري دي ماروك" (مراسل المغرب) بفاس، "الإيكو دي ماروك" (صدى المغرب) بالرباط، "لاڤيجي ماروكان" (المراقب المغربي) بالدار البيضاء، التي بيعت لرجال تابعين للسيد ماس، لاسيما الدكتور إيرو EYRAUD مدير "لافيجي".

3ـ شهادات.

• إنها عديدة ونابعة أساسا من المناضلين، لقد سمحت لنا التحقق من بعض الذكريات أو إحيائها، وتسليط الأضواء على عدد من الأحداث، وإبراز دلالتها، شكلت تبادلات للآراء مثمرة، لأن المناضل، مهما كانت أنشطته، له نظرة محدودة إلى هذا الحد أو ذاك، وعلى أي إنه محصور بانشغالاته المهنية والعائلية أيضا في غالب الأحيان، فليتلقوا هنا تعبيرا عن تشكراتي لهم جميعا، ستظهر أسماؤهم خلال هذا السرد عند ذكر شهادتهم.



ألبير عيّاش

ولد المؤرخ، والباحث، والنقابي، «ألبير عياش» في 21 أكتوبر 1905، بمدينة تلمسان بالجزائر... اشتغل استاذا بين سنوات (1932 - 1952) بمدينة وجدة، ثم بمدينة الدار البيضاء، كما انخرط في نقابة الأساتذة (.S.P.E.S) وأصبح عضوا فعالا في «الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب» (.C.G.T)، وتعرض بسبب نضالاته النقابية إلى أوجه عديدة من تعسفات السلطة الاستعمارية، التي ضاقت به درعا، فطردته من المغرب سنة 1953.

أهم مؤلفاته : «المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية» وكتاب «الحركة النقابية في المغرب» الذي صدر في ثلاثة أجزاء، تغطي الفترة ما بين 1919 - 1956، أي من جدور الحركة النقابية بالمغرب إلى استقلالية النقابة المغربية بتأسيس «الاتحاد المغربي للشغل».

ويسعد «مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع»، أن تقدم لقراء اللغة العربية، ترجمة الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو جزء يجعل بداية مغربة الحركة النقابية موضوعا رئيسيا له، كاشفا ومؤرخا لأحداث متعلقة بإنشاء، وتطور نقابات، وأحزاب سياسية، وللنضالات المطلبية وكذا أفعال وردود أفعال أرباب العمل والحكومة، أما الطريقة التي كتب بها الكتاب، فهي طريقة الكتابة المعهودة، عند ألبير عياش، والتي تجمع بين الموقف السياسي الشجاع، والتحليل العلمي الرصين، وبين دقة المعلومات ومتانة الاستشهاد، وتوظيف نظرية متماسكة تعادي التصور الاستعماري لتاريخ المغرب.

أمل

الثمن : 50 درهما